

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية



مجلة دفاتر اقتصادية

مجلة دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

العدد السادس (السنة الرابعة)
ربيع الثاني 1434 هـ / مارس 2013 م

قائمة المحتويات

الموضوع

رقم الصفحة

01 □ تمويل تقنية LBO باستخدام الأدوات المالية الإسلامية

✍ أ. رديف مصطفى & أ.د. لبيب محمد بشير « جامعة سيدي بلعباس »

18 □ برامج السياسة السكنية ودورها في معالجة أزمة السكن بالجزائر

✍ أ. المومن عبد الكريم « جامعة الجلفة »

40 □ قيمة العلم والعمل في الإسلام ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

✍ أ. محمد الهلة « جامعة ورقلة »

61 □ آثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

✍ أ. بن عزة محمد & د. شليل عبد اللطيف « جامعة تلمسان »

84 □ الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.. ميزة إستراتيجية

✍ أ. مسان كرومية & د. بن حميدة محمد « جامعة سعيدة »

110 □ الدور التمويلي لبيع السلم وتطبيقه في المصارف الإسلامية

✍ أ. عبد القادر حوة « جامعة الجلفة »

129 □ ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: مقارنة تحليلية

✍ أ. بوجرفة بناصر « جامعة معسكر »

149 □ مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

✍ أ. بوغرة بومدين & أ. غربي ناصر صلاح الدين « جامعة تلمسان »

166 □ دور الدولة في معالجة الفقر الناتج عن الأزمات الاقتصادية والمالية

✍ أ. عبد الحفيظي إبراهيم « جامعة الأغواط »

185 □ حداثة التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة

✍ أ. بن سعيد لخضر & د. أونان بومدين « جامعة سيدي بلعباس »

196 □ إشكالية هجرة العمالة في الجزائر في ظل ازدياد التوجه نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري

✍ د. عبدوس عبد العزيز « جامعة بشار »

211 □ ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها "دراسة تحليلية"

✍ د. بودلال علي «جامعة تلمسان»

232 □ تأثير التطورات الأمنية في منطقة الساحل على إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر

✍ أ. يختار عبد القادر & أ. عبد الرحمان عبد القادر «جامعة وهران & جامعة أدرار»

252 □ البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل

✍ أ. جمال العسالي & أ. سويسي طه عبد الرحمن «جامعة الجلفة»

□ *Le Rôle de la Satisfaction Client dans la Qualité de Services*

271

✍ BOUCETTA Mohamed «Université de Boumerdes»

الرئيس الشرفي:
أ.د. علي شكري

مدير المجلد:
د. أحمد طعيبة

رئيس التحرير:
أ. محمد مصطفى سالت

نائب رئيس التحرير:
أ. مراد علتة & أ. أحمد ضيف

هيئة التحرير:

أ. خالد عيجولي	أ. فؤاد محفوظي	أ. سمير طعيبة
أ. محمد علي الجودي	أ. سليمان شيبوط	أ. إسماعيل قشام
أ. النعاس صديقي	أ. هبة طوال	أ. محمد لعقاب
أ. طارق هنرشي	أ. علي حبيطة	أ. كلثوم بوزيان

هيئة الاستشارة العلمية والتكميم:

أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	د. محمد الطاهر قادري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. رابح زيري	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	د. نجوية الحدي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محمد براق	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر	د. عمر عزوي	جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبد الله	جامعة تلمسان - الجزائر	د. محمد فرحي	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد اللطيف كزايي	جامعة تلمسان - الجزائر	د. ميلود زيد الخير	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد القادر دربال	جامعة وهران - الجزائر	د. موسى رحمانى	جامعة بسكرة - الجزائر
أ.د. إبراهيم بختي	جامعة ورقلة - الجزائر	د. نور الدين شنوفي	مدرسة الدراسات العليا للتجارة - الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. جميل أحمد	المركز الجامعي بالبويرة - الجزائر
أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي	جامعة القادسية - العراق	د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار - الجزائر
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	جامعة الكوفة - العراق	أ. طه حسين نوي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. نجم عبود نجم	جامعة الزيتونة - الأردن	أ. المختار حميدة	جامعة الجلفة - الجزائر
د. محمد داود عثمان	جامعة فيلادلفيا - الأردن	أ. أحمد بيرش	جامعة الجلفة - الجزائر
د. يحضية سمالي	جامعة الملك فيصل - السعودية	أ. فاطنة بلخيري	جامعة الجلفة - الجزائر

تمويل تقنية • LBO باستخدام الأدوات المالية الإسلامية

ردیف مصطفیٰ

لبیق محمد بشیر

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة سيدي بلعباس - الجزائر

جامعة سيدي بلعباس - الجزائر



ملخص:

سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى أهمية تقنية LBO و التي يمكن تعريفها على انها اكتساب الشركات عن طريق ديون الشركة المستهدفة (Effet de Levier) ، بحيث يتم تمويل جزء من العملية بواسطة ديون الشركة المستهدفة. كما تطرقنا إلى أهم الرهانات المرتبطة بالعملية و مختلف الآثار الناجمة عنها.

في إطار LBO بشكل كبير، بعدما بلغت أكثر من 70% من إجمالي مبيعات الشركة في عام 2009.

كما تم التطرق إلى الأدوات المالية الإسلامية، التي تزايدت بشكل كبير مع ظهور الأزمة المالية، حيث تسارع التعامل في هذا النوع من الأدوات بشكل كبير، إذ بلغت الأصول المستثمرة سنة 2008 حوالي 915 مليار دولار، كانت حوالي 758 مليار دولار في سنة 2007، أي بزيادة قدرها 25%.

وفي الأخير تم صياغة نموذج LBO

الكلمات المفتاحية: LBO Holding، 2008، RLBO،

Résumé :

Nous allons essayer, à travers ce document pour souligner l'importance de la technique *LBO* (Leveraged Buy-Out) et qui peut être définie comme l'acquisition de sociétés par effet de levier via un holding, utilisant des ressources de financement externe (crédits bancaires, dettes, ...).

Nous avons également parlé des enjeux les plus importants y associés, ensuite, nous avons montré qu'avec l'avènement de la crise financière de 2008, et surtout depuis l'année 2010, le volume des prêts accordés par les banques dans le cadre du *LBO* a diminué du volume de façon spectaculaire, après avoir atteint plus de 70% des prêts accordés par les banques avant l'année 2009.

Après, nous avons discuté de l'importance des produits financiers islamiques, surtout pendant la crise financière, et de l'évolution très considérable du volume de ces produits, de sorte que les actifs investis atteignaient environ 915 milliards de dollars en 2008 après avoir été environ 758 milliards de dollars en 2007, soit une augmentation de 25%.

Enfin, nous sommes arrivés à formuler un modèle *LBO* conforme aux principes de la charia islamique.

Mots clés : La technique *LBO*, les Produits Financiers Islamiques, l'Effet de Levier, la Crise Financière de 2008, *RLBO*, les Sukuks, l'Holding.

مقدمة

تتمثل *LBO* (Effet de Levier) في قيام مجموعة من المستثمرين بتمويل شركة ما عن طريق إصدار أسهم جديدة. حيث يتم الاستحواذ على الشركة عادة بواسطة فريق تسيير و هذا بالإشتراك مع مستثمرين ماليين، عادة ما يمول جزء من العملية عن طريق قروض بنكية، ويكون الهدف من العملية هو تحقيق عائد أعلى للمستثمرين. ¹

المتبع لتطور التمويل عن طريق هذه التقنية يستطيع تقسيمها تاريخيا إلى مرحلتين، ما قبل 2007 و ما بعد 2007. تميزت المرحلة الأولى بالتسارع الكبير حيث تولد هناك حماس كبير لدى صناديق الاستثمار و كذا البنوك خاصة في فرنسا، حيث بلغت قيمة الاستثمارات ما بين 2004 إلى منتصف 2005 حوالي 2.6 مليار أورو، و ما بين هذه الفترة إلى 2007 بلغت 5.5 مليار أورو. ملحوظا لهذه العملية منذ عام 2008 في العالم في نفس السنة، أهمها ذلك *LBO* بقيمة 48.5 مليار دولار و الذي كان يهدف إلى شراء مجمع *Bell Canada Enterprises*. السوق الأوروبي من 115 مليار أورو في 2007 إلى 45 مليار أورو في 2008، و انخفض عدد المستثمرين في فرنسا بحوالي 32 % في 2007 و 2008.²

كما أنه و في منحى آخر بلغت المالية الإسلامية مستويات مرموقة رغم نقص السيولة جراء الأزمة، حيث بلغت قيمة الأصول المالية حوالي 1.033 مليار أورو في 2010² و 36 % من إجمالي الأصول المالية و 43 % من إجمالي الأصول المالية. كما بلغت نسبة النمو السنوي لهذه الصناعة حوالي 29 % في 2009 و 6.8 % في 2010.

ففي ظل الأهمية الكبيرة لتقنية *LBO* في شراء الشركات من جهة، و التنامي المستمر للمالية الإسلامية من جهة أخرى، فإن دراسة هذه التقنية و الأدوات المالية المستخدمة فيها و خاصة *LBO* تعتبر من الموضوعات الهامة التي يجب أن تهتم بها الأوساط الأكاديمية و المهنية.

و هو ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الورقة البحثية.

¹<http://www.salondesfusionsacquisitions.com/index.php?item=blog-fusions-acquisitions&type=post&name=avenir-lbo-crise>

² The Banker Magazine and HSBC Amanah, 6 novembre 2009.

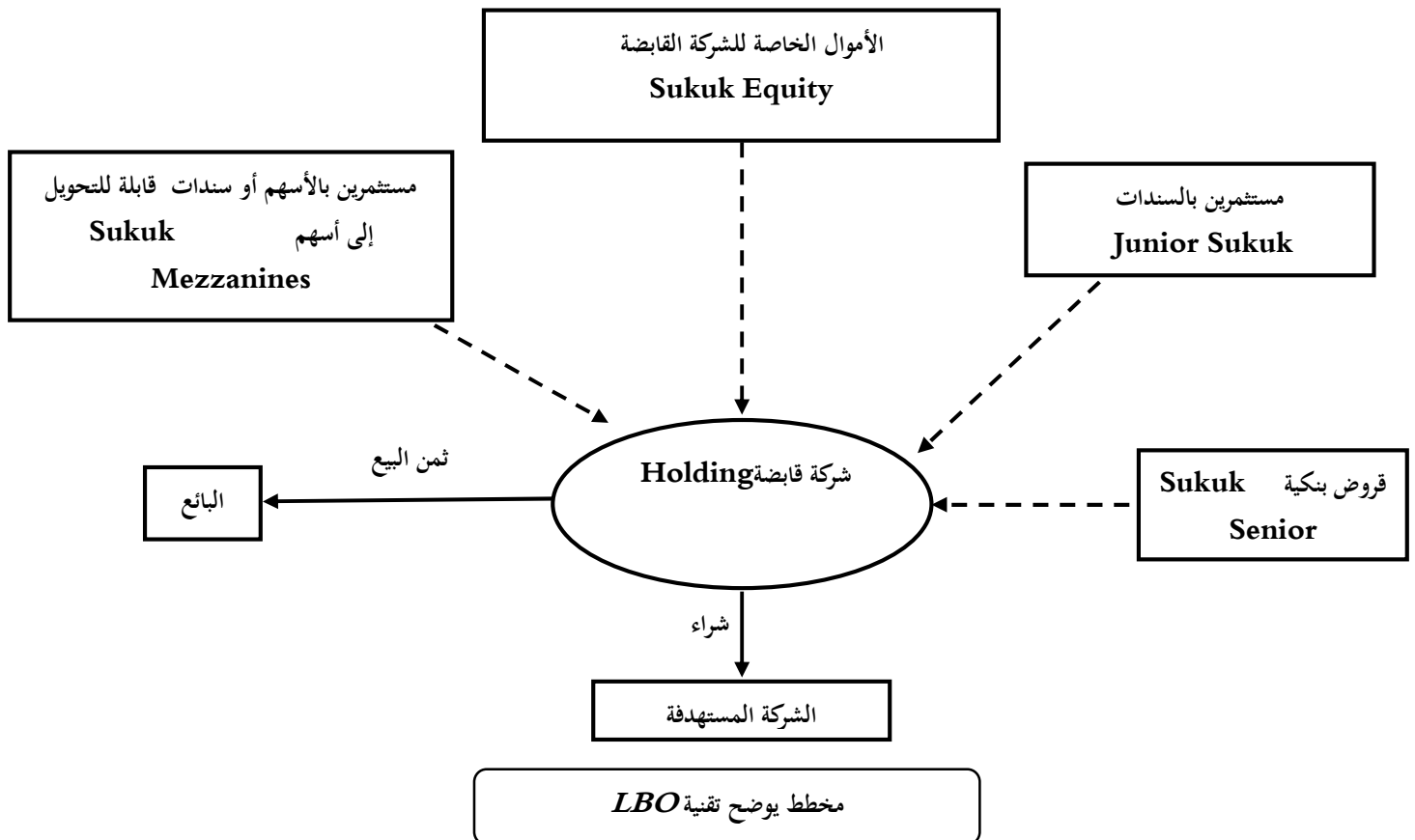
I. مفهوم الشراء بالاستدانة LBO

أ. تعريف LBO :

المصطلح *Acquisition* (*Leveraged Buy Out*) التي معناها باللغة الفرنسية (*par Effet de Levier*) بمعنى الاستحواذ أو الشراء بالاستدانة وهي تقنية مالية كثيرة الاستعمال في ميدان شراء الشركات في نمط تسييرها .

في إطار ما يعرف *LBO* (*Reverse Leveraged Buy Out*) : " *LBO* " هي تقنية مالية تستخدم في شراء الشركة القابضة والتي تتكون من مساهمات مستثمرين بالإضافة إلى دين من قبل البنوك، تدفعها الشركة القابضة كضمن للشراء ، كما تسترجع الشركة القابضة هذا الثمن من خلال التدفقات النقدية التي تدفعها لها الشركة المشتراة (*RLBO*). هذه التقنية بالمشاركة في التسيير ما بين الميسرين في الشركة والمستثمر الجديد ¹ .

كما يتم التخلي عن الشركة في إطار ما يعرف *LBO* (*RLBO*) : وهي شركة مسعرة في البورصة ناتجة من *LBO* ² .



من خلال المخطط يمكن تمويل عملية الشراء هذه من خلال المصادر :

* AFIC : Association Française d'Investissement en Capital.

¹ AFIC-LBO: guide pratique de 2006.

** RLBO : Reverse Leveraged Buy Out.

² Fr.wikipedia.org/wiki/reverse_leveraged_buy-out.

- Sukuk Equity في الما Sukuk Equity في الما Sukuk Equity في الما
- : بحيث يكون ذو أولوية حين توزيع الأرباح وهو يعتبر من الديون ذات الأولوية الأولى وهو ما
- Sukuk Senior في المالية الإسلامية.
- طرح أسهم أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم : بحيث تكون لها أولوية بعد سداد الديون البنكية وهي
- من النوع الثاني من التمويل وهو ما يقابله Sukuk Mezzanines في المالية الإسلامية.
- طرح قروض ثانوية على شكل أسهم بحيث تكون لها أولوية أخيرة في السداد وهي الأكثر خطورة وما
- Sukuk Junior في المالية الإسلامية.

ب. الرهانات الخاصة بـ LBO :

1- فيما يخص :

-
- تخصيص جزء من مصادرها المالية والبشرية من أجل نموها
- الحاجة إلى خطة عمل من أجل مواجهة أثر الرافعة القائم.

2- فيما يخص المستثمر :

يمثل له تحدي كبير وخطر قائم من جهة وقد يمثل له عائد كبير يكون في

3- فيما يخص البائع :

-
- في الحالات الاقتصادية خاصة في حالة الأزمات، يمثل المستثمر الصناعي جزء مهم من سوق
-

- التردد في بيع الشركة المستهدفة لمديرها.

ج. الطرق المختلفة للشراء بالاستدانة¹ :

- 1- LBO : الاستحواذ و امتلاك أموالها الخاصة.

2- MBO (Management Buy Out) : المشتري يمول فريق التسيير

شركة بالتسيير.

3- MBI / LMBI (Management Buy In) : المشتري يأتي بفريق

تسيير من خارج المؤسسة وتستعمل بكثرة خلال الاستحواذ على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تمول عملية

¹ Mesmin Borgia, « Financement des entreprises sous LBO en période de crise... », mémoire de master II banque et finance 2008, université d'Evry.

4- البناء المدعوم (Leveraged Build-Up) LBU

التكامل و الاندماج اي محاولة إدماج الشركة مع مجمع اخر بهدف الحصول على اندماج قوي من اجل تحقيق ارباح معتبرة.

5- الاندماج بإدارة المشتري (Buy In Management Buy Out) BIMBO

معناه مساهمة فريق المستثمرين الخارجين في الإدارة إضافة إلى تمويل الإداريين الداخليين في الشركة المستهدفة.

6- الاندماج بامتلاك المشتري (Owner Buy Out) OBO

حيث تتكون الشركة القابضة التي تشتري الشركة المستهدفة من جزء رأس مال في ملكية مدير الشركة المستهدفة والجزء الآخر في ملكية مستثمرين حيث تقوم الشركة القابضة بتسديد دين المدير، كما يقوم المدير بدفع التدفقات النقدية للشركة.

د. أنواع الأثر الناجمة عن عملية LBO:

هناك ثلاث أنواع من الأثر الناجمة عن عملية LBO:

1- الأثر المالي :

حينما تكون مردودية هذا المشروع أكبر من تكلفة تمويله، وهو ما مفاده أن المردودية (الربحية) تكون أكبر من معدل التكلفة (القيمة المضافة) (تكون أكبر من معدل التكلفة) الاقتراض.

القيمة المضافة = القيمة المضافة - التكلفة

$$RF = RE + (RE - i) D/CP$$

الرموز:

RF: العائد على التمويل (القيمة المضافة / التكلفة)

RE: العائد على الاستثمار

i: المعدل

D: الدين

CP: القيمة المضافة

في حالة المالية الإسلامية يمثل العدد (i) المعدل.

2- الأثر الضريبي :

تفاديا للازدواج الضريبي تكون الشركة القابضة مع الشركة المستهدفة ما يعرف بالاندماج*، بحيث تصبح الشركة القابضة هي الوحيدة التي تدفع الضرائب وهذا بعد خصم أعباء امتلاك أو

الاندماج الجبائي إلا بشرط حصول الشركة القابضة على أكثر من 95% من القيمة المضافة.

¹ Christophe THIBIERGE et Philippe THOMAS, « l'effet de levier : une relecture opérationnelle à destination des décideurs financiers d'entreprise », cahier de recherche ESCP N° 97-135.

* لا يحدث هذا الاندماج الجبائي إلا بشرط حصول الشركة القابضة على أكثر من 95% من القيمة المضافة.

3- الأثر القانوني : ¹الصفحة 100. لا يتعلق بالمالية الإسلامية تتم العملية عادة دون اللجوء إلى الشركة القابضة.

كما أن إصدار الأوراق المالية الإسلامية أو ما يسمى بالصكوك الإسلامية يجب أن يراعى الشروط التالية:

- الصفات الأساسية للصكوك الإسلامية.
- الصفات الأساسية للصكوك الإسلامية.
- الغرر و اعتماد نوع من الشفافية خاصة في توقع الصفات.
- المحققة، يجب أن يكون مصدرها استثمار فعلي في قطاع حقيقي إنتاجي.
- المعاملات، لا يجب أن تكون في أمور يحرمها الشرع الإسلامي مثل بيع الكحول ... الخ.
- يجب أن تمثل هذه الأوراق المالية الإسلامية أرباحاً حقيقية للصكوك الإسلامية مثل الإيجار.

II- تقنية LBO و الأدوات المالية الإسلامية:

1- انخفاض القروض الممنوحة في إطار LBO و ارتفاع حجم المعاملات المالية الإسلامية:

منذ 2009، بلغ حجم القروض الممنوحة في إطار تقنية LBO ¹معتبراً وصل حتى 80 % من قيمة الشراء للشركات المستهدفة، ولكن منذ ظهور الأزمة تقريباً، انخفض مستوى التمويل الإسلامي في الأسواق المالية.

بالمقابل وفي نفس الصدد فإن الأدوات المالية الإسلامية (الصكوك الإسلامية) تطوّر ملحوظ من حيث حجم التعامل، فقد بلغ 35 مليار دولار في 2007 و 1.2 مليار دولار في 2001.¹

كما انخفض إلى 7.1 مليار دولار في 2009 بفعل انخفاض السيولة في الأسواق المالية وهذا بفعل الأزمة ليرتفع من جديد إلى 13.7 مليار دولار في 2010 و 75% في 2010.²

وتعتبر الصكوك المالية الإسلامية أدوات تمويل وهي أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية وهي نوعين: سيادية تصدرها الدولة وصكوك مؤسسات تصدرها مؤسسات أو هيئات مالية تكون بحاجة إلى تمويل.

من بين الدول التي تصدر هذا النوع من الأوراق المالية نجد ماليزيا، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية وباكستان حيث بلغ عدد الإصدارات في مجملها 119 مليار دولار في 2007 و 58% خاصة بدول الخليج العربي، بلغت عدد الإصدارات السيادية فيها 31 مليار دولار و 88%.

من بين القطاعات التي تم تمويلها، القطاع المالي بـ 31% و 25% للقطاعات الصناعية و 12%، بينما خصصت الصكوك السيادية لتمويل مشاريع البنى التحتية.¹

¹ Revue PME, « l'intégration fiscale : avantages, limites et inconvénients », N°22-juin-juillet-août 2005.

¹ Publication du FMI en 2009.

² Publication de Standard & Poors de 2010.

¹ Moody's Investors Service, Special Report on Islamic Finance, February 25th2008.

2- دور و أهمية المنتجات المالية الإسلامية:

المنتجات المالية الإسلامية هي أدوات مالية تتواءم مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتميز عن المنتجات المالية التقليدية عن طريق القنوات البنكية أو عن طريق الاكتتاب في السوق المالي.

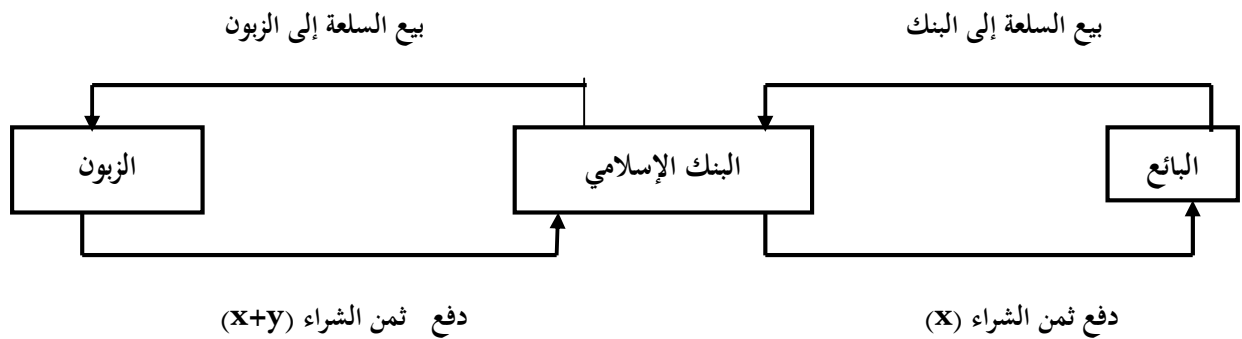
وتعمل المالية الإسلامية بأسس و أهداف تختلف عن المالية التقليدية.

ونميز بين أنواع عديدة من المنتجات الإسلامية يمكن حصرها في ما يلي:

أ- الأدوات القائمة على المديونية:

1. المراجعة:

في المراجعة، حيث يشتري البنك السلعة من الطرف الأول ويحصل عليها كائناً ما كان، ثم يعيد بيعها إلى الطرف الثاني مع وجود كل الشفافية بحيث يكون المشتري الثاني على دراية بسعر البيع الأول وهامش الربح الذي يأخذه البنك، بطبيعة الحال هامش الربح الذي يحصل عليه البنك غير مرتبط بمعدل الفائدة وإنما هو مرتبط بتكلفة الخدمة الممنوحة للمشتري الثاني. هذه الطريقة مستعملة بكثرة في تمويل الصادرات، تتمثل في LBO ، والشكل التالي يوضح أهمية هذه العملية.

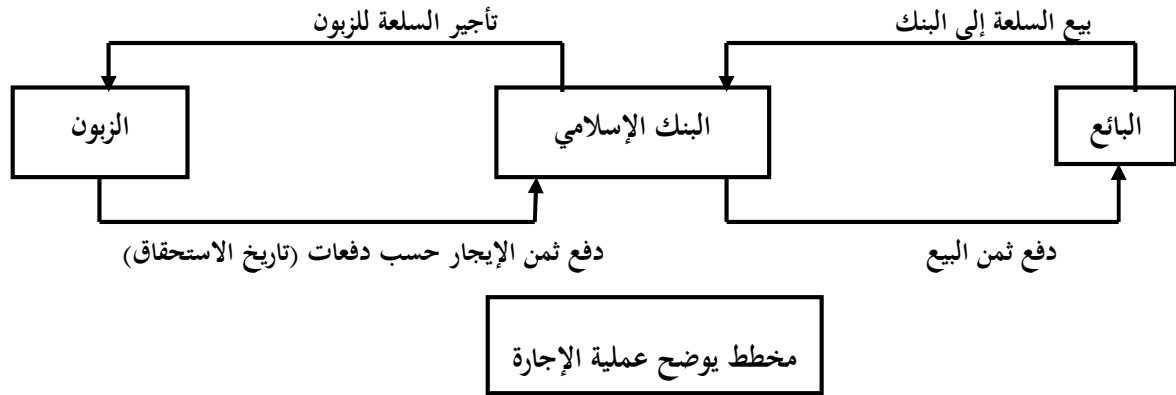


البنك الإسلامي: $(x+y)$: ثمن الشراء الأول مضاف إليه هامش الربح المحقق من قبل البنك.

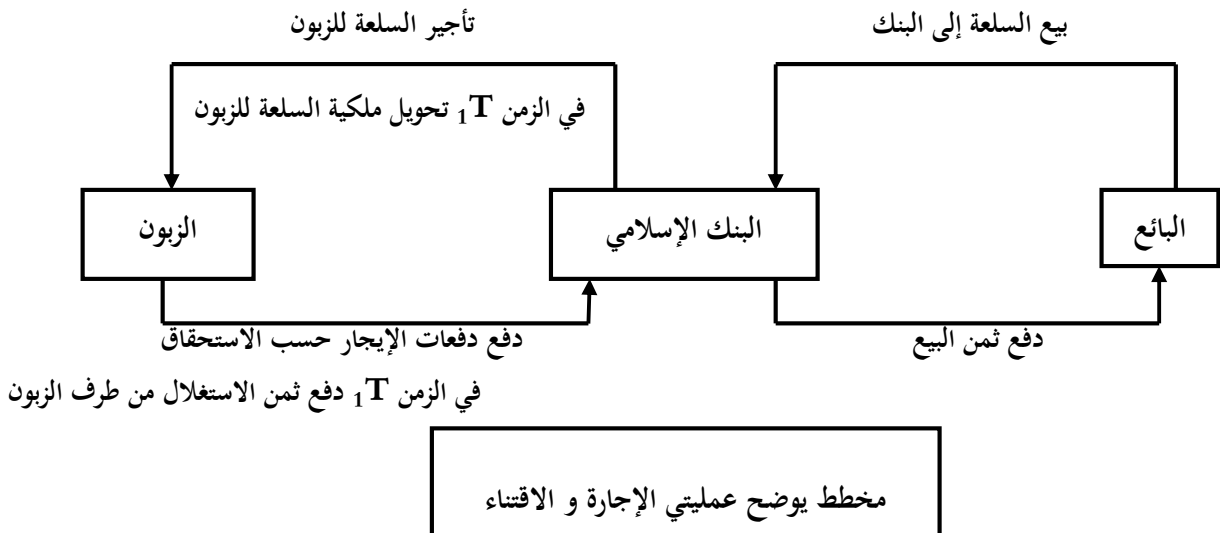
المرجع: www.sharia-finane.lu

2. المرجع¹: هو أداة من الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في العقارات، حيث يشتري البنك السلعة من الطرف الأول ويحصل عليها كائناً ما كان، ثم يعيد بيعها إلى الطرف الثاني مع وجود كل الشفافية بحيث يكون المشتري الثاني على دراية بسعر البيع الأول وهامش الربح الذي يأخذه البنك، بطبيعة الحال هامش الربح الذي يحصل عليه البنك غير مرتبط بمعدل الفائدة وإنما هو مرتبط بتكلفة الخدمة الممنوحة للمشتري الثاني. هذه الطريقة مستعملة بكثرة في تمويل الصادرات، تتمثل في LBO ، والشكل التالي يوضح أهمية هذه العملية.

والشكل التالي يوضح ذلك:



المراجع: www.sharia-finane.lu



المراجع: www.sharia-finane.lu

البنك الإسلامي

الزبون

• (في شراء الأصل المؤجر) وبضمان جديد يتمثل في ملكية الأصل المؤجر.

• من قيمة الأصول المؤجرة من أرباح المؤجر لتحديد صافي الربح الخاضع

للضريبة رغم أنه ليس هو المستخدم لهذه الأصول (هذا في حالة الإجارة و الاقتناء)

البنك الإسلامي

• الحصول على تمويل كامل خلال كل فترة السداد.

• البنك الإسلامي

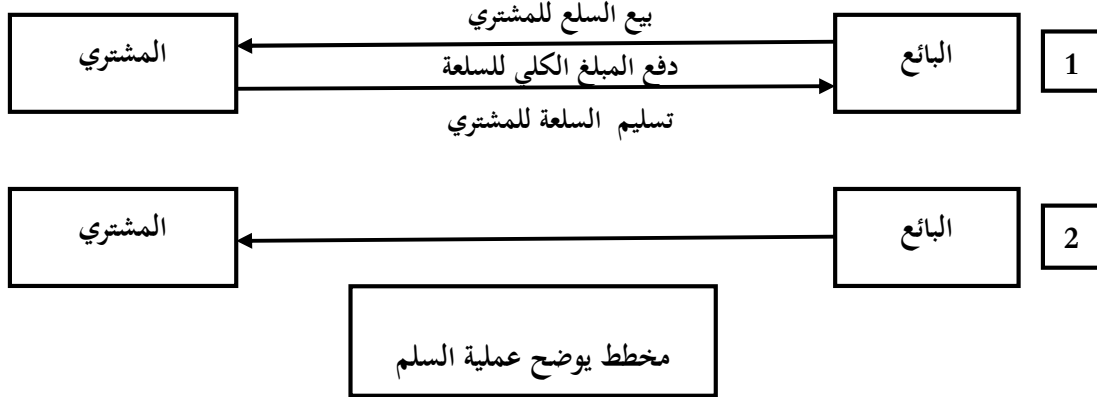
الزبون

3- تعريف السلم¹:

يمكن تعريفه على أنه عقد بيع مؤجل يتعلق بدفع ثمن السلعة عاجلا ويتم استلام هذه السلعة آجلا، يجب أن تكون مواصفات السلعة معروفة للمشتري ومطابقة للشريعة الإسلامية، كما أنه لا يجب أن تكون مدة حياة السلعة أقل من فترة الاستحقاق.

يستعمل هذا النوع بكثرة خاصة في النشاطات الفلاحية وكذلك في بعض النشاطات التجارية والصناعية خاصة.

والشكل التالي يوضح عملية السلم:



المراجع: www.sharia-finane.lu

أما فيما يخص مشروعيته فقد جاءت الآية الكريمة في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه" الآية 282 من سورة البقرة.

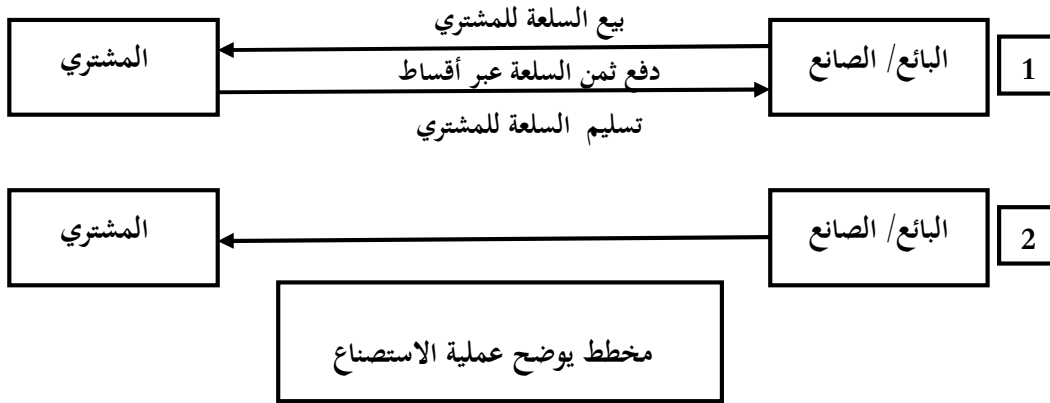
وجاء في الحديث عن ابن عباس رضى الله عنهما: "قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يبيعونهم بدينهم فقالوا يا رسول الله ما هذا قال هذا بيع السلم". من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم "رواه البخاري ومسلم.

4- تعريف عقد السلم:

يتعلق الأمر بعقد أجل ولكن يتعلق بالميدان الصناعي بحيث يعقد العقد بين طرفين الأول وهو الصانع أو المصنع الذي يتعهد بصناعة السلعة المطابقة لطلبات الطرف الثاني وهو المستصنع أو المشتري الذي يدفع ثمن السلعة مسبقا عاجلا ولكن يستطيع دفع هذا المبلغ عبر دفعات، إلا أن الفرق بينه وبين عقد السلم أن عقد الاستصناع غير معلوم تاريخ الاستحقاق أو التسليم وعادة ما يضم هذا العقد ثلاث أطراف:

- المصنع: هو الطرف الذي يتعهد بصناعة السلعة المطابقة لطلبات الطرف الثاني وهو المستصنع أو المشتري الذي يدفع ثمن السلعة مسبقا عاجلا ولكن يستطيع دفع هذا المبلغ عبر دفعات، إلا أن الفرق بينه وبين عقد السلم أن عقد الاستصناع غير معلوم تاريخ الاستحقاق أو التسليم وعادة ما يضم هذا العقد ثلاث أطراف:
- المستصنع: هو الطرف الذي يتعهد بصناعة السلعة المطابقة لطلبات الطرف الثاني وهو المستصنع أو المشتري الذي يدفع ثمن السلعة مسبقا عاجلا ولكن يستطيع دفع هذا المبلغ عبر دفعات، إلا أن الفرق بينه وبين عقد السلم أن عقد الاستصناع غير معلوم تاريخ الاستحقاق أو التسليم وعادة ما يضم هذا العقد ثلاث أطراف:
- المشتري: هو الطرف الذي يتعهد بصناعة السلعة المطابقة لطلبات الطرف الثاني وهو المستصنع أو المشتري الذي يدفع ثمن السلعة مسبقا عاجلا ولكن يستطيع دفع هذا المبلغ عبر دفعات، إلا أن الفرق بينه وبين عقد السلم أن عقد الاستصناع غير معلوم تاريخ الاستحقاق أو التسليم وعادة ما يضم هذا العقد ثلاث أطراف:

والشكل التالي يوضح عملية السلم:



المرجع: www.sharia-finane.lu

5- الإجارة الموصوفة في الذمة (القرض الإيجاري المتوقع)¹:

تأخذ نفس مبادئ الإجارة ولكن في هذه المرة فإن المستأجر يدفع ثمن الإيجار قبل بناء العقار، ويحسب ثمن الإيجار في هذه الحالة من خلال العقارات السابقة التي تم تسليمها.

كما ان في حالة عدم جاهزية السلعة في تاريخ الاستحقاق فإن البنك يعيد المبالغ المدفوعة لأصحابها.

6- القرض الموصوف في الذمة : وهو القرض بدون فوائد ويعتبر كمساعدة مالية أكثر منه قرض تجاري، ويمنح في حالات

استثنائية كعجز مؤسسة أو فرد عن القيام بنشاط اقتصادي، وكذلك من أجل النمو أو النهوض ببعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- الأدوات القائمة على الملكية :

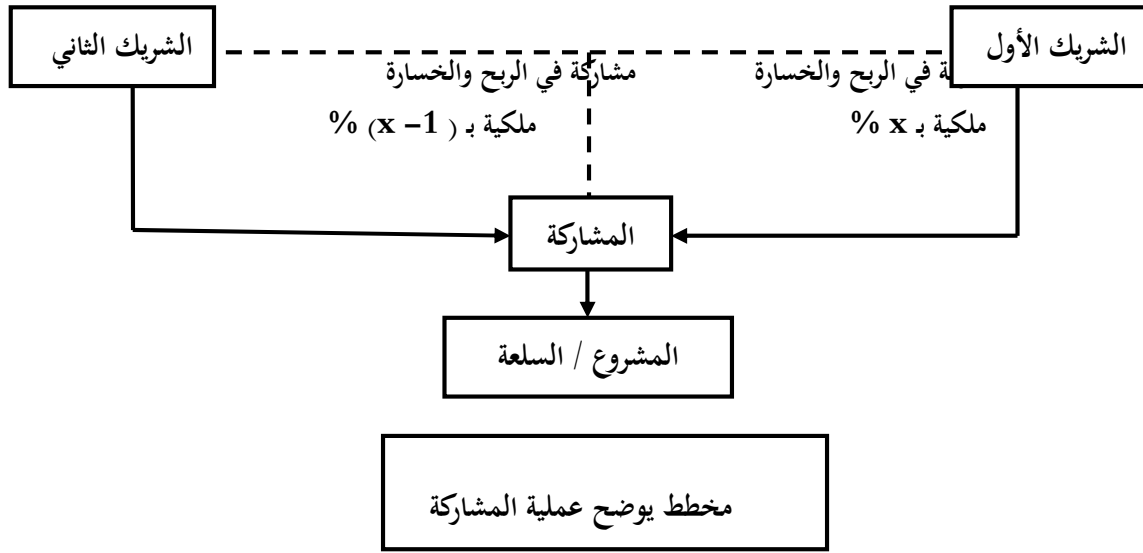
1. التمويل المشترك¹:

هو عقد شراكة بين شريكين هما عادة المصرف الإسلامي والزبون. يطلبه الزبون دون فائدة ربوية، على أن يشارك المصرف الإسلامي في ناتج المشروع ربحاً أو خسارة حسب قواعد وأسس التوزيع المتفق عليها بين المصرف وطالب التمويل وبما يتفق وضوابط العقود الإسلامية. توزيعه على النحو التالي :

- تعطى حصة متفق عليها للشريك طالب التمويل من صافي الربح وذلك مقابل إدارته للمشروع أو الإشراف عليه.
- أما باقي الربح فيوزع بين الشريك والمصرف الإسلامي بنسبة ما قدمه كل منهما إلى التكلفة المالية الكلية للمشروع.

¹www.cdvm.gov.ma

والشكل التالي يوضح مراحل العملية:

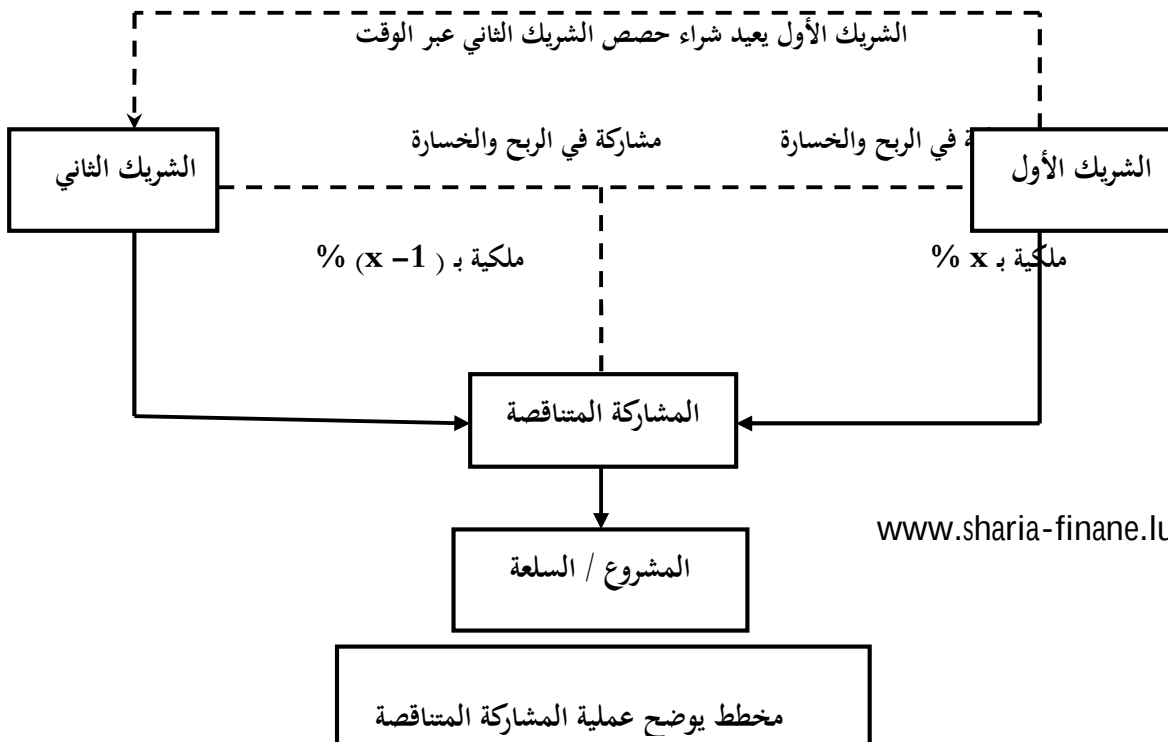


المرجع: www.sharia-finane.lu

2. العملية المتناقصة:

يحدث هذا النوع من العقود عندما يريد الطرف الثاني وهو طالب التمويل رفع نسبة ملكيته في المشروع عن طريق الشراء أو التخلي على جزء من الأرباح بعقد ثاني بينه وبين الطرف الأول. يعد هذا العقد كثير الاستعمال خاصة عندما يريد أحد الأطراف امتلاك المشروع آجلاً، وكذلك في بعض القروض الإسلامية.

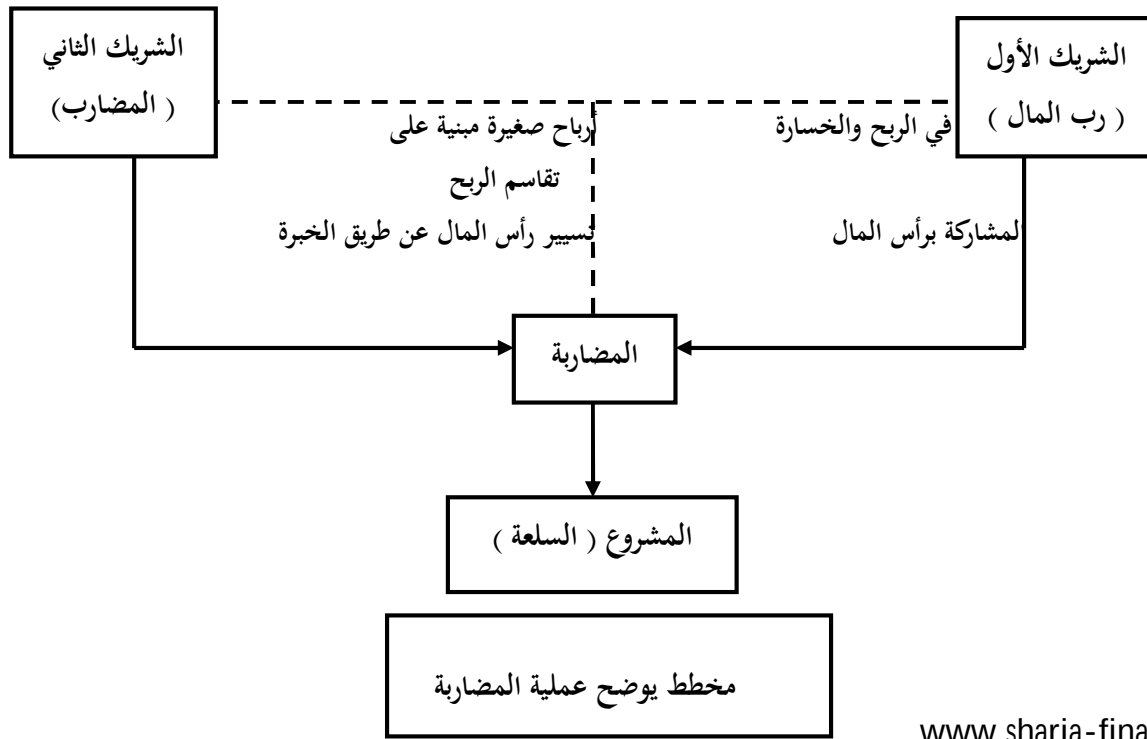
والشكل التالي يوضح هذا النوع من العقود:



المرجع: www.sharia-finane.lu

3. المضاربة: هي اتفاق بين طرفين بموجبها يقدم أحد الطرفين رأس المال ، ويسمى رب المال بينما يقدم الآخر العمل، على أن يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن هذا المشروع وفقا لنسب يتراضى عنها الطرفان مسبقا في العقد وهي في ذلك غير ربوية كون العائد غير محدد سلفا كنسبة من رأس المال، وإنما هي نسبة من الأرباح وبالتالي فهي متغيرة وقد لا تتحقق¹.

- المضاربة: وهي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها كامل الحقوق والالتزامات، أما المضاربة المحددة فتعني تحديد بعض هذه العناصر.
 - المضاربة المحددة: وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله.
- والمخطط التالي يوضح تقنية عملية المضاربة:



المرجع: www.sharia-finane.lu

4. التأمين:

- التأمين: هو تعويض عن الخسارة أو الضرر الذي يلحق بالشخص المؤمن عليه في حالة حدوث حادث غير متوقع أو أي إعاقة.
 - التأمين: يهدف إلى حماية الشخص والتعويض له (في حالة حدوث حادث غير متوقع أو أي إعاقة).
- التأمين يتم جمع تعاضضيات في صندوق يهدف إلى تعويض المتضرر ضد الأخطار المحدد سابقا.
- يتم تسيير صندوق التأمين التكافلي عادة عبر الطرق التالية:

¹ محمد صبح، "التأمين التكافلي"، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988.

¹ www.Bltagi.com

² www.cdvm.ma

11. المادة 11: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزايا الممنوحة للموظفين في المحصول

12. المسألة الأولى: هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ورعايتها على أساس عقد المساقاة،

13. الغرس في الغرس: الغرس في الغرس هو عملية زراعة شجرة جديدة في مكان حيث توجد شجرة أخرى. يُستخدم هذا الأسلوب للحفاظ على التربة ومنع انجرافها، وكذلك لتعزيز التنوع البيولوجي في النظام البيئي. يُفضل استخدام أنواع محلية تتكيف مع الظروف البيئية المحلية.

كما يلاحظ أن حجم إصدار الصكوك الإسلامية في تزايد مستمر حيث يُلاحظ أن دولة الكويت لها السبق في إصدارات الصكوك خلال العامين (2006 - 2007) بمبلغ 58 % على التوالي. أما الكويت فقد أصدرت 30 % إلى 37 % من إجمالي الإصدارات.

إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2007/2006

الدولة	الإمارات العربية المتحدة	السعودية	البحرين	الكويت	قطر	المجموع
عام 2006	%58	%30	%6	%4	%2	%100
عام 2007	%51	%37	%4	%6	%2	%100

حجم إصدار الصكوك بالنوع لعام 2007

النوع	المضاربة	المنفعة	الإجارة	السلم	المشاركة	المجموع
عام 2007	%40.2	%4.2	%45.9	%0.7	%9	%100

في 12 كانون الأول 2006 تم إصدار 7 مليار دولار في شكل أوراق نقدية جديدة. ومن المشروعات الضخمة في أبوظبي والتي ينتظر أن يتم تمويلها عبر إصدارات الصكوك مشروع مطار أبوظبي الجديد. و الجدول التالي يوضح ذلك²:

القطاعات الممولة عن طريق الصكوك الإسلامية بالإمارات 2007/2006

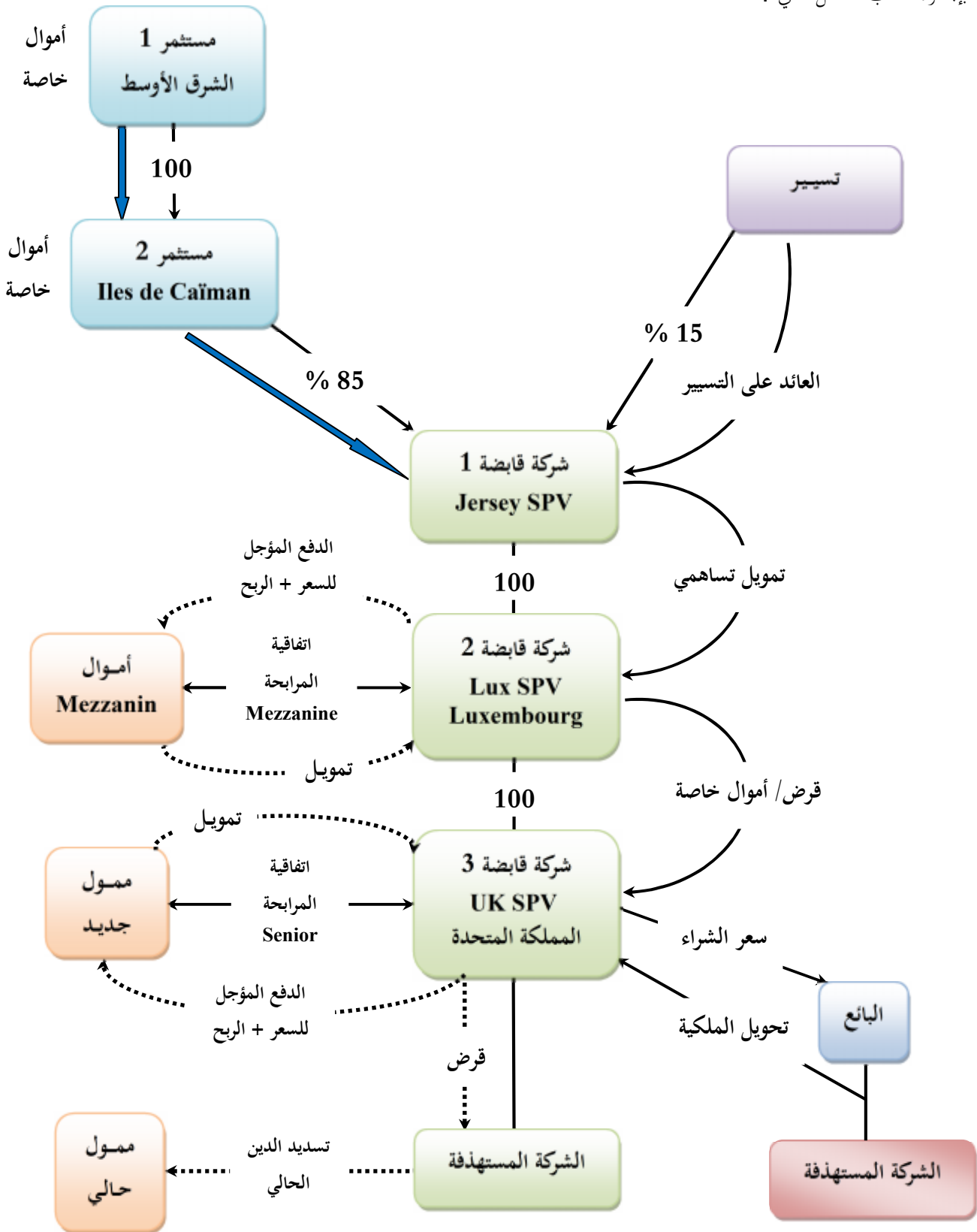
المجموع	أخرى	الطاقة	القطاع العقاري	الخدمات المالية	القطاع
100 %	32 %	12 %	25 %	31 %	النسبة المئوية

□□□□□ □□□□□¹ <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

² <http://eifa.co/News-18762.html>

د- تقنية LBO مطابقة للشريعة الإسلامية :

لقد تم و لأول مرة اقتراح نموذج تمويل عملية شراء LBO بإيجلترآ، حسب الشكل التالي¹:



* Le groupe Finance Islamique Monde de Consulting International HERBERT SMITH.

¹ Herbert Smith LLP, guide de la Finance Islamique 2009, p20.

حيث يعبر الشكل عن سلسلة من تقنيات *LBO*، وقد تم تطبيقها في شراء البريطانية (*Water Additives*) وهي شركة مختصة في معالجة المياه من قبل بنك (*Seera Bank*) حيث لعب مجمع *Finance Islamique Monde* دوراً مهماً.

المرحلة الأولى: التمويل الأولي

- المرحلة الثانية: التمويل الإضافي (*Senior*) عبر أربع مراحل.

- المرحلة الثالثة: التمويل الإضافي عبر أربع مراحل.

خاتمة:

في الأخير و بعد عرضنا لهذا العمل و توصلنا إلى أنه يوجد نموذج *LBO* يتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ننوه بأهمية هذه الأخيرة و التي رغم نموها السريع خاصة خلال الازمة المالية، إلا انها مازالت تحتل موقعا محتشما إذا ما قورنت بالمالية التقليدية، حيث لا يتعدى مجموع أصولها 1 % من مجموع أصول 1000 بنك كبير الأولى في العالم، و المشكلة الكبيرة أمام تطور الأدوات المالية الإسلامية تتمثل في نقص السيولة. أما نموها السريع في الآونة الأخيرة فيرجع إلى المداخل الطاقوية المرتفعة للدول التي تحتضنها.

ضف إلى ذلك أن المقصود بالمالية الإسلامية المعاملات المالية الإسلامية و التي تكون في ظل النظام الرأسمالي، إذ أننا مازلنا لم نصل إلى تجسيد و بناء نظام مالي إسلامي مستقل عن النظام الليبرالي.

فمن خلال هذا كله فإن المتحدث عن التوجهات المستقبلية لـ *LBO* أو أي تمويل آخر، يجب أن يتناوله من باب كون النظام الرأسمالي و المعاملات المالية الإسلامية يسعيان إلى الإجابة عن إشكالية واحدة ألا و هي ضمان السيولة في الأسواق المالية و تنوع طرق التمويل، مع تميز ملحوظ بالنسبة للأدوات المالية الإسلامية و هي انها مرتبطة بنشاط حقيقي، فهي بذلك تخدم التنمية الاقتصادية أكثر من النظام الليبرالي.

إلا أنه و في ما يتعلق بتقنية *LBO* سواء أكان التمويل إسلامي أو تقليدي، و من أجل نجاح هذه العملية، يجب احترام عدة عوامل نذكر

التي هي:

- النتائج المتحصل عليها يجب أن تكون واضحة و قابلة للتطبيق.
- يجب على الفريق المسير ان تكون لديه نظرة شاملة حول المؤسسة المستهدفة و كذا المجموعة المسيرة ككل، و الاخذ في عين الاعتبار كل الأبعاد الاستراتيجية لحياة الشركة (البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية...).

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم
- بنك المغرب
- بنك المغرب "في الاقتصاد الإسلامي: البعد المعرفي و القيمي"، دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، عمان 2010
- بنك المغرب "الأعمال المصرفية في ضوء الشريعة الإسلامية" www.alwaei.com
- محمد صبح، "البنوك الإسلامية في ظل الشريعة الإسلامية"، القاهرة، 1988.
- AFIC-LBO: guide pratique de 2006.
- Christophe THIBIERGE et Philippe THOMAS, « l'effet de levier : une relecture opérationnelle à destination des décideurs financiers d'entreprise », cahier de recherche ESCP N° 97-135.
- Herbert Smith LLP, guide de la Finance Islamique 2009, p20.
- Imane KARICH, « Le Système Financier Islamique : De la Religion à la Banque », Ed Larcier 2002
- Malika KETTANI, « Une Banque Originale : La Banque Islamique », Ed Dar Al-Kotob Al-Ilmyah, 2ème édition, Beyrouth 2005
- Mesmin Borgia, « Financement des entreprises sous LBO en période de crise... », mémoire de master II banque et finance 2008, université d'Evry.
- Moody's Investors Service, Special Report on Islamic Finance, February 25th2008.
- Publication de Standard & Poors de 2010.
- Publication du FMI en 2009.
- Revue PME, « l'intégration fiscale : avantages, limites et inconvénients », N°22-juin-juillet-aout 2005.
- The Banker Magazine and HSBC Amanah, 6 novembre 2009.
- Fr.wikipedia.org/wiki/reverse_leveraged_buy-out.
- http://ar.wikipedia.org/wiki/الصكوك_الإسلامية
- http://eifa.co/News-18762.html
- http://forum.sh3bwah.maktoob.com/t239287.html
- http://www.icn.com/ar/studies/2012/02/14/-الصكوك-الإسلامية-مخاطر/
- http://www.salondesfusionsacquisitions.com/index.php?item=blog-fusions-acquisitions&type=post&name=avenir-lbo-crise
- www.Bltagi.com
- www.cdvm.gov.ma

برامج السياسة السكنية ودورها في معالجة أزمة السكن بالجزائر

المومن عبد الكريم

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة زيان عاشور بالجلقة



ملخص:

أردنا التطرق في هذا المقال ولو بإختصار شديد إلى إحدى الإشكاليات العويصة والمتمثلة في أزمة السكن، وما تخلفه من إفرازات متعددة التنوع ومتباينة التأثير في مسيرة التنمية المحلية، وذلك من خلال إستعراض مرتكز على ثنائيتي واقع قطاع السكن بالجزائر، كما تبرزه لنا الأرقام الرسمية والصيغ الإسمية من جهة، والسياق التاريخي لمناهج التصدي التي تم الإلتزام بها من خلال برامج السياسة السكنية إلى يومنا هذا.

الكلمات المفتاح: العقار- قطاع السكن- سوق العقارات- السوق السكني- عرض السكنات- الطلب على السكنات- تقدير العقار- السياسة السكنية- السكنات الحضرية- السكنات الريفية- السكن الاجتماعي- السكن الترقوي- السكن التساهمي.

Résumé:

Nous avons voulu répondre dans cet article, même si très brièvement à l'un des problèmes insolubles représenté dans la crise du logements, les ravages des sécrétions de la diversité multiple et variable influence dans le processus de développement local, grâce à l'examen sur la base de la réalité du secteur du logement en Algérie, comme l'a souligné par nos chiffres officiels et les formules nominales d'une part, et le contexte historique des approches pour faire face qui a été commis par le biais des programmes de politique du logement à ce jour.

تمہید :

تعتبر السياسة السكنية من الجوانب الهامة التي تؤخذ بالحسبان لتقييم النتائج المحققة من طرف قطاع السكن، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في التوجيه، و تحديد النتائج التي يجب أن يتوصل إليها هذا القطاع الحساس، فكثيرا ما نسمع بعبارة " نجاح السياسة السكنية لبلد معين " أو عبارة " فشل السياسة السكنية لبلد ما "، غير أن هذه العبارات تجعلنا نطرح الإشكالية التالية: ما هو دور السياسة السكنية في تنظيم وتوجيه قطاع السكن ومعالجة إختلالات السوق السكني؟

وللإجابة على ذلك كان لا بد من المرور على عدة نقاط ، نصيغها فيما يلي:

المحور الأول: ماهية السياسة السكنية.

المحور الثاني: أهداف السياسة السكنية.

المحور الثالث: أهم المشاكل التي تواجهها السياسة السكنية.

المحور الرابع: السياسة السكنية و التخطيط السكنى .

المحور الخامس: مراحل تطور سياسة السكن في الجزائر.

المحور السادس: تجارب بعض الدول في حل أزمة السكن.

المحور الأول: ماهية السياسة السكنية:

يتجلى التعريف بالسياسة السكنية من خلال إعطاء تعريف شامل و دقيق حولها و لذلك إبراز أهم الوسائل و الآليات أو الأدوات التي تضعها للتدخل و التحكم بشكل أدق في السوق السكنى أو قطاع السكن.

1-تعريف السياسة السكنية: " عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس

المتبناة و الموضوعة من طرف الدولة، و الهدف الرئيسي منها يكمن في وضع الوسائل و آليات التدخل في السوق السكي، و ضمان التوازن العام بين العرض و الطلب و ذلك في ظل احترام معايير السعر و الكمية المحددة⁽ⁱ⁾ □ □ □ □ التعريف يمكن أن نستخلص جملة من الخصائص المتعلقة بالسياسة السكنية و من أهمها⁽ⁱⁱ⁾:

* تكتسي السياسة السكنية طابع هام و استراتيجي لنمو تطوير بلد ما، حيث انها ترتبط و في نفس الوقت تواكب هذا التطور سواء أكان على الصعيد الاقتصادي و حتى الاجتماعي.

* توجه السياسة السكنية لمحاربة الفروقات الاجتماعية، حيث انها تترجم في الواقع مبدأ حق الحصول على سكن و ذلك عن طريق تصحيح الاختلافات في مستويات دخول الأفراد من أجل تحقيق عدالة الإسكان.

* الريفية، باعتبار جل السكان يتركزون و بكثرة في المناطق الصناعية و المدن الكبرى، مما خلق ظاهرة النزوح الريفي.

0000 0 0000 00 00000000 00000 0 00 0000 00000 0000 00000 0 000 00000 00 000000 000000 0000
 000 0 00000 0000 0 00000 000 0 00 00000 000000 000 00000 0000 00 00000 000000 00000 0000

استعمالها بالإضافة إلى ظاهرة سوء استغلال الموارد المالية.

[illegible]

2-3- الضرائب و الإعانات المفروضة و المقدمة من طرف الدولة:

الإعانات: تعد الإعانات أو المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للأفراد من أجل الحياة على السكنات من إحدى الطرق أو وسائل السياسية السكنية للتدخل في السوق السكني و ذلك بما يتماشى مع متطلبات الأفراد

* إعانة مالية مباشرة: و المقصود بالمباشرة اي احما تقدم لغرض الحيازة على سكن، حيث احما تقدر على اساس نسبة من مبلغ شراء المسكن، و تقدم للفرد المعني بعملية الشراء و ما عليه إلا أن يكمل ما تبقى من باقي المبلغ للحصول على

و المتمثلة في " الصندوق الوطني للسكن (vii) CNL " من أجل توفير السكن الملائم للمواطنين ذوي الدخل المحدود. (المرجع نفسه).

* إعانة مالية غير مباشرة: و نقصد بغير الإعانة المالية غير مباشرة، بل هي موجهة للأفراد خاصة ذوي الدخل الضعيف وذلك من أجل الرفع من قدراتها الشرائية، ومن شأن هؤلاء أن يخصصوا هذه الإعانة من أجل الحيازة على سكنات بصفة الملكية أو الكراء. (المرجع نفسه). هذه الإعانة يمكن أن تكون مباشرة (تؤدى دائما إلى نفس النتائج، غير أن الخيار بينهما يكون حسب طبيعة نظام البلد و كذا مدى تطوره أو نموه).

المحور الثاني: أهداف السياسة السكنية:

السياسة السكنية تهدف إلى توفير السكن الملائم للمواطنين، وتحقق في الأساس إلى إرضاء الطلبات و تلبية الحاجات السكنية للمواطنين. هذه الأهداف تندرج في الأهمية التي يكتسبها قطاع السكن و آثاره على الحياة الإقتصادية و الإجتماعية. (المرجع نفسه). ثلاث أهداف رئيسية للسياسة السكنية و المتمثلة في (viii):

1- الأهداف الأساسية للسياسة السكنية Les Objectifs Fondamentaux:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها السكن، يعتبر هذا الأخير حاجة أساسية و ملك مفيد نظرا للشروط التي يفترض أن تتوفر على السكن (ثمنه) بحدوده أو تكلفته (المرجع نفسه). السكن هو حاجة أساسية للمواطن، و لذلك يجب أن تكون شروط الحيازة على ملكية السكن واضحة و مبسطة في نظر المستهلك.

وعليه فعلى السياسة السكنية أن تحدد جميع المعايير و المقاييس المتعلقة بالسكن و أن تأخذ بعين الاعتبار مستوى نمو البلد المعني و مدى توفره للإمكانيات (المرجع نفسه). الدولة سواء أكان نظام اشتراكي أو نظام اقتصاد السوق.

2- الأهداف الاقتصادية للسياسة السكنية Les Objectifs Economique :

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع السكن إذ أنه مرتبط ارتباطا وثيقا مع النشاط الاقتصادي يتمثل في تمويل نشاطات البناء، ميكانزمات مالية و ضريبية و إقتصادية، و أن أثر هذا الارتباط على النشاط الاقتصادي يتمثل في تمويل نشاطات البناء، شراء السكن و كذا شراء التجهيزات المتعلقة بالسكن، أما آثار الضريبة على قطاع السكن فإنها تتمثل في النسب الضريبية (المرجع نفسه). فعلى السياسة السكنية أن تراعي مدى هذا الترابط بين هذا القطاع الحساس أي قطاع الإسكان و كذا تشجيع الإستثمارات العمومية و إقرار حقوق الملكية، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على

3- الأهداف الاجتماعية للسياسة السكانية :Les Objectifs Sociaux:

المحور الثالث: أهم المشاكل التي تواجهها السياسة السكنية:

* المدن الصناعية والبلدات الجديدة في مختلف المناطق خاصة الحضرية منها، و مع تزايد عدد السكان وتمركزهم في المناطق الصناعية الكبرى يزيد من الأمر تعقيدا.

2- **مشكل التمويل:** إن تحليل عملية تمويل السكنات تخضع لجملة من المبادئ و المعايير نظرا لأهمية الكبيرة و الدور الهام الذي تلعبه في إنجاز السكنات، غير أن عملية التمويل تطرح نفسها كمشكل يعيق مسار السياسة السكنية في الجزائر.

- فانعدام أو قلة المصادر التمويلية المختلفة، من شأنه أن يخلق مشكل تمويل السكنات و هذا ما يؤدي إلى نقص الموارد المالية اللازمة.

3- **مشكل ندرة مواد البناء:** من المتعارف أن من بين العوامل الأساسية لإنجاز السكنات هو توفير مواد البناء، غير أن إيجاد هذه المواد و بالمقادير المطلوبة و بالأسعار ملائمة يعتبر من المهام الأساسية التي تركز عليها السياسة الحكومية حتى تتوصل إلى إنجاز السكنات. غير أن مشكل ندرة هذه المواد مقارنة بتزايد الطلب عليها يبقى كعائق في وجه ما تصبوا إليه السياسة السكنية لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

4- **مشكل تنظيم المهن أو الوظائف:** نظرا لأهمية الكبيرة التي تكتسبها السياسة السكنية في إطار الأدوار و المهام التي تشرف عليها، فإنه من الطبيعي أن يصبح قطاع التهيئة العمرانية و الأشغال العمومية قطاعا إستراتيجيا، غير أنه قد يكون عرضه لتلاعبات خاصة من بعض المهن - كالمهنة - الأخرى التي لها علاقة بهذا القطاع.

- و كل هذا من شأنه أن يعيق مسار السياسة السكنية للوصول إلى الأهداف المسطرة.

- و عليه و بحسب مثل هذه التلاعبات التي من شأنها أن تعيق مسار السياسة السكنية يجب أن يكون تدخل هذه المهن في إطار تشريعي منظم و واضح و متكامل و ذلك تجنباً لزيادة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

- إن المهن و الفئات المهنية المختلفة التي تدخل في إطار السياسة السكنية يجب أن تخضع لدراسة شاملة في المجتمع المدني و في إطار التشريع الوطني و في إطار القوانين المعمول بها.

المستثمرين الخواص، و عليه يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه التلاعبات.

5- **مشكل الإجراءات الإدارية:** إن مشكل السكن يختلف في حله ذاته وفي كيفية تدخل الدولة أو السلطات المعنية في إطار الإجراءات الإدارية و تسهيل الإجراءات اللازمة، كإجراءات تحصيل الأراضي الصالحة لذلك، كتوفير الموارد المالية اللازمة. من جهة أخرى يجب وضع مراقبة صارمة (مراقبة الأسعار) في إطار السياسة السكنية.

إنجاز السكنات عملية صعبة و تخضع للمضاربة و عليه يجب على الدولة سن قوانين من شأنها بحسب مثل هذه الممارسات.

غير أن مراقبة البناء (مراقبة الجودة) و ضمان سلامة هذه الإجراءات أمر صعب للغاية و ذلك يرجع لضخامة حجم الأعمال و المهام التي تشرف عليها الهيئات المشرفة على ذلك. و عليه نستخلص مما سبق ذكره أنه كلما اتسعت السياسة السكنية، كلما كان ذلك أفضل من أجل تخطي جميع العقاقب أو المشاكل التي تعيق مسارها، و كلما كان بحسبها مع

لا يزال التخطيط السكاني في الدول السائرة في طريق النمو بعيدا عن الأساليب العلمية المتعارف عليها، لذلك لم تحقق جميع الأهداف المرجوة فيه، خاصة وأنه و في جميع الأحوال، كان يخضع إلى إجراءات عفوية أسفر ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢}

* التخطيط الاجتماعي: ويشمل على مجالات السكن، و تخطيط الخدمات و المرافق العامة و الصحة...الخ.

* التخطيط الفيزيائي:
 المكان و العمراني.

2- المراحل التي مر بها التخطيط السكاني: لقد مر التخطيط السكاني بمراحل عديدة حتى وصل إلى مفهومه الحالي،

[illegible]

2-2- مرحلة التخطيط السكاني على المستوى الإقليمي:

السكان في المدن حيث تمت هذه الأخيرة بمعدلات عالية تفوق معدلات نمو السكان، و ساعد هذا النمو و بهذه المعدلات التقدم التكنولوجي في المرافق العامة و مواد البناء، إلا أن الثورة الصناعية قد حملت بين طياتها آثار سيئة.

- فلقد كانت حالة هذه المدن سيئة للغاية نتيجة تركيز الصناعات بها دون توجيه أو تخطيط بالإضافة إلى انتشار الأحياء المختلفة الغير صالحة للسكن، و احتلال التوازن الذي كان موجود أصل الثورة الصناعية بين المدينة و القرى المحيطة بها مما ترتب عليه هجرة مستمرة من البدو إلى الحضر، أو من الريف إلى المدينة.

- لمثل هذه الأسباب، استحال حل مشاكل المدينة بتخطيط المدينة فقط، وإنما يجب أن يشمل التخطيط مساحة أكبر من مساحة المدن نفسها و هي المساحة التي تقع تحت دائرة تأثيرها و تشمل القرى، و التجمعات السكنية الأخرى التي

تغطي المعايير الخاصة بالمباني السكنية من خلال التصميم و أشغال المساكن، أما المعايير الخاصة بالبيئة العامة فتظهر كثيرا في مجالات تصميم قطع الأراضي و الشوارع. أما في حالة عدم وجود مثل هذه المعايير يرجع إلى المعايير العامة التي يتم وضعها من طرف الهيئات العلمية كالهيئات الصحية و الهندسية. و من بين هذه

المعايير، معيار دراسة وضعية البنية السكنية من خلال دراسة أوضاع الأحياء أو المساحات و التي يمكن تقسيمها إلى : □□ □ □□□ □□□ □□□□

* الأحياء أو المساحات السكنية المراد إعادة بنائها:
 في هذه الحالة، يتم تجديد المباني القائمة أو يتم هدمها وإعادة بنائها.
 في هذه الحالة، يتم تجديد المباني القائمة أو يتم هدمها وإعادة بنائها.

* الأحياء أو المساحات المراد ترميمها: تمثل في المباني التي تحتاج إلى إزالة أي مساحات يوجد بها خلل بسيط لم يصل بعد إلى الدرجة التي يحكم على الحي بالإزالة الكاملة حيث أن ميراثها العقاري يشكو إعادة من هرمه و فقدان

* الأحياء أو المساحات السكنية التي يخشى عليها من البناء الفوضوي: **البيوتات العشوائية** **البيوتات الفقيرة** **البيوتات المتدهورة**

لعدم سريان التشريعات العمرانية التي تحميها أو حتى عدم جدية تطبيق هذه التشريعات إن وجدت في بعض الأحيان، لا يمكن أن نتمس بمصالح ذوي النفوذ في السلطة، لذلك فهي في كثير من الحالات تتعرض لمثل هذا الزحف العمراني العشوائي **البيوتات** بإخذ عادة في البداية شكلاً مؤقتاً ليدوم في نهاية المطاف، لذلك يجب الحفاظ على الأحياء و حمايتها عن طريق تطبيق المعايير و الأسس و المقاييس صارمة و جدية في التنفيذ.

المحور الخامس: مراحل تطور سياسة السكن في الجزائر:

1- قطاع السكن في الجزائر قبل الإصلاحات:

1-1- فترة المخطط الثلاثي 1967-1969:

1969-1967 : ليبرامج

السكنات المنجزة						
السكنات في طور الإنجاز (حتى 1969/12/31)						
السكنات التي لم ينطلق في إنجازها	السكن في طور الإنجاز	مجموع القروض المستهلكة	مجموع السكنات	1969	1968	1967
العدد	العدد	10 ⁶ دج		عدد السكنات	عدد السكنات	عدد السكنات
13.943	10.608	160	9.548	5.055	2.201	2.292

المصدر: الجدول أعلاه منجز انطلاقاً من إحصائيات ONS من الموقع www.ons.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه، أنه منذ بداية المخطط الثلاثي أي منذ 1967 إلى 9548 سنة
 160 مليون دج، و هي إلى حد نهاية المخطط اي سنة 1969 إلى 10.608 سكن في طور الإنجاز و
 13942 سكن لم ينطلق بعد في إنجازهِ (أي مبرمج فقط)، و هذا ما يعكس أن السلطات الجزائرية لم تستطع أن تنجز

و تبقى نسبة إنجاز نسبة إنجاز السكنات مقارنة بالسكنات في طور الإنجاز أو غير المنجزة ضعيفة.

(02): الحالة الفيزيائية و المالية لبرامج السكنات الريفية من 1967 – 1969.

السكنات المنجزة				السكنات في طور الإنجاز حتى نهائية 1969		
1967	1968	1969	مجموع السكنات	مجموع القروض	السكن في طور الإنجاز	السكنات التي لم تنجز بعد
عدد السكنات	عدد السكنات	عدد السكنات			العدد	العدد
3.125	4.141	4.846	12.112	87	5.273	4.810

المصدر: الجدول أعلاه تم إعداده إنطلاقا من معطيات ONS من الموقع www.ons.dz

من الجدول أعلاه، أنه من بين 12112 سكنات 9739 سكن انطلق في إنجازها قبل 1967 و 2373 سكنات في طور الإنجاز (5273 سكنات) و من هذه النتائج المحققة يمكن أن نستدل أن 4810 سكن مبرمج فقط). و من هذه النتائج المحققة يمكن أن نستدل أن 3375 سكن في السنة (3375 سكنات مبرمجة فقط)، غير أنه رغم تحسن الظروف، إلا أن قطاع إنجاز السكنات بقي يعاني من مشاكل حتى بعد 1967. ولم أن الدولة كانت تتحمل عبئ تمويل هذه السكنات من الخزينة العمومية و لوحدها، أي أن هذه السكنات المخططة ممولة بـ 100 % من قبل الدولة (xiv).

1-2- فترة المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973):

(03) البرامج السكنية (البرامج السكنية) لفترة 1970-1973.

البرامج السكنية	عدد السكنات			القروض المستهلكة		
	المقدرة	المنجزة	الفرق بينهما	نسبة الإنجاز	المبرمجة	المستهلكة
السكنات الحضرية	45000	18000	(27000)	40 %	1200	1500
السكنات الريفية	40000	24000	(16000)	60 %	305	994

المصدر: وزارة التخطيط، تقرير عام حول المخطط الرباعي الثاني، ماي 1974، ص 40.

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود نفس عدد السكنات الحضرية و الريفية (40000 45000) و 1200 مليون دج المخصصة لبرامج السكن الريفي جد منخفضة مقارنة بالمبالغ المخصصة لبرامج السكن الحضري (1200 مليون دج) و 305 مليون دج بالنسبة للسكن الريفي، و يرجع السبب في ذلك إلى إدراج مختلف التبعيات المالية التي أعدت للسكنات الريفية، أما فيما يخص جانب توزيع السكنات، فقد حققت وتيرة لتوزيع

البرامج السكنية 21000 سكن ريفي و حضري في المتوسط أي ما يعادل زيادات 3,2 مرة مقارنة بوتيرة توزيع في المرحل السابقة، غير انه رغم الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة في هذه المرحلة إلا انها بقيت غير كافية لتلبية الحاجات المتزايدة للسكان من سنة لأخرى، و مع ذلك فإنه يمكن اعتبار هذه الخطوة أو هذا البرنامج بمثابة حقيقة لبرنامج مستقبلية و طموحة في مجال البناء و التعمير.

جانب التمويل: فيما يخص جانب تمويل السكنات، فانطلاقا من المخطط الرباعي الأول، لم تستطع الدولة أو السلطات العمومية أن تتحمل عبء تمويل السكنات كما كان سابقا، و عليه فقد اتخذت إجراءات من بينها: دعم العائلات المستفيدة من السكنات لتمويل هذه الأخيرة وفق نمط جديد يسمى ادخار - تمويل - استثمار 1971 و بموجبها أصبح نظام تمويل السكنات يقع على عاتق الخزينة العمومية و الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط على النحو التالي^(xv):

الخزينة العمومية: 50 % 30 % 1 %.

الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP: 50 % 20 % 4,75 %.

في 1973 تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP الذي يديره وزير السكن و التعمير و الترقية و التسيير العقاري و ذلك ابتداء من سنة 1974^(xvi).

1-3- فترة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

تطور البرامج السكنية خلال المخطط الرباعي الثاني

البرامج السكنية	عدد السكنات		الفرق بينهما	نسبة الإنجاز	تصاريح بمصاريف الإنجاز	استهلاك المصاريف	الفرق بينهما	نسبة الاستهلاك
	المقدرة	المنجزة						
السكن الاجتماعي	100000	45000	(55000)	45%	5670	5200	470	91%
السكن الريفي	100000	75000	(25000)	75%	2630	4300	(1670)	163%

المصدر: وزارة السكن و العمران احصائيات خاصة بسنوات السبعينات من الموقع www.mhu.gov.dz

إن تطور إنجاز السكنات خلال المخطط الرباعي الثاني، يظهر بوضوح من خلال الجدول السابق و النسب المحسوبة 75000 75 % 45000 45 %، و من خلال هذه النتائج يظهر جليا الاهتمام الذي أولته السلطات الجزائرية في هذه الفترة بالريف و هذا في إطار الحد من ظاهرة النزوح الريفي الذي يشهده المدن و بالتالي خلق جو من التوازن الجهوي. غير أنه و من جهة أخرى، نلاحظ أن نسبة الإستهلاكات للمبالغ المخصصة لهذا لنوع من الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني، قد تضاعفت مقارنة مع مجموع التمويلات المخصصة

الفترة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنجاز^(xvii). ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم الإنجازات في هذه

جانب التمويل: لقد عرفت بداية مرحلة المخطط الرباعي الثاني (1974)، تغيير في نمط تمويل السكنات و هذا تبعا للتعليمات الوزارية التي أشرنا إليها في المطلب السابق (1973)، حيث أصبح تمويل السكنات على النحو التالي: 75% : 40% : 1%، الصندوق الوطني للتوفير و 25% : 20% : 75.4%^(xviii).

1-4- فترة المخططين الخماسيين (1980-1989):

البرامج السكنية المبرمجة و المحققة خلال مرحلة المخططين الخماسيين (05):

الفترة	حجم البرنامج (اجتماعي و ريفي)	السكنات في طور الإنجاز	السكنات المبرمجة و غير المنجزة	نسبة الإنجاز
من 84/80	217444	171476	45968	78%
من 89/85	353123	231236	121887	65%

المصدر: وزارة السكن والعمران احصائيات خاصة بسنوات الثمانينيات من الموقع www.mhu.gov.dz

نلاحظ من الجدول السابق، أنه من خلال مرحلة المخطط الخماسي الأول، كانت نسبة الإنجاز معتبرة على حسب ما نلاحظ من الجدول السابق، 78%، أما فيما يخص مرحلة المخطط الخماسي الثاني، فلاحظنا تراجع في نسبة الإنجاز إلى 68% على الرغم من الجهود التي سلطتها الدولة لقطاع السكن، يرجع السبب في ذلك إلى الأزمة التي عرفت الجزائر سنة 1986 على إثر انخفاض الإيرادات البترولية، فكانت علامة إخفاق نسبي للسلطات العمومية في جميع القطاعات بما فيها قطاع السكن على أساس الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الخروقات في تمويل القطاع. غير أنه ما يمكن ملاحظته في هذه الفترة، أن الدولة أعطت نفسا قويا لسياستها السكنية، و يتضح ذلك من خلال تحرير للمبادرة الفردية في 07-86 في 04 1986، مما أسفر عن ازدهار عقاري مفاجئ، وعليه فبعدما عرفت الجزائر في المراحل السابقة نوع واحد من السكنات الحضرية إلى جانب السكن الريفي و المتمثلة في السكن الحضري الذي أصبح يعرف فيما بعد بالسكن الاجتماعي، ظهر نمط سكني جديد عرف بالسكن الترقوي، إلى جانب فتح المجال للسكن الاجتماعي، نشاطها في إنجاز السكنات.

جانب التمويل: لقد عرف نمط تمويل السكنات الاجتماعية في هذه الفترة تغييرا، فبعدما كان عبء تمويل السكنات يقع على الخزينة العمومية إلى جانب الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، صدرت تعليمات وزارية رقم 1 في 23 ديسمبر 1979 أوكلت فيها مهمة أخرى مسؤولية تمويل السكن الاجتماعي على عاتق الخزينة العمومية و لوحدها (100% : 1% : 40% سنة، و يرجع السبب في ذلك للتمهيد إلى تبني سياسة جديدة

و ذلك عن طريق ظهور نمط سكني جديد و هو "السكن الترقوي" الذي يقع عبء تمويله على الصندوق الوطني للتوفير و
 (xix) .

برنامج السكن الترقوي: منذ الاستقلال علة نصوص متعلقة بالسكن تم المصادقة عليها، غير أنه و لا واحدة منها
 عاجلت الإطار القانوني للنشاط العقاري. ففي بداية الأمر النوع الأول من السكنات الذي اعتبر "سكن
 الترقية الخاصة الفردية" *¹ .
 الترقية الجماعية بفضل التعليم رقم 76 - 92 الصادرة في 23 ديسمبر 1976، التي سمحت للمواطنين تشكيل
 .

و في سنة 1986 تم تحديد الإطار القانوني المنظم للسكنات الترقية، عن طريق القانون رقم 86-07 و 04
 1986، تم المصادقة عليه و دخل حيز التنفيذ في فترة تميزت بظهور الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات البترولية
 الاشتراكي و الجدير بالذكر أن هذا النص جاء ليملأ الفراغ القانوني الذي كان يسود منذ
 .

جانب التمويل: (أي السكنات الترقية) (أي السكنات الترقية) (أي السكنات الترقية) (أي السكنات الترقية)
 الوطني للتوفير و الاحتياط عن طريق موارد أي ادخار الأفراد، و ي
 هذه السكنات علة أطراف مثل مؤسسة ترقية السكن العائلي، ديوان الترقية و التسيير العقاري، الصندوق الوطني للتوفير
 .

برنامج السكن الريفي: عمدت الدولة في هذه المرحلة ()
 في برامجها، و ذلك في إطار خلق تنمية شاملة في الريف بالإضافة إلى الحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، غير أنه و
 على الرغم من هذه الجهود الطامحة لخلق التوازن الجهوي، إلا ان نهاية سنوات الثمانينات افرزت أزمة سكن
 في المناطق الحضرية ()، مما جعل السلطات تفكر في إعادة النظر في سياستها السكنية اتجاه إنجاز السكنات الريفية،
 ذلك أن جل الجهود الرامية لتنمية الريف الجزائري لم تف بالغرض و بقيت العديد من السكنات شاغرة.

2- قطاع السكن في الجزائر بعد الإصلاحات:

1-2- مرحلة 1990-1994:

06) : برنامج السكنات الاجتماعية لفترة 1990 - 1995

السنوات	المبرمج إنجاز	المنجز	نسبة الإنجاز
1990	45731	18955	41 %
1991	32102	11893	37 %
1992	23381	23105	99 %
1993	31823	15761	50 %
1994	27368	17268	63 %

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة إنجاز السكنات الاجتماعية، عرفت تزايد من سنة على أخرى و هذا على حسب ما برمج و ما أنجز، علما أنه يتم تقدير حجم السكنات الاجتماعية المبرمج (دواوين الترقية و التسيير العقاري) بتحقيق هذا النوع من السكنات بالقدر الذي يلبي هذا الطلب. ومن هنا نجد أن نسبة الإنجاز عرفت ارتفاع عبر المرحلة 1990 إلى 1994 99% و من هنا نجد أن نسبة الإنجاز عرفت ارتفاع عبر المرحلة بنسبة أقل، أما عن النسب المنخفضة التي سجلت في سنتي 1990 و 1991 فيعود سبب ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة على مختلف هياكلها و قطاعاتها نتيجة تخليها عن نظام الاقتصاد الموجه و محاولة تأقلمها مع واقع السوق الحرة (xx) و هذا دليل على تحكم السلطات في زمام الأمور و عزمها على تطوير أزمة السكن. أما بالنسبة لإنجازات السكنات الترقية فيمكن حصرها من خلال (7)؛

(7) برنامج السكنات الترقية المنجزة من طرف (البلديات و البلديات المشتركة) لفترة 1990 - 1994.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
المقاولين العقاريين	863	1038	1585	2440	1924
ديوان الترقية و التسيير العقاري OPGI	2015	2421	3699	6250	5702
مؤسسة ترقية السكن العالي EPLF	938	699	1879	3409	4295
صندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	403	626	1334	1525	955
المؤسسات	1609	1404	3124	2448	3334
المجلس الشعبي البلدي APC	5828	6188	11621	16072	16210
مجموع السكنات الترقية العمومية	92.61	94.24	95.16	95.41	93.17
نسبتها إلى الإجمالي %	465	378	591	773	1187
السكنات الترقية الخاصة	7.89	5.76	4.83	4.58	6.82
نسبتها إلى الإجمالي %	6293	6566	12212	16845	17397
إجمالي السكنات الترقية					

المصدر: تم اعداد الجدول انطلاقا من احصائيات وزارة السكن والعمران من الموقع www.mhu.gov.dz

يمكن ملاحظته من الجدول السابق هو أن إجمالي السكنات الترقية (البلديات و البلديات المشتركة) ارتفع من سنة إلى أخرى و هذا دليل على تشجيع السلطات العمومية لمثل هذا النمط السكاني و فتح المبادرة أمام المقاولين العقاريين (xxi). و من هنا نجد أن نسبة الإنجاز عرفت ارتفاع عبر المرحلة 1993 99% و من هنا نجد أن نسبة الإنجاز عرفت ارتفاع عبر المرحلة بنسبة أقل، أما عن النسب المنخفضة التي سجلت في سنتي 1990 و 1991 فيعود سبب ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة على مختلف هياكلها و قطاعاتها نتيجة تخليها عن نظام الاقتصاد الموجه و محاولة تأقلمها مع واقع السوق الحرة (xxi) و هذا دليل على تحكم السلطات في زمام الأمور و عزمها على تطوير أزمة السكن. أما بالنسبة لإنجازات السكنات الترقية فيمكن حصرها من خلال (7)؛

2-2- مرحلة 1995 - 2000 : لقد عرفت هذه المرحلة تحولات كبيرة سواء كان مجال برامج السكنات الريفية أو الحضرية، فبالنسبة لبرامج السكنات الحضرية، عرفت هذه الأخيرة نمط سكني جديد عرف بالسكن التطوري أو

التساهمي (xxii) و هذا من اجل كبح زمام ازمة السكن التي لطالما عانى منها المجتمع الجزائري، ولعل التغييرات التشريعية الكبيرة التي أولت هذا النمط السكني اهتماما، جعلت مجال إنجاز هذه السكنات يعرف بدوره تطورات ملحوظة.

البرامج السكنية للتساهمي من خلال المخطط (08)؛

البرامج السكنية (08): المخطط (التساهمي) لفترة 1995 - 2000

السنوات	السكنات المبرمجة	السكنات في طور الإنجاز	السكنات المنجزة	نسبة الإنجاز
1995	25699	19390	9060	35 %
1996	21129	23630	21092	99 %
1997	33191	9200	184482	55 %
1998	40000	43828	22366	55 %
1999	40194	31398	32445	80 %
2000	42260	24699	23535	55 %

المصدر: الجدول أعلاه تم إعداده انطلاقا من من معطيات ONS لسنوات التسعيات من الموقع www.ons.dz

البرامج السكنية السابقة، أن نسبة إنجاز السكنات التساهمية أو السكنات المساعدة عرفت ارتفاع مستمر و استقرار في بعض الأحيان، غير أن أقل نسبة سجلت سنة 1995 بـ 35 % و يرجع السبب في ذلك إلى فشل السياسة السكنية في مجال إنجاز السكنات التطورية لأسباب سبق الإشارة إليها سابقا، غير أنه و بعد تدارك الدولة لزمم الأمور و إعادة الاعتبار للسكن التطوري الذي أصبح سكن تساهمي أو مساعد بعد ذلك، عرفت نسبة إنجاز هذا الأخير تحسنا ملحوظا سنة 1996 (بـ 99 %) ليعرف بعد ذلك استقرار نسبي في نسب إنجازها.

البرامج السكنية الحضرية التي تتفرع إلى سكنات اجتماعية ترقية، تساهمية بالإضافة إلى برامج السكنات الريفية، أدرجنا الجدول الموالي الذي يوضح حوصلة عن الفترة 1995 - 2000. بالاضافة إلى برامج السكنات الريفية، أدرجنا الجدول الموالي الذي يوضح حوصلة عن الفترة 1995 - 2000. (09): السكنات المنجزة الحضرية و الريفية للفترة 1995 - 2000.

المجموع	%	السكنات الريفية	السكنات الحضرية								برامج السكنات السنوات
			%	السكن الترقوي	%	السكن التساهمي	%	السكن الاجتماعي الآخر	%	السكن الاجتماعي	
131522	36	48087	19	26271	6	9060	4	5896	32	42208	1995
112285	28	32523	14	15724	18	21092	2	3127	35	39819	1996
111597	23	26751	14	15959	16	18482	3	3892	41	46513	1997
121375	27	33946	7	9299	18	22366	3	4176	42	51588	1998
124208	31	39209	5	7389	26	32445	2	3181	33	41984	1999
130072	26	34493	7	9561	18	23535	2	1999	46	60484	2000
731259	29	215009	11	84203	17	127180	3	22271	38	282596	المجموع

المصدر: www.mhu.gov.dz

ما يمكن استنتاجه من الجدول السابق، أن نسبة السكن الاجتماعي مقارنة إلى إجمالي السكنات الحضرية أخذت حصة $\frac{1}{3}$ من إجمالي السكنات الحضرية، مما يعكس ضعف مساهمة القطاع الاجتماعي في توفير السكن، بالرغم من الصعوبات التي يتلقاها هذا النمط السكني لعدم استقرار تخط تمويله و غيره من المشاكل. $\frac{1}{3}$ المساهمة (التي كانت 1995) و الذي سبق الإشارة إليه سابقا، فنلاحظ أن نسبته إلى الإجمالي بقيت متوسطة غير أنها عرفت مستمر و هذا راجع للنصوص القانونية التي عاجلت على مدار هذه المرحلة الإختلالات التي عرفها هذا النمط السكني، بينما عرفت نسبة السكنات الترقية تقهقرا مستمر حيث انخفضت نسبتها إلى إجمالي ما دون النصف مقارنة 1995، ويرجع السبب في ذلك إلى توقف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط عن تمويل هذا النوع من السكنات بسبب ضعف موارده المالية و هذا ابتداء من سنة 1996.

أما عن أهم إنجازات السكنات الريفية، فنلاحظ أن هذه الأخيرة لم تعرف تطورات ملحوظة على طول الفترة المدروسة، بل و في بعض الأحيان سجلت انخفاض في حجم الإنجاز و هذا ما لمسناه سنة 1996 و 1997. أهم سبب يعود إلى إهمال المواطن الريفي لعملية إنجاز سكنه نظرا لعدم تسلمه قيمة الإعانة بصفة كلية من جهة أو إلى عدم كفاية قيمة الإعانة لإتمام إنجاز سكن خاصة و أن تكلفة مواد الإنجاز عرفت ارتفاع مستمر على مدار كل سنة.

2-3- مرحلة 2001 - 2003: لعل أهم ما ميز هذه المرحلة الحديثة (2001 - 2003) في قطاع السكن هو ظهور صيغة سكنية جديدة عرفت بصيغة البيع عن طريق الإيجار^(xxiii) بالإضافة إلى تحولات سكنية أخرى و مراسيم تنفيذية جديدة عرفها قطاع السكن و مس بها بعض الأنماط السكنية الأخرى محاولا بذلك تخطي العراقيل التي عرفها و ما زال يعرفها هذا القطاع الحساس، بالإضافة إلى كبح زمام أزمة سكن عرفت الجزائر على مدار سنوات.

البرامج السكنية: $\frac{1}{3}$ من إجمالي السكنات الحضرية و الريفية لفترة 2001 - 2002.

السكنات الريفية		السكنات الحضرية								البرامج السكنية السنوات
		السكنات البيع عن طريق الإيجار		السكنات الترقية		السكنات التساهمية		السكنات الاجتماعية		
المنجزة	في طور الإنجاز	المنجزة	في طور الإنجاز	المنجزة	في طور الإنجاز	المنجزة	في طور الإنجاز	المنجزة	في طور الإنجاز	
29933	26989	0	20000	5989	1610	17099	24680	48941	64355	2001
22283	10941	0	35000	8634	5199	19048	22774	54310	36984	2002

المصدر: وزارة السكن، مجلة الصندوق الوطني للسكن CNL 2003 6.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السكنات الاجتماعية مقارنة بباقي الأنماط السكنية أخذت حصة $\frac{1}{3}$ مرة، و هذا دليل على مواصلة الدولة لدعم مثل هذه السكنات لفائدة الطبقات ذات الدخل الضعيف و التي لا تسمح لها مواردها بالحصول على ملكية سكن، وبالموازاة نجد ارتفاع في نسبة السكنات التساهمية خاصة سنة 2002. السبب في ذلك إلى رفع قيمة الإعانة المالية المقدمة في إطار الحصول على هذا النمط السكني و هذا ما يتماشى مع قدرة

التي كانت تتركز في المناطق الحضرية (xxiv)، أما بالنسبة للسكنات الترقية فسجلت أقل نسبة نظرا لانعدام الموارد التمويلية الخاصة بها و عدم تشجيع الدولة للترقية العقارية بالإضافة إلى طبيعة السكنات الترقية ك السكنات الجماعية التي كانت ذات الدخل المرتفع نظرا لارتفاع تكلفة هذه السكنات و عدم مقدرة حصول المستفيدين من هذه السكنات على تمويلها. و أخيرا بالنسبة للسكنات الحضرية، نلاحظ ان سكنات الصيغة الجديدة و المتمثلة في صيغة البيع عن طريق الإيجار، اها لم تسجل أي نمو حتى سنة 2003، غير أنه على الرغم من أنه انطلق في إنجاز هذه السكنات كما برمج له، إلا أنه واجهت وكالة تحسين السكن و تطويره "عدل" جملة من الصعوبات و المشاكل أعاقت مشاريعها و من بين هذه العراقيل نذكر:

- مواجهة الشركات الأجنبية التي أسندت لها مهمة إنجاز السكنات مشاكل مع الممثلات الدبلوماسية للجزائر في بعض العواصم مثل بكين من أجل الحصول على تأشيرات عمل و هو ما يؤثر بشكل سلبي على تقدم بعض المشاريع.
- عدم توفر المعلومات الدقيقة عن السوق العقاري في الجزائر، و التي تبدي مخاوف جدية من نجاح هذه التجربة التي ستوفر 55 ألف سكن في سوق العقار مما يعني أن ذلك سيؤثر على المضاربة التي كانت سائدة في السابق في السوق العقاري بالجزائر.

وهناك مشكل آخر أعاق مشاريع صيغة البيع عن طريق الإيجار و المتمثل في (xxv):

- مواجهة الشركات الصينية المشرفة على إنجاز المشاريع السكنية لصيغة البيع عن طريق الإيجار مشكل نقص اليد العاملة الصينية المتخصصة مما جعلها تطلب في أقرب الآجال يد عاملة جزائرية مؤهلة للقيام بأشغال إنجاز السكنات، ويعود سبب هذا المشكل إلى منع السلطات الجزائرية 400 عامل صيني على الالتحاق بالجزائر و هذا في إطار سياسة الوقاية التي تبنتها نتيجة خوفها من تفشي المرض القاتل و المعدي "سارس" إلى أرض الوطن.
- أما عن برنامج السكن الريفي فنلاحظ أنه إذا ما قارنا بين نسبة الإنجاز في سنة 2001 و 2002 فقد ارتفعت، حيث يرجع السبب في ذلك إلى رفع قيمة الدعم المالي لمثل هذه السكنات و تدخل الصندوق الوطني للسكن للسهر على هذه العملية و هذا من أجل تنمية الريف الجزائري.

2-4- مرحلة 2004-2009: خلال هذه الفترة تم تسليم 1045000 وحدة سكنية (xxvi) و 59% من مجموع الوحدات السكنية المخطط لها. و قد بلغت الحظيرة الوطنية للسكنات مع نهاية سنة 2009 مجموع 7090000 وحدة سكنية. و بالتالي فإن نسبة شغل السكنات شهدت تراجعا محسوسا بحيث اها انتقلت من 5.79 وحدة سكنية/الهكتار في شهر أفريل 1998 إلى 4.89 وحدة سكنية/الهكتار في 2009. و في مجال العمران تلاحظ ان المخططات التوجيهية للتهيئة و العمران و إعداد مخططات شغل الأراضي و إنجاز دراسات جيوتقنية بشكل عادي مسجلة حتى سنة 2009 227 مخططا توجيهيا و 313 مخططا توجيهيا. و في مجال السكن الجماعي فقد سجلت 47 وحدة سكنية.

البيانات (11) : بين 2005 إلى 2009 وحدة سكنية للفترة ما بين

البرامج	سكن اجتماعي LSL	سكن ريفي LR	سكن تساهمي اجتماعي LSP	بيع بالإيجار LV
انجازات بالآلاف	120 وحدة	275 وحدة	215 وحدة	80 وحدة
النسبة المئوية	30,5%	25%	12,5%	12,5%

المصدر: وزارة السكن والعمران من الموقع www.mhu.gov.dz

2-5- مرحلة 2010 - 2014:

منذ 2010 (2014 -) بإجراءات تحفيزية لتشجيع الترقية العقارية من خلال التدابير التحفيزية التي دخلت حيز التطبيق لفائدة المقتنين والمرقنين على حد سواء، ومنها الاستفادة من قروض الإسكان الاجتماعي 3 إلى 1%. وإن شدد البرنامج على مواصلة إنجاز السكن الحضري الإيجاري الموجه لذوي المداخيل الضعيفة، ويشجع الترقية العقارية في شكل بيع بالإيجار والتساهمي، فإن البرنامج يؤكد على ضرورة الزيادة في إنجاز السكنات الريفية على اعتبار أهميتها في مرافقة التنمية الريفية وفي إنجاح الإستراتيجية الوطنية لتنمية الهضاب العليا والجنوب.

وقد جاء برنامج إنجاز أكثر من مليون وحدة سكنية أخرى مقسما على نحو يخدم الاعتبارات والأهداف السالفة الذكر. فبالإضافة إلى 250 ألف وحدة مسجلة تحت عنوان السكن العمومي الإيجاري، و 360 ألف وحدة مسجلة تحت عنوان السكن الاجتماعي المدعم و 480 ألف ضمن إطار السكن الترقوي، وتخصيص حصة 270 ألف وحدة مسجلة تحت عنوان السكن الترقوي.

وإذا كان إنجاز المليون سكن في الخماسي الثاني، قد أحدث حركية اقتصادية في البلاد حيث استفادت كل القطاعات من هذا الإنجاز، فإن المليون الثاني الذي شرع في إنجازه لا يلي فقط الطلب على السكن ولكنه يحرص أشد الحرص على معالجة النقاط السوداء بمدننا ومناطقنا العمرانية، حيث أمر رئيس الجمهورية بالقضاء على السكنات الهشة التي تشوه محيطنا العمراني.

منذ 2010 (2014 -) هذه المشكلة 270 ألف وحدة شرع في إنجازها مع نهاية البرنامج الخماسي الثاني وبداية المخطط الاقتصادي والاجتماعي (2010 - 2014)، فيما يجري الآن البحث عن إيجاد حلول للمشكلة 127 ألف وحدة مسجلة تحت عنوان السكن الاجتماعي المدعم و 70 ألف وحدة مسجلة تحت عنوان السكن الترقوي. فبالإضافة إلى 5 سنوات على السكن الهش الذي قدرته إحصائيات السداسي 2007 550 ألف وحدة مسجلة تحت عنوان السكن الهش 8% من الحظيرة الوطنية للسكن.

ويبدو عزم الدولة واضحا في القضاء على أزمة السكن من خلال الأغلفة المالية التي تخصصها لكل مشروع مليون سكن. فبالإضافة إلى 3700 مليار دج للقطاع في المخطط الخماسي (2010 - 2014) واتخذت قرارات صارمة لمعالجة مسألة المضاربة بمواد البناء لا سيما الإسمنت والحديد، وأقرت استيراد 2,2 مليون طن من الإسمنت، لضمان وتيرة الإنتاج. فبالإضافة إلى 550 ألف وحدة مسجلة تحت عنوان السكن الهش 8% من الحظيرة الوطنية للسكن.

لقد قدمت بعض الدول المتقدمة و السائرة في طريق النمو مجهودات معتبرة بهدف إيجاز الفجوة بين الدول المتقدمة و السائرة في طريق النمو، و لضمان بعث النمو الإقتصادي من جهة أخرى، و لعل النظر في هذه التجارب يولي لنا نموذج يمكن أن تسلكه السلطات الجزائرية للحد من أزمة السكن، خاصة إذا أخذت بعين الاعتبار تجارب الدول السائرة في طريق النمو، أين يكون فيها مجال المقارنة محدوداً. و في هذا السياق، سنقوم بعرض تجربة ثلاث دول نامية و هي : **الهند، الصين، و كوريا الجنوبية** على الرغم من محدودية إمكانياتها، استطاعت ان تطوق أزمة السكن و تصل إلى نتائج جد إيجابية .

إن تمويل برامج الدعم الخاصة بالسكن في الشبلى تأتي من ميزانية الدولة وكذلك من اعتماد مالي يقدر بـ 200 مليون دولار أمريكي مقدم من طرف البنك العالمي في الفترة المشار إليها أعلاه، و لكي يدعم نظام تمويل السكن و على الخصوص إدماج السكن الاجتماعي في السوق المالي و الحصول على الأموال اللازمة بما في ذلك تقليل تكاليف التمويل، اتخذت الحكومة الشيلية بعض القرارات في سنة 1991 من أجل إعطاء دعم مالي للمؤسسات المالية التي تقدم قروض سكنية و كذلك خلق ضمانات خاصة لها، زيادة على وضع نظام جديد يعرف بـ " **Utrisation** " يسمّح لصناديق المعاشات و شركات التأمين استغلال أموالها بصفة مربحة.

- خلق مؤسسات إعادة التمويل الرهنى : في سنة 1986 التي رسمت لها الأهداف التالية :

- ✓ إعادة تمويل البنوك و المؤسسات المالية .
- ✓ إصدار سندات في السوق المالية .

وبذلك أصبحت هذه المؤسسات تمويل أكثر من 25 % من تمويل السكن الاجتماعي. قامت مؤسسة إعادة التمويل الرهنى بإعادة تمويل ما قيمته 6.4 مليار دينار جزائري بـ 27.2 % من تمويلها.

- تدخل البنك المركزي : في تنظيم القروض السكنية و ذلك بتحديد حصص لكل بنك فيما يخص منح قروض سكنية بالإضافة إلى تحديد نسبة الفائدة و هامش الربح بالنسبة لكل متعامل في مجال الرهن العقاري، و قد تبين أن يحمل الحصة المفروضة 100000 دينار جزائري الرقم تجاوز إلى 125000 سكن في السنة.

3 - تجربة تايلاند: تعتبر هي الأخرى من الدول التي أحرزت على نجاح كبير فيما يخص حل مشكلة السكن، و من العوامل التي ساعدت على ذلك ازدهار النمو الإقتصادي من جهة و وضع نظام محكم للتمويل الرهنى من جهة أخرى. و يتميز نظام تمويل السكن بقدرته على توفير العرض و بنوعية متطورة مما أدى إلى تحفيز الاستثمار العقاري. و سكتهم حسب رغبتهم و طلباتهم. ويعتمد في تمويل السكن الرهنى على أسعار الفائدة المتغيرة أو القابلة للتجديد، و بإمكان المقترض أن يتحصل على 80% من قيمة السكن كقرض من البنك بمدة زمنية للاسترداد تصل إلى 25 سنة بالإضافة إلى أسعار فائدة متغيرة، هناك كذلك الاقتراض بأسعار فائدة ثابتة لمدة زمنية تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات.

و قد حدد هامش الربح بالنسبة للبنوك التي تمنح قروض رهنية ما بين 1% إلى 1.5 % من تمويلها. تجدر الإشارة هنا إلى أن توسيع القروض السكنية قد تحقق كجزء تكميلي للنظام المالي و المصرفي بدون أي توجيه كان من السلطات العمومية فيما يخص منح القروض و ذلك يرجع إلى أفضلية توزيع الموارد المالية حسب متطلبات السوق لا غير. بمعنى أن قوانين العرض و الطلب هي لوحدها كفيلة بتحقيق الفعالية الاقتصادية. و إنشاء السوق الثانوية للرهن العقاري.

يتجلى لنا من خلال التجارب السابقة الذكر و كذلك من بعض التجارب الأخرى التي لم نذكرها هنا لعدم اتساع المجال، أن تنمية سوق التمويل الرهنى قد يحظى بنجاح أكبر في الأنظمة المفتوحة و المبنية على نظام السوق الذي وحده و إن المشكل الذي تعاني منه أغلب الحكومات هو كيفية التجاوب مع السوق لا غير. بمعنى أن قوانين العرض و الطلب هي لوحدها كفيلة بتحقيق الفعالية الاقتصادية. و إنشاء السوق الثانوية للرهن العقاري. و إن المشكل الذي تعاني منه أغلب الحكومات هو كيفية التجاوب مع السوق لا غير. بمعنى أن قوانين العرض و الطلب هي لوحدها كفيلة بتحقيق الفعالية الاقتصادية. و إنشاء السوق الثانوية للرهن العقاري. و إن المشكل الذي تعاني منه أغلب الحكومات هو كيفية التجاوب مع السوق لا غير. بمعنى أن قوانين العرض و الطلب هي لوحدها كفيلة بتحقيق الفعالية الاقتصادية. و إنشاء السوق الثانوية للرهن العقاري.

يمكن أن تكون أهمية بالغه وضرورة قصوى لا يمكن الإستغناء عنها في حياة الفرد
 والتي أثرت على النمو الإجتماعي والإقتصادي، هذا ما جعل الدولة تخطو خطوة كبيرة في تطوير هذا القطاع
 من أجل الحد من أزمة السكن هذا ما أدى إلى إنتعاش الحاضرة السكنية في السنوات الأخيرة، لهذا
 فإنّ الدولة قد وضعت في إطار إستراتيجية الإسكان 2015-2030، رؤية وطنية للتوفيق
 بين التنمية الحضرية والإسكان، والتي تهدف إلى توفير مساكن لائقة ومتاحة للجميع، وذلك من خلال
 تعزيز دور القطاع الخاص في تمويل هذا القطاع إلى وقت طويل من الزمن، بالإضافة إلى إنشاء هيئات أخرى
 كالصندوق الوطني للسكن الذي قدم مساهمة جديدة من شأنها أن تخدم القطاع وتوفّر
 الترقية التي أدخلت طرق جديدة لتمكين الملاك من الإستثمار في القطاع العقاري، وذلك من خلال
 المتعهدين بالبناء وفق طريقة البيع على التصميم، هذه المؤسسات المالية التي ساهمة بشكل أو بآخر في دعم وإنعاش قطاع

- [illegible]

قيمة العلم والعمل في الإسلام ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة

محمد الهلة

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة ورقلة



ملخص:

يعتبر العلم المعيار الذي يقاس به مدى تقدم وتنمية المجتمعات والامم في العصر الحديث، والمساهم الأئجى في ترقية الإنسانية وتغيير ذهنيها وسلوكها نحو الافضل والائجى، ولا يتحقق ذلك إلا بالعمل والكسب الذي يحث عليه الإسلام في كل ائجالات والميادين المشروعة من بحارة وزراعة وصناعة وتعليم... الخ، وكل ما يحقق منفعة لا ضرر فيها على الفرد مع قصد الاستغناء بالكسب الحلال عن الحرام اعتمادا على النفس للترفع عن ذل المسألة ومهانتها، وحفظ ماء الوجه وكرامة النفس وعزها، والحد من البطالة التي تعطل الطاقات والمواهب التي اودعها الخالق في الإنسان، وتتركه على

الكلمات المفتاح:

.0000000000 .0000000000 .0000000000 .0000000000 .0000000000

Résumé:

La norme de la science est mesurée par l'étendue des progrès et le développement des communautés et des nations dans l'ère moderne, et contributeur à la plus efficace dans la promotion humanitaire et tous ça se réalise avec le travail et l'acquisition qui sont demandés par l'islam dans tous les domaines permissent par l'islam comme l'agriculture, le commerce, l'industrie et de l'éducation ...etc, et tous ce la pour le bénéfice de l'individu non pas pour le nuire et la collectivité afin de distribuer avec une greffe du sacré autonome, pour soulever la question joug et Mhantha et sauver la face et la dignité de soi et la fierté, et la réduction du chômage, ce qui désactive les énergies et les talents déposés par la tante de la personne humaine, et de le laisser sur la touche la vie et un fardeau pour la société, ce qui provoque le phénomène de la pauvreté conduit à la misère et la mécréance.

Mots clés:

La science, le travail, la mendicité, le chômage, la misère. Le développement durable.

مقدمة:

يعتبر العلم المقياس الوحيد لتقدم وتنمية المجتمعات في العصر الحديث، والمساهم الابحج في ترقية الإنسان وتغيير ذهنيته وسلوكاته نحو الأفضل والمفيد.

وبعد الجهل أكبر عدو للإنسان، وإن العلم يحظى لدى المسلمين بمكانة عالية الأمر الذي جعل كثيرًا من المسلمين يهتمون بالعلم والدراسة، ويحرصون على أن يكونوا من العلماء، وأن يكونوا من الذين هم على اطلاع بما يحدث في العالم، وأن يكونوا من الذين هم على اطلاع بما يحدث في بلادهم، وأن يكونوا من الذين هم على اطلاع بما يحدث في مجتمعاتهم، وأن يكونوا من الذين هم على اطلاع بما يحدث في أسرهم، وأن يكونوا من الذين هم على اطلاع بما يحدث في حياتهم، وأن يكونوا من الذين هم على اطلاع بما يحدث في كل شيء.

الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق العلم والعمل في

تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على سؤال الإشكالية نسعى من خلال هذا المقال إلى إثراء هذا الموضوع بتقسيمه للمحاور التالية:

.0000 - I

.00000 - II

.00000000 - III

I - العلم :

للعلم مكانة راقية في شتى ميادين الحياة باعتباره من افضل الاعمال الصالحة التي من الواجب ان يقوم بها الإنسان.

I - 1 - تعریفه:

إذا نظرنا إلى كلمة علم من حيث اشتقاقها اللغوي فسنجد أنها ترجمة للكلمة الإنجليزية "Science" Scire ومعناها أن يعرف، وكلمة علم في اللغة العربية تحمل معنيين مختلفين هما:

1- المعنى الضيق: هو الذي يرادف العلم التجريبي "Science" على نحو ما يتمثل في علم الفيزياء ... الخ.

2 - المعنى الواسع: يرادف المعرفة ومن ذلك قوله تعالى: "وقل ربي زدني علماً" (1)

(2). $\square\square\square \square\square\square \square\square\square\square\square \square\square\square\square \square\square \square\square\square\square$

لغة:

اصطلاحاً: مقررہ وقت کے اندر کسی کام کو مکمل کرنے کی صلاحیت

الله على رسوله من البينات والهدى، كما في قول ﷺ: "من يرد به الله خيرا يفقهه في الدين" (3)

غير أنه للعلوم الأخرى فائدة، ولكنها ذات حدين: إن اعانت على طاعة الله وعلى نصر دينه وانتفع بها عباده فيكون ذلك خيرا، وقد يكون تعلمها واجبا في بعض الأحيان إذا كان ذلك داخلا في قوله تعالى: "وأعدوا لهم ما لا يظنون" (4)

والعلم المنسق التي تنشأ من الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بهدف تعرف طبيعة وأصول الظواهر التي تخضع للملاحظة والدراسة" (5)

ويعتبر العلم سلسلة مترابطة من المفاهيم والقوانين النظرية التي نشأ عنها العلم، وهو مصدر علم يعلم علما، وقد جاء في الأثر بأن العلم نوعان هما: (6)

1 - علم في القلب: العلم الذي لا يمكن نقله.

2 - علم على اللسان: العلم الذي يمكن نقله.

I - 2 - المعرفة:

تعتبر المعرفة ضرورية للإنسان لأن معرفة الحقائق هي التي تساعد على فهم المسائل التي يواجهها يوميا، إذ بفضل المعلومات التي يحصل عليها يستطيع أن يتعلم كيف يجتاز العقبات التي تحول دون بلوغه الأهداف المنشودة.

I - 2 - 1 - تعريف المعرفة:

لا يوجد تعريف واحد محل اتفاق لكلمة المعرفة، ومن أهم تعارفها نذكر ما يلي:

1 - الإدراك والوعي وفهم الحقائق أو اكتساب المعلومة عن طريق التجربة أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء.

2 - عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لتجربته أو اكتسابه للمعلومة عن طريق التجربة أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء. (8)

3 - عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لتجربته أو اكتسابه للمعلومة عن طريق التجربة أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء. (9)

4 - عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لتجربته أو اكتسابه للمعلومة عن طريق التجربة أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء. (10)

5 - عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لتجربته أو اكتسابه للمعلومة عن طريق التجربة أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء. (11)

6 - عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لتجربته أو اكتسابه للمعلومة عن طريق التجربة أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء. (12)

7 - عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لتجربته أو اكتسابه للمعلومة عن طريق التجربة أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء. (13)

8 - عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لتجربته أو اكتسابه للمعلومة عن طريق التجربة أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء. (14)

9 - عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لتجربته أو اكتسابه للمعلومة عن طريق التجربة أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء. (15)

10 - عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لتجربته أو اكتسابه للمعلومة عن طريق التجربة أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء. (16)

وقال تعالى أيضا: ﴿لَمَّا مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَجَعَلَ لَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْوَحْيَ الْكَافِرَ﴾ (19) لم يعلم ﴿

وأمر نبيه أن يسأله الزيادة من العلم فقال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّي زِدْنِي عِلْمًا﴾ (20)

﴿وَاللَّهُ يَزِيدُ الْوَافِينَ الْعِلْمَ بِمَا يَشَاءُ﴾ (21)

- ونظرا للمنزلة التي يحظى بها العلم فنجد انه نال قسطا وافرا واهتماما كبيرا من الشعراء في اقوالهم ومنها:

﴿وَالْعِلْمُ نَارٌ تَهْدِي إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ﴾ (22)

- ﴿وَالْفَخْرُ إِلَّا لِأَهْلِ الْعِلْمِ إِيحَمَ﴾ (23) على الهدى لمن استهدى ادلاء

﴿وَالْعِلْمُ نَارٌ تَهْدِي إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ﴾ (24)

- ﴿وَالْعِلْمُ نَارٌ تَهْدِي إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ﴾ (25)

وإن كبير القوم لا علم عنده صغير إذا التفت عليه المحافل

وإن صغير القوم إن كان عالم كبير إذا ردت إليه المحافل

I - 4 - مميزات وأهداف العلم:

I - 4 - 1 - مميزات العلم:

﴿وَالْعِلْمُ نَارٌ تَهْدِي إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ﴾ (26)

1 - الموضوعية: تعني التزام الباحث بالاعتماد على مقاييس علمية دقيقة وإدراج الحقائق التي تدعم وجهة نظره.

2 - الاعتماد على مقاييس معينة: يقصد بهذه الميزة ضرورة احترام جميع القواعد العلمية (27)

موضوع، لأن غياب بعض العناصر يقود في النهاية إلى بروز نتائج مخالفة للواقع.

3 - طريقة التوصل إلى النتائج الهادفة: إن الغرض من استعمال العلم هو الوصول إلى الحقيقة المنشودة، وهذا يتطلب

استخدام الطريقة الصحيحة والهادفة، وإلا فقدت الدراية (28)

4 - الانفتاح العقلي: إن الباحث المتمسك بالروح العلمية والمتطلع لمعرفة الحقيقة يحرص دائما على عدم إظهار التشبث

برأيه، بحيث يكون ذهنه متفتحا على كل تغير في النتائج.

5 - ضرورة التآني والابتعاد عن إصدار الأحكام المرتجلة: الأساسيات للعلم التي ينبغي على كل باحث

﴿وَالْعِلْمُ نَارٌ تَهْدِي إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ﴾ (29)

6 - الابتعاد عن الجدل: بالنسبة للعلم فإن المعطيات العلمية المتمثلة في التحليل والنقاش والتعرف على الحقيقة، نقوم

إلى أساس التطرق إلى جوهر الموضوع والبحث عن الحل المدعم بالأدلة القاطعة دون الدخول في جدال لا فائدة منه.

I - 4 - 2 - أهداف العلم:

يهدف العلم إلى البحث عن العلاقات بين الظواهر الطبيعية معتمدا في ذلك على المعرفة المصنفة قصد التوصل إلى

﴿وَالْعِلْمُ نَارٌ تَهْدِي إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ﴾ (30)

1 - الفهم: أهم ما يميز العلم كمنشأ إنساني أنه يهدف إلى كشف العلاقات التي تقوم بين الظواهر المختلفة.

2- الوصف: يعبر الوصف عن تقرير الظواهر القابلة للملاحظة وبيان علاقاتها ببعضها البعض.

3- التفسير: يسعى العلم إلى تفسير الظواهر وجمع الوقائع وتكوين الحقائق والمبادئ العامة التي يمكن فهم السلوك

على ضوءها فهما يستطيع به ومعه فهم أنفسنا، وفهم سلوك الآخرين مثل محاولتنا تفسير الانحراف والعلل الاجتماعية

4- التنبؤ: يقصد به إمكانية انطباق القانون أو القاعدة العامة في مواقف أخرى غير تلك التي نشأ فيها أصلاً.

5- الضبط: نعني به تناول الظروف التي تحدد حدوث الظاهرة بشكل يحقق لنا الوصول إلى هدف معين.

I - 5 - فضل العلم:

إن فضل العلم لعظيم، وإن شرفه لعال ورفيع فكم من وضع رفعه العلم إلى مصاف الشرف، وكم من حقير نظمه

العلم في سلك العُضَمَاء، به شرف آدم في المَلَأ الأعلى، وبه فاز أهله بالدرجات العلى مصداقا لقوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَيُضَاهِيهِمْ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾

الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير ﴿٢٤﴾

ولو لم يكن العلم أشرف شيء في الحياة لما طلب الله جل جلاله من رسوله أن يسأل المزيد منه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لِكُلِّ مَسْجِدٍ وَلِكُلِّ مَأْكَلٍ وَلِكُلِّ مَسْكَنٍ وَلِكُلِّ مَسْجِدٍ وَلِكُلِّ مَأْكَلٍ وَلِكُلِّ مَسْكَنٍ﴾

(25)  زدنِ علما

والعلم وماله من فضل كبير وشرف عظيم على سائر الطاعات يعتبر هاد إلى الصراط المستقيم ومثابة طريق إلى الجنة

إِذَا سَلَكَ طَالِبُهُ، فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ

(26) له به طريقا إلى الجنة

كما أن طلب العلم يعد أكثر من ضرورة لأنه خير ما يكتسب المرء في هذه الحياة وهو عون له على مصاعبها، وخير ما

نستدل به في هذا المقام عن مالك أنه بلغه: **يا بني جالس العلماء وزاحمهم بركبتك**،

فإن الله يحيي القلوب بنور الحكمة كما يحيي الله الأرض الميتة بوابل السماء⁽²⁷⁾.

በጊዜ ላይ የሚገኝ የጥገና ሪፖርት ለማድረግ የሚያስፈልጉትን መረጃ በጥንቃቄ ማግኘት ይቻላል።

[illegible]

وقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في هذا الجمل: "إن العلم ذو فضائل كثيرة ..

وعينه البراءة من الحسد ..

ويده الرحمة .. اللهم صل على محمد وآل محمد وصلى على خير الأنبياء والمرسلين وعلوهم في الدنيا والآخرة .. وجيشه محاربة العلماء،

□ □ □ □ □ □ □ □ .. وخيرته اجتناب الذنوب .. وزاده المعرفة .. ودليله الهدى، ورفيقه صحبة الأخيار⁽²⁹⁾

وما يزيد أكثر في فضل العلم ما قاله الشعراء ومنهم البطليوسي:

أخو العلم حي خالد بعد موته وأوصاله تحت التراب رميم

ويقول الشبراوي: العلم أنفس ذخر أنت ذاخره من يدرس العلم لم تدرس مفاخره

أقبل على العلم واستكمل مقاصده فأول العلم إقبال وآخره

ويقول المتنبي: ذو العقل يشقى في النعماء

من هذا المنطلق يعتبر العلم من أجمل الصفات وأعلاها وأكمل الفضائل وأغلاها، ويعد من أفضل الأعمال وأشرفها والأحرى بالمرء أن يطلب من العلم أكده وأوجهه عليه، وأحسنه نفعاً له، وأقربه طريقاً إلى ربه، فإن العلم أكثر ⁽³⁰⁾ يحاط به، ولذا يأخذ العاقل منه أحسنه لكي يستفيد منه ويفيد غيره ومجتمعه، ويزداد رفعة وعلواً إذا هو تحلى بالآداب ⁽³¹⁾ ⁽³²⁾.

II - العمل:

نشأت فكرة العمل وتطورت مع نشأة وتطور الإنسان، إذ أخذت هذه ⁽³³⁾ القديمة إلى غاية الحضارات الحديثة، وبالنظر للحضارات القديمة نجد شواهداً لا تزال قائمة إلى يومنا هذا لكونها لم تقم من العدم، وإنما كانت نتيجة عمل مضني قام به الإنسان في القدم، وهو ما تؤكد مختلف الديانات السماوية والنظريات القديمة والحديثة، والتي تعتبر كلها بأن العمل البشري هو مصدر الإنتاج والتطور في أية مرحلة من مراحل التطور البشري، إلا أن هذه الديانات والنظريات بنحدها تختلف في تقسيمها لهذا العمل، وفي من يستفيد بشماره.

II - 1 - مكانة العمل في الحضارات القديمة والقرون الوسطى والفكر الاقتصادي الحديث:

II - 1 - 1 - مكانة العمل في الحضارات القديمة:

بالرجوع إلى الدراسات المتخصصة في تاريخ الحضارات القديمة نجد أن الحضارة المصرية قد قامت على العمل سواء بالنسبة للفلاحة التي كانت سهلة الممارسة لكونها لا تحتاج إلى جهد كبير، أو بالنسبة للصناعة التي كانت مزدهرة في ذلك الوقت، كما عرفت مصر القديمة ازدهار الفكر العلمي والرياضيات والهندسة، وما الأهرام التي لا تزال شاهقة إلى يومنا هذا إلا دليلاً قاطعاً على ذلك ⁽³⁰⁾.

أما الحضارة البابلية فتعد من الحضارات القليلة القديمة التي كانت تحدد فيها الأجور من طرف الدولة وضاربي الطوب ⁽³¹⁾ الخ... ⁽³²⁾.

كما كانت الحضارة البابلية عظيمة إذ علمت اليونان مبادئ الحساب وعلم الطبيعة والفلسفة، ومظاهر الازدهار العلمي ⁽³³⁾.

بمختلف الحضارات الأخرى ⁽³²⁾.

نشط أهلها في الصناعة والتجارة الخارجية والمحلي والمجوهرات... الخ، إلى جانب احتكاكهم عبر رحلاتهم التجارية بمختلف الحضارات الأخرى ⁽³²⁾.

وتعتبر الحضارة الرومانية من أهم الحضارات القديمة التي عرفت بالازدهار الاقتصادي والمادي الذي لا يفوقه إلا الازدهار الأوروبي بعد الثورة الصناعية، حيث كان ذلك بفضل عمل الكادحين لاسيما من طبقة العبيد والفقراء الذين كانت تفرض عليهم كافة الأعمال اليدوية التي كان يتعالى عليها الأشراف والنبلاء، فنشأ الرومان ⁽³³⁾ العمل الجيد هو سبب قوة النفوس والأجسام، فكانوا يحبون العمل ويكرهون البطالة ويرون فيها السم القاتل الذي يأتي على الأخلاق الحسنة، ويجلب الأمراض، وأن سبب هرم الأمم وفنائها إنما هي البطالة وحب الراحة ⁽³³⁾.

II - 1 - 2 - مكانة العمل في القرون الوسطى:

كان العمل في القرون الوسطى * وهو النظام الذي عرف بصفة خاصة في أغلب دول القارة الأوروبية، خاصة فرنسا وبريطانيا، وما يلاحظ على هذا النظام أنه يقوم على الولاء المتبادل بين السيد والعبيد (الذي كان يملك الحق في استغلال الأراضي أن يدفعوا مجموعة من الضرائب أو الإيجارات بعضها للدولة، والبعض الآخر للسيد المالك) لا يدفع العبيد على سيدهم عندما يتعرض لهجوم خارجي، ومن ناحية أخرى يستفيدون من حماية السيد لهم ومنحهم نوع من الحرية في ممارسة بعض النشاطات الخاصة بهم.

II - 1 - 3 - مكانة العمل في الفكر الاقتصادي الحديث:

يتفق الفكر الاقتصادي الحديث سواء الرأسمالي منه، أو الاشتراكي على أن العمل هو المصدر الأساسي للإنتاج وهو المنبع الرئيسي لكل الثروات التي يستفيد منها الإنسان. فالنظام الرأسمالي رغم اعترافه بقيمة العمل واعتباره مصدر قيمة الأشياء والمنتجات لا يعترف بقيمة العمل والقيمة ومصدر الثروة، فإنه لم ينصف العمال الذين يبذلون جهد العمل، ولم يمنحهم القيمة التي يمنحها للعمال الذين يقومون به، وانطلاقاً مما سبق يمكن تقسيم النظام الرأسمالي إلى طبقتين هما:

1 - الطبقة المملوكة: وهي الطبقة المملوكة لقوة العمل والمثثلة في العمال، وأن الطبقة الثانية هي دوماً في تبعية مادية

ومعنوية للطبقة الأولى صاحبة السلطة والثروة والجاه والقرار، والتي غالباً ما تمثل من فئة قليلة لا تتجاوز خمس أفراد. أما النظام الاشتراكي فينظر للعمل بنفس القيمة إذ يجعل من العمل أساس القيمة لكل سلعة أو خدمة.

II - 2 - مكانة العمل في الشريعة الإسلامية:

للعمل مكانة رائدة في مصادر الشريعة الإسلامية، إذ اقترن بالإيمان في الكثير من الآيات القرآنية، فالعمل بلا إيمان هو ضلال وضيع، والإيمان بلا عمل هو جمود وتعطيل، إلى جانب أن لفظ العمل في القرآن ينقسم إلى قسمين هما:

1 - العمل الدنيوي: بشق أشكاله وأنواعه من كد بدني وفكري واستثمار الأموال وتشغيل البطالين، وسد حاجة المحتاجين، واستغلال الثروات التي سخرها الخالق للإنسان... الخ.

2 - العمل الديني التعبدية: كالصلاة والصيام والزكاة، والجهاد في سبيل الله، وغيرها من الأعمال التعبدية الأخرى.

II - 2 - 1 - مكانة العمل في القرآن الكريم:

جاءت في القرآن الكريم عدة آيات كلها تحث على العمل، فبعضها تطرقت للعلاقة بين العمل والإيمان لأنواع العمل، ولذلك كان المسلم طوال فترات ازدهار عاملاً باستمرار لا يبارح العمل إلا لتفريغ شحنة التعب ثم يعاود العمل المتقن من جديد ويتأكد هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾⁽³⁴⁾ فإذا كانت إرادة العمل شيء فطري في نفسية الإنسان بحكم حاجته إلى الاكتساب، ومن ثم إشباع رغباته وحاجاته فإن الإسلام أضاف لهذه الإرادة في كونه شحناً ودفعها لتحقيق أعظم ما عندها، وذلك حينما غرس في نفس المؤمن أن

* هو النظام الذي يملك فيه بعض الأسياد والنبلاء مساحات زراعية واسعة يستغلونها بواسطة الرقيق (أي عبيد الأرض).

الكسب الطيب جزء لا يتجزأ من إيمانه، ويجب عليه أن يسعى ويكد في سبيل ذلك، وعلى قدر عمله واتساع دائرة نشاطه يكون نفعه وجزاؤه⁽³⁵⁾

وفي ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ فَأُولَٰئِكَ لَنَا عَذَابُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽³⁶⁾

أما في مجال الربط بين العمل التعبدى والعمل الدنيوي، وإعطاء كل منهما حقه، يقول الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ فَأُولَٰئِكَ لَنَا عَذَابُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽³⁷⁾

ولقد اعتنى القرآن الكريم في عدة آيات بعدة مجالات ونشاطات مختلفة من الأعمال يصعب حصرها ومنها: ففي مجال الصيد حيث قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ فَأُولَٰئِكَ لَنَا عَذَابُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽³⁸⁾

أما في صناعة الحديد نجد قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ فَأُولَٰئِكَ لَنَا عَذَابُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽³⁹⁾

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ فَأُولَٰئِكَ لَنَا عَذَابُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁴⁰⁾

كما كانت لصناعة الأسلحة مكانة هامة في القرآن الكريم نظراً لما توفره من فرص عمل وموارد رزق للأفراد، وبالنظر لما توفره من مناعة وهيمنة للمجتمع في نظر المعتدين، حيث قال الله في هذا الشأن: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لَتَحْمِصَنَّكُمْ﴾⁽⁴¹⁾

كما أنه لم يهمل صناعة النسيج والجلود لقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا﴾⁽⁴²⁾

﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثٌ وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾⁽⁴³⁾

وقال في نفس الآية أيضاً: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ فَأُولَٰئِكَ لَنَا عَذَابُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁴⁴⁾

إضافة لما سبق توجد آيات أخرى قد تناولت مجالات شتى من بينها الزراعة، وهو ما يدل بصورة قاطعة أن الله سبحانه وتعالى قد منح العمل المكانة اللاتقة به، وبوأنه مكانة عظيمة بل أكد على ضرورة الإتقان فيه، حتى أنه جعل مسألة خلق الموت والحياة إنما جاءت ليتلاءم بني آدم أيهم أحسن عملاً وليس أيهم أكثر عملاً وفي ذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ فَأُولَٰئِكَ لَنَا عَذَابُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁴⁵⁾

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽⁴⁶⁾

﴿إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾⁽⁴⁷⁾

والمتمتع في هذه الآيات يدرك بأن الإسلام لا يهتم ببذل الجهد فقط بل يتعداه إلى ضرورة اتقانه، فالخالق خلق البشر ليعملوا، إذ جعل معيار قبول أعمالهم يتمثل في إحسان العمل مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽⁴⁸⁾

وإحسان العمل يعد مسؤولية شرعية في الإسلام تفرض على كل فرد تحسين أدائه، ورفع مستواه إلى أقصى درجة يستطيعها حتى ينال رضي الله ويجاز به وفقاً لقوله: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (50).

II - 2 - 2 - مكانة العمل في السنة النبوية:

بالنظر لما تضمنته السنة النبوية من أقوال وأفعال الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، والتي تعد ترجمة عملية لأحكام ونصوص القرآن الكريم، فقد أشادت بالعمل قولاً وعملاً وحثه عليه وإن دل على ذلك شيء إنما يدل ما ورد فيها من أحاديث نبوية على أهمية وقيمة ومكانة العمل في مختلف المجالات، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "مَنْ يَأْكُلْ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ" (51).

ومن بين المجالات ففي مجال التجارة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟" قال: "عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَرْبُورٍ" (52).

وهو بهذا يجعل العمل السبيل الوحيد للحياة الكريمة، التي تبعد الإنسان عن السؤال، وتحفظ له كرامته وشرفه، حيث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه وسلم: "لَأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حَزْمَةَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ" (53).

كما يقول في نبد السؤال كذلك: "مَنْ يَأْكُلْ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ" (54).
ويؤكد عليه الصلاة والسلام أهمية إتقان العمل ومدى حب الله له باعتباره فريضة شرعية في كل عمل يعمله الإنسان (55).

وإذا كان العمل يتطلب الرقابة الداخلية مثل الضمير والقيم، والخارجية مثل المشرفين، فإن الإسلام وإن أكد على الرقابتين إلا أننا نلاحظ تأكيده أكثر على الرقابة الداخلية لأن الضمير حارس لا يغفل ولا ينام، أما حارس القانون (السلطة القضائية) فهو كثير الغفلة والنسيان، ولذلك يقول عليه الصلاة والسلام: "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك" (56).

ومن أروع ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحث على العمل: "إِذَا قَامَتْ عَلَى أَحَدِكُمُ الْقِيَامَةُ سَوَاءٌ وَفِي يَدِهِ فَسْلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا" (57).

فالإنسان مطالب بالعمل المثمر سواء انتفع به أم لا منذ الوعي الإنساني وحتى ساعة الحساب، فنجد الإسلام يحرص على إكمال الأعمال وإتقانها ويدعو إلى ذلك ويحث عليه، فإن حدث وإن تساهل العامل في آخر العمل رغم الجهد الكبير الذي بذله في أول العمل فبدأ عمله غير ذي جودة فإن ذلك يعد منقصة كبيرة تستدعي دعوة الآخرين لإتمامه حتى يبدو جميلاً، ومن أقوال الحكماء في أهمية العمل بالنسبة للإنسان نذكر ما يلي:
قيل لأعرابي: ما السقم الذي لا يبرأ والجرح الذي لا يندمل؟ قال: حاجة الكريم إلى اللئيم.

- ومن أقوال الغربيين في مجال العمل: "العمل هو الأساس الذي تقوم عليه الحضارة" (فولتر).

غبار العمل خير من زعفران البطالة (مثل لبناني).

إذا أعطيت ولدك سمكة أطعمته يوماً واحداً، فإنه لن يذكرك بعد.

- "العمل هو الأساس" قال ناصيف اليازجي:

دع يوم أمس وخذ في شأن يوم غد واعدد لنفسك فيه أفضل العدد

واقنع بما قسم الله الكريم ولا تبسط يديك لنيل الرزق من أحد

وما نيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

قال أحمد شوقي:

وتبعا لهذه المكانة الرفيعة للعمل في القرآن والسنة النبوية، فقد احتوت سيرة الأئمة والعلماء الكثير من الآراء والأفعال

التي تؤكد على أهمية العمل في الإسلام، فإني أرى الرجل فيعجبني، فأقول أله حرفة؟.

قالوا لا سقط من عيني

أما شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد مجد العمل وحث عليه حتى جعل منه أمراً واجباً شرعياً، أما الإمام أبا حامد الغزالي فقد ربط أصناف الأعمال بمروءة الناس حيث قسمها إلى ما يلي: (59)

- أعمال مشروعة: لا فرق بين المسلمين في إتباعها مهما كانوا فقراء أو أغنياء، علماء أو من ذوي حسب ونسب.

- أعمال غير مشروعة: فالمسلمون كلهم مدعوون شرعاً لتركها.

والعمل هو الأساس الذي يقوم عليه الإنسان حتى يعيش على هذه الأرض أن يبحث عن العمل الذي يناسبه، كما أنه

عبادة وجهاد في سبيل الله، لذا حث عليه الإسلام ورغب فيه بشتى الوسائل، ولهذا ينبغي ألا يعيش المرء حالة على

سعي غيره، فالإسلام ينكر بطالة المضطر ويحاسب عليها الدولة ويحملها المسؤولية لعدم إتاحة فرص العمل لكل قادر

عليه، فقد كافح الإسلام البطالة من خلال الأمر بالإنفاق والنهي عن جمع المال واكتنازه، كما أنه ينكر أيضاً بطالة

الكسول ولو فرغ للتعبد (60)، لأن البطالة تعد بمثابة تعطيل للطاقات والمواهب التي أودعها الله في الإنسان وعيشه على

العمل هو الأساس الذي يقوم عليه الإنسان حتى يعيش على هذه الأرض أن يبحث عن العمل الذي يناسبه، كما أنه

العمل هو الأساس الذي يقوم عليه الإنسان حتى يعيش على هذه الأرض أن يبحث عن العمل الذي يناسبه، كما أنه

II - 3 - تعريف ومحتوى وضرورة العمل:

II - 3 - 1 - تعريف العمل:

إن مفهوم العمل في بعض الحضارات القديمة لم يكن واضحاً ومقدراً حق قدره، إذ أنه بالرغم من قيام كل الحضارات

القديمة على العمل، وعلى جهد العمال، لاسيما الطبقات المغلوبة على أمرها مثل العبيد والفقراء، إلا أن قيمة العمل

الحقيقية لم تعرف إلا بعد مجيء الديانات السماوية في بادئ الأمر، وقيام الثورة الصناعية في أوروبا.

إذ أنه في مختلف الحضارات السابقة لم تكن قوة العمل سوى سلعة أو بضاعة يتحكم في سوقها الأشراف والنبلاء.

انطلاقاً مما سبق فإن العمل هو ذلك الجهد العضلي أو الفكري المبذول الواعي والهادف الذي يقوم به العامل بغرض

تحويل المواد في الطبيعة إلى منتجات حسب درجة تصنيعها لتلبية حاجاته، من التعريف نصنف العمل إلى نوعين هما:

العملية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

2- بالنسبة للمؤسسة: لكي تحقق المؤسسة هدفها الرئيسي المتمثل في الربح يجب أن تكون قادرة على توفير عنصر العمل المتواصل والمستمر.

3- بالنسبة للمجتمع: من أجل أن يتطور المجتمع ويصل إلى أعلى مستوى من الرقي والازدهار عليه بالعمل المتواصل والفعال الذي يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. بركب الدول المتقدمة عليها بالعمل الدؤوب.

II - 4 - تكلفة وتقسيم العمل ومجالاته:

II - 4 - 1 - تكلفة العمل:

تتمثل في العناصر التي تحدد كمية العمل المبذول خلال فترة زمنية معينة وهما عنصران أساسيان:

1 - التعب: التعب هو الحالة التي يشعر فيها الفرد بالإنهيار الجسدي والنفسي.

2 - الوقت: كلما كان الوقت طويلاً في إنجاز عمل ما، كلما ارتفعت كلفته.

ويتجسد العمل في الإنسان الذي فضله الله على سائر المخلوقات وجعله خليفة في الأرض، لكي نستعمل هذا العنصر في العمل. الإنسان هو الذي يملك القدرة على التفكير والتخيل، كما أن تقسيمه كماً وكيفاً، يتم من خلال التعرف على الاحتياجات البشرية (المؤشرات الديمغرافية) من مواليد ووفيات، معدل النمو السكاني، أما كيفاً فيكون من خلال الدراسة النوعية للمجموعة البشرية في الدولة سواء من حيث: الخصائص الديمغرافية، الاقتصادية التي تتركز على أساس المستوى الثقافي، ومن ثم تركز الفئة الشغيلة فيها على قطاع الزراعة أو الصناعة.

II - 4 - 2 - مجالات العمل وآثاره:

يشرح العمل والكسب في كل المجالات والميادين المشروعة من بحارة وزراعة وصناعة وتعليم ونظافة، وكل ما يتعلق بالاحتياجات الأساسية للإنسان. «هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا» في منابها (63).

II - 4 - 3 - تقسيم العمل:

تعتبر عملية تقسيم العمل ظاهرة قديمة وطبيعية عرفت المجتمعات قبل أن تتطور وتتعدد في المجتمعات الحديثة وتزايدت بتزايد تنظيم المجتمعات وارتفاع مستواها المادي والاقتصادي، فقد كان الاختلاف في الجنس أساس تقسيم العمل في المجتمعات البدائية، فالرجال يتخصصون في الصيد والحرب بينما النساء يقمن بأعمال البيت، ثم تطور لتخصص كل مجموعة في عمل معين كالحرفيين والصناعيين، وعموماً يتخذ تقسيم العمل عدة أشكال أهمها الآتي:

1- تقسيم العمل الفني: يتمثل في تقسيم عملية الإنتاج الواحدة إلى مجموعة من المراحل يتخصص كل عامل في جزء

معين من مراحل عملية الإنتاج، كأن يتخصص عامل مثلاً في عملية التفصيل في مصنع لصنع الملابس.

2- تقسيم العمل المهني: يتعلق الأمر هنا بتقسيم العمل وفقاً للمهن المختلفة كأن يتخصص كل عامل في مهنة معينة
 من بين المهنة التي يمكن أن تكون: الخ.

3- تقسيم العمل المهني: يتجسد هذا التقسيم بتقسيم العمل حسب قطاعات الاقتصاد الوطني المكونة من:
 في قطاع الزراعة، والعمل في قطاع الصناعة، والعمل في قطاع الخدمات.

4- تقسيم العمل الدولي: تصنف الدول وفقاً لنوع العمل الأكثر انتشاراً فيها فنجد مثلاً:

أ - مجموعة الدول المنتجة للمواد الأولية: تتمثل أعمالها في استخراج المواد الأولية وتصديرها بأسعار منخفضة.

ب - مجموعة الدول الصناعية: تقوم هذه الأخيرة بتصنيع المواد الأولية وتعيد بيعها بأسعار مرتفعة إلى الدول المتخلفة.

II - 5 - تنظيم العمل وإنتاجيته:

II - 5 - 1 - تنظيم العمل:

أصبح من الضروري في عصرنا الحاضر تنظيم العمل باعتبار أن بقاء المؤسسة في حقل المنافسة الدولية يتطلب
 بتغيير نمط تسييرها وأساليب الإدارة فيها، وطرق التنظيم داخلها والاهتمام بعنصر العمل سواء بالنسبة للعامل أو
 بمحيط العمل أو بالقواعد الاقتصادية والقانونية التي تحكم علاقات العمل، وعلى المؤسسة الاهتمام بالعامل كشخص
 وليس كآلة، وهذا يتطلب من المؤسسة أن تهتم بتطوير قدرات العامل وتحسين ظروف عمله، وأن تلتزم
 بكيفية التوظيف، والمهام المسندة له مع مراعاة الجانب الاقتصادي والقانوني والأطر الناظمة في عمل محيط المؤسسة⁽⁶⁴⁾.

وأصبح لزاماً اليوم الاهتمام بالعمل في المؤسسات بغض النظر عن حجمها:

- الزيادة في إنتاجية العمل.

- زيادة مردودية رأس المال، وتخفيض التكاليف، وفي هذا السياق ظهرت العديد من النظريات التي تهتم بالعامل في
 المؤسسة، وتسعى لتنظيم أدائه ودوره أثناء أدائه للعمل ومنها:

1 - النظرية التaylorية:

لاحظ المهندس الأمريكي فريدريك تايلور من خلال متابعته للأعمال داخل المصانع بعض النقائص والأخطاء المرتكبة
 في أداء المهام من أهمها ما يلي:

- جهل أغلب العمال بأساليب العمل وطرق الإنتاج العلمية وتنفيذها بطرق خاطئة.

- قيام العمال بحركات كثيرة في المصانع يمكن تفاديها لكونها تؤدي إلى ضياع الوقت، وتؤثر سلباً على فترة إنجازها.

- عدم وجود تنظيم داخلي لهذه المصانع.

- اقتناء بعض التجهيزات دون القيام بالدور المسند لها.

بغية الاستغلال العقلاني والرشيد للوسائل والتجهيزات المتوفرة، ومن أجل تحديد مراكز العمل، ومهام منصب العمل
 في ظروف عمل جيدة حماية له من الإحطار دعى تايلور إلى ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات من أهمها:

- إخضاع العامل للاختبارات المهنية قبل بداية التوظيف.

- إن العلم والعمل في الإسلام ليسا مجرد وسيلة لتحقيق الغايات، بل هما غاية في حد ذاتهما.

- إن العلم والعمل في الإسلام ليسا مجرد وسيلة لتحقيق الغايات، بل هما غاية في حد ذاتهما.

2 - النظري الاشتراكية:

تقوم هذه النظرية على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ومن ثم من حق العامل بالمؤسسة المساهمة في إدارة المؤسسة أن يشارك في توزيع أرباحها. وتقسيم الأرباح فيما بينهم، ومن أمثلتها:

1 - تعاونيات التسيير الذاتي: يوغسلافيا سابقا.

2 - الاتحاد السوفيتي سابقا.

3 - الصين سابقا.

II - 5 - 2 - إنتاجية العمل والعوامل المؤثرة فيها:

تتكون إنتاجية العمل من عدة عوامل، ومنه تقسم الإنتاجية إلى نوعين هما:

أ - الإنتاجية النوعية: تعني الإنتاجية الخاصة بعنصر واحد من عوامل الإنتاج، وهي تقيس مدى كفاءة وفعالية العنصر المستخدم في العملية الإنتاجية، فمقياس إنتاجية العمل يشير إلى كفاءة عنصر العمل المستخدم في العملية الإنتاجية، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{إنتاجية عنصر العمل} = \frac{\text{إنتاج الكلية}}{\text{عدد عناصر العمل}}$$

ب - إنتاجية تنسيق عوامل الإنتاج (الإنتاجية الكلية): هي تقيس مدى كفاءة وتنسيق عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{إنتاجية تنسيق عوامل الإنتاج} = \frac{\text{إنتاج الكلية}}{\text{إنتاجية عناصر العمل}}$$

تتأثر إنتاجية العمل بعدة عوامل، منها: المستوى المهني للعامل، والمنهج المستخدم في إدارة وتنظيم شؤون المؤسسة، ونظام الحوافز المادية والمعنوية المتبع، إضافة إلى ظروف عمل العامل واستقرار المؤسسة وحالة البيئة المحيطة بها.

II - 6 - العلاقة بين العلم والعمل:

من ثمرات العلم أن يعرّف الإنسان نفسه والعالم من حوله، ويكتشف أسرار الطبيعة، ويحل مشكلاته، ويحسن ظروف حياته. ولهذا فالعلاقة بينهما هي علاقة تكامل، إذ أن العلم بدون عمل لا ينفع، ويمكن الاستشهاد بما يلي:

قال ابن خلدون: "العلم لا ينفع إلا بالعمل".

وقال ابن القيم: "إن التعلم عمل إيجابي لا سلبي، ونحن نتعلم حين نعمل".

والعلم الذي ينشأ عن العمل هو الملكة التي يستنير بها المرء، ويعرف منها مواقع اقدامه في دروب الحياة المتشعبة.

فالمعلومات النظرية التي لم ينقلها العمل من دائرة الذهن إلى واقع الحياة تشبه الطعام الذي لم يحوله الهضم الكامل إلى حركة وحرارة وشعور، وقال بعض الحكماء في هذا الشأن: "ثمرة العلم أن يعمل به، وثمره العمل أن يؤثر عليه".

العلم أفضل خلف والعمل أكمل شرف".

﴿يَدْعِي عَظِيمًا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ﴾ (65)

❦❦❦: لا ينفع كثرة العلم من لا يعمل، كما لا يغني ضوء الشمس عن من لا يبصر، إن الاشتغال بالعلم يعد من أجل العبادات وأفضل الطاعات وبيان سبيل الجنة، والمؤمنس في الوحشة والمحدث في الخلوة والجليس في الوحدة والصاحب في الغربة والدليل في السراء والمعين على الضراء والزين عند الإخلاء والسلاح على الأعداء، يرفع الله به أقواماً فيجعلهم في الخير قادة وفي الهدى أئمة تقضى آثارهم ويقتدى بأفعالهم، وينتهي إلى رأيهم وترغب الملائكة في خلعتهم وبأجنتها يحفهم وفي صلاحها تستغفر لهم ويصلي عليهم كل رطب ويابس حتى حيتان البحر ، وهوامه وسباع البر وأنعامه والسماء وبحومها والارض وخزائنها، والعلم النافع هو الذي يثمر الخشية والتواضع ومن عمل بما علم أورثه الله ما لم يعلم، وينفع صاحبه في حياته ويفيده في مماته⁽⁶⁶⁾، مصدقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ ❦❦❦⁽⁶⁷⁾.

III - التنمية المستدامة:

القدرة على مسايرة التنافسية على الصعيد الدولي، خاصة وأن التميز وفقاً للصيغة الجديدة للمنافسة الدولية لا يتمثل فقط في كيفية إحراز هذه الميزة التنافسية، أو مجرد البحث في طرق تعزيزها، بل يتعداه إلى ارتباطها بنوعية البيئة الداخلية للشركة.

III - 1 - مفهوم التنمية:

نعتبر التنمية من المشاغل الأكثر أهمية في مختلف المجتمعات سواء في تلك المتقدمة او المتخلفة وذلك. الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة، وتحدث نتيجة التدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع.

ومع صدور تقارير برنامج الأمم المتحدة فلم يعد مفهوم التنمية مقتصرًا فقط على النمو الاقتصادي، بل تعداه للتأكيد (68).

عملية مستمرة يشارك فيها افراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية

في مستوى معيشة الأفراد⁽⁶⁹⁾

III - 2 - التنمية المستدامة:

نشأ مفهوم التنمية المستدامة عن النقص الملحوظ للنمو والتنمية التي لم توفر ذلك الأساس الكافي الذي يستند إليه في إصدار الأحكام من تكاليف ومنافع مختلف السياسات، فمنذ أن تبلور مفهومها في منتصف الثمانينات من القرن العشرين تمت العديد من المحاولات لتقديم تعريف دقيق لها، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي: (70)

التي تنبأ بها تقرير بروندتلاند (Brundtland) في سنة 1987: "التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون إلحاق الضرر بالجيل القادم".

في سنة 1987، اقترحت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة (Brundtland) "التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل".

وفي سنة 1987، اقترحت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة (Brundtland) "تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم".

من التعاريف السابقة للتنمية المستدامة نجد أن مفهومها أشمل من مفهوم التنمية الذي يركز على النظرة الضيقة للموارد الطبيعية. لها أبعاد تتجاوز الحدود الاقتصادية لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ذات الصلة بحياة الأفراد، إضافة إلى أن محاورها ذات علاقة متداخلة فيما بينها.

إن التنمية المستدامة هي عملية واعية ودائمة وفق إرادة مستقلة من أجل إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

III - 3 - خصائص التنمية المستدامة:

التنمية عملية ضرورية من أجل تحقيق التغيير المنتظم، وهي عملية شاملة قد تكون داخلية ذاتية وعملية ديناميكية وعملية مستمرة، تبرز فيها أهمية المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي، مما يتطلب ضرورة توفير عنصر العدالة في جميع مراحلها وإزالة كل المعوقات ومراعاة البعد البيئي في جميع مشاريع التنمية باعتبارها تخص جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولها مستويات جغرافية محلية وإقليمية ودولية (72).

III - 4 - أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية أنواع منها ما هو موجه للإنسان مثل التنمية، ومنها ما هو موجه إلى البيئة المحيطة مثل التنمية المادية، وعموماً يمكن تقسيم أبعاد التنمية إلى ثلاثة أبعاد رئيسية (73):

- 1 - التنمية كعملية ينبغي التركيز فيها على التغيير في الممارسات والسلوكيات.
- 2 - التنمية كمنهج وهي بذلك تمثل الوسيلة المتبعة لتحقيق الغاية.
- 3 - التنمية كبرنامج تمثل مجموعة الأنشطة المطبقة.
- 4 - التنمية كحركة تعني الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعاً من التنظيم.

III - 5 - تأثير العلم والعمل على التنمية:

بدون شك أن العلم الذي يوظفه العنصر البشري بإتقان في شتى ميادين العمل على اختلاف مجالاتها، يعد عنصراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لثماره التي تعود بالفائدة على الفرد والمؤسسة والمجتمع داخل الدولة وتنتعدها إلى العالم أجمع، لذا فمن غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية دون تحسين وتطوير أوضاع العلم والتعليم وظروف العمل للعنصر البشري الذي يمثل نواة التنمية وهدفها الرئيس، كما أن الاستثمار في العنصر البشري له آثار كبيرة تعود على التنمية ككل، إذ يؤدي من الناحية الاقتصادية إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل الوطني، كما

يؤثر على زيادة فرص العمل أمام الأفراد ويؤثر أيضا على زيادة حركية عنصر العمل نتيجة البحث عن فرص عمل أخرى عندما يحصل الإنسان على معارف تؤهله لتقلد مناصب عليا في الدولة ذات أهمية.

IV- النتائج والتوصيات:

IV - 1 - النتائج:

وانطلاقا مما سبق ذكره فإنه يمكن القول أن من أفضل فضائل العلم ما يلي:

- 1 - أن العلم إرث الأنبياء باعتبارهم لم يورثو درهما ولا دينارا وإنما ورثوا العلم، كما أن العلم يبقى والمال يفنى.
- 2 - أنه لا يتعب صاحبه في الحراسة لأن محله القلب، فالعلم يحرس صاحبه على عكس المال الذي أنت تحرسه.
- 3 - بالعلم يستطيع الإنسان أن يتوصل إلى أن يكون من الشهداء على الحق.
- 4 - أهل العلم هو أحد صنفى ولاية الأمر الذين أمر الله بطاعتهم، وهم القائمون على أمر الله حتى قيام الساعة.
- 5 - نور يستضيء به العبد فيعرف كيف يعبد ربه، وكيف يعامل عباده، كما أنه نور يهتدى به الناس في

الظلمات والظلمات.

ومن النتائج المترتبة على العمل والكسب المشروع ما يلي:

- 1 - الاستغناء بالكسب الحلال عن الحرام والاعتماد على النفس.
- 2 - الترفع عن مذلة المسألة ومهانتها وحفظ ماء الوجه وكرامة النفس وعزتها.
- 3 - الاستغلال بخيرات الله في الأرض والانتفاع بها.
- 4 - حث الإسلام على التعفف عن ذل التسول بالعمل، مع ضرورة ترك احتقار العمل والاستحياء بيسيره.

IV - 2 - التوصيات:

التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- 1 - ضرورة تكثيف الاهتمام بالعلم وتجسيده ميدانيا في شتى ميادين الحياة.
- 2 - يجب على الدول النامية زيادة مخصصاتها المالية من مداخيلها واستثمارها في حقل العلم مقارنة بالدول المتقدمة.
- 3 - جميع دول العالم أن تشجع وتحث كل أفرادها على طلب العلم والعمل به وخاصة الباحثين والمهتمين منهم.

V - الخاتمة:

لا أحد ينكر الدور الهام للعلم في شتى مجالات الحياة خصوصا إذا توج بالعمل باعتباره المساهم الأكبر في رقي وازدهار وتنمية اقتصاديات الدول، لهذا نجد الدول المتقدمة أحرس من غيرها بالاهتمام بحقل التعليم والمعرفة، وتسخر لها الأموال الطائلة قصد إنشاء مؤسسات تعليمية لضمان تقدمها بين الدول، والمعرفة المتخصصة في مجالات الصناعة المختلفة هي محور المنافسة ليست بين الدول نفسها فقط ولكن بين الشركات الصناعية على المستوى العالمي. المفيدة هي نتاج التعليم الجيد وهو الذي يساعد صاحبه على الابتكار والاختراع، ولهذا نجد دول العالم اليوم في سباق لاكتساب الأسواق في جميع أنواع المنتجات، والمعرفة والعلم والبحث والابتكار تعد الوسائل التي تضمن لها موقعا أماميا في المستقبل.

VI - المراجع والإحالات المعتمدة:

- ¹ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 2.
- ² - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 2.
- ³ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 2.
- ⁴ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 2.
- ⁵ - محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن، ط 2، ص 6.
- ⁶ - سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 1، 2000، ص 25.
- ⁷ - محمد الغزالي، جدد حياتك، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 57 - 58.
- ⁸ - <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9> (24/04/2012).
- ⁹ - محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 5.
- ¹⁰ - <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9> (24/04/2012).
- ¹¹ - <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9> (24/04/2012).
- ¹² - سامي محمد ملحم، مرجع سابق، ص 33 - 34.
- ¹³ - بوعافية رشيد، أسس منهجية البحث العلمي في العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، المكتبة الجزائرية ببودواو الجزائر، ط 1، 2011، ص 34.
- ¹⁴ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 22.
- ¹⁵ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 29.
- ¹⁶ - رواد الطبراني وغيره ورمز السيوطي لصحته.
- ¹⁷ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 78.
- ¹⁸ - سورة الرحمن، الآية: 1 - 4.
- ¹⁹ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 1 - 5.
- ²⁰ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 114.
- ²¹ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 85.
- ²² - عمار بخوش / محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق وإعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ط 5، 2009، ص 10 - 11.
- ²³ - سامي محمد ملحم، مرجع سابق، ص 27 - 29.
- ²⁴ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 11.
- ²⁵ - محمد بن صالح العثيمين، كتاب العلم، ص 114.

- [illegible]

- 56 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، ص 100.
- 57 - صحيح البخاري، كتاب الإيمان، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، 1987، ص 1، ص 27.
- 58 - الأمام أحمد: مسند أحمد، مؤسسة قرطبة القاهرة، 1414هـ، ج 3، ص 183.
- 59 - أحمية سليمان، مرجع سابق، ص 17.
- 60 - ضياء مجيد الموسوي، اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1992، ص 64 - 65.
- 61 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، ص 105.
- 62 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، ص 105، ص 29 - 30.
- 63 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، ص 15.
- 64 - بوعلام بوشاشي، الأمثل في الاقتصاد، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص 49.
- 65 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، ص 21.
- 66 - عبد الله بن جابر الله الجار الله، العلم والتربية والتعليم، ص 26.
- 67 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، ص 28.
- 68 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب / عمار عماري، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 27 - 28.
- 69 - نور الدين حاروش، إدارة الموارد البشرية، دار الأمانة للطباعة والترجمة والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2011، ص 254.
- 70 - فروحات، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، جامعة محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، ص 125.
- 71 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب / عمار عماري، مرجع سابق، ص 28.
- 72 - نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 255 - 256.
- 73 - نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 256.

أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر

شليل عبد اللطيف

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان

بن عزة محمد

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان



ملخص:

تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة في ميزانية الدولة من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع حاولنا في هذه الورقة البحثية تحليل أثر الإنفاق العام على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر ، بحيث اتبعت الدولة سياسة تنموية وصفت من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، وشملت هذه البرامج اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD البرامج البلدية للتنمية PCD ، والتي شملت عدة مجالات و اعتمدت خلالها عدة آليات.

وجاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تحقق مضاعف الإنفاق العام في القطاعات الأساسية المساهمة في الناتج المحلي الخام. وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر هو متغير ومتذبذب نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ، بينما يؤثر مجهود الإنفاقي للدولة ويظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي ، مضاعف الإنفاق العام، الجزائر.

مقدمة:

تسعى جل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الإستغلال العقلاني للموارد ويعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة في ذلك الميزانية العامة كأداة ووسيلة لتخطيط وتنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية في شكل استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل إحداث تغييرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات .

والهدف من دراستنا لهذا الموضوع: أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتركيز على برامج الإنفاق الاستثماري ، هو معرفة مدى إنتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات الاستثمارية. وإلقاء الضوء على الاتجاهات الحديثة في تسيير المال العام بمثابة تورة بمعنى الكلمة في هذا المجال خاصة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القانون الحكومي والتنايج (1993) وكندا من خلال قانون الإدارة العمومية (La loi sur l'administration publique LAP 2000)، وفرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (LOLF2001).

والجزائر كغيرها من الدول شرعت في تنفيذ سياسة تنمية وصفت من طرف العديد من الاقتصاديين بأنها توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ، وشملت هذه البرامج اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و البرامج القطاعية غير الممركزة PSD البرامج البلدية للتنمية PCD ، والتي شملت عدة مجالات و اعتمدت خلالها عدة آليات.

من هذا المنطلق سوف سوف نعالج هذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية المحورية التي تتمثل فيما يلي:

ما مدى مساهمة برامج الإنفاق العام في تحريك عجلة الاستثمار العمومي و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن خلال التساؤل المطروح كانت الرغبة كبيرة في معالجة هذا الموضوع، وكمنطلق في تحليلنا لهذا الموضوع وضعنا الفرضية التالية:

هناك علاقة طردية بين الإنفاق على الاستثمار العمومي ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر .

I- الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ... أسس و مفاهيم:

I-1- الإنفاق العام:

" النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"¹

وبالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تُظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين:²

* المعيار الاقتصادي. * المعيار الوضعي أو العملي:

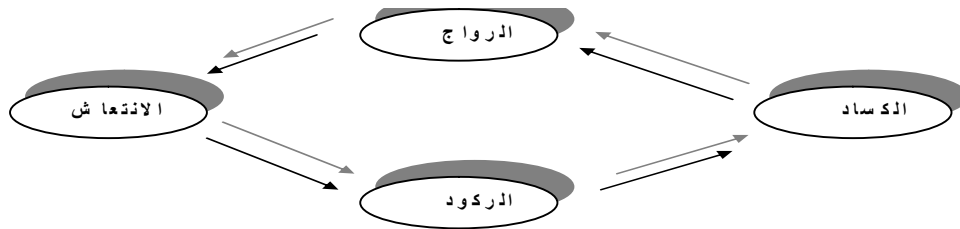
¹ - حسن مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2001 ، ص11.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص469.

I-2- العوامل المؤثرة في الإنفاق العام:

وهناك اعتقاد يقول انه لا يجب ان نخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال 5- 25 إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية.¹ وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق العام للدول نذكر أهمها:

أولاً: الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي : إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي،
ثانياً: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية: يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها واسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي:



ثالثاً: المقدرة المالية للدولة : وتعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه ، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة

I-2- النمو الاقتصادي:

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء قلة الموارد.²

و يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي عامة ما يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط والمتمثل في المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة})}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 183.
² - ناجي حسين خليفة: النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، دط، 2001، ص 09.

II التأسيس النظري لديناميكية تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي :

تعتبر فعالية النفقات العامة عن حجم الأهداف المنتظرة من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج انفاقي معين مقارنة بالأهداف المحددة مسبقاً.¹ ويعتبر النمو الاقتصادي إحدى هذه الأهداف ، وقد تطرقت عدة نظريات إلى دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، وبالتالي كان لكل منها رأي مخالف للآخر .

II-1- وجهة نظر الكلاسيكية: لقد تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة حيث تم حصره في أقل الحدود والمتمثلة في المهام التقليدية لها، وأولاً حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج، ثانياً حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين، ثالثاً دعم المؤسسات والأشغال العمومية.²

و ركز الكلاسيك على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل ، ومن ذلك آراء "A.Smith" بأن العمل هو مصدر لثروة الأمة ، وتقسيم العمل. الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة، والاعتماد على آلية السوق (اليد الخفية)³ في إعادة التوازن بالإضافة إلى أن الإنتاج هو دالة لعوامل عديدة هي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي ، والتغير في نمو الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها.⁴

كما زاد اهتمام النظرية الكلاسيكية بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة، (تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض،⁵ وبالتالي التأكيد على ضرورة توازن الميزانية واعتبروه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساساً للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم وفي ذلك يقول "آدم سميث": " **the only good budget is a balanced budget** ".⁶

II-2- وجهة النظر الكينزية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (أثر المضاعف):

ظهرت أفكار الاقتصادي كينز (1883-1946) **John Maynard Keynes** ، من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقد"، والذي صدر في عام 1936، والذي ضمنه نقداً شديداً للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية ، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيراً جذرياً فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضاً من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها، وخاصة دورها الكبير في إحداث النمو الاقتصادي.

ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقعة إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض

¹ - François Ecalles, Maitriser les finances publiques pourquoi, comment?, Economica, Paris, 2004, p225

² - ALAN.J.Auerbach and Martin Fildstein, Hand book of Public Economics, Volume 1, Elsevier, 5th edition, 2005, p3

³ - اليد الخفية: استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل آدم سميث ، ومفاده أن الأفراد وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة تتحقق بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة.

⁴ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات - الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص62.

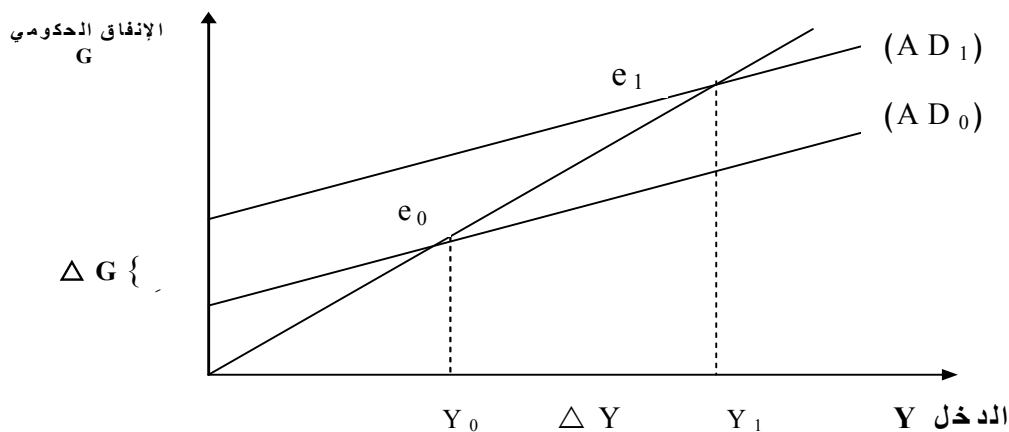
⁵ - نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة I، دار المناهج، عمان، 2005، ص18.

⁶ - سميرة بوخالفة، السياسة الميزانية في إطار برامج التصحيح الهيكلي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1999، ص31.

الاستهلاكية والاستثمارية"، أو بصفة مختصرة "هو مجموع الاستهلاك والاستثمار"¹، من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة.² ويرى "كينز" أيضاً أن زيادة النفقات العامة في شكل إستهلاك أو استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الإقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل⁽³⁾، وبالتالي فإن للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي:⁴

كما أيد الاقتصادي (Alvin Hansen) في كتابه "السياسة المالية والدورات الاقتصادية" تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشطة للحكومة من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فقد ركز كينز على ضرورة تفعيل دور الدولة من خلال الاقتطاعات الجبائية وتخفيض الاستهلاك وكذا الاستثمار العمومي،⁵ ويمكن توضيح أثر الإنفاق العام على الدخل الوطني من خلال الرسم البياني أدناه:

الشكل البياني رقم(1): "نموذج تقاطع كينز" بين الانفاق الكلي والعرض الكلي.



Source ; MICHEL Dévoluy , Théories macroéconomiques , 2^{em}e

الشكل البياني أعلاه يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق الاستثماري (AD_0)، أما العرض الكلي يمثل بالخط 45° ، وتمثل نقطة التقاطع (e_1) نقطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي (Y_0)، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة انكماشية (تقدر بالمسافة ΔG) فإذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام ليتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني إلى (Y_1) (وهو دخل العمالة الكاملة). كما يلاحظ الزيادة في الدخل الكلي (ΔY) أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي (ΔG) ويرجع ذلك الى ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي.

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 63.

² - مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 151.

3 - D. LABARONNE: Macroeconomie-les fonctions économiques-édition SEUIL ; PARIS ; 1999 - P.29

⁴ - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

⁵ - Jacques Fantanel, Analyse des politiques économiques, office des publications universitaires, 2005, p35.

إن فكرة المضاعف-التي طورها كينز- كانت ثمرة بحث الإنكليزي (Richard Khan) سنة 1931 والتي يؤكد بمقتضاها حتمية التزام الحكومة بتوفير البنى التحتية لمضاعفة حجم التشغيل، فاجتماع مجموعة من الشروط لن يقتصر أثر هذه السياسة على عدد العمال المشغلين في شق الطرق وإنما سيكون أثرها أبعد من ذلك بكثير.

❖ إذا ما المقصود بمفهوم "أثر المضاعف" ؟

أثر المضاعف يعبر عن الزيادة في المداخل و الإنتاج (ΔY) الناتجة عن إرتفاع مبالغ النفقات العمومية (ΔG) بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية،¹

كما يمكن صياغة مفهوم أثر المضاعف على أنه: «هو عبارة عن أداة للنمو الاقتصادي وهو يوضح أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني، أو هو المعامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الاستثمار»²

وإذا كان تركيز (Richard Kahn) على مضاعف التشغيل، ورؤية كينز من خلال نظرية مضاعف الاستثمار وأثره على الدخل القومي إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل وكذلك الاستهلاك، والإنفاق العام، والتصدير. ويمكن من خلاله تقييم فعالية السياسة المالية لذلك نستعين بما جاء به كينز لتوضيح ذلك من خلال صياغة هذا الاستدلال على شكل علاقة جبرية:³

$$\Delta Y = K \cdot \Delta I$$

حيث أن: ΔY يعبر عن التغير في الدخل.
 ΔI يعبر عن التغير في الاستثمار.
 K معامل المضاعف.

يعبر اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي عن أثر الزيادة في الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.⁴

فالمعجل يبين أثر التغير الاستهلاك على الاستثمار ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$\frac{\Delta C}{\Delta I} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

ذلك أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وأدوات وآلات للرفع من الإنتاج وبالتالي الأرباح، وازيادة الاستثمار يرتفع مستوى الدخل

¹ - A. SAMUELSON : Les Grands Courants de la pensée économique-OPU-Alger 1993 -PP.475-476

² - بربيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص139.

³ - ب.برنييه و اسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، لبنان 1989، ص163.

⁴ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية. ص81

القومي ، ومما يلاحظ هنا وجود تفاعل متبادل بين المضاعف والمعدل مما يحدث آثارا تراكمية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بشرط وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج

II-3-الدراسات الحديثة حول تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي:

II-3-1-نموذج (Harrod - Domar) كما ظهر نموذج (Harrod - Domar) كتوسعة

ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية ، ويستند هذا النموذج على تجربة الدول المتقدمة ، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان ، وقد توصل إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو.¹

II-3-2-نموذج بارو (Barro (1990) ومن أبرز النماذج التي أعطت للدولة دور في النمو الاقتصادي نموذج

بارو (Barro (1990) الذي يبين أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي (Croissance

(endogène)، حيث انه يفترض ان الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من اجل عرض

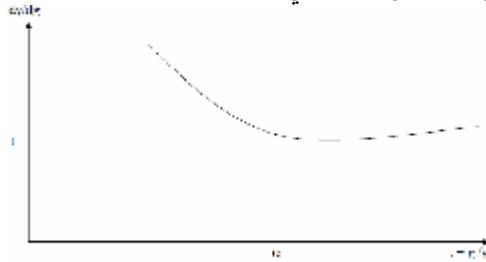
الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، الأمر الذي يساعد المؤسسات على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو.

ومن خلال نموذج (Barro 1990) "le modèle de croissance endogène"² والذي من خلاله

استنتج أن الانفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل العمومي في الاقتصاد g/y يكون في حجمه الأمثل عندما تكون

الانتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي $dy/dg=1$ (الشكل البياني رقم 02).

الشكل البياني رقم (02): الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام.



Source. Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, université de Limoges, 2007,p14.

وقدر Barro الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في الاقتصاد بواسطة الانفاق العمومي ب α التي تراوح 30% من الناتج الداخلي الخام PIB (الشكل البياني رقم)³، فيجب على الدولة ألا تقتطع من الدخل القومي لتغطية النفقات العامة إلا في حدود نسبة معينة ، مراعية في ذلك أن تترك لإفراد قوة شرائية مناسبة للأغراض الاستهلاكية ، وأن تمكنهم من تكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة(الشكل البياني رقم 03).⁴

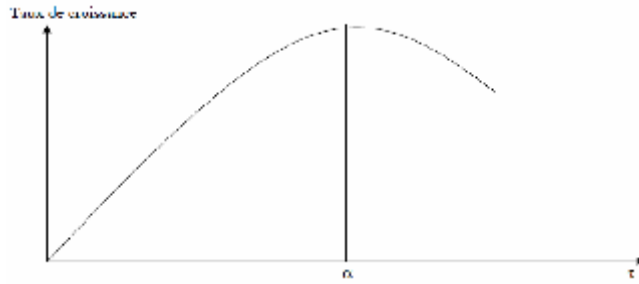
¹ - المرجع السابق ، ص74.

² - Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique - Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, UNIVERSITE de LIMOGES, 2007,p14.

³ - ibid.

⁴ - محمد حلمي مراد، مالية الدولة، عين شمس، مصر، ص112.

الشكل البياني رقم (03) : الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والنمو الاقتصادي:



Source. Musa FOUDEH, op.cit. p14..

ووفقا لذلك عندما يكون حجم الحكومة صغيرا فان توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية . وهناك حدا اذا زاد عنه حجم الحكومة فان التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو. ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج ، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق زيادة مماثلة من الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ في زيادة الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.

II-3-3- نماذج الخدمات العامة: كما بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو ومن أهم هذه النماذج: ¹ "نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة" (The public Goods Model of *Productive*) و"نموذج التكس للخدمات الحكومية المنتجة" (The *Congestion model of Productive Government Services*) ، ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية

II-3-4- أعمال Daniel LANDAU يعتبر (Daniel LANDAU) الاقتصادي الذي قام بدراسة لاختبار درجة النمو في البلدان النامية للفترة ما بين 1960-1980.² وكانت هذه الدراسة بالنسبة له لشرح الاختلافات في أداء هذه البلدان من حيث النمو من سماتها الخاصة : مستوى الدخل الأولي للفرد ، معدل النمو السكاني لهذه الفئة من السكان ، والاستثمار الخاص ومعيار أو أكثر فيما يخص الرأس المال البشري والتنمية البشرية³ وحصة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي. الاستنتاج الذي يبرز هو أن حصة الاستهلاك الحكومي. $\frac{G}{Y} = \frac{G}{Y} = \frac{G}{Y}$ يخفف كثيرا من النمو الاقتصادي. $\frac{G}{Y} = \frac{G}{Y} = \frac{G}{Y}$ على النمو إلا إذا كان له مخرج ذو فعالية كبيرة .

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للنشر، مصر ، 2003 ، 150 .

²-Bernard Landais , Leçons de politique budgétaire, balises, paris, 1998, p 196.

³ - ويقصد "بالرأس المال البشري" مجموع المهارات والخبرات اللازمة لاستغلال الرأس المال المادي ، وكذلك المستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على القوة العاملة.

التي قد تكونت من عدة مصادر. في الاقتراض والضرائب الإضافية (Daniel LANDAU) هو في الواقع ليس له أثر إيجابي على النمو، وبالتالي يرى (Daniel LANDAU) أن هذه النتيجة (7٪ في المتوسط) PIB (7٪ في المتوسط) باعتباره عاملا ضروريا للتنمية حتى وإن كان ينطوي على تضحية كبيرة من الاستهلاك.

والعديد من الدراسات لاقتصاديين شملت الدول ذات الحجم الكبير لوحظ فيها تدني لمستويات النمو الاقتصادي وأرجع ذلك إلى ضعف إنتاجية القطاع العمومي وكذلك ثقل ميزانية الخدمات الاجتماعية.

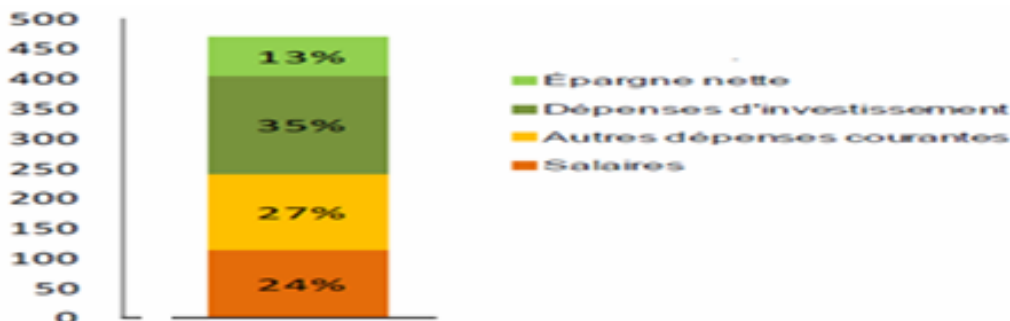
[Easterly & Rebelo (1993), Tanzi & Schuknecht (1996), King & Rebelo (1998)]

III- دور برامج الإنفاق العام الاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي في حالة الجزائر:

لقد عرفت الجزائر في منتصف (1986) الثمانينات أزمة بترولية خانقة جراء انخفاض سعر البترول إلى قيم متدنية، باعتباره العنصر الأساسي في إيرادات ميزانية الدولة وكذلك يمثل أكثر من 98% من الإيرادات. بالسلطات الجزائرية إلى ضرورة الشروع في إصلاحات اقتصادية في مختلف الميادين والمجالات، بغية الرفع من معدلات النمو. كما أعقبت هذه المرحلة سياسة تنمية توسعية في الإنفاق العام من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جد ضخمة للدفع بعجلة النمو والتنمية في شتى المجالات.

III-1- تطور برامج الإنفاق العام المخصصة للاستثمار العمومي:

ملحوظا خلال مرحلة الدراسة وذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وهذه الزيادة انحصرت معدلا بالنسبة PIB 28.9 % 39.1 %، وكان هذا الارتفاع المسجل سببه كذلك الاستثمارات العمومية المبرجة في هذه الفترة، حيث (04): تطور النفقات العامة الاستثمارية والجارية في الجزائر خلال الفترة 2001/2010:

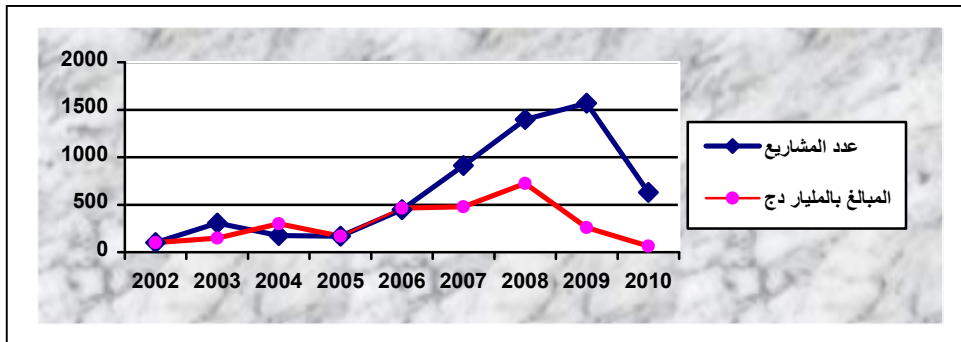


من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ زيادة متواصلة في النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية (محل تركيز) والتي لم تشهد الجزائر مثلها منذ الاستقلال، حيث وصلت نسبتها في الفترة 2010/2001 إلى ما يقارب 35 % من مجموع النفقات العامة، وذلك راجع للسياسة الاستثمارية المنتهجة في هذه المرحلة والتي سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي بالتفصيل.

III-2- اعتمادات الإنفاق العام المبرمجة والاستثمارات العمومية المحققة وتأثيرها على النمو الاقتصادي:

III-2- الاستثمارات العمومية المحققة خلال الفترة 2010/2000: الفترة الممتدة بين 2010/2000 عدة إنجازات والتي يمكن ملاحظتها من خلال الاعتمادات المبرمجة ضمن الميزانية العامة والتي تعتبر أرقام تقديرية والتي تقودنا إلى تحليل الإنجازات الفعلية من خلال الاستثمارات العمومية ضخمة محققة في مختلف المجالات والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (05): المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2010/2000:



Source: ANDI : <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets> le 19/12/2012.

والملاحظ أن الزيادة في عدد المشاريع الاستثمارية خلال هذه الفترة كان في خضم تنفيذ مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي توزعت هذه المشاريع على عديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية والمساهمة في خلق الثروة يمكن التطرق إليها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات:

القطاع	النقل	البناء والأشغال العمومية والري	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصحة	السياحة	المجموع
عدد المشاريع	14 644	4 796	2 622	2 091	354	348	160	25 015
المبلغ بالمليار دج	171	170	1205	273	14	19	94	1949

Source: Ibid.

هذا الزخم من المشاريع المنجزة في هذه الفترة تم تقسيمها إلى مشروعين مهمين هما مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي

تم تمويله بمبلغ 7.7 مليار دج، ومشروع التنمية الاقتصادية بمبلغ 50 مليار دج.

1- مشروع الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (03): البرنامج

أنشطة البرامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية	8.95	12.38	21.52	40	17.14

□□ □□□□□□ □□□□□□□□ : □□ □□□□□□

المصدر : [مركز الأبحاث في الشؤون الإسلامية](#) 2001.

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج كما يلي:

- محاربة البطالة.

.. 00000000 00000000 00000000 00 000000 000000 000000 -

[illegible]

2- مشروع دعم النمو الاقتصادي: هذا المشروع الثاني ضمن السياسة التنموية الجديدة في البلاد خصص له مبلغ

50 مليار دولار، تم توزيعه على القطاعات المبينة في الجدول الموالي

[illegible]

المبلغ بالملايير من دج	%	القطاعات
1.908,5	45.5%	أولا :برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها::
150,00	40.5%	ثانيا -برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها:
10,15	8%	ثالثا -برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:
4,0	48%	رابعا -تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
50,0	1.1%	خامسا - برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
4.202,7	100%	المجموع البرنامج الخماسي 2005/ 2009

المصدر: الأمم المتحدة، 2005.

وقد جاء دعم النمو لإقتصادي ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الإقتصادي، وقد خصص له

55 دولار لإعادة إنعاش الاقتصاد، بحيث عرفت النفقات العامة الاستثمارية نموا معتبرا خلال

الفترة ما بين 2005/2010، يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية و النهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة و

الاستراتيجية كقطاع البناء و الأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ مهم 600 مليار دج وذلك راجع لبرمجة

إلى 555 مليار دج لإتمام برنامج المليون سكن، بالإضافة إلى 700 مليار دج لبناء 700 وحدة سكنية. وهذا ما يفسر توجه الدولة نحو سياسة الإسكان الجديدة. لعبت جديداً لدور الدولة من خلال هذين البرنامجين.

في الفترة 1999-2004 تعزز النمو وتسارعت وتيرته (ربح درجتين أو أكثر في السنة لتبلغ 6.8% (2003) وتحسنت نوعيته، لاسيما في قطاعات الفلاحة والمحروقات والبناء، ويبقى النمو الصناعي وحده غير كافٍ ودون المستوى المطلوب. 1.

وبذلك تركز الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة 45.5% من مجموع الاستثمارات وتم التركيز كذلك على الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. 40.5% من أجل بناء الاقتصاد الوطني ومواكبة التطور الراهن. ويمكن تلخيص برامج التنمية المحلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998-2009).

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	-98	-2005
						2004	2009
المجموع العام PCD+PSD	84.0	120	296.	290.	214.	997.2	1908
	1	.58	58	82	82	4	.5
البرامج القطاعية غير المركزة PSD	49.1	80.	154.	245.	188.	776.1	1708
	6	97	78	49	81	62	.5
البرامج البلدية للتنمية PCD	35.5	39.	41.7	45.4	62.0	221.0	200
	1	04	9	7	1	8	

المصدر: أحمد شريفة: تجربة التنمية المحلية في الجزائر، في الموقع www.ulum.n/d175htm

PCD هو مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات البلدية. PSD هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه²

ومن خلال الجدول يلاحظ اهتمام الدولة بالبرامج المحلية، وذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية ضخمة لكل من البرامج البلدية للتنمية PCD والبرامج القطاعية PSD حيث بلغت حجم البرامج 3585.08 مليار دج.

في 13 ولاية من الجنوب رصد له مبلغ مالي قدر ب 25 مليار دج. ومن أهم النتائج المحصل عليها من تطبيق هذه البرامج انتقال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من

1 - عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق، ALPHA Design 2004، ص 84.

2 - موسى رحمان، وسيلة السبتي: تسخير تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، ملتقى دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة.

179893 2001 إلى 188544 2002، بالإضافة إلى خلق أكثر من 457400
1. 2002 2001

III-2- تحليل تطور نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية بالنظر للاستثمارات المحققة:

في هذه المرحلة ارتفعت نسبة النمو (التي لم تعرفها القطاعات الاقتصادية) 3.2% 1999 إلى أقصاها 6.8% 2003
5.2% 2004 4.9% 2006 5.3% 2009. والجدول الموالي يوضح
تطور نسبة نمو مختلف القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم (06): 1999/2009 خلال الفترة 1999/2009

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
-	-0.9	-0.9	-2.5	-	0.9	8.1	3.7	-1.6	4.7	6.1	المحروقات
-	-	5.8	4.9	-	6.41	17	-1.3	13.2	-5	2.7	الفلاحة
-	4,3	0.8	2.8	-	2.6	1.4	2.9	1.1	1.4	1.62	الصناعة
-	-	9.5	11.6	-	8	5.8	8.2	2.8	4.1	1.4	الأشغال العمومية
-	-	6.9	6.5	5.3	7.7	5.7	5.4	3.1	2.6	3.14	الخدمات

المصدر: - <http://www.mf.gov.dz>

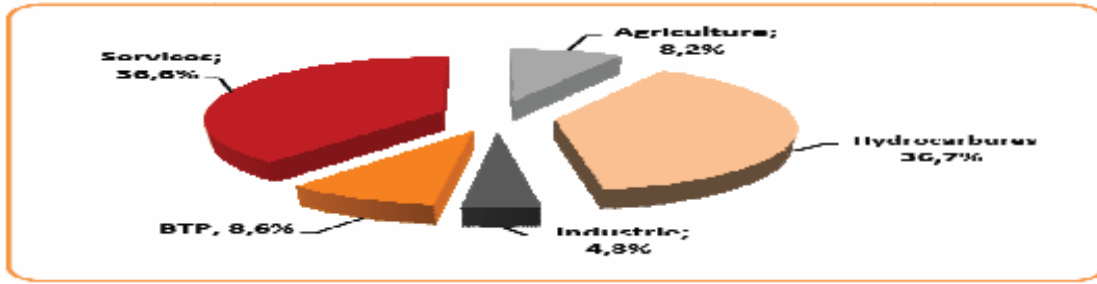
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للامة لسنة 2008
ديسمبر 2009.

الجدول أعلاه يلاحظ معدلات نمو متباينة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل
:

III-2-1- قطاع المحروقات:

قطاع المحروقات عرف نسب نمو متباينة وذلك راجع للتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول و معدلات الإنتاج
OPEC ، بحيث أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا سلبيا في السنوات الأخيرة (2007-2008)
إذ يسجل معدل سلبي (- 0,9%) سني 2008 2007. وقد أثرت هذه النتيجة سلبا على معدلات النمو الإجمالي
للاقتصاد الوطني بسبب ثقل فرع "القطاع" في تكوين القيمة المضافة، وله وزن ثقيل كذلك في تكوين الناتج الداخلي
الجمالي 36.7% 2011 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (06): $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} \times \frac{1}{2} \times \frac{1}{2} \times \frac{1}{2} \times \frac{1}{2}$



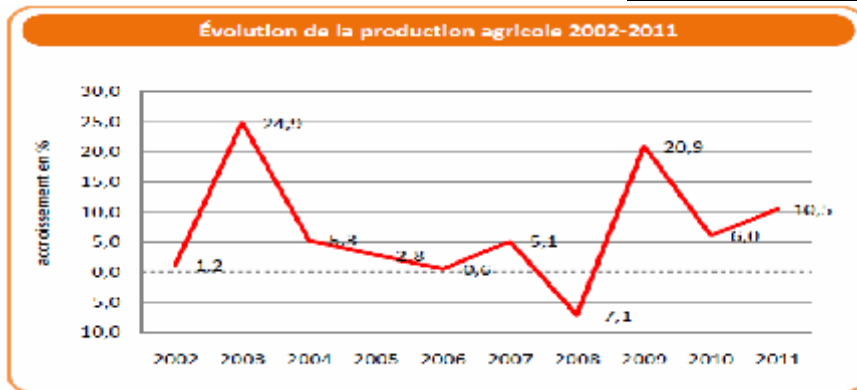
Source: Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011; p15

كما أن مؤشر إنتاج هذا القطاع يسجل نموا سلبيا قدره (- 2,4%) في 2008 مقارنة بـ 2007. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الإنتاج بتذبذب أسواق الخام الدولية، بالإضافة إلى قلة الطلب على المحروقات خلال الأزمة العالمية وانخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى أقل من 50 دولار للبرميل، مما أدى بالدول المصدرة إلى خفض إنتاجها.

III-2-2-قطاع الفلاحة:

عرف هذا القطاع هو الآخر تذبذب في نسب ومعدلات الانتاج والنمو المسجلة حيث كانت اعلى معدلات Δ في هذا القطاع سنتي 2003 و2008 مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (07): تطور معدل إنتاج و نمو القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام



Source: Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p17.

في 2009/2008 موسم الأمطار الذي سجلته هذه السنة والنتائج الأولية لبرنامج الوطني للتنمية 17%، ويرجع ذلك لسببي هما: ¹ موسم الأمطار الذي سجلته هذه السنة والنتائج الأولية لبرنامج الوطني للتنمية (PNDRA)، وبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية (PNDRA). لبيان الموالي يوضح معدلات إنتاجو نمو قطاع الفلاحة ومقدار مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

¹ - Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004,P4

III-2-3-قطاع الصناعة: لوحظت نسب نمو منخفضة جدا في إنتاج القطاع الصناعي العمومي من سنة لأخرى

الشكل البياني رقم(08): المبيعات السنوية للمنتجات الغذائية من ١٩٩٧-٢٠٠٨



المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للإامة لسنة 2008. 27.

واستمرت هذه الوضعية للقطاع الصناعي بدون تدخل للسلطات العمومية في تحسين هذا القطاع بدليل نسب النمو جد المتواضعة التي سجلت في سنتي 2010 و 2011 مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تطور القطاع الصناعي بين سنتي 2010 و 2011:

Indice de production industrielle et évolution de quelques agrégats- secteur public						
	2010	2011	Evol(%)	CA	VA	CB
Indice général	359,6	360,9	0,4			
Indice hors hydrocarbures	307,3	311,6	2,1			
Indice ind. Manufacturière	202,1	200,1	-0,9			
Energie	1239	1340,4	8,2	-	-	-
Hydrocarbures	545	525,5	-3,6	-	-	-
Mines et Carrières	531,2	480,6	-9,5	-	-	-
I.S.M.M.E.E	220,1	212,3	-3,5	3,8	0,9	-15,7
Mat.Const. Céramique et verre	429,7	416,0	-3,2	13,2	15,2	4,2
Chimie, Caoutchouc, Plastiques	252,1	236,8	-6,1	8,9	12,9	23,1
Ind. Agro-Alimentaire, Tabac, Alum.	121	146,7	21,2	41,4	36,3	1,9
Ind. Text. Bonneterie Confection	65,5	57,9	-11,6	0,3	1,5	93,0
Ind. Cuir et Chaussures	24,8	22,2	-10,5	-2,7	-3,4	-93,8
Ind. Bois, Liège, Papier Imprim	73,6	64,8	-12,0	-1,7	5,8	28,2
Industries Diverses	32,5	34,1	4,9			

CA : chiffres d'affaires, VA : valeur ajoutée, CB : découvert bancaire pour les principales entreprises du secteur.

Source: Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p22.

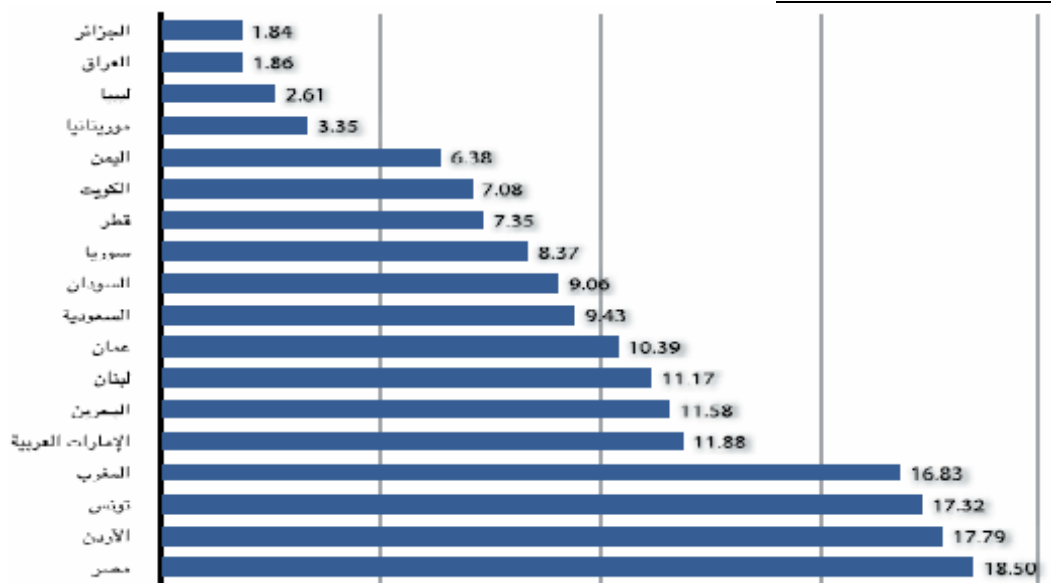
وبالرغم من تسجيل بعض النتائج الإيجابية المسجلة مثل ارتفاع إنتاج قطاع الصناعات الغذائية 21% 2011، إلا أن القطاع شهد تراجعاً ملحوظاً في إنتاجه من المواد الأساسية، حيث سجل تراجعاً بنسبة 3.3% 2010، 10.6% 2011، 30.1% 2012، 2.0% 2013، 1.2% 2014، 1.1% 2015، 1.1% 2016، 1.1% 2017، 1.1% 2018، 1.1% 2019، 1.1% 2020، 1.1% 2021، 1.1% 2022، 1.1% 2023، 1.1% 2024، 1.1% 2025، 1.1% 2026، 1.1% 2027، 1.1% 2028، 1.1% 2029، 1.1% 2030، 1.1% 2031، 1.1% 2032، 1.1% 2033، 1.1% 2034، 1.1% 2035، 1.1% 2036، 1.1% 2037، 1.1% 2038، 1.1% 2039، 1.1% 2040، 1.1% 2041، 1.1% 2042، 1.1% 2043، 1.1% 2044، 1.1% 2045، 1.1% 2046، 1.1% 2047، 1.1% 2048، 1.1% 2049، 1.1% 2050، 1.1% 2051، 1.1% 2052، 1.1% 2053، 1.1% 2054، 1.1% 2055، 1.1% 2056، 1.1% 2057، 1.1% 2058، 1.1% 2059، 1.1% 2060، 1.1% 2061، 1.1% 2062، 1.1% 2063، 1.1% 2064، 1.1% 2065، 1.1% 2066، 1.1% 2067، 1.1% 2068، 1.1% 2069، 1.1% 2070، 1.1% 2071، 1.1% 2072، 1.1% 2073، 1.1% 2074، 1.1% 2075، 1.1% 2076، 1.1% 2077، 1.1% 2078، 1.1% 2079، 1.1% 2080، 1.1% 2081، 1.1% 2082، 1.1% 2083، 1.1% 2084، 1.1% 2085، 1.1% 2086، 1.1% 2087، 1.1% 2088، 1.1% 2089، 1.1% 2090، 1.1% 2091، 1.1% 2092، 1.1% 2093، 1.1% 2094، 1.1% 2095، 1.1% 2096، 1.1% 2097، 1.1% 2098، 1.1% 2099، 1.1% 2100، 1.1% 2101، 1.1% 2102، 1.1% 2103، 1.1% 2104، 1.1% 2105، 1.1% 2106، 1.1% 2107، 1.1% 2108، 1.1% 2109، 1.1% 2110، 1.1% 2111، 1.1% 2112، 1.1% 2113، 1.1% 2114، 1.1% 2115، 1.1% 2116، 1.1% 2117، 1.1% 2118، 1.1% 2119، 1.1% 2120، 1.1% 2121، 1.1% 2122، 1.1% 2123، 1.1% 2124، 1.1% 2125، 1.1% 2126، 1.1% 2127، 1.1% 2128، 1.1% 2129، 1.1% 2130، 1.1% 2131، 1.1% 2132، 1.1% 2133، 1.1% 2134، 1.1% 2135، 1.1% 2136، 1.1% 2137، 1.1% 2138، 1.1% 2139، 1.1% 2140، 1.1% 2141، 1.1% 2142، 1.1% 2143، 1.1% 2144، 1.1% 2145، 1.1% 2146، 1.1% 2147، 1.1% 2148، 1.1% 2149، 1.1% 2150، 1.1% 2151، 1.1% 2152، 1.1% 2153، 1.1% 2154، 1.1% 2155، 1.1% 2156، 1.1% 2157، 1.1% 2158، 1.1% 2159، 1.1% 2160، 1.1% 2161، 1.1% 2162، 1.1% 2163، 1.1% 2164، 1.1% 2165، 1.1% 2166، 1.1% 2167، 1.1% 2168، 1.1% 2169، 1.1% 2170، 1.1% 2171، 1.1% 2172، 1.1% 2173، 1.1% 2174، 1.1% 2175، 1.1% 2176، 1.1% 2177، 1.1% 2178، 1.1% 2179، 1.1% 2180، 1.1% 2181، 1.1% 2182، 1.1% 2183، 1.1% 2184، 1.1% 2185، 1.1% 2186، 1.1% 2187، 1.1% 2188، 1.1% 2189، 1.1% 2190، 1.1% 2191، 1.1% 2192، 1.1% 2193، 1.1% 2194، 1.1% 2195، 1.1% 2196، 1.1% 2197، 1.1% 2198، 1.1% 2199، 1.1% 2200، 1.1% 2201، 1.1% 2202، 1.1% 2203، 1.1% 2204، 1.1% 2205، 1.1% 2206، 1.1% 2207، 1.1% 2208، 1.1% 2209، 1.1% 2210، 1.1% 2211، 1.1% 2212، 1.1% 2213، 1.1% 2214، 1.1% 2215، 1.1% 2216، 1.1% 2217، 1.1% 2218، 1.1% 2219، 1.1% 2220، 1.1% 2221، 1.1% 2222، 1.1% 2223، 1.1% 2224، 1.1% 2225، 1.1% 2226، 1.1% 2227، 1.1% 2228، 1.1% 2229، 1.1% 2230، 1.1% 2231، 1.1% 2232، 1.1% 2233، 1.1% 2234، 1.1% 2235، 1.1% 2236، 1.1% 2237، 1.1% 2238، 1.1% 2239، 1.1% 2240، 1.1% 2241، 1.1% 2242، 1.1% 2243، 1.1% 2244، 1.1% 2245، 1.1% 2246، 1.1% 2247، 1.1% 2248، 1.1% 2249، 1.1% 2250، 1.1% 2251، 1.1% 2252، 1.1% 2253، 1.1% 2254، 1.1% 2255، 1.1% 2256، 1.1% 2257، 1.1% 2258، 1.1% 2259، 1.1% 2260، 1.1% 2261، 1.1% 2262، 1.1% 2263، 1.1% 2264، 1.1% 2265، 1.1% 2266، 1.1% 2267، 1.1% 2268، 1.1% 2269، 1.1% 2270، 1.1% 2271، 1.1% 2272، 1.1% 2273، 1.1% 2274، 1.1% 2275، 1.1% 2276، 1.1% 2277، 1.1% 2278، 1.1% 2279، 1.1% 2280، 1.1% 2281، 1.1% 2282، 1.1% 2283، 1.1% 2284، 1.1% 2285، 1.1% 2286، 1.1% 2287، 1.1% 2288، 1.1% 2289، 1.1% 2290، 1.1% 2291، 1.1% 2292، 1.1% 2293، 1.1% 2294، 1.1% 2295، 1.1% 2296، 1.1% 2297، 1.1% 2298، 1.1% 2299، 1.1% 2300، 1.1% 2301، 1.1% 2302، 1.1% 2303، 1.1% 2304، 1.1% 2305، 1.1% 2306، 1.1% 2307، 1.1% 2308، 1.1% 2309، 1.1% 2310، 1.1% 2311، 1.1% 2312، 1.1% 2313، 1.1% 2314، 1.1% 2315، 1.1% 2316، 1.1% 2317، 1.1% 2318، 1.1% 2319، 1.1% 2320، 1.1% 2321، 1.1% 2322، 1.1% 2323، 1.1% 2324، 1.1% 2325، 1.1% 2326، 1.1% 2327، 1.1% 2328، 1.1% 2329، 1.1% 2330، 1.1% 2331، 1.1% 2332، 1.1% 2333، 1.1% 2334، 1.1% 2335، 1.1% 2336، 1.1% 2337، 1.1% 2338، 1.1% 2339، 1.1% 2340، 1.1% 2341، 1.1% 2342، 1.1% 2343، 1.1% 2344، 1.1% 2345، 1.1% 2346، 1.1% 2347، 1.1% 2348، 1.1% 2349، 1.1% 2350، 1.1% 2351، 1.1% 2352، 1.1% 2353، 1.1% 2354، 1.1% 2355، 1.1% 2356، 1.1% 2357، 1.1% 2358، 1.1% 2359، 1.1% 2360، 1.1% 2361، 1.1% 2362، 1.1% 2363، 1.1% 2364، 1.1% 2365، 1.1% 2366، 1.1% 2367، 1.1% 2368، 1.1% 2369، 1.1% 2370، 1.1% 2371، 1.1% 2372، 1.1% 2373، 1.1% 2374، 1.1% 2375، 1.1% 2376، 1.

¹ - شيبى عبد الرحيم ، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز: حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2007 ، ص 243

² - Ministère de la prospective et des statistiques, op.cit, p23.

ما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (09): مساهمة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في



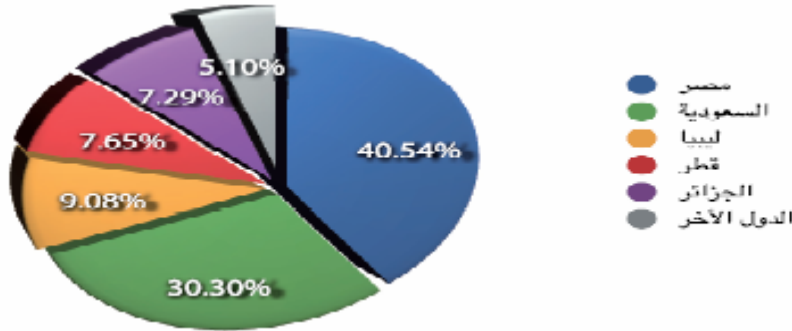
المصدر: www.ilo.org/public/egypt/eng/press/pr070326.htm التقرير الصناعي العربي، العدد الأول، ديسمبر 2007 □ □ 36.

وتبقى الاسباب وراء تراجع هذا القطاع في عدم الاهتمام من طرف الدولة بهذا القطاع، والعراقيل الموجودة والمستمرة في
 البنية التحتية والمتوسطة، كما أغفلت الدولة تركيزها على الاستثمارات العمومية في القطاعات الصناعية
 الإستراتيجية مثل قطاع الحديد والصلب الذي تأخرت فيه الجزائر، فقد تم تربيتها في المرتبة الأخيرة ضمن الخمسة دول
 الأول عربيا في إنتاج الحديد والصلب. مثلما هو موضح في الشكل البياني:

¹ - تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2012.

² - المنظمة العربية للصناعة والتعدي، التقرير الصناعي، العربي، العدد الأول، ديسمبر 2007، ص36.

الشكل البياني رقم (10): أكبر خمسة منتجين للحديد والصلب في العالم العربي:



المصدر: [البنية التحتية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص48.](#)

من خلال تحليل معدلات النمو في القطاعات الثلاثة السابقة فإنه لا يظهر تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي لظراً لتأثيرها بعوامل أخرى التي سبق ذكرها وبالتالي لا يوجد أثر مضاعف للإنفاق العام.

III-2-4-قطاع الأشغال العمومية: عرف تنمية كبيرة بتسجيله معدلات نمو جيدة بلغت أقصاها 8.2% في 2002 وهي أعلى نسبة في جميع القطاعات، تطور بمعدل 11.6%، ومن ناحية حصته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت من 8.5% في 2003 (13.2% في 2007) إلى 17.5% في 2009. بينما انخفضت قيمة نمو هذا القطاع في سنة 2011 إلى 3%¹ بالمقارنة مع الفترة 2009/2006 التي وصلت إلى 8.4% يرجع هذا الارتفاع لأسباب أهمها الزيادة في الانفاق الرأسمالي بـ 23% نظير الزيادة في نسبة الاستثمار في البنية التحتية (10.4%).

الجدول رقم (08): نسبة الاستثمار العمومي في مجال البنية التحتية بالنسبة لميزانية (البنية التحتية)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	Moy 00/06
<i>Total Infrastructures économiques</i>	8.90	16.0	19.30	19.30	12.80	40.90	47.50	29.90%
Routes	4.70	9.60	10.90	10.30	6.60	25.70	21.90	15.70
Ports	0.80	1.50	1.40	1.50	1.30	1.30	2.10%	1.50
Aéroports et météorologie	1.40	1.10	1.50	2.30	2.60	1.70	0.50	1.40
Chemins de fer	2.00	3.80	5.50	5.20	2.30	12.20	23.00	11.30

Source : Banque Mondiale : Revue des dépenses publiques, août 2007

بحيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية مقارنة بإجمالي ميزانية التجهيز ضمن برنامجي الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2000-2006 إلى 47.5% في 2006 وشملت عدة قطاعات حيوية.

في الفترة 2009-2008، تم تخصيص 110000 مليون دينار لبنية التحتية مقارنة بـ 220000 مليون دينار في 2004 إلى 2008. موضحاً أن وتيرة الانجاز انتقلت من 110000 مليون دينار/سنة في 2004 إلى 220000 مليون دينار/سنة في 2008 ثم إلى 275000 مليون دينار/سنة في 2009، وبلغت ميزانية وزارة السكن خلال سنتي 2009 و 2010 حوالي 9.9 مليار دينار.

¹ -ibid.

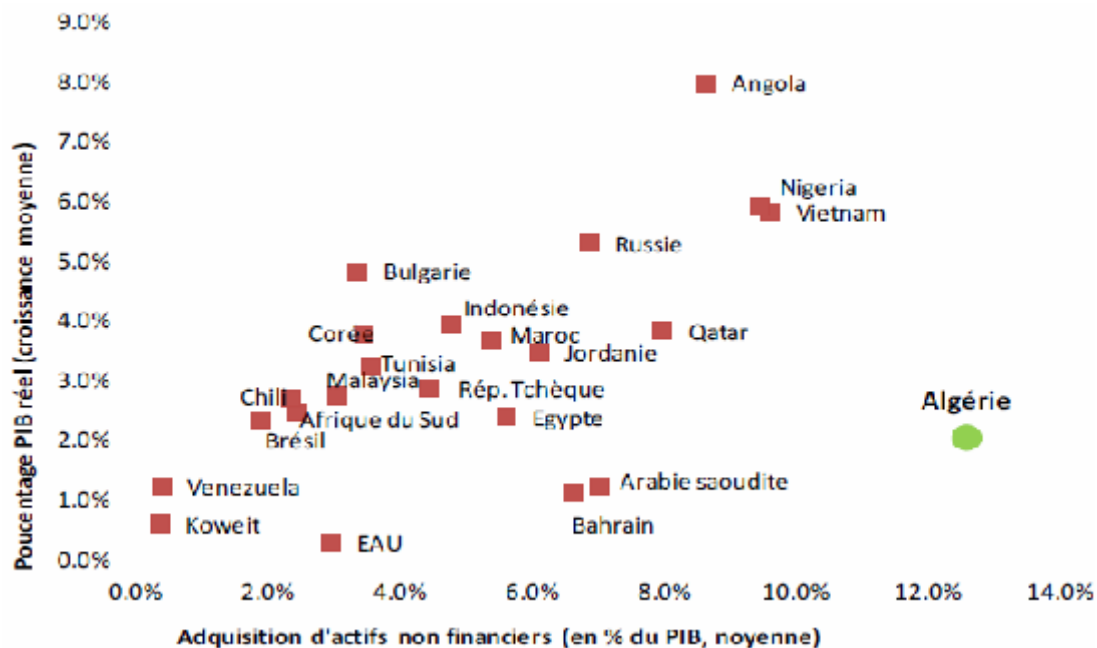
كما ان الجهود الاستثمارية الجبار المبذول في مجال المنشآت بدا يعطي ثماره، سواء
 10.7% في 2007. كما ان الجهود الاستثمارية الجبار المبذول في مجال المنشآت بدا يعطي ثماره، سواء
 1.216 مليار دينار في 2007. كما ان الجهود الاستثمارية الجبار المبذول في مجال المنشآت بدا يعطي ثماره، سواء
 ليكون همزة وصل بين ولايتي عنابة وتلمسان مرورا بـ 24 ولاية. كما ان الجهود الاستثمارية الجبار المبذول في مجال المنشآت بدا يعطي ثماره، سواء
 نفقا وعشرات المفارق التي تربط المدن النائية البعيدة عن خط الطريق السريع. كما ان الجهود الاستثمارية الجبار المبذول في مجال المنشآت بدا يعطي ثماره، سواء
 من غلاف مالي يزيد عن 800 مليار دينار. وبالتالي يظهر جليا أثر مضاعف الإنفاق العام على هذا القطاع.

III-2-5-قطاع الخدمات: بينما قطاع الخدمات هو الآخر ظهر عليه جليا تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال
 تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7% في 2004 و 6.9% في 2007.

III-3-تقييم أثر برامج الإنفاق العام والسياسة الاستثمارية العمومية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010/2000 ... بين التذبذب والضعف:

إن عملية التقييم تتعلق بصورة كبيرة بمعرفة جيدة بالتكلفة الموظفة والمعبّر عنها ببرامج الإنفاق العمومي في سبيل تحقيق
 الخدمة العمومية ومقارنتها بأثر تلك الخدمة على الصالح العمومي ، وهذا ما يعبر عنه بالتخصيص الأمثل للموارد.²
 وتأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والذي يعبر عن بمدى انتاجية هذا الإنفاق، ففي حالة الجزائر و بالمقارنة
 مع دول أخرى ، فمقدار الإنفاق الاستثماري هو مرتفع لكن ترجمته على صعيد النمو الاقتصادي هو ضعيف مثلما
 يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (11): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي



¹ - Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en algérie, p17.

² - Laurence CUVILLIER, L'évaluation de l'efficacité de la dépense publique dans le contrôle de la gestion opéré par les chambres régionales des comptes, mémoire de DEA, université Lille 2, p17.

Source: Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 12/20; Algérie : Consultation de 2011 au titre de l'article IV — Rapport des services du FMI; note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration; Janvier 2012;p31.

والسبب في ذلك هو نظراً أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة قطاع المحروقات الذي يتأثر بعوامل خارجية ناتجة عن التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول و معدلات الإنتاج المفروضة من OPEC . كما أن قطاع الصناعات الكيماوية يتأثر بتذبذب أسعار البترول و الأمطار ، بينما قطاع الصناعة يلاحظ نسب نمو متواضعة جداً ، ولكن القطاع الزراعي يشهد نمواً طويلاً . بينما عرف انتاج القطاع الصناعي العمومي تدهوراً وانخفاضاً كبيراً من سنة 2003 إلى سنة 2007 .

تسجل معدلات نمو جيدة وارتفاع حصته في الناتج الداخلي الخام وصلت أقصاها إلى 8.5% سنة 2003 . تراجع لأسباب أهمها الزيادة في الإنفاق الرأسمالي في مجال المنشآت السكنية، و توسيع شبكات الطرق وتكثيفها، و تراجع الاستثمار في القطاع الخاص . كما أن قطاع الخدمات هو الآخر ظهر عليه جلياً تأثير مضاعف الإنفاق العام من خلال تسجيله معدلات نمو جد مقبولة وصلت أقصاها إلى 7.7% سنة 2004 و 6.9% سنة 2007 .

من خلال دراسة أعدتها البنك الدولي سنة 2008 ، رغم الاستثمارات الضخمة في الآونة الأخيرة والتي تعتبر الأحسن في المنطقة¹.

¹ - FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007.P2.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية
- ✓ التسيير الجيد لبرامج الإنفاق العام في الاستثمارات المنتجة يساهم بدرجة كبيرة في تحفيز النمو الاقتصادي.
- ✓ النظام الميزاني الجزائري الحالي لا تستعمل فيه تقنية "الميزانية العامة" ¹ بالإضافة إلى غياب استعمال معايير (معايير الحوكمة) في مجال تسيير الميزانية العامة .
- ✓ تساهم في التقليل من رشادة إنفاق المال العام على مختلف الاستثمارات العمومية وبالتالي الإخفاق في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا وتلافي التأخر وزيادة تكاليف المشاريع، بالإضافة إلى العمل على توجيه الاعتمادات المالية إلى البرامج الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة .
- ✓ تأثير برامج الإنفاق العام الموجهة للاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر هو ضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في معدل النمو وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ، بينما يؤثر المجهود الإنفاقي للدولة ويظهر

التوصيات:

- ضرورة البدء في إصلاح الميزانية العامة والتخلي على النهج التقليدي في تسييرها والاعتماد على الطرق الحديثة في تسييرها
- تحسين الميزانية العامة والبرامج، وميزانية التخطيط والبرمجة، والميزانية العامة
- الأهداف المحددة مسبقا وتلافي التأخر وزيادة تكاليف المشاريع، بالإضافة إلى العمل على توجيه الاعتمادات المالية إلى البرامج الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة .
- لأهدافها المرغوبة على مختلف الأصعدة ، ضرورة تحسين طرق التسيير في القطاع العمومي، المبنية على معايير
- المتاح أي الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج « *Le passage d'une logique de*

¹-DENIDENI Yahia , La pratique du système budgétaire de l'état en algerie , OPU, Alger , 2002 , p315:

moyen a une logique de résultats»، وهذا ما أصبح واقعاً أمام المسيرين للهيئات العمومية وخاصة تلك التي تمنح لها الاعتمادات المالية من أجل تقديم الخدمات العمومية للمواطنين¹.

المراجع:

1- المراجع باللغو العربية:

1. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2007، ص 139.
2. برنييه و ا سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 163.
3. سميرة بوحالفة، السياسة الميزانية في إطار برامج التصحيح الهيكلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.
4. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2004 ALPHA Design، ص 84.
5. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2001، ص 09.
6. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2001، ص 11.
7. موسى رحمان، وسيلة السبتي: تسيير تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، ملتقى دولي، جامعة الجزائر، 2007.
8. شبي عبد الرحيم، السياسة المالية: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2007.
9. أحمد شريقي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر، في الموقع www.ulum.n/d175htm.
10. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2005، ص 63.
11. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
12. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2007.
13. المندوب السامي للتخطيط، الميزانية العامة للدولة، 2008، ص 151.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدر الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص 469.
15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص 150.
16. نواز عبد الرحمن الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2005.

¹-Isabelle Joumard, Per Mathis Kongsrud, Young-Sook Nam et Robert Price, Améliorer le rapport cout-efficacité des dépenses publiques-l'expérience des pays de l'OCDE, Revue économique de l'OCDE, n° 37, 2003/2, p149.

- ## 2- المراجع باللغة الأجنبية:

24. ALAN.J.Auerbach and Martin Fldstein, Hand book of Public Economics ,Volume 1,Elsevier,5edition,2005.
25. Y. Benabdallah Chercheur CREAD Alger, Le développement des infrastructures en Algérie : quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement?, article non publier,
26. Bernard Landais , Leçons de politique budgétaire, balises, paris, 1998.
27. DENIDENI Yahia , La pratique du système budgétaire de l'état en algerie , OPU, Alger , 2002
28. Musa FOUDEH, Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et Performance Macroéconomique -Enseignements pour l'Egypte, la Jordanie et le Libanm, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Economiques, UNIVERSITE de LIMOGES, 2007.
29. François Ecalte, Maîtriser les finance publiques pourquoi, comment? ,économica ,paris, 2004.
30. Isabelle Joumard, Per Mathis Kongsrud, Young-Sook Nam et Robert Price, Améliorer le rapport cout-éfficacitté des dépenses publiques- l'expérience des payes de l'OCDE :, Revue économique de l'OCDE , n° 37, 2003
31. D. LABARONNE: Macroéconomie-les fonctions économiques édition SEUIL ; Paris ;1999 .

32. Jacques Fantanel, Analyse des politiques économiques, OPU, 2005.
33. Michel Devoluy, théorie macroéconomique, 2^{eme} édition , armand colin, paris , 1998.
34. SAMUELSON : Les Grands Courants de la pensée économique-OPU- Alger 1993-PP.475-476
35. Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004.
36. Laurence CUVILLIER, L'évaluation de l'efficacité de la dépense publique dans le contrôle de la gestion opéré par les chambres régionales des comptes, mémoire de DEA, université Lille 2..
37. FMI, Bulletin Economique N°6 Novembre/Décembre 2007.
38. Fédération internationale des ligues des droits de l'homme, rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en algérie
39. Ministère des Finances , La situation Economique et Financier en 1999 et 2004
40. <http://www.mf.gov.dz>

الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة.. ميزة إستراتيجية

– دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بولاية سعيدة –

مسان كرومية

بن حميدة محمد

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة

جامعة سعيدة

جامعة سعيدة



ملخص:

كانت مضاعفة الأرباح الشغل الشاغل للمؤسسات، لكن أصبحت القضايا الاجتماعية اليوم تشكل أهمية عظمى، فعلى المؤسسات ان تفكر في مصلحة المجتمع اولا، كما يجب ان يكون محور اهتمامها محيطها الذي تعمل فيه، بالإضافة إلى أن هذا التوجه لا ينبع فقط من أهمية خلق دور ايجابي اجتماعي للمؤسسة فحسب بل له هدف آخر هو خلق ميزة تنافسية للمؤسسة ذات طابع أخلاقي، من هنا بدا أنه من المهم إظهار المنافع المادية و غير المادية التي ستحقق للمؤسسة في حال التزمت اجتماعيا. من أجل الحصول على المعلومات الضرورية لإجراء البحث، قمنا بتوزيع استبيانات -بشكل عشوائي- على عمال وعملاء الشركة المختارة، وباستخدام النسخة الثانية عشرة من برنامج SPSS قمنا بقياس أهم المعايير الإحصائية واختبار فرضيات البحث. لتتوصل في آخر هذه الورقة إلى وجود علاقة جد وثيقة بين رضا أصحاب المصالح والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى وجود علاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتحقيق ميزة إستراتيجية أخلاقية ومادية. **الكلمات المفتاحية:** المؤسسة، المسؤولية الاجتماعية، الميزة التنافسية، أصحاب المصالح، البيئة.

Abstract:

The main objective of institutions was to double profits, but social issues have become of paramount importance. Thus today's organizations have to consider the interests of society and the environment first. This approach does stem not only from the importance of creating a positive social role, but it has another purpose which is creating a competitive advantage for the institution of a moral nature. From this standpoint, it seemed necessary to disclose the material and immaterial benefits that will be brought to the institution in the case of its social commitment. In order to obtain the necessary data for our study, we distribute questionnaires to a randomly chosen sample of employees, customers, , by using the 12 th version of SPSS, we measure the most important statistical standards, and examine the main hypotheses. The main findings of this paper show the strong relationship between the commitment to social responsibility and stakeholders satisfaction in one hand, in the other hand the existence of a relationship between social responsibility and the fulfillment of an ethical advantage in addition to the material revenue.

Key words: enterprise, social responsibility, competitive advantage, stakeholders, environment.

مقدمة:

تضاعف في الآونة الأخيرة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وسلط الضوء على الدور الاجتماعي الذي يجب أن تلعبه المؤسسات في المجتمع المعاصر، وفي محيط العمل الذي تعمل فيه، و اختلفت الرؤى حول ما إذا كانت تلك المسؤولية التزاما على تلك المؤسسات نحو المجتمع الذي تحقق عن طريقه أرباحا كثيرة، أم أن هذه المسؤولية اختيار المؤسسات تحسن من خلالها سمعتها، و تثير سجلها و تزيد من شهرتها في المجتمع. و قد اختلفت الآراء حول هذا الموضوع، فمنهم من يرى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي جزء لا يتجزأ من عمل المؤسسة، و أن لها تأثيرا مباشرا على أداء المؤسسة و على سمعتها، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه البيئة، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه الموظفين، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه العملاء، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه الموردين، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع ككل. و قد اختلفت الآراء حول هذا الموضوع، فمنهم من يرى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي جزء لا يتجزأ من عمل المؤسسة، و أن لها تأثيرا مباشرا على أداء المؤسسة و على سمعتها، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه البيئة، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه الموظفين، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه العملاء، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه الموردين، و أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي مسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع ككل.

لكن يعتقد الكثيرون أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مربوط بالأداء التطوعي و الحيري فقط و لا ينظر إليه بنظرة إستراتيجية ترجع بالفائدة على كافة الأطراف، فالمفهوم السائد هو أن المعطي لا يستفيد شيئاً كما يستفيد المتلقي هو مفهوم غير دقيق، إذ أن كلا منهما مستفيد بشكل متساوي.

٣١ **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠**

٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

هل يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية ميزة تنافسية للمؤسسة تساهم في خلق القيمة أم أنها مجرد أعباء جديدة تضاف إلى باقي التزامات المؤسسة؟

:..... هذه

- **الأسئلة:** **بالمسؤولية الاجتماعية ؟ وما هي اهم المجالات التي تقوم بخدمتها؟**
- **الأسئلة:** **بالمسؤولية الاجتماعية ؟ ام انها تمتد إلى أنشطة**
- **الأسئلة:** **بالمسؤولية الاجتماعية ينعكس إيجابيا على أدائها؟**
- **الأسئلة:** **و هل العائد هو فقط ذو طابع معنوي؟ ام انها ستحصل على مكاسب مختلفة تضمن بها استمراريتها في**

: 00 00 0 00 00 00 0000 0000 0000 000 000 0 000 0000

- نسبة رضا أصحاب المصالح عن الأعمال التي تقدمها الشركة في إطار المسؤولية الاجتماعية و الاقتناع بها يشكل ميزة تنافسية إستراتيجية.

على الرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية كخطة إستراتيجية إلا أنها ما تزال غائبة عن مجال اهتمام معظم المنظمات خاصة في الدول النامية، و ما تزال قضية تطوعية و ليست ملزمة في كل أنحاء العالم و لعل السبب الرئيسي هو الاعتقاد بأن المسؤولية الاجتماعية هي مجرد نشاط خيري أو عمل تطوعي لا يرتبط بأهداف المؤسسة.

• لا يولي الانتباه إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات في نموها ومن جهة أخرى أهميتها بالنسبة لمختلف أصحاب المصالح .

• لا تلتزم المؤسسات الاجتماعية بالبيئة .

• لا تلتزم المؤسسات الاجتماعية بالبيئة .

• لا تلتزم المؤسسات الاجتماعية بالبيئة .

بغية حصر الإشكالية محل البحث والتوصل للأهداف المبنية قمنا بوضع محددات للموضوع كما يلي:

• البحث في المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تجاه العاملين، العملاء و تجاه القضايا الاجتماعية والبيئية، ولم يقتصر البحث على المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تجاه بعض الأطراف الأخرى مثل الموردين، المساهمين، المصارف و جماعات الضغط والحكومة.

• الدراسة على شركة إنتاجية واحدة و هذا نظرا لطول الموضوع المتشعب و تفرعاته الكثيرة.

بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث و التي تتمحور حول القيمة المضافة و الميزة التنافسية التي يمكن أن تجنيها المؤسسة من خلال ممارسة المسؤولية الاجتماعية، و بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى:

I. الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

II. المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية

III. المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية

I- مفاهيم حول المسؤولية الاجتماعية و الميزة التنافسية.

تعريف المسؤولية الاجتماعية و البيئة:

- قد عرفت جمعية الإداريين الأمريكيين المسؤولية الاجتماعية على أنها: "استجابة إدارة الشركات إلى التغيير في توقعات المستهلكين و الاهتمام العام بالاجتماع على الاستمرار بإحراز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة"¹

- إن المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى " المحافظة على الصالح العام، و عدم التركيز على المصالح المادية المباشرة للاقتصاديين ¹ الاضطلاع بهذه المسؤولية الاجتماعية من جانب قطاع الاعمال يعني ان يعمل على حماية البيئة و حماية المستهلك و المشاركة في حل مشاكل المجتمع".

- إن مفهوم المواطنة يقوم على العقد الاجتماعي في المجتمع، انه يقوم على الموازنة بين الحقوق والواجبات لكل مواطن أو مجموعة أو مؤسسة، إذا كان الفرد يتصرف وفق هذه الموازنة و يسأل عنها، فان المؤسسات التي تتكون من المواطنين (التي هي مؤسسات الدولة) يجب ان تكون خاضعة للموازنة (من المجتمع و في مواجهة المجتمع) (بمعنى ان المواطن له الحق في الاعتراض على تصرفات الحكومة او المؤسسات العامة).²

مجالات المسؤولية الاجتماعية:

3. ☐ ☐ ☐ ☐ ☐

رغم تعدد التصنيفات إلا انه يمكن تقسيم مجالات المسؤولية الاجتماعية وفقا للفئات أو الأطراف المستفيدة إلى

- [illegible]

تعريف الميزة التنافسية:

عرفت بأهم قدرتها المنظمة على صياغة وتطبيق الإستراتيجيات التي يجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال⁴

التي تتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بأكمله بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف⁵

التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومناافع للعملاء تزيد عما يقدمه لها المورد المتعارف عليه. وهذا يعني أن القيمة المضافة للمورد المتميز هي القيمة التي يتوقعها العميل من المورد المتميز والتي تتجاوز القيمة التي يتوقعها العميل من المورد المتعارف عليه.

حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يمكنهم الحصول عليه من المورد المتعارف عليه⁶.

¹ صلاح الشنواني "التنظيم و الإدارة في قطاع الأعمال - المبادئ العامة"، الطبعة الأولى 1999، ص 52.

2. أخلاقيات الإدارة و مسؤولية الأعمال في شركات الأعمال "ق للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2006" 227.

3 محمد الصيرفي، "البيئة المحيطة بالكتاب في العراق"، دار الفواء لدنيا الطباعة و النشر الطبعة الأولى 2007، ص 51.

4 معالیٰ فہم، حیدر، "پاکستان میں خواتین کی شہریت کا حق" - پاکستان میں خواتین کی شہریت کا حق، 2002ء، ص 8.

5 طاهر محسن منصور الغالي، وصالح مهدي نحس العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان، 2005، ص 52.

6 "الاستراتيجية" من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2001، ص 104.

الميزة التنافسية هي تلك الميزة التي تميز المؤسسة عن منافسيها في السوق، وتتمثل في القدرة على تقديم قيمة أعلى للعميل، أو تحقيق أعلى هامش ربح، أو تحقيق أعلى معدل نمو، أو تحقيق أعلى مستوى لرضا العملاء، أو تحقيق أعلى مستوى لولاء العملاء، أو تحقيق أعلى مستوى لسمعة المؤسسة.

- إستراتيجية جديدة.
- □□□□¹.

ومن ما سبق تشير الميزة التنافسية إلى الاحتمالات التي يمكن للمنظمة أن تنافس الغير من خلالها بطريقة أكثر فعالية و بهذا فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها المنظمة دون منافسيها في أحد انشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية او في ما يتعلق في مواردها البشرية أو الموقع الجغرافي للمنظمة، فالميزة التنافسية تعتمد على

الداخلية إضافة إلى الفرص و المخاطر السائدة في بيئة المنظمة مقارنة بخصومها. و من خلال هذا نخلص إلى أن الميزة التنافسية ليست بالضرورة ذات طابع مادي مرتبط بخفض التكاليف أو تحسين الجودة بل هناك معايير أخرى بشرية و

¹ فويدر لويژه ، كشيدة حبيبة ، دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال و مصادرها ، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية

||- تعظيم تنافسية المؤسسة عن طريق الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية:

الجدول(1): ملخص يعرض مصادر الميزة التنافسية التي تحققها المسؤولية الاجتماعية

استعمال المسؤولية الاجتماعية كأداة لخلق ميزة تنافسية	وصف الآلية	توضيح للممارسات
الترخيص المشاركة في المشاريع الاجتماعية العمل على تحسين البيئة العمل على تحسين المجتمع	العمل على تحسين البيئة العمل على تحسين المجتمع العمل على تحسين البيئة العمل على تحسين المجتمع	(lafage) الطبيعية في مناطق حساسة، في حين لم تحصل الشركات المنافسة لها على نفس الامتيازات.
التي لتغيير	التي لها كبير التي لها كبير التي لها كبير التي لها كبير	ساهمت في تحسين (Dow Chemical) في معايير في
التي التي التي	التي التي التي التي	(Accenture) برامجه التي تستهدف الخريجين
التي التي التي	التي التي التي التي	The Body) (Patagonia) Shop بالتبرع الخيري
تخفيض التي التي	التي التي التي التي	(HSBC) التي
التأثير التي التي	التي التي التي التي	2005 التي
التي التي التي	التي التي التي التي	(Danone) التي

Source: Jean-Pascal Gond – Jacques Igalen, Manager la responsabilité sociale de l'entreprise, http://www.dareios.fr/ftp/RSE/RSE_132-137.pdf

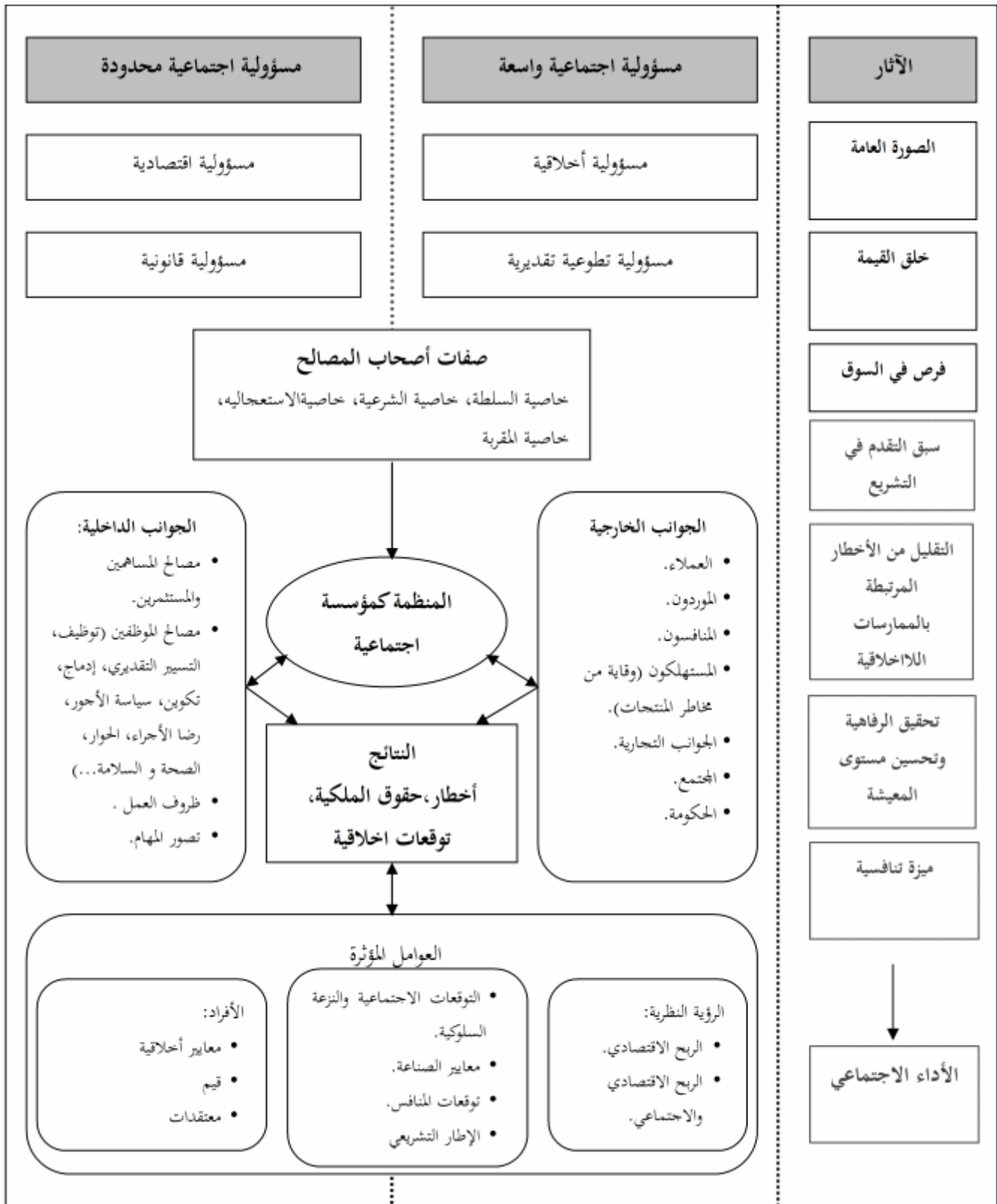
تبنى المسؤولية الاجتماعية و البيئية في المؤسسة:

من أجل تحقيق أهداف المؤسسة و تعزيز دورها في المجتمع و ذلك من خلال تفعيل دورها في مختلف المجالات و تحقيق التوازن بين مختلف فئات المجتمع ذات التأثير المستمر، كما يمكن عرض هذا الدور في إطار المسؤولية الاجتماعية و البيئية من قبل الاطراف المستفيدة في المجتمع.

من أجل تحقيق أهداف المؤسسة و تعزيز دورها في المجتمع و ذلك من خلال تفعيل دورها في مختلف المجالات و تحقيق التوازن بين مختلف فئات المجتمع ذات التأثير المستمر، كما يمكن عرض هذا الدور في إطار المسؤولية الاجتماعية و البيئية من قبل الاطراف المستفيدة في المجتمع.

المبادرة في جعل دورها مقبولا و ممثلا بجهود تتسم بطابع الاستمرارية.

الشكل رقم (1): المسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية



Source: Fabien Durif; Vers un Modèle de Responsabilité Sociale Intégrateur en stratégie : une source d'avantage concurrentiel et un impératif stratégique ; 2006, P :14

III - الإطار التطبيقي للبحث:

- منهجية البحث:

ارتكزنا في الدراسة التطبيقية على أسلوب الاستقصاء و المقابلة المباشرة، حيث قسمنا هذا العمل إلى جزأين فاهتم القسم الأول من الاستمارة بموظفي و عمال شركة الاسمنت، أما القسم الثاني فوجه إلى خارج الشركة حيث ارتأينا تحليل آراء المستثمرين، بهدف الحصول على معلومات أكثر موضوعية للتمكن من معرفة إلى أي حد يمكن الاعتماد على هذه الفئات (العمال و الموظفين و المستثمرين) ، باعتبار هذه الأخيرة (العمال و الموظفين) تشكل ميزة إستراتيجية تزيد من القدرة التنافسية للشركة، و قد اعتمدنا في تحليل و معالجة الاستمارة على برنامج الحزمة الإحصائية SPSS Version 19 pour Windows حيث ساعدنا هذا البرنامج على حساب أهم المقاييس الإحصائية و تمثيلها بيانياً.

- مجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع موظفي و عمال شركة الاسمنت S.C.I.S و تم اختيار 140 فرداً من هذا المجتمع.

الجدول (2):تقديم الشركة

إنتاج الاسمنت	S.C.I.S
إنتاج الاسمنت	10.50.000.000 .
إنتاج الاسمنت	إنتاج الاسمنت
إنتاج الاسمنت	500000 2009
إنتاج الاسمنت	إنتاج الاسمنت
إنتاج الاسمنت	350

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

- عينة الدراسة:

- العمال و الموظفين: تم اختيار العينة بطريقة عشوائية، حيث وزعت الاستمارات على 140 فرداً من المجتمع و كان عدد الاستمارات المسترجعة و الصالحة التي تم إخضاعها للدراسة 120 فرداً.
- العملاء و المجتمع المحلي: تم اختيار 180 فرداً من المجتمع المحلي و كان عدد الاستمارات المسترجعة و الصالحة التي تم إخضاعها للدراسة 150 فرداً.

- بيانات الاستمارة: جمعنا البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم استمارة تكونت من جزأين:

الجزء الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية للمبحوثين و الجزء الثاني: يتعلق بالبيانات المتعلقة بالاستثمار و المسؤولية الاجتماعية و البيئة.

مستوى الدخل أما النوع الثاني من المعلومات فكان في 22 عبارة حملت الكثير من المضامين صنف في 5 محاور
 1. التزام الشركة بالبيئة 2. التزام الشركة بالعملاء 3. التزام الشركة بالموظفين 4. التزام الشركة بالمجتمع المحلي 5. التزام الشركة بالمساهمين
 خاصة بالمستحجب تمثلت في الجنس و مدة التعامل مع هذه الشركة سواء كان التعامل عن طريق الشراء أو المدة التي
 يعرفها أو تعايش معها المواطن أما النوع الثاني من البيانات فتمثل في 19 عبارة تم تصنيفها إلى ثلاث محاور

في آخر الجزء الاول من الاستمارة (البيئة) 1. التزام الشركة بالبيئة 2. التزام الشركة بالعملاء 3. التزام الشركة بالموظفين 4. التزام الشركة بالمجتمع المحلي 5. التزام الشركة بالمساهمين
 6. التزام الشركة بالبيئة 7. التزام الشركة بالعملاء 8. التزام الشركة بالموظفين 9. التزام الشركة بالمجتمع المحلي 10. التزام الشركة بالمساهمين

و في آخر الجزء الثاني من الاستمارة (البيئة) 1. التزام الشركة بالبيئة 2. التزام الشركة بالعملاء 3. التزام الشركة بالموظفين 4. التزام الشركة بالمجتمع المحلي 5. التزام الشركة بالمساهمين
 6. التزام الشركة بالبيئة 7. التزام الشركة بالعملاء 8. التزام الشركة بالموظفين 9. التزام الشركة بالمجتمع المحلي 10. التزام الشركة بالمساهمين

جدول رقم (3): إختبار الإعتدالية

المحور	عدد العناصر	الفا كرونباخ	
المحور الأول:التوظيف	6	,753	$\beta = 0.867$
المحور الثاني:التكوين	3	,756	$\beta = 0.869$
للمحور الثالث: الأجور، التعويضات و الحوافز	6	,636	$\beta = 0.797$
المحور الرابع: خدمات أخرى مختلفة	5	,718	$\beta = 0.847$
المحور الخامس الأمن الصناعي	7	,748	$\beta = 0.864$
للمحور الأول: المستهلكين	7	,908	$\beta = 0.952$
للمحور الثاني: المجتمع المحلي	7	,908	$\beta = 0.952$
للمحور الثالث: البيئة	8	,695	$\beta = 0.833$

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

فاقت قيمة الفا في كل المحاور نسبة 60 % و التي تعتبر الحد الادنى للنسبة المقبولة.

خصائص عينة الدراسة الاحصائية:

جدول رقم(4) : خصائص العينة الديموغرافية.

النسبة %	التكرار	الفئات	الخصائص
خصائص العينة الديموغرافية للعينة الخاصة بالعمال و الموظفين			
69,2	83	الذكور	الجنس
30,8	37	الإناث	
100,0	120		المجموع
41,7	50	21 إلى 30	العمر
35,0	42	31 إلى 40	
23,3	28	41 إلى 50	
100,0	120		المجموع
5,8	7	أدنى من المتوسط	المستوى الدراسي
26,7	32	المتوسط	
21,7	26	تكوين مهني	
45,8	55	أعلى من المتوسط	
100,0	120		المجموع
9,2	11	أدنى من المتوسط	مستوى الدخل
61,7	74	المتوسط	
29,2	35	أعلى من المتوسط	
100,0	120		المجموع
خصائص العينة الديموغرافية للعينة الخاصة بالعملاء و المجتمع المحلي			
81,8	108	الذكور	الجنس
18,2	24	الإناث	
100,0	132		المجموع
27,3	36	من سنة الى 3	مدة التعامل مع الشركة
27,3	36	4 سنة الى 8	
45,5	60	أكثر من 8	
100,0	132		المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنسبة للعمال و الموظفين:

البيانات التالية:

البيانات التالية تظهر أن نسبة الموظفين الذين لديهم خبرة في العمل الصعبة في الشركة هي 40%، وهذا راجع إلى طبيعة العمل الصعبة في الشركة.

نسب أعمار أفراد العينة المدروسة متقاربة خاصة الفئتين اللتين تتراوح أعمارهما بين 21 و 30 و 31 و 40 % 41.7 % 35 % 23.3 %، مما يدل على أن نسبة عمال هذه الفئة إلى التقاعد.

نسبة الموظفين الذين لديهم شهادة في الدراسات الثانوية ثم المحصلين على شهادات التكوين المهني ب 26.7% و 21.7% إلى التوالي .

نلاحظ أيضا أن أكبر نسبة 61.7 % من الموظفين الذين لديهم خبرة في العمل الصعبة في الشركة هي 29.2 %

بالنسبة للعملاء:

البيانات التالية:

نسبة عالية من أفراد العينة المدروسة فيما يتعلق بالجنس هي من الذكور حيث بلغ عددهم 108 و 81.8 % .
النسبة الأعلى في التعامل مع الشركة تفوق مدة 6 و 45.5 % من العملاء الذين تعاملوا مع الشركة في الفترة تتراوح ما بين سنة إلى ثلاث سنوات و بين الأربع إلى ست سنوات بنسبة 27.3 %

الدرجة	3,10	938,	16. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة.. ميزة إستراتيجية
الدرجة	3,7861	49938,	المحور الخامس: الأمن الصناعي.
الدرجة	3,59	845,	17. الاهتمام بتنظيم موضع الإنتاج لا يؤثر لحماية العامل من الضجيج ، وكذلك توفير التهوية ؟
الدرجة	3,81	823,	18. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة.. ميزة إستراتيجية
الدرجة	3,83	813,	19. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة.. ميزة إستراتيجية
الدرجة	3,84	860,	20. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة.. ميزة إستراتيجية
الدرجة	3,73	817,	21. تخصيص طاقم للتدخلات السريعة في الحالات الطارئة؟
الدرجة	3,91	820,	22. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة.. ميزة إستراتيجية
الاستثمار الخاصة بعملاء الشركة و المجتمع المحيط بها.			
الدرجة	3,7500	66108,	المحور الأول: المستهلكين.
الدرجة	3,82	780,	1. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة.. ميزة إستراتيجية
الدرجة	3,64	831,	2. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة.. ميزة إستراتيجية
الدرجة	3, 95	770,	3. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة.. ميزة إستراتيجية
الدرجة	3,86	923,	4. الاستعانة بقنوات تصريف قصيرة و توفير التغطية التامة للسوق؟
الدرجة	3,64	831,	5. مراقبة ممارسات الوسطاء لضمان سلامة العملاء و حماية شهرة الشركة
الدرجة	3,59	941,	6. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة.. ميزة إستراتيجية
الدرجة	3,6439	71746,	المحور الثاني: المجتمع المحلي.
الدرجة	3,68	975,	7. تقديم المساعدة من خلال التدخل في حالات الطوارئ و الكوارث؟
الدرجة	3,68	927,	8. الإسهام في دعم البنى التحتية ؟
الدرجة	3,64	885,	9. مساهمة الشركة في التقليل من حجم البطالة من خلال توفير فرص العمل

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

ايضا نلاحظ ارتفاع درجة الموافقة حول المتغير المستقل او المحو الخاص بالاهتمام بالمجتمع المحلي و البيئة (3,8139)

¹ "الذكورة، المظهر،" في *الذكورة: المظهر في الثقافة العربية*. مجلة *النجاح للأبحاث* (العدد 100)، ص 25. 2011.

المتوسط الحسابي للبيانات هو 3,7500 (3,7500) والحد الأدنى هو 1,0000 والحد الأعلى هو 9,0000.

البيانات الكمية (3,0900) تحصل عليها المحور الخاص بمعايير التوظيف المعتمدة في المؤسسة.

البيانات الكمية (العمال و الموظفين) يشكل ميزة إستراتيجية، فهل أنت راض عما

تقدمه الشركة من أداء اجتماعي

جدول رقم (6) يوضح مدى رضا العمال و الموظفين عما تقدمه الشركة من أداء اجتماعي

Q23

	Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide oui	101	84,2	84,2	84,2
non	6	5,0	5,0	89,2
un peu	13	10,8	10,8	100,0
Total	120	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة من إجابات () كانت 101 (84.2%) إجابات إيجابية (نعم) و 6 (5%) إجابات سلبية (لا). و 13 (10.8%) إجابات محايدة (ربما).

البيانات الكمية (العمال و المجتمع المحلي) يشكل ميزة إستراتيجية، فهل أنت راض عما

تقدمه الشركة من أداء اجتماعي

جدول رقم (7) يوضح مدى رضا العملاء و المجتمع المحلي عما تقدمه الشركة من أداء اجتماعي

Q20

	Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide Oui	112	84,8	84,8	84,8
Non	6	4,5	4,5	89,4
un peu	14	10,6	10,6	100,0
Total	132	100,0	100,0	

المصدر: مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة من الإجابات كانت 112 (84.8%) إجابات إيجابية (نعم) و 6 (4.5%) إجابات سلبية (لا).

و 14 (10.6%) إجابات محايدة (ربما).

جدول رقم (8): نتائج اختبار **Test-T** للعينة الواحدة

المحور	الفرضية	Test sur échantillon unique / Test-t																																	
المحور الأول: التوظيف	H_0 : لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين التوظيف في القطاعين العام والخاص. H_1 : يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين التوظيف في القطاعين العام والخاص.	<table><tr><td></td><td colspan="6">Valeur du test = 3</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td rowspan="2">Différence moyenne</td><td colspan="2">Intervalle de confiance 95% de la différence</td></tr><tr><td></td><td>t</td><td>ddl</td><td>Sig. (bilatéral)</td><td>Inférieure</td><td>Supérieure</td></tr><tr><td>Axe 1</td><td>1,562</td><td>119</td><td>,120</td><td>,9001</td><td>,0241</td><td>,2041</td></tr></table>								Valeur du test = 3										Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence			t	ddl	Sig. (bilatéral)	Inférieure	Supérieure	Axe 1	1,562	119	,120	,9001	,0241	,2041
	Valeur du test = 3																																		
				Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence																														
	t	ddl	Sig. (bilatéral)		Inférieure	Supérieure																													
Axe 1	1,562	119	,120	,9001	,0241	,2041																													
المحور الثاني: التكوين	H_0 : لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين التكوين في القطاعين العام والخاص. H_1 : يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين التكوين في القطاعين العام والخاص.	<table><tr><td></td><td colspan="6">Valeur du test = 3</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td rowspan="2">Différence moyenne</td><td colspan="2">Intervalle de confiance 95% de la différence</td></tr><tr><td></td><td>t</td><td>ddl</td><td>Sig. (bilatérale)</td><td>Inférieure</td><td>Supérieure</td></tr><tr><td>Axe2</td><td>4,017</td><td>119</td><td>,000</td><td>,27500</td><td>,1394</td><td>,4106</td></tr></table>								Valeur du test = 3										Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence			t	ddl	Sig. (bilatérale)	Inférieure	Supérieure	Axe2	4,017	119	,000	,27500	,1394	,4106
	Valeur du test = 3																																		
				Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence																														
	t	ddl	Sig. (bilatérale)		Inférieure	Supérieure																													
Axe2	4,017	119	,000	,27500	,1394	,4106																													
المحور الثالث: الأجور، التعويضات و الحوافز	H_0 : لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الأجور، التعويضات و الحوافز في القطاعين العام والخاص. H_1 : يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الأجور، التعويضات و الحوافز في القطاعين العام والخاص.	<table><tr><td></td><td colspan="6">Valeur du test = 3</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td rowspan="2">Différence moyenne</td><td colspan="2">Intervalle de confiance 95% de la différence</td></tr><tr><td></td><td>t</td><td>ddl</td><td>Sig. (bilatérale)</td><td>Inférieure</td><td>Supérieure</td></tr><tr><td>Axe 3</td><td>14,907</td><td>119</td><td>,000</td><td>,71500</td><td>,6200</td><td>,8100</td></tr></table>								Valeur du test = 3										Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence			t	ddl	Sig. (bilatérale)	Inférieure	Supérieure	Axe 3	14,907	119	,000	,71500	,6200	,8100
	Valeur du test = 3																																		
				Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence																														
	t	ddl	Sig. (bilatérale)		Inférieure	Supérieure																													
Axe 3	14,907	119	,000	,71500	,6200	,8100																													
المحور الرابع: خدمات	H_0 : عدم توفير خدمات H_1 : توفير خدمات	<table><tr><td></td><td colspan="6">Valeur du test = 3</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td rowspan="2">Différence</td><td colspan="2">Intervalle de confiance 95% de la différence</td></tr><tr><td></td><td>t</td><td>ddl</td><td>Sig.</td><td>Inférieure</td><td>Supérieure</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>								Valeur du test = 3										Différence	Intervalle de confiance 95% de la différence			t	ddl	Sig.	Inférieure	Supérieure							
	Valeur du test = 3																																		
				Différence	Intervalle de confiance 95% de la différence																														
	t	ddl	Sig.		Inférieure	Supérieure																													

α sig	0.05	<table><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td>e</td><td>Inférieure</td><td>Supérieure</td></tr><tr><td>Axe 4</td><td>7,649</td><td>119</td><td>,000</td><td>,40500</td><td>,3002</td><td>,5098</td></tr></table>					e	Inférieure	Supérieure	Axe 4	7,649	119	,000	,40500	,3002	,5098	أخرى مختلفة". H_1: توفير 														
				e	Inférieure	Supérieure																									
Axe 4	7,649	119	,000	,40500	,3002	,5098																									
H_0 α sig	95% بالتالي $= \alpha$ 0.05	<table><tr><td></td><td colspan="5">Valeur du test = 3</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td>Sig. (bilatérale)</td><td>Différence moyenne</td><td colspan="2">Intervalle de confiance 95% de la différence</td></tr><tr><td></td><td>t</td><td>ddl</td><td></td><td></td><td>Inférieure</td><td>Supérieure</td></tr><tr><td>Axe 5</td><td>17,244</td><td>119</td><td>,000</td><td>,78611</td><td>,6958</td><td>,8764</td></tr></table>		Valeur du test = 3								Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence			t	ddl			Inférieure	Supérieure	Axe 5	17,244	119	,000	,78611	,6958	,8764	H_0: توفير ... لعايير H_1: توفير الشركة ... لعايير 	للمحور الخامس الأمن الصناعاتي
	Valeur du test = 3																														
			Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence																										
	t	ddl			Inférieure	Supérieure																									
Axe 5	17,244	119	,000	,78611	,6958	,8764																									
H_0 α sig	95% بالتالي $= \alpha$ 0.05	<table><tr><td></td><td colspan="5">Valeur du test = 3</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td>Sig. (bilatérale)</td><td>Différence moyenne</td><td colspan="2">Intervalle de confiance 95% de la différence</td></tr><tr><td></td><td>t</td><td>ddl</td><td></td><td></td><td>Inférieure</td><td>Supérieure</td></tr><tr><td>Axe 1</td><td>13,035</td><td>131</td><td>,000</td><td>,75000</td><td>,6362</td><td>,8638</td></tr></table>		Valeur du test = 3								Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence			t	ddl			Inférieure	Supérieure	Axe 1	13,035	131	,000	,75000	,6362	,8638	H_0: توفير ... لعايير ... يخص المستهلكين. H_1: توفير ... لعايير ... يخص المستهلكين.	للمحور الأول المستهلكين
	Valeur du test = 3																														
			Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence																										
	t	ddl			Inférieure	Supérieure																									
Axe 1	13,035	131	,000	,75000	,6362	,8638																									
H_0 α sig	95% بالتالي $= \alpha$ 0.05	<table><tr><td></td><td colspan="5">Valeur du test = 3</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td>Sig. (bilatérale)</td><td>Différence moyenne</td><td colspan="2">Intervalle de confiance 95% de la différence</td></tr><tr><td></td><td>t</td><td>ddl</td><td></td><td></td><td>Inférieure</td><td>Supérieure</td></tr><tr><td>Axe 2</td><td>10,312</td><td>131</td><td>,000</td><td>,64394</td><td>,5204</td><td>,7675</td></tr></table>		Valeur du test = 3								Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence			t	ddl			Inférieure	Supérieure	Axe 2	10,312	131	,000	,64394	,5204	,7675	H_0: توفير ... لعايير ... الاجتماعية تجاه H_1: توفير ... لعايير ... الاجتماعية تجاه 	للمحور الثاني المجتمع ع المحلي
	Valeur du test = 3																														
			Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence																										
	t	ddl			Inférieure	Supérieure																									
Axe 2	10,312	131	,000	,64394	,5204	,7675																									
H_0	95% بالتالي	<table><tr><td></td><td colspan="4">Valeur du test = 3</td></tr><tr><td></td><td>t</td><td>ddl</td><td>Sig. (bilatérale)</td><td>Différence</td></tr></table>		Valeur du test = 3					t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence	H_0: توفير ... لعايير	للمحور الثالث																	
	Valeur du test = 3																														
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence																											

البيئة	H ₁ : لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين المجموعات.	la différence			e)	Axe 3	20,285	131	1,000	,81386	,7345	,8932
		Supérieure	Inférieure	moyenne								
المحور	الفرق بين المجموعات.											

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الجدول رقم (9) نتيجة تحليل التباين الأحادي الاتجاه ANOVA

		<table><tr><td>Intra- groupes</td><td>39.312</td><td>108</td><td>.364</td><td></td><td></td></tr><tr><td>Total</td><td>49.467</td><td>119</td><td></td><td></td><td></td></tr></table>	Intra- groupes	39.312	108	.364			Total	49.467	119				الحوافز توزيع الحوافز بين الموظفين .												
Intra- groupes	39.312	108	.364																								
Total	49.467	119																									
H_0 α $< \alpha$ sig	95% بالتالي $= \alpha$ 0.05	ANOVA Q23 <table><tr><td></td><td>Somme des carrés</td><td>ddl</td><td>Moyenne des carrés</td><td>F</td><td>Significati on</td></tr><tr><td>Inter- groupes</td><td>30.602</td><td>15</td><td>2.040</td><td>11.247</td><td>.000</td></tr><tr><td>Intra- groupes</td><td>18.865</td><td>104</td><td>.181</td><td></td><td></td></tr><tr><td>Total</td><td>49.467</td><td>119</td><td></td><td></td><td></td></tr></table>		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on	Inter- groupes	30.602	15	2.040	11.247	.000	Intra- groupes	18.865	104	.181			Total	49.467	119				H_0: لا يؤثر توفير الخدمات على الخدمات الأخرى المختلفة . H_1: يؤثر توفير الخدمات على الخدمات الأخرى المختلفة .
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on																						
Inter- groupes	30.602	15	2.040	11.247	.000																						
Intra- groupes	18.865	104	.181																								
Total	49.467	119																									
H_0 α $< \alpha$ sig	95% بالتالي $= \alpha$ 0.05	ANOVA Q23 <table><tr><td></td><td>Somme des carrés</td><td>ddl</td><td>Moyenne des carrés</td><td>F</td><td>Significati on</td></tr><tr><td>Inter- groupes</td><td>13.252</td><td>15</td><td>.883</td><td>2.537</td><td>.003</td></tr><tr><td>Intra- groupes</td><td>36.215</td><td>104</td><td>.348</td><td></td><td></td></tr><tr><td>Total</td><td>49.467</td><td>119</td><td></td><td></td><td></td></tr></table>		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on	Inter- groupes	13.252	15	.883	2.537	.003	Intra- groupes	36.215	104	.348			Total	49.467	119				H_0: لا يؤثر توفير الأمن الصناعي على الأمن الصناعي . H_1: يؤثر توفير الأمن الصناعي على الأمن الصناعي .
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on																						
Inter- groupes	13.252	15	.883	2.537	.003																						
Intra- groupes	36.215	104	.348																								
Total	49.467	119																									
H_0 α $< \alpha$ sig	95% بالتالي $= \alpha$ 0.05	ANOVA Q20 <table><tr><td></td><td>Somme des carrés</td><td>ddl</td><td>Moyenne des carrés</td><td>F</td><td>Significati on</td></tr><tr><td>Inter- groupes</td><td>31.076</td><td>12</td><td>2.590</td><td>13.902</td><td>.000</td></tr><tr><td>Intra- groupes</td><td>22.167</td><td>119</td><td>.186</td><td></td><td></td></tr><tr><td>Total</td><td>53.242</td><td>131</td><td></td><td></td><td></td></tr></table>		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on	Inter- groupes	31.076	12	2.590	13.902	.000	Intra- groupes	22.167	119	.186			Total	53.242	131				H_0: لا يؤثر توفير الخدمات على المستهلكين . H_1: يؤثر توفير الخدمات على المستهلكين .
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on																						
Inter- groupes	31.076	12	2.590	13.902	.000																						
Intra- groupes	22.167	119	.186																								
Total	53.242	131																									
H_0 α $= \alpha$	95% بالتالي $= \alpha$	ANOVA Q20 <table><tr><td></td><td>Somme des carrés</td><td>ddl</td><td>Moyenne des carrés</td><td>F</td><td>Significati on</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on							H_0: لا يؤثر توفير الخدمات على المجتمع . H_1: يؤثر توفير الخدمات على المجتمع .												
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on																						

المراجع:

الكتب:

1. محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب "دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2001.
2. صلاح الشنواني "التنظيم و الإدارة في قطاع الأعمال – المبادئ العامة للمؤسسات -" دار الفكر للطباعة والنشر 1999.
3. طاهر محسن منصور الغالي وصالح مهدي نحسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل 2005.
4. عبد الغفار حنفي، رسمية قريبا قص "المبادئ العامة للمؤسسات -" دار الفكر للطباعة والنشر 2000.
5. محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب "الإستراتيجية" دار الفكر للطباعة والنشر 2001.
6. محمد الصيرفي "المبادئ العامة للمؤسسات -" دار الفكر للطباعة والنشر 2007.
7. معالي فهمي حيدر ، "المبادئ العامة للمؤسسات -" دار الفكر للطباعة والنشر 2000.
8. محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب "المبادئ العامة للمؤسسات -" دار الفكر للطباعة والنشر 2006.

ملتقيات و مقالات منشورة:

1. "المسؤولية الاجتماعية للشركات: من المفهوم إلى الممارسة"، في: المجلات الدولية للنجاح للأبحاث (2011).
2. "المسؤولية الاجتماعية للشركات: دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال و مصادرها"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، المركز الجامعي بالمدينة.
3. Fabien Durif ;Vers un Modèle de Responsabilité Sociale Intégrateur en stratégie : une source d'avantage concurrentiel et un impératif stratégique ; 2006
4. Jean-Pascal Gond – Jacques Igalen, Manager la responsabilité sociale de l'entreprise, http://www.dareios.fr/ftp/RSE/RSE_132-137.pdf

الدور التمويلي لبَّيع السَّلم وتطبيقه في المصارف الإسلامية

عبد القادر حوة

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجلفة



ملخص:

يمثل عقد السلم ميزة خاصة يتمكن المصرف من خلاله بالتقرب مباشرة من العملاء لتمويلهم، هو بيع شيء موصوف في الذمة بلفظ السلم أو السلف، وهو نوع من البيوع، وهو مستثنى من بيع المعلوم وما ليس عند الإنسان، وذلك لحاجة الناس إلى مثل هذا العقد.

أما إن كان البيع وقع على شيء موصوف في الذمة -ليس معيناً أو ليس موجوداً- فهو من باب بيع السَّلم، ولا يجوز فيه تأخير الثمن (رأس مال المسلم) بل يجب تسليم الثمن في مجلس العقد وإلا بطل العقد، فإذا تم ضبط السلعة المتفق على بيعها بالوصف النافي للجهالة عنها، مع معلومية جنسها وقدرها ونوعها، وأن يكون موعد التسليم مما يغلب على الظن وجود المسَّلم فيه عنده، ويتم تسليم رأس المال للمسلم إليه في مجلس العقد، فهو بيع السلم وهو جائز شرعاً. وفي هذا الصدد، يعتبر بيع السلم وسيلة مثلى لتمويل أنواع معينة من الأنشطة الاقتصادية كالزراعة والحرف، الاستيراد والتصدير، تعاونيات الشباب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ... إلخ.

Résumé:

Le Salam présente l'avantage de permettre à la Banque d'avancer directement des fonds à son client, On sait qu'en Islam, on ne peut vendre une chose qui n'existe pas encore et qu'on ne possède pas. L'exception est le contrat Salam avec ses conditions. Ce contrat est licite et validé pour faciliter la vie des gens qui ont grand besoin de ce contrat.

Ainsi, quand la vente est contractée sur une chose bien décrite (en quantité, caractéristiques) -mais non existante encore- c'est du Salam (vendre quelque chose de bien décrite, qu'on ne possède pas encore, et qu'on a prévu de livrer à un terme fixé). On ne peut pas retarder le paiement (prix), mais il doit être donné dans la séance du contrat.

A ce titre, le Salam se présente comme un moyen idéal de financement de certains types d'activités économiques telle que l'Agriculture, l'Artisanat, l'Import-export, les coopératives de jeunes, la P.M.I, ... etc.

مقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ونحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله.

الإسلام دين البشرية الخالد، فيد كل ما يحتاجه الإنسان في دنياه وآخرته، فقد نظم علاقة الإنسان بربه وعلاقة الإنسان بأخيه، ونظم علاقات الجماعات والشعوب على أكمل وجه، وشرع الله لا يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه، وسنة حبيبه صلى الله عليه وسلم مفصلة لكل شيء شاملة كل نواحي الحياة وما بعدها.

وكما هو جلي للعيان، فإن بعض المؤسسات تواجه مشاكل جمة في توفير التمويل للإنفاق على أنشطتها المختلفة التي تعاني من عسر مالي (هيكلي أو مؤقت)، وتلجأ المصارف الإسلامية للحد من هذا العجز وتوفير الأموال للوفاء بالالتزامات الطارئة، عن طريق الصيغ التمويلية التي تتوفر عليها (المراجعة، المشاركة، الإجارة، ... إلخ)، لتلبي حاجات هذه المؤسسات وحمايتها من مخاطر الإفلاس.

وفي بحثنا هذا، سنحاول التركيز على واحدة من هذه الصيغ التمويلية الإسلامية وهي "بيع السلم"، على الرغم من أن الشريعة الإسلامية السمحاء قد أباححت للناس أطيافا مختلفة من الصيغ التمويلية ولم تحصرها في باب واحد، وعلى الرغم من تباين وجهات نظر الفقهاء في هذا البيع (من حيث الشروط والإقالة وغيرها من العناصر، حيث أن بيع السلم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع والقياس كما سيأتي لاحقا)، وبالتالي تأثيرها على المصارف الإسلامية وتطبيقها.

فبموجب عقد السلم تستطيع المصارف الإسلامية أن تموّل المؤسسات التي لا تتوافر على السيولة الكافية لأتمتة أنشطتها، حيث تقوم بإبرام عقود مع هذه المؤسسات التي تنتج السلع أو البضائع. فتقوم المصارف بشراء حصة من إنتاجها تكون محددة الكمية والوصف إلى أجل محدد يتم فيه تسوية عقد السلم (أي أن تتوافر فيه جميع شروط بيع السلم)، وفي المقابل تقوم المصارف الإسلامية بسداد قيمة هذه السلع أو البضائع كاملا نقدا، بينما تلتزم المؤسسات بتسليم السلع والبضاعة عند انتهاء الفترة المحددة أو خلالها.

من خلال ما سبق تترأى لنا الإشكالية التالية:

ما هو دور المصارف الإسلامية في التمويل عن طريق بيع السلم؟

جدوى الدراسة:

تعتبر التنمية المتطلب الأساسي الذي تبحث عنه الدول في شتى بقاع المعمورة، وفي سبيل ذلك فهي تبحث عن أنجع الطرق الكفيلة بتحقيقها، وتحقيق التنمية يتطلب ركيزة أساسية هي التمويل، إذ قد تكون هناك مجموعة من الطرق والبرامج التي من الممكن أن تسهم في تحقيق تنمية فعالة، غير أن عدم توفر السيولة أو النقدية قد يعيقها. وبالتمتع في الشريعة الإسلامية فإننا نجد أنها قد فتحت أفقا واسعة في هذا المجال، وذلك عن طريق مختلف الصيغ التي يحملها وخاصة في جانبها التمويلي، والذي يمتاز بكونه جاء من عند الخالق تبارك وتعالى، وهي صيغ كفيلة بتحقيق التعاون بين مختلف الأطراف التي تدخل في التعامل دون وجود غبن أو ضرر لأحد الأطراف. ويعتبر "السلم" واحدا من هذه الصيغ التمويلية التي تلبي حاجات شرائح مختلف من المجتمع على مختلف محاورها.

وقد استثنى عقد السلم عقد السلم الميسر عليهم⁵. ويشترط فيه ما يشترط في البيع، ويزاد فيه شرائط أخرى سنراها لاحقاً.

السلم الميسر هو السلم الذي يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم، وذلك بخلاف النسيئة، حيث لا يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم.

وكما زاد الثمن لقاء الأجل، في بيع النسيئة، يمكن أن يزيد المبيع لقاء الأجل، في بيع السلم. والسلم الميسر هو السلم الذي يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم، وذلك بخلاف النسيئة، حيث لا يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم. والسلم الميسر هو السلم الذي يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم، وذلك بخلاف النسيئة، حيث لا يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم.

وغالباً ما عبر الفقهاء عن هذا الحكم بقولهم: "السلم الميسر هو السلم الذي يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم، وذلك بخلاف النسيئة، حيث لا يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم".

والمشتري ينتفع برخص الثمن⁶. والمشتري ينتفع برخص الثمن. والمشتري ينتفع برخص الثمن. والمشتري ينتفع برخص الثمن.

الموازي هو إبرام المشتري عقد سلم آخر، يكون فيه هو البائع لبضاعة اشتراها بالسلم الأول، ومواصفاتها ذاتها، دون أي ربط بين العقدین، فيصير المشتري بالسلم الأول هو البائع المسلم إليه في السلم الثاني أو الموازي الجديد، من غير ربطه بالسلم الأول.

هذا فضلاً عن أن المشتري بالسلم الأول له الانتظار حتى يتسلم المبيع، فيبيعه لآخر، بضمن حال أو مؤجل، وهذا حق طبيعي له، لا يثير أي إشكال، لأن كل مشتري يستطيع المتاجرة بما اشتراه، وبما يراه محققاً لمصلحته⁷.

2-1 حكمه: السلم الميسر هو السلم الذي يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم، وذلك بخلاف النسيئة، حيث لا يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم. والسلم الميسر هو السلم الذي يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم، وذلك بخلاف النسيئة، حيث لا يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم.

يبيع من البيوع الجائزة، مستثنى من هيبة الله عن بيع ما ليس عندك، فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة، وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل إباحها لينفقها عليها، فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاضرة⁸. سماه الإمام مالك: "السلم الميسر".

3-1 دليل مشروعيته: بيع السلم مشروع من الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

1-3-1 من الكتاب: قال الله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**¹⁰.

قال الإمام مالك: "السلم الميسر هو السلم الذي يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم، وذلك بخلاف النسيئة، حيث لا يبيع فيه السلم إلى أجل معلوم".

أما البيع فيجوز فيه إبراء المشتري من ثمن المبيع، من غير قبول، إلا أنه يترد بالرد، لأن في الإبراء معنى التملك على سبيل التبرع، وهو لا يلزم دفعا لضرر المنة. ³⁵ ولا يجوز الإبراء من ثمن المبيع، وقبض رأس المال في المجلس شرط لصحة عقد السلم، فلو صح الإبراء من غير قبول الطرف الآخر، لا يفسخ عقد السلم من غير رضا صاحبه، وهذا لا يجوز، لأن أحد العاقلين لا ينفرد بفسخ العقد، فلا يصح الإبراء، بخلاف الثمن، لا يترتب على الإبراء منه فسخ البيع، لأن قبضه ليس بشرط. أما إبراء رب السلم عن المسلم فيه فيجوز من غير قبول المسلم إليه، لأن قبض المسلم فيه ليس بشرط، فيصح من غير قبول.

ولا يجوز الإبراء من ثمن المبيع، وقبض رأس المال في المجلس شرط لصحة عقد السلم، فلو صح الإبراء من غير قبول الطرف الآخر، لا يفسخ عقد السلم من غير رضا صاحبه، وهذا لا يجوز، لأن أحد العاقلين لا ينفرد بفسخ العقد، فلا يصح الإبراء، بخلاف الثمن، لا يترتب على الإبراء منه فسخ البيع، لأن قبضه ليس بشرط.

3-4 الحوالة والكفالة والرهن برأس المال وبالمسلم فيه: تجوز الحوالة برأس مال السلم والكفالة به والرهن به على رجل حاضر في مجلس العقد، ويجوز ذلك أيضا عند الحنفية بالمسلم فيه، لتوافر ركن هذه العقود مع شرائطه. كما يجوز هذه العقود بالثمن والمبيع، لكن في السلم لا بد من قبض رأس مال السلم في المجلس من الخيال عليه أو من الكفيل أو بهلاك الرهن قبل التفرق قبل افتراق العاقلين دون قبض، وبشرط كون قيمة الرهن مثل رأس المال أو أكثر، فإن كانت أقل، تم العقد بقدر الرهن، ويبطل في الباقي. أما المسلم فيه فيبرأ المحيل فيه بنفس عقد الحوالة، وفي الكفالة: يكون رب السلم بالخيار: ³⁶ إما أن يبرأ المحيل فيه بنفس عقد الحوالة، وفي الرهن: لرب السلم أن يحبس المرهون حتى يأخذ المسلم فيه.

3-5 قبض رأس المال مشوبا بعيب: لم يبرأ رأس مال السلم مشوبا بعيث كثير، فإن قبل به جاز العقد، وإلا بطل السلم، لأن له حقا تاما بقبض رأس مال سليم من العيب، إلا إذا استبدل مكانه شيئا سليما من ³⁷ العيب.

وأما العيب اليسير وهو الذي لا يمكن التحرز عنه، فلا يمنع صحة السلم. ³⁸ بين العيب القليل والكثير في الأصح عند أبي حنيفة: أن الثلث فصاعدا في حكم الكثير، وما دونه في حكم القليل.

ولا يجوز الإبراء من ثمن المبيع، وقبض رأس المال في المجلس شرط لصحة عقد السلم، فلو صح الإبراء من غير قبول الطرف الآخر، لا يفسخ عقد السلم من غير رضا صاحبه، وهذا لا يجوز، لأن أحد العاقلين لا ينفرد بفسخ العقد، فلا يصح الإبراء، بخلاف الثمن، لا يترتب على الإبراء منه فسخ البيع، لأن قبضه ليس بشرط.

أما البيع فتثبت فيه جميع أنواع الخيار، ولا يشترط فيه ربه بدل المعيب في مجلس معين، أما في السلم فيشترط ربه البديل إما في مجلس العقد أو في مجلس الرد، لأن للرد شبهة بالعقد، فألحق مجلس الره بمجلس العقد ³⁶.

4- العناصر التي يمكن أن يطبق فيها بيع السلم عند الفقهاء: لقد اتفق العلماء على امتناع السهلف إلى أجل فيما لا يثبت في الذمة وهي الدور والعقار. ³⁹ ولا يجوز الإبراء من ثمن المبيع، وقبض رأس المال في المجلس شرط لصحة عقد السلم، فلو صح الإبراء من غير قبول الطرف الآخر، لا يفسخ عقد السلم من غير رضا صاحبه، وهذا لا يجوز، لأن أحد العاقلين لا ينفرد بفسخ العقد، فلا يصح الإبراء، بخلاف الثمن، لا يترتب على الإبراء منه فسخ البيع، لأن قبضه ليس بشرط. قد أدركوا معنى حديث رسول الله ﷺ ⁴⁰.

وأجاز الجمهور السلم فيه، جوازاً على القرض فيه، لأن أبا رافع قال: "استلف النبي صلى الله عليه وسلم من رجل 43". 43. 44. وهذا سلم لا قرض، لما فيه من الفضل والأجل، ولأنه ثبت في الذمة صداقاً فثبت في السلم كالثياب، وأما حديث ابن عمر فهو محمول على أنهم يشترطون من ضراب فحل بني فلان، كذلك قال الشعبي: "إنما كره ابن مسعود السلم في الحيوان لأنهم اشتروا لقاح فحل معلوم" 45. ولو أضافه إلى لقاح بني فلان لقبيلة كبيرة أو بلد كبير صح، كما إذا أضاف إلى غلة بلد كبير أو قرية كبيرة، وقد روى حديث على أنه باع جملاً له يدعى عصيفير بعشرين بعيراً إلى أجل، 46.

4-6 السلم في الأسهم: ينقسم السلم في الأسهم إلى قسمين بحسب النظر إلى الأسهم:

4-6-1 كون السهم عرض تجارة: فإن نظر إلى السهم باعتباره عروض تجارة بمعنى أن السهم يباع ويشترى

بحسب قيمته، بدون نظر المشتري أو البائع إلى ما يمثله من أصول المؤسسة، فهذا السلم 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100.

الشروط المنطبقة: السهم معلوم، ويمكن وصفه بدقة، بل إطلاق اسم الأسهم يغني في أحيان كثيرة عن كثرة الوصف لشهرته ومعرفته، فإذا أسلم مثلاً في 100 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200.

شرط لم يتحقق في الأسهم: وهو أن الأسهم إذا سميت أسهم مؤسسة من الم 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300.

إن أسهم المؤسسة الواحدة وإن كانت محدودة إلا أن السلم لم يقع على سهم منها معين. فالجواب: أن هذا ممنوع أيضاً، فقد ذكر الفقهاء أنه لا يجوز السلم في حائط معين، بل ولا في ثمر بلد صغير، قال 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400.

4-6-2 السهم يمثل حق ملكية في أصول المؤسسة: إذا نظر إلى السهم باعتباره ما يمثله من أصول

المؤسسة، إذا هو نصيب في المؤسسة، ولصاحب السهم بقدر ما يمثله أسهمه نسبة إلى باقي الشركاء، فالسهم بهذا 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500.

أما أنه تنطبق عليه شروط السلم ما عدا هذا الشرط، فالأثر يمكنه أن يعين عدد الأسهم، يذكر أجلا معلوماً للمشتري في مجلس العقد.

أما عدم انطباق شرط أن يكون المسلم فيه في الذمة غير معين، فلأن ذكر اسم المؤسسة تعين للمسلم فيه. وإن لم يذكر اسم المؤسسة فلم يحصل الوصف المنضبط المشروط في السلم، لما بين المؤسسات من اختلاف كبير في مكانتها المالية وأصولها وغير ذلك.

شرط انضباط الصفات فهو يختلف باختلاف أصول المؤسسة، فإن كانت مما يمكن ضبطها بالصفة فيصح السلم فيها، وإن لم تكن كذلك فلا يصح السلم فيها. ويشترط أيضا أن لا تكون أصول المؤسسة نقودا كالمؤسسات المالية، لأن السلم فيها يوقع في الربا.

وخلاصة الكلام يتراءى أنه لا يجوز السلم في الأسهم لتخلف شرط من شروط السلم. سواء تم اعتبار أن السهم يمثل نصيب المساهم في أصول المؤسسة، أو تم اعتباره عرض من عروض التجارة. والله تعالى أعلم⁴⁷.

4-7 السلم في الأموال الربوية: في البداية نشير إلى أن كل مالين حلال النساء فيهما لا يجوز إسلام أحدهما في السلم.

قال لأحمد: "يسلم ما يوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن؟ فلم يعجبه، وعلى هذا لا يجوز أن يكون المسلم فيه تمنا، وهو قول أبي حنيفة، لأنها لا تثبت في الذمة إلا تمنا فلا تكون مثمنة".
رواية التي تقول: يجوز النساء في العروض يجوز أن يكون رأسمال السلم عرضا كالثمن سواء ويجوز إسلامها في الأثمان.

يجوز السلم في الدراهم والدنانير، وهذا مذهب مالك وأحمد والشافعي، لأنها تثبت في السلم. قال أبو حنيفة، فإنه لو باع دراهم بدنانير صح، ولا بد أن يكون أحدهما مثمنا. هذا إذا أسلم عرضا في عرض موصوف بصفاته فجاءه عند الحلول بذلك العرض بعينه لزمه قبوله على أحد الطرفين لأنه أتاها بالمسلم فيه على صفته فلزمه قبوله كما لو كان غيره. والثاني: لا يلزمه، لأنه يفضي إلى كون الثمن هو المثمن، هذا لا يصح، لأن الثمن إنما هو في الذمة وهذا عوض عنه⁴⁸.

ثالثا: أهمية عقد السلم ومجالات تطبيقه في المصارف الإسلامية

1- الأهمية الاقتصادية لعقد السلم ودوره في التمويل والاستثمار

1-1 الأهمية الاقتصادية لعقد السلم: ينطوي عقد السلم على مزايا اقتصادية كثيرة أهمها:

- أنه موجه مباشرة إلى نشاط الإنتاج. الإنتاج هو النشاط الاقتصادي الذي تعاني من نقص في الموارد في العملية الإنتاجية، وفي حالة إخفاق البائع (المستثمر) في توفير المبيع يبقى بموجب العقد ملزماً بتوفير المبيع من مصدر آخر، بمعنى أن السلم يحفز الإنتاج بصرف النظر عن الجهة المنتجة والمستهلكة. المعنى مباشرة في الإنتاج.

- يعتبر السلم حافزا لتكوين المصارف الإسلامية (تحويل العاملين إلى منتجين من خلال توفير التمويل اللازم للإنتاج)، وخصوصا في المصارف التي يكفي فيها جهد العامل والتمويل اللازم لدورة الإنتاج.

- الرقي بمستوى ضبط الأسواق ومراقبتها، بإشاعة استخدام المواصفات والمقاييس الإسلامية للمصارف الإسلامية.

- يوفر العقد فرصة للمستثمرين لتحقيق أرباح مجزية بسبب حصولهم على بضاعة المصارف الإسلامية بكميات كبيرة من المصارف الإسلامية. إن العقد يساهم في تخفيض التكاليف، ففي هذه العملية اختصار لجهد المنتج وتكاليف الإنتاج، فبدون هذه الآلية، على المصارف الإسلامية أن تتحمل تكاليف الإنتاج وتكاليف التسويق والتوزيع، مما يحد من قدرتها على المنافسة.

ولا يخفى هنا أن السهل نوع من التمويل الإنتاجي المباشر، بدون وساطة مصرف، يقلل مباشرة إلى الزراع أو المزارعين.

لكن تجدر الإشارة في بيع السلم، وفي بيع النسيئة، أنه إذا استحق العوض المؤجل، ولم يتمكن المدين من تسديده، فإن المصارف الإسلامية لا تجوز فيهما أية زيادة بعد ذلك. فالزيادة في البيع تكون عند البيع، وتنع عند الاستحقاق، وفي القرض هي ممنوعة عند العقد وعند الاستحقاق، ما لم تكن غير مشروطة، بل عن طيب نفس من المدين في كلا الحالتين: 49.

1-2 دور السلم في التمويل والاستثمار: يعتبر السلم أداة ناجحة من أدوات الاستثمار القصيرة الأجل، وهي

تتمثل الإنتاج المستقبلي الصناعي، وكذلك التعامل التجاري في تقديم ما يحتاجه الناس في المستقبل القريب.

شرعه الشرع استثناء من بيع المعلوم، تيسيرا على الناس، وتحقيقا لمصلحة الزراع والصناع والحرفيين والتجار الذين لا يملكون السيولة والنقدية الكافية لشراء المواد الخام، والأجهزة، ومستلزمات الزراعة والصناعة، فيستفيدون من السلم. ثم يسلمون نتائج نشاطهم الاقتصادي، حيث يسلمون المبيع المستقبل بالمواصفات المحددة المتفق عليها، سواء من إنتاجهم أو من إنتاج غيرهم، ومن محاصيلهم الزراعية أو محاصيل غيرهم.

ويكون عقد السلم أداة تمويل مختلف أنواع النشاط الاقتصادي، فيستفيد المنتج من تمويل مراحل الإنتاج برأس مال قليل، ونفقات التشغيل والإنجاز ومتطلبات الصناعة والزراعة، وإعانة شرائح مختلفة ومتنوعة من الناس المنتجين أو المزارعين. وهذا التمويل لا يحد من قدرة المزارعين والصناع والحرفيين على الإنتاج والتجارة. مجزية أو محققة للمصالح.

إن السلم أداة صالحة للتمويل، وإزالة الهموم، والتخلص من الاقتراض بفائدة، ودفع الحرج والمشقة لتوفير الإنتاج والإمداد بالسيولة النقدية.

وهو أيضا مجال رحب للمصارف الإسلامية حيث يتيح لأصحابها تمويل الإنتاج الزراعي في المستقبل، أو الإنتاج
 50

2- مجالات تطبيق عقد السلم في المصارف الإسلامية:

إن جواز استخدام عقد السلم يفتح آفاقا واسعة أمام المصارف الإسلامية لاستغلاله في أنشطتها، فيمكن أن
 تستخدمه في تمويل حاجات العملاء خاصة تمويل رأس المال.

ويمكن القول أن في هذا العقد حل للمشكلة الكبيرة التي يواجهها التجار والصناع الملتزمين بأحكام الشريعة
 الإسلامية في المعاملات. فهؤلاء يحتاجون في كثير من الأحيان نقودا سائلة لضمان الاستمرار في العمل، مثل دفع أجور
 العمالة، أو تمويلهم بمثل هذه الحاجات إلا من خلال عقد القرض الحسن، وهذا مستبعد
 لأن المصارف الإسلامية تهدف إلى الربح، والطريقة الثانية هي عقد السلم الذي يمكن استغلاله لتمويل هذه الحاجات،
 كما تلبي احتياجات عملائهم بما يضمن استمرار أعمالهم واستمرار تعاملهم معها، وأخيرا فهي تقضي على أهم سبب يؤدي إلى تلاعب
 بعض العملاء في عقود المراجعة للحصول على النقد مما يثير الشبهات حول أعمالها.⁵¹

المصارف الإسلامية يمكنها أن:

أ- تقوم بتمويل عمليات زراعية مختلفة، حيث يتعامل المصرف الإسلامي من المزارعين الذين
 يتوقع أن تتوفر لهم السلعة في الموسم، من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم، التي يمكن أن يشتروها ويسلموها إذا اخفقوا في
 التسليم من محاصيلهم، فيقدم لهم المصرف بهذا التمويل نفعا بالغا، ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقيق إنتاجهم.
 ب- كما أنه يمكن استخدامه في تمويل النشاط التجاري والصناعي، لاسيما تمويل المراحل السابقة إنتاج
 وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سلفا، وإعادة تسويقها بأسعار مجزية.

ج- كذلك يمكن تطبيقه في تمويل الحرفيين وصغار
 بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات والآت أو مواد أولية، كراس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة
 تسويقها.

د- كما يمكن استخدامه في تمويل التجارة الخارجية، وذلك بقيام المصرف الإسلامي بشراء المواد الأولية من
 المنتجين سلما، ثم إعادة تسويقها عالميا بأسعار مناسبة، إما نقدا، وإما بجعل هذه الصادرات رأس مال سلم، من أجل
 الحصول في مقابلها على سلع صناعية أو تجارية أو غير ذلك.⁵²

هـ- كما اللجوء إليه في تمويل الأصول الثابتة، كبديل للتأجير التمويلي، إن الأسلوب الشائع فإنتاج في
 الإسلامية يقتصر على إنتاج المواد الأولية وبعض الصناعات التجميعية، والتي يتميز الإنتاج فيها بالتخلف التكنولوجي،
 فضلا عن التخصص المتطرف في كل دولة منها إلى حد الاعتماد على سلعة، أو سلعتين فقط تمثل الكم الأكبر من
 إنتاجها. يتطلب تنوع الإنتاج وتحديثه ومحاولة تصنيع المواد الأولية بدلا من تصديرها
 بحالتها بأسعار زهيدة. وهذا التحول يتطلب إنشاء مصانع كبيرة وبتكاليف مرتفعة واستيراد تكنولوجيا باهظة التكاليف.

وتساعد المصارف الإسلامية بتوافد التمويل لهذه الأصول الثابتة اللازمة والتكنولوجيا لقيام المصانع الحديثة، أو إحلالها في المصانع القديمة، وتقديس تلك الأصول كرأس مال سلم مقابل الحصول على جزء من منتجات تلك المصانع على دفعات.

تمويل الغارمين: فالغارم الذي لا يستطيع أن يفي بالتزاماته حالياً، ويتوقع انفراجاً في المستقبل أن يبيع إلى المصرف السلعة، ولو لم تكن موجودة لديه ليتعجل ثمنها ويوفى منه دينه، فإذا ما حل أجلها يكون قد أوسع الله عليه، وتكلف تحصيل هذه السلعة وتسليمها إلى المصرف ليتولى التصرف فيها بمعرفته⁵³.

3- الخطوات العملية لبيع السلم في المصارف الإسلامية:

تعامل بطلب الحصول على تمويل بطريقة بيع السلم، يحدد فيه السلعة التي سيباعها للمصرف، وثن

يقوم المصرف الإسلامي بدراسة الطلب من الناحية الائتمانية وضمن معايير التمويل والاستثمار المعروفة.

ج- يتم إبلاغ المتعامل بتفاصيل موافقة المصرف على طلبه (قد يكون هناك مفاوضات حول الثمن أو فترة

، فإذا اتف الطرفان يتم توقيع عقد بيع السلم الذي يجب أن يشتمل على كل الشروط الخاصة برأس المال السلم ومحل العقد ... إلخ.

في حسابه.

هـ- يقوم المصرف باستلام البضاعة في أجل المحدد بإحدى الطرق التالية:

يستلم المصرف الإسلامي السلعة في أجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفته.

يوكل المصرف البائع ببيع السلعة نيابة عنه نظير أجر متفق عليه.

توجيه البائع لتسليم السلعة إلى طرف ثالث (مشتري) أو

ومن الجدير بالذكر هنا أنه لا يحق للمشتري في السلم أن يقوم ببيع البضاعة قبل قبضها⁵⁴.

خلاصة البحث:

بانه بيع موصوف في الذمة المعجل فيه رأس المال والمؤخر فيه الثمن، وفي بيع السلم يكون
 موقفاً موقفاً (موقفاً) مؤجلاً إلى أجل معلوم، وذلك بخلاف النسيئة، حيث المبيع معجل، والثمن
 مؤجل. وقد استثنى عقد السلم من قاعدة عدم جواز بيع المعدوم، لما فيه من تحقيق مصلحة اقتصادية، ترخيصاً للناس
 وتيسيراً عليهم.

المسلمة في البيع والشراء: المسلمون يرون أن البيع والشراء هما من أهم المعاملات في الحياة، ويجب أن يتمهما بطريقة عادلة وشفافة. فالسليم الأصلي هو الذي يبرمه الطرفان ابتداءً بين منتج وتاجر دون سابقة تعامل في بعض الأشياء أو المواد الموصوفة في الذمة. **البيع** الموازي فهو إبرام المشتري عقد سيلم آخر، يكون فيه هو البائع لبضاعة اشتراها بالسلم الأول، وبمواصفاتها ذاتها، دون أي ربط بين العقدين، فيصير المشتري بالسلم الأول هو البائع المسلم إليه في السلم الثاني أو الموازي الجديد، من غير ربطه بالسلم الأول. هذا فضلاً عن أنه المشتري بالسلم الأول له الانتظار حتى يتسلم المبيع، فبيعه لآخر، بضمن حال أو مؤجل، وهذا حق طبيعي له، لا يشير أي إشكال، لأن كل مشتري يستطيع المتاجرة بما اشتراه، وما يراه محققاً لمصلحة

تستمد حكمة المشروعية من المصلحة التي تحققها الأحكام للعباد، وهذا ما يظهر في تشريع السهلم الذي جاء ليحقق مصلحة ويسد حاجة لكل من طرفيه بشكل مباشر، ويحقق مصلحة المجتمع بشكل غير مباشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

المراد من قوله تعالى "لا يثبت في الذمة وهي الدور والعقار".
وهذا يوضح أن الفقهاء قد أدركوا معنى حديث رسول الله ﷺ
المراد من قوله تعالى "لا يثبت في الذمة وهي الدور والعقار".

لكن تجدر الإشارة في بيع السلم، وفي بيع النسيئة، أنه إذا استحق العوض المؤجل، ولم يتمكن المدين من تسديده، صار البيع كالقرض، لا تجوز فيهما أية زيادة بعد ذلك. فالزيادة في البيع تكون عند البيع، وتمنع عند الاستحقاق، وفي القرض هي ممنوعة عند العقد وعند الاستحقاق، ما لم تكن غير مشروطة، بل عن طيب نفس من المدين في كلا الحالتين.

وفي هذا العقد يتم حل للمشكلة الكبيرة التي يواجهها التجار والصناع المتترمين بأحكام الشريعة الإسلامية في **المصارف الإسلامية** . فهؤلاء يحتاجون في كثير من الأحيان نقودا سائلة لضمان الاستمرار في العمل، مثل دفع أجور العمال، ولا تستطيع المصارف الإسلامية تمويلهم بمثل هذه الحاجات إلا من خلال عقد القرض الحسن، وهذا مستبعد لأن المصارف الإسلامية تهدف إلى الربح، والطريقة الثانية هي عقد السلم الذي يمكن استغلاله لتمويل هذه الحاجات، **المصارف الإسلامية** أكثر من فائدة، فهي تستغل السيولة الزائدة لديها ولا تعطلها، كما تلبى احتياجات عملائهم بما يضمن استمرار أعمالهم واستمرار تعاملهم معها، وأخيرا فهي تقضي على أهم سبب يؤدي إلى تلاعب بعض العملاء في عقود المراجعة للحصول على النقد مما يثير الشبهات حول أعمالها.

الهوامش والإحالات:

- ١ - ابن منظور، المعاني، القاهرة، ط ٣، ص 2081.
- ٢ - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه برواية إسحاق بن منصور المروزي، ج 6: الطبعة الأولى، بيروت، 1978م.
- ٣ - محمد عبد الرحيم سعيد ومحمد همام عبد الرحيم، موسوعة أحاديث أحكام المعاملات المالية، جهاد الأستاذ لخدمات الطباعة، المملكة العربية السعودية، 1425هـ- 2004م، ص 254.
- ٤ - همام عبد الرحيم سعيد ومحمد همام عبد الرحيم، موسوعة أحاديث أحكام المعاملات المالية، جهاد الأستاذ لخدمات الطباعة، المملكة العربية السعودية، 1431هـ، ص 109.
- ٥ - محمد علي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج 4: النظريات الفقهاء والعقود، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، ط 2، 1404هـ- 1984م.
- ص 598-599.
- ٦ - رفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ط 2، 1430هـ- 2009م، ص 282.
- ٧ - الموسوعة الفقهية، ج 25، ص 296 - 297.
- ٨ - سعد الدين محمد الكي، المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1423هـ- 2002م، ص 329-330.
- ٩ - الموسوعة الفقهية، ج 25، ص 296 - 297.
- ١٠ - الموسوعة الفقهية، ج 25، ص 296 - 297.
- ١١ - الموسوعة الفقهية، ج 25، ص 296 - 297.
- ١٢ - الموسوعة الفقهية، ج 25، ص 296 - 297.
- ١٣ - الموسوعة الفقهية، ج 25، ص 296 - 297.
- * - قوم من العرب اختلطوا بالروم، وسمّوهم بذلك لمعرفتهم بأنباط الماء، أي استخراجها لكثرة معالجتهم بالفلاحة.
- ١٤ - رواه البخاري في السلم، باب السلم إلى من ليس عنده أصل، الحديث رقم: 2244.
- ١٥ - الموسوعة الفقهية، ج 25، ص 296 - 297.
- ١٦ - الموسوعة الفقهية، ج 25، ص 296 - 297.
- ١٧ - الموسوعة الفقهية، ج 25، ص 296 - 297.
- ١٨ - الموسوعة الفقهية، ج 25، ص 296 - 297.
- ١٩ - أحمد بن محمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامهما في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1426هـ، ص 238.
- محمد سليمان الأشقر وآخرون، بحوث فقهية في أصول الفقه، ط 1، 1418هـ- 1998م، ص 185.
- ٢٠ - محمد عبد الحليم ناصر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسني لبائع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1425هـ- 2004م، ص 17.
- ٢١ - رواه أصحاب السنن وابن حبان واللفظ للترمذي.
- ٢٢ - محمد عبد الحليم ناصر، مرجع سابق، ص 17-18.

- 23 - محمد عبد الحليم ناصر، مرجع سابق، ص 18-19.
- 24 - محمد عبد الحليم ناصر، مرجع سابق، ص 18-19.
- 25 - محمد سليمان الأشقر وآخرون، ص 183.
- 26 - الإمام الفقيه الرياني اجتهاد العلامة ابو الهذيل زهير بن الهذيل (110هـ-158هـ، 728-775م)، أكبر تلاميذ أبي حنيفة رضي الله عنه من أصحابه أبي يوسف ومحمد وأكثرهم استعمالاً للقياس، مع وقوفه مع النص إن ثبت عنده، و110هـ بأصبهان، وكان أبوه، وهو عربي من عمال الخليفة يزيد بن الوليد رضي الله عنه. وقد ولي قضاء البصرة فعمل على نشر المذهب الحنفي، وكانت له شخصية مستقلة، حيث خالف أبا حنيفة في بعض المسائل الأصولية والفقهية.
- * - ويشترط في العاقدان شروط البيع: وهي أن يكون كل منهما بالغاً، عاقلاً ومختاراً.
- 27 - وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج 4: النظريات الفقهية والعقود، مرجع سابق، ص 599.
- * - واختلفوا في تحديد المدة، والصحيح أن لا فرق بين الأجل القريب والبعيد، وأجاز "المحكمون" إلى العطاء، أو وقت الحصاد، أو مقدم الحاج (المشتري): أسلمك وقت العطاء، أو وقت الحصاد، أو عند قدوك الحاج). المحكم لو كان السلم حالاً؟.
- ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يصح حتى يشترط الأجل، وذهب الشافعي وأبو ثور وابن المنذر إلى جوازه، لأنه عقد يملك المالك في الحديث لأجل الاشتراط، بل معناه إن كان لأجل فليكن معلوماً.
- قال الشوكاني رحمه الله: "المحكمون" أسلمك وقت العطاء، أو وقت الحصاد، أو عند قدوك الحاج). المحكم لو كان السلم حالاً؟.
- أنظر: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، تمام المنة في فقه الكتاب وصحيح السنة، مؤسسة قرطبة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1 1426هـ-2005، ص 161 - 162.
- * - قال ابن قدامة رحمه الله: "المحكمون" أسلمك وقت العطاء، أو وقت الحصاد، أو عند قدوك الحاج). المحكم لو كان السلم حالاً؟.
- (المشتري) بالخيار بين أن يصبر إلى أن يوجد، فيطالب به، وبين أن يفسخ العقد ويرجع الثمن إن كان موجوداً، أو بمثله إن كان مثلياً، وإلا قيمته".
- أنظر: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، ص 163.
- 28 - محمد عبد الحليم ناصر، مرجع سابق، ص 178.
- 29 - محمد عبد الحليم ناصر، مرجع سابق، ص 1604.
- 30 - فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك، مختصر الكلام على بلوغ المرام (المحكمون) أسلمك وقت العطاء، أو وقت الحصاد، أو عند قدوك الحاج). المحكم لو كان السلم حالاً؟.
- 31 - محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، ج 3: المحكمون - المحكمون، ط 1 1430هـ-2009م، ص 469.
- 32 - محمد عبد الحليم ناصر، مرجع سابق، ص 134.
- 33 - محمد سليمان الأشقر وآخرون، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، مج 1 1418هـ-1998م، ص 193.
- 34 - رواه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: "من أسلف في شيء فلا يملكه".
- 35 - سبق تخريجه.
- 36 - وهبة الزحيلي، الوجيز في الفقه الإسلامي، ج 2 1427هـ-2006م، ص 84-86.
- 37 - علي سعيد عبد الوهاب مكي، تمويل المشروعات في ظل الإسلام (المحكمون)، دار الكتاب الحديث للطباعة والنشر، ط 1 1979، ص 245-246.
- 38 - نزيه حماد، قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، دار القلم، دمشق، ط 1 1421هـ-2001م، ص 16.
- 39 - وهبة الزحيلي، الوجيز في الفقه الإسلامي، ص 83.
- 40 - [رواه الجوزجاني].

- 41 - بماء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم [إبراهيم] [أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، 1424-2003م، ص 260-261].
- 42 - وهبة الزحيلي، الوجيز في الفقه الإسلامي، [أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، 1424-2003م، ص 82].
- 43 - أخرجه مسلم، باب المساقاة، حديث رقم 1600.
- 44 - أخرجه أبو داود في كتاب البيوع (3375)، وأحمد (1557)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (273).
- 45 - رواه سعيد.
- 46 - بماء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي، العدة شرح العمدة، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، 1424-2003م، ص 260-261.
- وانظر: وهبة الزحيلي، الوجيز في الفقه الإسلامي، [أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، 1424-2003م، ص 82].
- 47 - أحمد بن محمد الخليل، مرجع سابق، ص 244-246.
- 48 - حسن أيوب، فقه المعاملات المالية في الإسلام، [أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، 1423-2003م، ص 181-182].
- 49 - رفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، [أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، 1423-2003م، ص 282-283].
- 50 - [أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، 1423-2003م، ص 301-302].
- 51 - محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1433-2012م، ص 248.
- 52 - نزيه حماد، مرجع سابق، ص 16-17.
- 53 - محمد عبد العزيز حسن زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط 1 1417-1996م.
- ص 59.
- 54 - محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، [أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، 1423-2003م، ص 247].

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي : مقارنة تحليلية

بوجرفة بناصر

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة معسكر

ملخص:

تعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية متعددة الأبعاد والآثار بشكل بالغ الصعوبة والتعقيد، وعلى الرغم من أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تعتبر من الظواهر الاقتصادية القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية، ومع ذلك فإن الاهتمام بهذه الظاهرة وأبعادها لم يبدأ إلا منذ وقت قريب، وذلك رغم خطورة وتشابك الآثار التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصادات التي تنتشر فيها. فلا يكاد يخلو الاقتصاد الوطني في أية دولة متقدمة كانت أو نامية، من وجود بعض صور للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، أي غير المسجلة في الحسابات الوطنية للدولة، وإن كان حجم هذه الظاهرة يتفاوت من دولة إلى أخرى بحسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومراحل النمو التي تمر بها.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحليل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقديم معظم التعاريف والمفاهيم الخاصة بالظاهرة، والتعرف على أنواع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وكذا حصر مختلف أسباب نمو وتطور الظاهرة، ونعرج في الأخير على تأثير الاقتصاد الرسمي بهذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، التهرب الضريبي، الرشوة، الفساد الإداري، النمو الاقتصادي.

مقدمة:

الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة نجدها في العالم بأسره بأسماء مختلفة باختلاف دول العالم. على سبيل المثال، بالجلترا يسمى بالاقتصاد الخفي (Economie cachée)، في فرنسا يدعى بالاقتصاد الأسود (Economie noire)، بروسيا يدعى بالاقتصاد غير الرسمي (Economie non officielle)، وبالولايات المتحدة الأمريكية يسمى الاقتصاد تحت الأرضي (Economie souterraine)، كما نجد في الأدبيات الاقتصادية انه قد أطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل أو غير المهيكل، الاقتصاد الأسود¹.

هذه التسميات المختلفة كلها مصطلحات تدور حول معنى واحد هو الاقتصاد الذي لا يحسب ضمن الناتج الكلي أو الإجمالي للدولة، أي كل نشاط لا يدخل ضمن إحصائيات الدولة.

ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد غير رسمي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي. بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في الاقتصاد غير رسمي. على سبيل المثال عندما ندفع نقودا في مقابل درس خصوصي لأبنائنا، أو عندما نستدعي سباكا أو نجارا أو غير ذلك، أو عندما نشترى سلعة من بائع جائل يبيع خضر أو سمك، أو عندما ندفع مالا مقابل ركن السيارة في الموقف أو رشوة لتسهيل احد الملفات... الخ، فإننا نتعامل في الاقتصاد غير رسمي. ذلك إن أمثال هؤلاء لا يكشفون عن مثل هذه الدخول إلى السلطات الضريبية. ونشير أنه قبل السبعينات كانت هذه النشاطات التي لم تدخل ضمن إحصائيات الدولة تدعى بالنشاطات السوداء، فكان يستعمل مصطلح السوق السوداء و العمل الأسود "Le Travail Noir، Le Marché noir" و تطورت بعدها التسميات فأصبحت توصف بصفات عديدة منها: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد غير الرسمي.. الخ من التسميات خاصة باللغة الأجنبية.

1- تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

يكاد يجمع الكل أن الأستاذ " كيث هيرت " Keith hart " بغانا هو الأول الذي استعمل كلمة غير رسمي Informel وكان ذلك في سنة 1971 أي قبل إعداد تقرير كينيا سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للمنظمة العالمية للعمل (BIT)، و الذي أطلق فيه بصفة رسمية تسمية الاقتصاد غير الرسمي "Economie Informelle"²، حيث استخدم ثلاث مقاربات مختلفة لتعريفه:

- الاتجاه الإحصائي: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.
- الاتجاه القانوني: الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد المخفي و الخارج عن كل إطار قانوني.
- الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي: الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن مجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز و النقائص الموجودة في الاقتصاد العادي الرسمي.

في هذا الإطار أدرج الأستاذ ويلارد "J.C Willard" في مقاله حول الاقتصاد غير الرسمي بالمكسيك جدولا يضم ستة وعشرين (26) مصطلحا شاملا للنشاطات غير الخاضعة للقانون و الإحصاء موضحا كما يلي:

¹ Feige, Edgar L., 1989, « The Meaning and Measurement of the Underground Economy », The Underground Economies Edited by Feige, Edgar L., Cambridge University Press.,13-56.

² Hart K.,1972,Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana, Journal of Modern African Studies, vol 2.

جدول المصطلحات المستعملة والمعبرة عن النشاطات غير القانونية:

Economie non officielle	Economie non observée
Economie non enregistrée	Economie cachée
Economie non déclarée	Economie sous-marine
Economie dissimulée	Economie souterraine
Economie submergée	Economie secondaire
Economie clandestine	Economie duale
Economie parallèle	Economie occulte
Economie alternative	Economie noire
Economie autonome	Economie irrégulière
Economie grise	Economie périphérique
Economie marginale	Economie informelle
Contre- économie	Economie de l'ombre
Economie invisible	Economie illégale

Source : J.C.Willard, « L'économie souterraine dans les comptes nationaux », Economie Statistique, n 226, INSEE, Paris, nov.1989

و أيا كانت التسمية فان الاقتصاد الغير رسمي يعد من الظواهر المعقدة والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابهة والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم. فالنظرية القائمة حوله لا تزال غير مستكملة خاصة في غياب تعريف دقيق له، فحتى الآن لا تزال المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطه تتغير بشكل مستمر بالرغم من الدراسات والأبحاث التي تناولتها المنظمات العالمية المختصة في هذا الميدان كمنظمة العمل الدولية (OIT) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ومكتب العمل الدولي (BIT)،... الخ في مختلف البلدان النامية كبلدان أمريكا الجنوبية وبلدان إفريقيا بقصد تحديد مجال و حيز الأنشطة الممارسة في هذا الاقتصاد.

- يرى ¹ Vito Tanzi ان الاقتصاد غير الرسمي - استخدم مصطلح Underground Economy - هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، او مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية.

كما يعرف الاقتصاد السري، في صياغة أخرى له، بذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية، بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية².

ويفترض التعريفان السابقان ان الحسابات القومية تستند بقدر ما على المعلومات الضريبية، يختلف مداه من دولة إلى أخرى. ومن ثم فان تحرب الدخول من الضرائب، قد يترتب عليها عدم القياس الدقيق للدخل القومي.

- يتفق ³ Edgar L. Feige مع Tanzi في تعريفه للاقتصاد الغير رسمي حيث حدده بمجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا يصرح عنها ضريبيا او لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي.

- ويعرف ⁴ Ingo Walter الاقتصاد غير الرسمي بانه ذلك القطاع الذي يتكون من معاملات تخلق قيمة، ولكن تمارس بنية الهروب من شيء ما كالضرائب واللوائح والروتين الحكومي... وغيرها.

¹ Tanzi, Vito. 1983. The underground economy in the United States. Annual estimates, 1930-1980. IMF-Staff Papers 30, no. 2: 283-305.

² Tanzi, Vito. 1980. The underground economy in the United States: estimations and Implications. Banca Nazionale Del Lavoro Quartely Review, No 135, Dec. P 428.

³ Feige, Edgar L. ed. 1989. The underground economies. Tax evasion and information distortion. Cambridge, New York, Melbourne: Cambridge University Press.

⁴ INGO WALTER,. 1986. Secret Money...The Shadow World Of Tax Evasion Capital Flight And FRAUD, (LONDON; COUNTERPOINT), P.11.

- كما يرى الإقتصاديان ¹Philippe Barthélemy و Arnold Heertje أن الاقتصاد غير الرسمي هو ذلك الجزء من الاقتصاد الإجمالي غير الممثل في الأرقام الرسمية و لهذا يفضلان تسميته بالاقتصاد النفقي *L'économie souterraine* باعتبار أن مجموع النشاط الرسمي و غير الرسمي هو الذي يمثل المستوى الفعلي للنشاط الاقتصادي لأي دولة.

- ويشير [1994] Mirus, Roger, Smith إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد الغير رسمي سيعتمد على المنظور الذى ننظر منه إلى هذا الاقتصاد. فقد ننظر إلى الاقتصاد الغير رسمي على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد. أو قد ننظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج القومى فى الاقتصاد ككل. ومن المنظور الأول فان نقطة الانطلاق هى النظام القانونى الذى يحدد طبيعة الدخول التى تخضع للضريبة. ووفقا لذلك فان الاقتصاد الغير رسمي يشمل كافة الأنشطة التى تولد دخلا يخضع للضريبة والتى يتم إخفاءها عن السلطات الضريبية فى البلاد بهدف التهرب من دفع الضريبة. أما من المنظور الثانى فان الاقتصاد الغير رسمي سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التى يترتب عليها توليدا للدخل ، سواء أكانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية ، أو سواء إذا كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة.

- اما كل من (2000) F.Schneider ² و Enste. D فيعرفان الاقتصاد غير الرسمي او الخفي على انه لا يشمل الانشطة غير المشروعة فقط بل يشمل ايضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمتحصلة من انتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم فان الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الانشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام اذا ما ابلغت بها السلطات الضريبية.

ولكن هل يمكن أن نطلق على هذا الاقتصاد عبارة الاقتصاد غير القانوني. إن مدى دقة هذا اللفظ سوف تعتمد على مفهومنا حول ما يمكن أن نطلق عليه غير قانوني. فهل الأنشطة المولدة للدخل فى الاقتصاد الرسمي والتي لا يعلن عنها للسلطات الضريبية تعد غير قانونية ، أم أن عملية التهرب الضريبي ذاتها هى التي تعد غير قانونية. أن المشكلة الأساسية التى نواجهها هنا لها جانبان ، جانب حسابي وجانب قانوني. فالجانب الحسابي يتمثل فى أن هناك جزءا من النشاط الاقتصادى يتم فى إطار قانوني كامل ويتمتع بالصفة القانونية ولكنه لم يسجل ضمن حسابات الدخل القومى لتعمد إخفاؤه بهدف التهرب من الضريبة. أما الجانب الآخر، وهو التهرب الضريبي ، فهو الجانب غير القانوني فى القضية. ولذلك يصعب أن نطلق على كافة المعاملات التى تتم فى الاقتصاد الغير قانوني بأنها معاملات غير قانونية.

من ناحية أخرى نجد أن بعض الاقتصاديين مثل [1982] Molefsky يشير إلى أن عبارة الاقتصاد الغير رسمي لا تعنى أن كافة المعاملات التى تتم فيه لا تسجل فى الإحصاءات الرسمية للدخل القومى. فهناك احتمال أن يشمل الاقتصاد الغير رسمي جانبا من المعاملات التى تتم أصلا فى الاقتصاد الرسمي. فقد تنتج بعض السلع فى الاقتصاد الرسمي ، ومن ثم تسجل بالتبعية ضمن حساباته ، ومع ذلك يتم استخدامها فى الاقتصاد الغير رسمي ، ولا تسجل بالتالى القيمة المضافة التى تتم عليها فى الاقتصاد الغير رسمي ضمن حسابات الناتج القومى.

2- أنواع الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية:

يتنوع الاقتصاد غير الرسمي الى نوعين، نوع مشروع ونوع غير مشروع، وذلك تبعا لمشروعية النشاط الاقتصادي الذي يمارس في الخفاء، لذا سنتناول كلا النوعين في هذا الجدول.

¹ Barthélemy Ph., 1986. « Comptabilité nationale et économie souterraine », dans Arnold H et arkhipoff O., eds., Etudes de comptabilité nationale, Economica, Paris.

² Schneider, F., Enste, D., 2000. Shadow economies: size, causes, and conséquences. Journal of Economic Literature 38, 77-114.

جدول أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

نوع النشاط	المعاملات النقدية	المعاملات غير النقدية
الأنشطة غير المشروعة	الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات وتصنيعها، والدعارة، والقمار والتهرب والاحتيال	مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة. انتاج المخدرات او زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي. السرقة للاستعمال الشخصي.
	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب
الأنشطة المشروعة	دخل الاعمال الحرة الذي لا يتم الابلاغ به. الاجور والمرتبات والاصول التي يحصل عليها الفرد من الاعمال غير المبلغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة.	التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين
	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب
	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب
	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب

Source: Lippert, O., Walker, M., 1997 (Eds.), the Underground Economy: Global Evidences of its Size and Impact. The Frazer Institute, Vancouver, BC.

3- أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

توجد مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة والتي تؤثر في نمو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. وإذا كانت العوامل الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه العوامل المسؤولة عن نمو هذه الظاهرة، إلا أنه لا يمكن فصل هذه العوامل أو عزلها عن البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في البلاد، ومن ثم يمكن القول أن أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يعزى إلى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلاد، فضلا عن بعض العوامل الخارجية.

والواقع أن وجود اختلالات جوهرية تصيب بنية الاقتصاد القومي تعتبر من أهم العوامل الاقتصادية التي تفسر نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي. كما يرجع بعض الاقتصاديين نشوء هذه الظاهرة إلى وجود تعقيدات إدارية وبيروقراطية حكومية والتي ترتبط بزيادة حجم القطاع العام وزيادة دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط الاقتصادي، وذلك فضلا عن ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية. حيث يرى Vito Tanzi¹ أنه في ظل اقتصاد سوقي حسن السير دون وجود ضوابط حكومية على الأسواق لن تتواجد أنشطة سرية. إذ أن حوافز تلك الأنشطة تنشط مع زيادة ضوابط الاقتصاد وارتفاع مستوى الضرائب.

وقد حدد Tanzi أربعة عوامل تهيئ المناخ لتولد الاقتصاد غير الرسمي وهي الضرائب، واللوائح Réglementation، والحظر Interdiction، والفساد الإداري Corruption.

ويضع Tanzi حدودا فاصلة بين اللوائح والحظر، إذ أن اللوائح هي ما تسنه الحكومة من تشريعات، وقواعد في سبيل فرض رقابتها على أسواق السلع، وعوامل الإنتاج، والنقد، والصرف الأجنبي. الأمر الذي يترتب عليه نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية. أما الحظر فيتعلق

يمنع ممارسة بعض الأنشطة بموجب القانون. فالخطر يمنع وجود أسواق رسمية منتظمة لمخرجات تلك الأنشطة. الأمر الذي يترتب عليه نشوء أسواق سوداء غير مشروعة.

انه في ضوء ما تقدم، يمكن تقسيم أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي إلى:

- العوامل الضريبية
- عدم العدالة المالية
- الضوابط والقيود الحكومية
- عوامل ترتبط بالفساد الإداري
- الخطر

وتمثل العوامل السابقة صورا مختلفة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، إذ يسهم كل منها بقدر ما في نمو الاقتصاد غير الرسمي، يختلف مداه من دولة إلى أخرى تبعا للظروف التي تمر بها.

3-1 ارتفاع مستوى الضرائب

تعتبر الضرائب المرتفعة مسئولة عن نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير في كثير من الدول. وهكذا فكلما كانت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، كلما تزايد الحافز لدى الافراد والمشاريع نحو التحول الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، ويتوقف قرار المشاركة في هذا النوع من الاقتصاد للتهرب من الضرائب على اساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب، وكافة الجزاءات الاخرى، وبين الدخول الاضافية التي سوف يحققها من جراء التهرب من دفع الضرائب. وبناء على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب او عدم التهرب ومن ثم العمل في الاقتصاد غير الرسمي او الرسمي. فقد لوحظ اتجاه نسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الاجمالي الى ما يقرب من 50% في بعض الدول، وذلك بالاضافة الى الضرائب والرسوم الملحقه بهذه الضرائب والتي تكون نسبتها اكثر ارتفاعا عن النسبة السابقة. ويؤدي نمو العبء الضريبي، سواء بالنسبة للضرائب المباشرة او غير المباشرة، الى رفع نسبة مساهمة الضرائب في الناتج القومي الاجمالي، وهو ما يؤدي إما الى محاولة تجنب الضرائب او التهرب منها، وهكذا يؤدي ارتفاع العبء الضريبي الى تحويل بعض الأنشطة الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث لا يتم تسجيل هذه الأنشطة، وبالتالي لا تدفع الضرائب.

ويلاحظ ان حالات التهرب الضريبي تزداد كلما سادت المجتمع حالة من السخط العام على البرامج الحكومية وزادت الشكوى من عدم انفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة، او عدم وجود عدالة في توزيع الدخل القومي او في توزيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتاديتها الحكومة والقطاع العام. مع مراعاة ان اذا كانت الادارة الضريبية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة وكانت العقوبات المقررة على التهرب الضريبي رادعة، فان زيادة معدلات الضرائب الحدية الاضافية لا يؤدي بالضرورة الى حدوث اقتصاد غير رسمي، وعلى العكس من ذلك، فان ضعف كفاءة الادارة الضريبية مع النظرة السيئة الى الضرائب والى برامج الانفاق العام الحكومية مع ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي الى نمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمي.

وإذا كان من المتوقع ان تؤدي كل انواع الضرائب الاضافية الى تحول بعض المشاريع والأنشطة الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي ومن ثم التهرب من الضرائب، الا ان اهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب ومدى مسئوليتها عن حدوث الاقتصاد غير الرسمي تختلف من دولة الى اخرى.

وعلى سبيل المثال، فان ارتفاع معدلات ضرائب الدخل في الولايات المتحدة الامريكية يعتبر هو السبب الرئيسي وراء حدوث نمو الاقتصاد غير الرسمي. بينما نجد انه في الدول الأوروبية يرجع نمو الاقتصاد غير الرسمي الى ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والرسوم الخاصة بالضمان الاجتماعي، وهو ما يؤدي الى سوق سوداء للعمالة واتجاه اصحاب الاعمال الى دفع اجور منخفضة للعمال حتى لا يضطروا الى

دفع حصة كبيرة في التأمين الاجتماعي للعمال، ومن ثم يستفيد كل من العامل غير الخاضع لضريبة الدخل، واصحاب الاعمال غير المسددين لاشتراكات التأمينات الاجتماعية. اما بالنسبة للدول النامية، فان الضرائب المرتفعة على الواردات والصادرات لهذه الدول تأتي في مقدمة العوامل المسؤولة عن اتجاه المشروعات وتحولها نحو العمل في الاقتصاد الخفي.

وقد يحدث تهرب ضريبي من سداد ضرائب اخرى مثل ضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب غير المباشرة. وفي بعض الدول مثل ايطاليا والارجنتين على سبيل المثال، يمثل التهرب الضريبي من الضريبة المستحقة على القيمة المضافة حوالي 50% من حصيلة الضرائب غير المباشرة، وهو ما يؤدي الى اثاره شوك قوية حول مدى دقة او صحة التقديرات والحسابات القومية. وهناك بعض الدول الاخرى التي تفرض ضرائب ورسوم جمركية مرتفعة على الواردات والتي قد تزيد على 100 % من قيمة السلعة، وهو ما يشجع على التهرب الضريبي ودخول السلع المستوردة الى داخل البلاد دون سداد ضريبة جمركية عليها.

كما بلجأ بعض رجال المال و الاعمال الى التهرب من سداد الضرائب المستحقة على الارباح الراسمالية او على التحويلات الراسمالية او على حصة بيع الملكية عن طريق التزوير والتلاعب في القيم الدفترية والسجلات لاختفاء القيم الحقيقية لهذه المعاملات. ويترب على ذلك تحقيق ثراء فاحش لبعض اصحاب الاعمال المتهربين من سداد الضرائب الحقيقية التي من المفروض سدادها لخزانة الدولة، بينما تنخفض حصيلة الدولة من الضرائب ويحدث تشويه للحسابات القومية في الدولة، ويترب على ذلك حدوث عدة آثار اقتصادية على توزيع الدخل القومي وعلى العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع.

وقد اشار البعض الى ان ارتفاع الضريبة على الدخل الاضافي يعد السبب الرئيسي وراء ظهور الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول مثل السويد. فوفقا لمعدلات الضريبة السائدة في السويد، يؤدي عدم قيام الممول بالكشف عن دخوله الاضافية الى تهرب ضريبي نسبته 65% من الدخل غير المكشوف عنها، وهو ما يعد حافزا كبيرا للممولين الى التهرب الضريبي، والتحول الى الاقتصاد غير الرسمي. وقد اعطى Hansson(1982) مثالا عن ذلك بحالة السويد، حيث اشار الى ان العامل الذي يعمل في الاقتصاد غير الرسمي ساعة اضافية بنصف الاجر الذي يعمل به في الاقتصاد الرسمي، يحصل على ايراد صافي يعادل ضعف ايراده من تلك الساعة اذا ما عمل في الاقتصاد الرسمي ودفع الضريبة المفروضة على هذه الساعة الاضافية في الاقتصاد الرسمي. وعلى الرغم من ان النظام الضريبي في السويد يعد من الانظمة ذات الكفاءة والمرونة العالية، فضلا عن انخفاض نسبة الفساد الاداري بين العاملين في مجال الضرائب، وهوما يضمن حصر الاقتصاد غير الرسمي في اضييق نطاق ممكن بالمقارنة بباقي الدول ومع فقد اشار Hansson الى ان آثار ارتفاع معدلات الضريبة، وبصفة خاصة على الدخل الحدية، في صورة نمو وازدهار للاقتصاد غير الرسمي، لا سيما على المدى الطويل، وهوما يوفر بالفعل دوافع نحو المخاطرة والتحول نحو الاقتصاد غير الرسمي.

على أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الخفي؟، إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعنى بالضرورة القضاء على الاقتصاد الخفي. ذلك أن المتعاملين في الاقتصاد الخفي يتمتعون بمعدل ضريبة فعلى يساوى صفرا. وبالتالي فان تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة. على انه على احسن الفروض يمكن تخيل أن تخفيض معدل الضريبة سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفي. أما هؤلاء الذين يتعاملون فعلا في الاقتصاد الخفي فيصعب تصور أن تتأثر أعدادهم بتخفيض معدلات الضريبة.

وكاجابة على السؤال المطروح فان الادب النظري للتهرب الضريبي لم يصل بعد الى رأي قاطع حول اثر سعر الضريبة على التهرب. ويمكن تقسيم الاراء التي تناولت تاثير سعر الضريبة على التهرب الضريبي الى ثلاثة محاور هي:

- تؤدي زيادة سعر الضريبة الى خفض التهرب الضريبي، اذا فرضت الغرامة على مقدار الضريبة المتهرب منها (اذ تمثل العقوبة نسبة من الضريبة التي يتهرب منها الفرد) ويرجع ذلك الى انه لا يوجد اثر احالي، ويعمل الاثر الداخلي بمفرده. اذ ان زيادة سعر

الضريبة تجعل الفرد اقل ثراء، ومع افتراض نفور المكلف من الخطر، فانه يميل الى تخفيض التهرب من الضريبة، عن طريق زيادة دخله المعلن للسلطات الضريبية.

- يكون تأثير زيادة سعر الضريبة غير واضح على التهرب الضريبي، اذا تم فرض الغرامة على الدخل غير المعلن، وذلك لوجود كل من اثر الاحلال واثر الدخل.

- تؤدي زيادة سعر الضريبة الى زيادة التهرب الضريبي، اذا فرضت الغرامة على الدخل غير المعلن للسلطات الضريبية، ومصاحبة ذلك بسياسة مالية تعويضية. تمنح المكلف مدفوعات تحويلية عوضا عن زيادة الضريبة. اذ يختفي اثر الدخل في تلك الحالة، ويعمل اثر الاحلال بمفرده، الامر الذي يؤدي الى زيادة التهرب.

وبصورة معاكسة لما انتهى اليه الادب النظري للتهرب، فان الدراسات التطبيقية التي تمت في ذلك المجال، ايدت التأثير الايجابي الذي تمارسه الزيادة في سعر الضريبة.

وقد توصل Kaldor في دراسته الشهيرة عن الاصلاح الضريبي في الهند الى ان حافز التهرب من الضريبة، سواء بتخفيض الضريبة ناو الاتجاه الى الاقتصاد غير الرسمي، او برفع الاستقطاعات الضريبية بصورة مصطنعة يتوقف على الاسعار الحدية للضرائب، اذ انها تتحكم في المكاسب الناجمة من عملية التهرب كنسبة مئوية من الدخل المهرب من الضريبة. وقد تدعمت رؤية Kaldor براي لجنة الاستعلامات بادارة الضرائب المباشرة في الهند (1960)، اذ انها وجدت ان معدلات الضرائب على الشرائح المرتفعة للدخل الشحي، هي احدى الاسباب الرئيسة للتهرب الضريبي. وقد تايد ذلك الراي من وزير المالية الهندي في خطابه الخاص بالموازنة، حيث اشار الى توصله لنتيجة مؤداها ان سعر الضريبة عند المستويات العليا للدخل، هو احد المحددات الاساسية للتهرب الضريبي.¹

وفي دراسة قام بها FRIE Land وآخرون، تبين انه اذا تجاوز سعر الضريبة حدا معين يصبح الجزء المعلن من الدخل مرن مع سعر الضريبة. اذ ان هناك علاقة طردية بين الدخل غير المعلن وسعر الضريبة.

وقد اشارت احدى الدراسات التطبيقية التي قام بها Mark، ان المكلفين الخاضعين للفتات الضريبة الاعلى، يميلون الى عدم الاقرار عن نسبة اعلى من دخولهم مقارنة بالولئك الخاضعون لفتات ضريبة ادنى.

ويرى Arther Laffer احد اقتصاديي مدرسة العرض في الولايات المتحدة انه بعد حد معين للضرائب، فان أي زيادة في سعر الضريبة تؤدي الى تخفيض حجم الحصيلة الضريبية المتوقعة، اذ ان المعدل المرتفع للضريبة من شأنه ان يدفع الافراد الى التهرب الضريبي وذلك بالعمل في الاقتصاد غير الرسمي، الامر الذي ينعكس بالسلب على حصيلة الضرائب. ويفرق Laffer بين المدى الملائم للضريبة، والمدى المحرم لها، اذ يعكس الاول المدى الذي يمكن ان ترتفع فيه معدلات الضريبة، ويقترن ذلك بزيادة في حصيلة الضرائب. في حين يبين المدى المحرم prohibitive range أن أي زيادة في معدل الضريبة بعد المعدل الامثل، سوف يؤدي تناقص حصيلة الضرائب، ويرجع ذلك الى تفضيل الافراد العمل في الاقتصاد غير الرسمي او الاستمتاع بوقت الفراغ، على العمل في الاقتصاد الرسمي. وحينما يصل معدل الضريبة الى 100% تصبح الحصيلة الضريبة صفر.

كذلك فان إدخال أشكال أخرى من الضريبة غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax (VAT ، أو ضريبة المبيعات Sales Tax بدلا من الضرائب على الدخل لن يقضي على الاقتصاد الخفي. على سبيل المثال فان الدول الأوروبية تعاني من وجود اقتصاد خفي بالرغم من استخدام ضريبة القيمة المضافة على نطاق واسع. ذلك أن من الممكن التهرب من ضريبة القيمة المضافة من خلال الاتفاقات التي يمكن أن تتم بين المنتجين والمشتريين ، وكذلك من خلال تزيف الفواتير. وإذا ما نجح المتعاملون في التهرب من الضريبة على القيمة المضافة فان ذلك سوف يمكنهم من تحصيل الضريبة والاحتفاظ بها لأنفسهم.

وبالرغم من أن التحليل الاقتصادي الجزئي Microeconomic Analysis للضريبة يشير إلى أن أرباح المنتج تميل إلى الانخفاض مع زيادة مستوى الضريبة لان المنتج قد يضطر إلى تحمل جانباً من الضريبة ، يعتمد ذلك على درجة مرونة الطلب السعرية. إلا أن التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي يجعل من الضريبة مصدراً جيداً للدخل للكثير من تجار التجزئة. بل وقد يمكنهم من زيادة مستوى أرباحهم وذلك عن طريق منح خصم لعملائهم يعادل قيمة - أو جزء من - الضريبة.

ويرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية ، وقناعتهم بالأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها. إذ يعد ذلك من العوامل الفعالة في رفع درجة الالتزام الأدبي من جانب الأفراد نحو دفع الضريبة. فإذا أحس الأفراد بعدم جدوى البرامج الحكومية ، أو أن هناك إسرافاً مبالغاً فيه في إنفاق حصيلة الضرائب ، أو أحس الأفراد بأن ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم، فانهم قد يميلون إلى محاولة التهرب من أو تجنب دفع الضريبة.

ومن العوامل الأخرى التي تؤدي إلى نمو وازدهار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي هي التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار وما يؤدي إليه ذلك من زيادة مستويات الضريبة على الدخل. فعند ارتفاع معدلات التضخم تزداد الدخول والأرباح الاسمية للممولين، ومن ثم ينتقل هؤلاء الممولين إلى شرائح أعلى من الدخل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل الحقيقي القابل للتصرف فيه بعد فرض الضرائب قد ينخفض من الناحية الفعلية على أثر وجود تضخم. لذلك يعتمد بعض الأفراد على التهرب الضريبي، عن طريق إخفاء جانب من دخولهم عند كتابة أقراراتهم الضريبية، حتى يتجنبوا انخفاض مستويات المعيشة التي تنجم عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في الوقت نفسه.

2-3 عدم العدالة المالية : ينظر كل من lundstedt & spicer إلى العلاقة بين المكلفين والحكومة على أنها علاقة تبادلية، يبدو فيها الأفراد كما لو أنهم يتبادلون في السوق، القوى الشرائية في مقابل خدمات الحكومة. ويتأثر سلوك المكلفين بمدى الإشباع الذي يتحقق لهم في ظل الشروط التبادلية مع الحكومة.¹

وعندما يتنامى اعتقاد المكلف أنه ضحية لعدم العدالة سواء في علاقته مع الحكومة أو مقارنة بما يتحمله الآخرون من الأعباء الضريبية، فإن ذلك يرفع من المنفعة الحدية التي يشتقها المكلف من وحدة النقود الناجمة عن التهرب من الضريبة. ومن شأن ذلك أن يدفعه إلى زيادة التهرب الضريبي، وقد يلجأ للعمل في نطاق الاقتصاد غير الرسمي. ومن ناحية أخرى إذا أدرك المكلف أنه مستفيد من عدم العدالة المالية، فإن إحساسه بالخطأ يقلل من المنفعة الحدية للدخل الناتج من التهرب الضريبي، ومن ثم يدفعه ذلك إلى تخفيض التهرب الضريبي.

وينظر المكلفون وهم يتحملون العبء الضريبي إلى ما يعود إليهم من خدمات حكومية. فإذا بدأ المكلفون يتشككون في جدوى الانفاق العام على الخدمات العامة، سواء في نمطه أو حجمه، وعندما تسود مظاهر البذخ والإسراف على الجهات الحكومية، فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض رغبة الأفراد في دفع الضرائب. ويترجم ذلك في صورة وسائل مختلفة، للتخلص من الضريبة كلياً أو جزئياً، سواء كانت وسائل مشروعة أو غير مشروعة وقد يلجأ الأفراد إلى ممارسة الأنشطة السرية التي لا تستطيع السلطات الضريبية الوصول إليها، ومن شأن ذلك أن يؤدي (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) إلى زيادة حجم التهرب الضريبي من ثم الاقتصاد غير الرسمي.

3-3 الضوابط والقيود الحكومية

يفرض التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة قيوداً على النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة من فائض الطلب أو العرض في الأسواق، ومن ثم ينتهي الأمر بنشوء الأسواق الموازية.

فالتدخل الحكومي يولد حوافز قوية لدى المتعاملين في تلك الأسواق للتهرب من القيود الكمية والسعرية التي يفرضها ذلك التدخل، وبصفة عامة كلما زادت تلك القيود والضوابط التي تفرضها الحكومة، زادت دوافع بعض الأفراد للتفاف حول اللوائح ، وخلال تلك العملية تنشأ أنشطة مختلفة يصعب مراقبتها تمثل عنصراً هاماً في الاقتصاد غير الرسمي.

¹ عاطف وليم اندراوس، « الاقتصاد الظلي، المفاهيم والمكونات والأسباب » ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 46.

وتتعدد نواحي التدخل الحكومي في جميع الاسواق، في اسواق البضائع، واسواق المال واسواق الصرف الاجنبي، واسواق العمل.

3-3-1 التدخل الحكومي في السوق السلعي:

تتعدد صور التدخل الحكومي في الاسواق السلعية، ومنها فرض الرقابة على الاسعار بوضع حدود قصوى لها، والتوزيع بالبطاقات، والالزام بالبيع لحكومة وهيئات التسويق، وحصر الاستيراد والتصدير. ولا شك ان تلك التدخلات قد يوجد ما يبررها، وقد يؤدي ذلك لقصور العرض السلعي في مواجهة الطلب السلعي، ومع ضعف مرونة الهيكل الانتاجي، يصبح هناك جزء من الطلب لم يتم اشباعه، يقابله عرضا محددا يخضع لقيود تؤثر على ربحية المنتجين بالسلب، فتلتقي رغبات كل من الطالبين والعارضين وتنشأ السوق الموازية بمنأى عن رقابة الادارة الاقتصادية.

3-3-2 التدخل الحكومي في سوق الصرف الاجنبي :

تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الصرف الاجنبي الى نشوء سوق سوداء للصرف الاجنبي. فحينما تحاول الحكومة ان تضع سعرا للصرف الاجنبي يتم على اساس تداول السلع والخدمات والاصول المالية، وحينما يعكس ذلك السعر تقييم مغالى فيه للعملة الوطنية يفوق كثيرا السعر الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الاجنبي، فمن المتوقع ان تنشأ سوقا موازية للصرف الاجنبي. ويترتب على تحديد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، تقلص عرض الصرف الاجنبي، اذ ينطوي على ذلك الاجراء فرض ضريبة مستترة على الانشطة المدرة للصرف الاجنبي، ومن شان ذلك ان يضعف الحافز على عرض مواردها من الصرف الاجنبي في السوق الرسمية.

ويمتنع الكثيرون ممن في حوزتهم العملات الاجنبية عن عرضها في السوق الرسمية للصرف الاجنبي، الامر الذي يترتب عليه نشوء حالة من فائض الطلب على الصرف الاجنبي، تدفع المشتريين المحبطين من عدم قدرتهم على اشباع احتياجاتهم من السوق الرسمية للصرف الاجنبي، الى اللجوء لاولئك الذين يرغبون في عرض عمالتهم عند سعر اعلى من السعر الرسمي. وتتفاعل قوى الطلب والعرض في ظل وجود السوق الموازية، لتفرض سعرا اعلى بكثير من السعر الرسمي للصرف الاجنبي، وايضا من السعر في السوق الحرة فيما لو لم يتواجد التدخل الحكومي في سوق الصرف الاجنبي .

ويدخل في تحديد السوق السوداء للصرف الاجنبي الى جانب قوى الطلب والعرض، عوامل اخرى كهيكلة نظام الرقابة على الصرف، وهيكلة اعقوبات التي تفرضها الحكومة على المتعاملين في السوق الموازية للصرف الاجنبي، والموارد التي يخصصها المتعاملون في السوق السوداء لتجنب مخاطر الضبط والكشف من قبل السلطات الرسمية.

3-3-3 التدخل الحكومي في اسواق الائتمان:

تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الائتمان الى نشوء سوق موازية للائتمان، فحينما تضع الحكومة حدا اقصى لسعر الفائدة يقل عن السعر التوازني في ظل حرية سوق الائتمان، فان ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على الاموال القابلة للاقراض عند السعر المحدد لاسعار الفائدة، في حين ينخفض عرض تلك الاموال، وتنشأ حالة فائض طلب في السوق الرسمية للائتمان. وتنشط مؤسسات التمويل غير الرسمية ويتجه اليها طالبا للائتمان، لتنشأ سوق موازية للائتمان، تفرز سعرا على الفائدة، عن ذلك السعر المحدد رسميا، وايضا عن السعر السائد في السوق الحرة فيما لو لم تتدخل الحكومة في سوق الائتمان.

3-3-4 التدخل الحكومي في سوق العمل:

ياخذ التدخل الحكومي في سوق العمل صورا شتى، اذ قد تتدخل الحكومة في صورة تحديد حد ادنى لمعدل الاجر يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق، وقد تتدخل الحكومة بتحديد حد اقصى لعدد ساعات العمل، وقد تفرض الحكومة بعض القيود التي تكفل توافر الاشتراطات الصحية للعمال، واخيرا قد ياخذ التدخل الحكومي صورة تحديد او منع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمل كالسيدات والاجانب والمسنين وغيرهم.

ومؤدى ما سبق، تحديد السوق الرسمية للعمل، لكي تستوعب فئات معينة دون فئات اخرى، وغالبا ما يأخذ التدخل الحكومي شكل حزمة من الاجراءات السابقة مصحوبة بتقرير حد ادنى لمستوى الاجر، ومن شان ذلك الاجراء ان يؤدي الى حالة من فائض العرض في السوق الرسمية للعمل، اذ انه يؤثر في كل من جانب الطلب، وجانب العرض.

فعلى مستوى التحليل الفردي وبافتراض توافر ظروف المنافسة الكاملة، يؤدي تقرير حد ادنى لمعدل الاجر يفوق المعدل التوازني الى تخفيض الطلب على العمل، اذ ان المنتج يستمر في طلب العمل الى الحد الذي يتعادل عنده التكلفة الحدية او معدل الاجر مع قيمة الانتاجية الحدية لعنصر العمل، ومن شان اجراء تحديد حد ادنى للاجر، ان يؤدي الى زيادة التكلفة الحدية للعمل عن قيمة الانتاجية الحدية له، ويدفع ذلك المنتجين الى تقليل الطلب على العمل، الى الحد الذي يتعادل عنده الحد الادنى المحدد للاجر مع قيمة الانتاجية الحدية. وعلى جانب العرض، يؤدي ذلك الاجراء الى زيادة عرض العمل، اذ ان تزايد الاجر عن المعدل التوازني الذي تعكسه قوى السوق، من شأنه ان يرفع من المنفعة الحدية للعمل، وفي ذلك تحفيز للأفراد نحو زيادة عرض العمل.

وتؤدي حالة فائض العرض الى نشوء سوق موازية للعمل، ليتحقق معها التوازن عند معدل اجر ادنى من المعدل في السوق الحرة والحد الادنى للاجر في السوق الرسمية، وفي ظل السوق الموازية يتحقق مستوى عمالة اعلى من السوق الحرة.

3-4 الفساد الاداري

إن ظاهرة الفساد ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد إلى اختلاف تطور مؤسسة الدولة. إما في بلدان العالم الثالث فإن لفساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مدياتها، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة. فالفساد قد ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبيطىء من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي.

إن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب، فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤولين وإنجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط، بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الناس.

ويتعلق بمظاهر الفساد الاداري كل من الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام اثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. وتعدد صور الفساد الإداري كعدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي، وكذا استغلال الوظيفة في سبيل الحصول على الرشاوي، مثل التلاعب في منح تراخيص ممارسة بعض الأنشطة، وتراخيص الاستثمار والاستيراد والبناء، والاعفاء من لوائح معينة.

3-5 الحظر:

يحظر القانون في كل الدول ممارسة بعض الأنشطة، فاذا اراد الافراد ممارستها، فلا بد ان يتم ذلك سرا. ومن امثلة تلك الأنشطة: الاتجار في المخدرات، والعب القمار، وتجارة الجنس..... وغيرها. ويترتب على تلك الأنشطة تحقق دخول ضخمة، اذ ان قيمة مخرجات تلك الأنشطة تفوق كثيرا القيمة التي اشترت بها.

وتثار مشكلة قياس الدخل الناجمة عن تلك الأنشطة ضمن الدخل القومي، فالدخل التي تقيسها الحسابات القومية، لا تتضمن الدخل الناتجة عن أنشطة الجريمة، فضلا عن هذا، فلو ان تلك الأنشطة اكتشفت وفرضت عليها ضرائب، فسوف تختفي الى حد كبير، بحيث يثار الجدل حول امكانية ادراج الدخل الناتجة منها ضمن الدخل المحققة في اطار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

ومن ناحية اخرى يرى البعض ضرورة ادراج تلك الأنشطة ضمن تقديرات الدخل القومي، طالما ان الافراد يشترون هذه الخدمات بحرية، كما ان بائعي تلك الخدمات يحققون دخولا من ورائها، ويستخدمون الموارد النادرة، تلك المواد يمكن ان تساهم في زيادة الدخل القومي فيما لو استخدمت في مجالات اخرى، ويمكن الا تدخل تلك الدخل ضمن تقديرات الدخل القومي فيما لو كانت تكلفة الفرص البديلة للموارد المستخدمة مساوية للصفر، اي لا يوجد لها اي استخدام بديل.

وتشير التقديرات التي اجريت في الولايات الامريكية لتلك الأنشطة، الى ان أنشطة الجريمة تتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد السري المرتبط باوجه نشاط قانونية.

وتعتمد قيمة تلك الأنشطة الى حد كبير على كونها أنشطة غير مشروعة، اذ انه لو كانت تلك الأنشطة مشروعة، اي يسمح بتداول مخرجاتها من خلال الاسواق الرسمية، لمبطت قيمتها كثيرا وهبطت من ثم قيمة الدخل المحققة من ورائها.

4- آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي

4-1 الآثار السلبية للاقتصاد الخفي.

إن الاقتصاد الخفي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد. كذلك فان حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها لم تفهم بعد بالكامل. أن وجود الاقتصاد الخفي لا يؤدي الى تشويه بيانات الناتج القومي الاجمالي فقط ، وإنما يؤثر على معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع.. الخ. وفيما يلي نتناول هذه الآثار بالتفصيل.

4-1-1 فقدان حصيلة الضرائب. إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي هي أن جانباً من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب. ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها أو كلاهما للسلطات الضريبية. كذلك فان هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي. وعندما يصبح حجم الاقتصاد الخفي جوهريا فانه يؤدي الى فقد جوهري في الإيرادات العامة. ويترتب على الفقد في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي ، بمعنى أن معدلات الضرائب التي يتم جمعها على الدخل المسجلة تصبح أكبر من اللازم. كذلك فان الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه ، ومن ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب. وبهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الخفي غير عادل الأمر الذي يولد ضغوطا أكبر نحو تبني نظم للضرائب غير المباشرة. كذلك فان هناك مخاطرة من أن انتشار عملية التهرب الضريبي سوف تدفع الآخرين على التهرب الضريبي.

لقد قدرت إدارة الضرائب IRS في الولايات المتحدة مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبي بسبب وجود الاقتصاد الخفي بحوالى 40 - 42 مليار دولار عام 1976. أما في عام 1981 فقد قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي ما بين 86 - 90 مليار دولار ، وهو ما يعنى أن خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي تمثل 30% تقريبا من اجمالي حصيلة الضرائب على الدخل.¹

¹ نسرين عبد الحميد نبويه، « الاقتصاد الخفي »، دار الوفاء، الاسكندرية، 2007، ص 80.

4-1-2 الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادى.

إن النمو السريع للاقتصاد الخفى قد يؤدي الى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادى ، حيث يؤدي هذا الأجنب من الاقتصاد الى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادى. ومن ثم فان هناك احتمال أن يقع صانع السياسة فى خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة. فتمو الاقتصاد الخفى ينتج عنه نوع من المغالاة فى المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج. وبالتالي فان سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية. وإذا ما حاولت سياسة الاستقرار الاقتصادى اخذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات فان سياسة الاستقرار الاقتصادى سينشأ عنها إجراءات تحدث نوعا من عدم الاستقرار فى الاقتصاد الرسمى ، لدرجة أن المشكلات غير الحقيقية تصبح مشكلات حقيقية بمقتضاها يتحول الاقتصاد الخفى من خلال التضخم والبطالة الى اقتصاد ذو حجم أكبر.

وفيما يلى نتناول بعض آثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة وأداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

أ- تشوه المعلومات.

عندما يكون حجم الاقتصاد الخفى كبيرا فان درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستخف وتكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية. وعندما تكون الإحصائيات الاقتصادية متحيزة ، ويكون مستخدمى هذه الإحصائيات على غير علم بهذا التحيز ، فان الاقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة وتقديم تحليل غير صحيح لصانعى السياسة ، والذين بدورهم يأخذون سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة. وعندما تكون التوقعات معيبة والسياسات غير مناسبة ، فان النتائج تأتي على عكس المتوقع لها. ولذلك تنتشر بين الكثير من دول العالم ظاهرة تغيير الاقتصاديين عندما لا تتحقق النتائج المطلوبة من السياسات الاقتصادية. حيث يتم استبدالهم بأخرين يقومون بنفس الأخطاء. أو قد تتغير الحكومات ويأتى صانعو سياسة آخرون ، ولكنهم يفعلون نفس الخطأ وهكذا. فالعيب ليس عيب الاقتصاديين أو صانعى السياسة وإنما الخطأ فى إغفال أثر هذا الجانب من الاقتصاد على حركة أداء الاقتصاد ككل ، وفعالية السياسات المرسومة فى تحقيق الأهداف التى تسعى إليها.

ولان القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية والتى لا تأخذ الاقتصاد الخفى فى الاعتبار فان كفاءتها يصبح مشكوكا فيها للاعتبارات الآتية:

- إن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادى العام ، ومن ثم قد تؤدي الى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التى يواجهها الاقتصاد.
- إن المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة. فالمعلومات عن الأداء الاقتصادى الحقيقى قد تؤدي الى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس ، أو فى بعض الحالات الى سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوب اتخاذها.
- إن النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة كما هو فى البندين أعلاه هى تطبيق سياسات غير مثلى Non-Optimal والتى سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة. وبالتالي فان النتائج المترتبة على السياسة سوف تكون أقل مما هو مطلوب أو قد تكون النتائج معاكسة يعتمد ذلك على مستوى المسحوبات leakages بين الاقتصاد الرسمى والاقتصاد الخفى ومستوى أداءهما الاقتصادى.

على سبيل المثال فان إحصاءات الناتج المحلى الاجمالى ومستوى التشغيل قد تشير الى أن الاقتصاد الرسمى يعانى من انخسار ، وأن الاقتصاد يعمل فى مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل ، بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلى الاجمالى أكثر بكثير من المستوى المسجل ، وان مستوى البطالة الحقيقى أقل من ذلك المستوى المسجل. ويترتب على ارتفاع معدلات البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم ، لان جانبا من العمال المسجلين على أنهم فى حالة بطالة يعملون فعلا فى الاقتصاد الخفى. ولاشك أن أثر السياسات التوسعية الأكثر من اللازم سوف يتمثل فى تغذية الضغوط التضخمية. فإذا ما كانت الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة

مغالى فيها وإذا كانت توقعات التضخم تقوم على أساس الأرقام القياسية - الغير حقيقية - للأسعار فإن الآثار التضخمية سوف تتضاعف. وفي مثل هذه الحالة قد تكون السلطات النقدية مدفوعة الى استيعاب معدل أعلى للتضخم وذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى من تلك التي يجب أن تسود وفقا لمعدل التضخم الحقيقي. ومن شأن هذه السياسات في مثل هذه الظروف أن تؤدي ليس الى رفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي أو مستوى التشغيل ولكن الى رفع مستوى الأسعار.

كذلك فإن عدم وجود نمو اقتصادي مقاس في الاقتصاد الرسمي قد يكون راجعا الى تركيز النمو من الناحية الواقعية في الاقتصاد الخفي. ولقد دفع ذلك الأمر البعض الى افتراض أن هناك بالضرورة علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي. بمعنى آخر أن نمو الاقتصاد الخفي قد لا يكن موازيا لنمو الاقتصاد الرسمي ، وإنما قد يكون معاكسا له في طبيعة الدورة الاقتصادية. فالاقتصاد الخفي ينمو عندما يكون الاقتصاد الرسمي في حالة كساد والعكس. على سبيل المثال ادعى Fiege أن الكساد الذي ساد في منتصف السبعينيات مع الارتفاع في مستويات الأسعار ليس إلا نوع من الوهم الإحصائي المترتب على نمو الاقتصاد الخفي ، وأنه حتى ولو كانت الحالة الاقتصادية قوية ، فإن التحول من الاقتصاد الرسمي الى الاقتصاد الخفي سوف يترتب عليه بالتالى انخفاض في الدخل الحقيقي - المسجل - وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية وارتفاع مستويات الأسعار.

ب - معدلات البطالة.

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية ، ومن هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد الخفي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي. وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالى فيها. على سبيل المثال فإن هناك ادعاء بأن معدلات البطالة في مصر تضم كافة خريجي الجامعات والمعاهد الفنية ومدارس التعليم الفني. هذا بالإضافة الى جانب من المتسربين من النظام التعليمي. إلا أنه يمكن القول بأن هناك نوع من المغالاة في هذه الأرقام. لان جانبا لا بأس به من هؤلاء يعمل بالفعل في الاقتصاد الخفي ، من خلال سوق العمل غير المنظم. كذلك يشير (1985) Gutmann الى أن حوالي ربع قوة العمل في الولايات المتحدة تعمل في - أو لها صلة ب - الاقتصاد الخفي ، سواء أفراد يعملون وظائف إضافية بالإضافة الى عملهم الرسمي في هذا القطاع وهؤلاء يمثلون حوالي 80 % من العاملين في الاقتصاد الخفي أما النسبة الباقية فتعمل في الاقتصاد الخفي بصفة أساسية.

ولكن لماذا تحيز البيانات الرسمية عن البطالة. أن الخطأ يرجع الى أن معدل البطالة يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية. أن جميع المسوحات التي تتم سواء على نطاق الأسرة أو غيرها تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء في إجاباتهم. على أن نتائج هذا الافتراض قد تكون خطيرة ولا يمكن الاستهانة بها. ذلك أن الأفراد الذين يسجلون ضمن الأفراد الذين يحصلون على إعانات بطالة أو غيرها من المدفوعات التحويلية عادة ما يفترض أنهم يبحثون عن عمل . وإذا فرض أنهم لا يبحثون عن عمل فإن حقهم في الحصول على هذه الإعانات قد يتوقف. ولكن بعض هؤلاء قد لا يبحث عن عمل فعلا وبالتالي يحصلون على هذه المدفوعات بالاحتياز. من ناحية أخرى فإن البعض الآخر قد يمارس الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل السرقة والنشل وتوزيع المخدرات .. الخ ، أو قد يكون عرضة لأحكام جنائية. مثل هؤلاء عادة مالا يدعون أنهم يمارسون أعمالا تخرق القانون وعادة ما تكون إجاباتهم في مسوحات العمالة بأنهم يبحثون عن عمل ومن ثم يصبحون ضمن إحصائيات البطالة الرسمية. وهكذا فإن الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزا في البيانات المشتقة من هذه المسوحات. وبما أن الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات فإن معظم الاقتصاديين يدخلونها في إطار نماذج اقتصادية قياسية بدون اعتبار لهذا التحيز في البيانات وكنتيجه لذلك فإن نتائجهم تكون متحيزة.

ج - معدلات النمو الاقتصادي

عندما يتواجد الاقتصاد الخفي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل. فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والخفي ينموان بصورة متوازنة فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا. أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد

الخفى معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمى ، فان معدل النمو الاقتصادى العام فى الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس. ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية فى صورة تقديرات أقل من الواقع ، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادى. وعلى ذلك فان قياسات الناتج القومى التى لا تأخذ الاقتصاد الخفى فى الحسبان تصبح غير مناسبة.

إن الدراسات توضح أن تقديرات معدلات نمو الناتج فى الاقتصاد الخفى فى الكثير من الدول تفوق تلك الخاصة بالاقتصاد الشرعى.

على سبيل المثال فقد بلغت معدلات النمو الأسمى للناتج فى الاقتصاد الخفى وفقا لـ [Gutmann 1979] ما بين 8,1% -

8,3% بالمقارنة بـ 7,9% للاقتصاد الشرعى فى الولايات المتحدة وذلك خلال الفترة من 1939 - 1976. كذلك يشير [Fiege

[1979] الى أن معدلات النمو للاقتصاد الشرعى فى الولايات المتحدة بلغت خلال الفترة من 1976 - 1978 حوالى 11,8% بينما

إذا تم أخذ الاقتصاد الخفى فى الاعتبار فان معدلات النمو ترتفع الى 16,9% . أما فى ألمانيا (الغربية سابقا) فقد بلغت معدلات النمو

وفقا لـ (Duisburg 1984, p. 219) الناتج للاقتصاد الخفى عدة أضعاف معدلات النمو فى الاقتصاد الخفى. أكثر من ذلك

فان [Duisburg 1984] يشير الى أنه فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية كان النمو فى المدى الطويل لكل من الاقتصادين على

نحو غير متماثل. ففى بعض الأحيان كان الاقتصاد الخفى ينمو على نمط مخالف لنمط نمو الاقتصاد الشرعى. ففى الوقت الذى كان فيه

الاقتصاد الشرعى فى حالة كساد كان الاقتصاد الخفى فى حالة رواج والعكس.

إن العلاقة بين الاقتصاد الرسمى والاقتصاد الخفى تحتاج الى تناول الأثر على ضغوط العرض والطلب فى الاقتصاد الخفى الناتجة عن

التغير فى أداء الاقتصاد الرسمى فى مجالات النمو الاقتصادى والبطالة والتضخم. ذلك أن النمو البطئ أو السالب فى الاقتصاد الرسمى ربما

يؤدى من خلال تخفيض معدلات الزيادة فى الدخول الحقيقية الى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن أو تدعيم مصادر الدخول

الخاصة بهم ، لكى يحافظوا على مستويات المعيشة الحالية أو المتوقعة. وتزداد حدة هذه الضغوط إذا كان الكساد مصحوبا بزيادة فى

الضرائب على الدخول الشخصية وذلك لتمويل الإنفاق الحكومى المتزايد ، أو ارتفاع معدل الفائدة بصفة خاصة على قروض الإسكان

Mortgages ، كما هو الحال فى الدول المتقدمة ، وهو ما يؤدى الى تخفيض الدخل الشخصى متاح للإئفاق والمولد من الاقتصاد

الرسمى بصورة كبيرة.

وتؤدى مثل هذه الضغوط الى زيادة عرض العمل فى الاقتصاد الخفى خصوصا إذا كانت مصحوبة بارتفاع فى معدل البطالة حيث

يزداد عرض العمل الجاهز للتوظيف ، أما لبعض الوقت أو لكل الوقت. وتزداد الضغوط نحو التحول الى الاقتصاد الخفى إذا كان الأفراد

يحصلون على مدفوعات فى صورة إعانة بطالة أو أى إعانات أخرى. حيث سيفضل العمال فى هذه الحالة الحصول على أجور أقل ، أما

بسبب إلحاح الحاجة نحو تدعيم دخلهم من الإعانات ، أو لأنهم بعد حصولهم على أجورهم من الاقتصاد الخفى سيتمكنون من المحافظة

على نفس مستوى المعيشة الذى كانوا يحصلون عليه من خلال العمل لساعات أقل فى الاقتصاد الخفى. ويؤدى مثل هذا الانخفاض فى

الأجور الى زيادة القدرة التنافسية للموردين فى الاقتصاد الخفى. كذلك فان هذه الضغوط التنافسية سوف تؤدى الى زيادة إلحاح الحاجة

نحو البحث عن أسواق تحتية وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة من خلال الاقتصاد الخفى.

وبينما تؤدى البطالة المرتفعة والنمو البطئ فى الاقتصاد الرسمى الى زيادة حجم الاقتصاد الخفى من خلال آثار العرض هذه Supply

Effects ، فان ارتفاع معدلات التضخم ربما تؤدى الى زيادة حجم الاقتصاد الخفى من خلال زيادة طلب المستهلكين نحو السلع

والخدمات التى يتم إنتاجها فى الاقتصاد الخفى. إن ارتفاع معدلات التضخم ربما يؤثر على تقييم الأفراد لقوتهم الشرائية ، سواء كانت

الدخول الحقيقية تنافس أم لا ، ومن ثم تدفعهم نحو السعى الى تخفيض تكلفة السلع والخدمات التى يشترونها حتى وان كان ذلك فى

مقابل جودة أقل، أو تزايد درجة عدم التأكد لديهم حول مستوى أو ضمان الجودة والتى عادة ما لا تتوافر فى المشتريات من الاقتصاد

الخفى. باختصار فان كافة النواحي السلبية لأداء الاقتصاد الرسمى مثل انخفاض معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة والتضخم تؤدى الى

زيادة مستوى الاقتصاد الخفى وهو ما يؤكد العلاقة العكسية بين أداء الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى.

على أن هناك بعض العوامل التي تدفع الى توقع أن نمو كل من الاقتصاد الرسمي والخفي مرتبط بصورة طردية. وهذه الأسباب ترتبط أساسا بآثار ارتفاع مستويات الدخل الحقيقي في الاقتصاد الرسمي والنمو في الطلب على خدمات الاقتصاد الخفي. إن جانب الطلب في الاقتصاد الخفي مثله مثل أى سوق يتأثر بالقوة الشرائية للمستهلكين. ويؤدي الانحسار في النشاط الاقتصادي الى التأثير على الدخل وهو ما يؤدي - بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها - الى انخفاض طلب المستهلكين على سلع وخدمات الاقتصاد الخفي وكذلك الاقتصاد الرسمي. أكثر من ذلك فانه إذا كانت سلع وخدمات الاقتصاد الخفي ذات مرونة دخلية مرتفعة ، وهو أمر وارد بالنسبة لبعض السلع والخدمات التي تقدم من خلال هذا الاقتصاد ، خصوصا بعض أنواع السلع والخدمات غير الشرعية مثل المخدرات والقمار والدعارة ، فان ذلك يؤدي الى زيادة مستوى النمو في الاقتصاد الخفي مع نمو الاقتصاد الرسمي.

كذلك فان نمو الاقتصاد الرسمي سوف يؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي لآثاره على عرض العمل. حيث أن التوسع في نشاط الاقتصاد الرسمي يؤدي الى زيادة مستويات الدخل وكذلك زيادة الضغوط نحو العمل الإضافي لهؤلاء العمال المنتسبون الى الاقتصاد الرسمي. وهو ما يؤدي الى قلة الوقت المتاح لدى الفرد لاداء بعض المهام البسيطة التي عادة ما يقوم بها الفرد بنفسه كما هو الحال في الدول المتقدمة من طلاء المنازل وإصلاح السيارات .. الخ. أو أداء بعض الأعمال المنزلية مثل إعداد الطعام والجلوس بالأطفال وتنظيف المنازل والعناية بالحدائق .. الخ. ويزداد الدافع نحو عمليات شراء هذه الخدمات بدلا من أن يؤديها الفرد بذاته مع نمو الاقتصاد الرسمي الأمر الذي يستفيد منه الاقتصاد الخفي بالدرجة الأولى.

وأخيرا فان زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي يمكن أن يؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي ، لأنها تدفع بالأفراد نحو شرائح ضريبية أعلى بسبب زيادة الدخل وهو ما يدفع الأفراد نحو التحول الى الاقتصاد الخفي حيث لا توجد ضرائب كما سبقت الإشارة.

د - معدلات التضخم.

يعني وجود الاقتصاد الخفي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه ، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الخفي الى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي ، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الخفي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات. فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الخفي. إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد الخفي أقل من الأسعار في الاقتصاد الشرعي بأعباء الضريبة والإجرائية.

وعلى العكس من ذلك فانه أيضا من المتوقع في حالة الدول النامية حينما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري أو أن تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، مثال ذلك الدقيق والأسمنت والخشب وحديد التسليح أو حالة المساكن المؤجرة في مصر. ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم ، لان سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الخفي كحقيقة واقعة ، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات. وهكذا يمكننا أن نواجه حالة من اثنتين أما المغالاة في معدلات التضخم، وأما أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.

هـ - السياسة النقدية.

إن وجود الاقتصاد الخفي سوف يعني أن الطلب على النقود لأغراض اجراء المعاملات في الاقتصاد الخفي لا بد وأن يضاف الى الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود. إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة. لان الحاجة الى تجنب دفع الضريبة والرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفية قوية للغاية. وعلى ذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل ، يعتمد ذلك على حجم الاقتصاد الخفي. على سبيل المثال فانه وفقا لتحليل كينز / هيكس Keynes/Hicks أو ما يعرف بتحليل IS/LM فان منحنى LM يصبح أكثر حدة Steeper ، ومن ثم على ذلك فان انتقال منحنى IS الى جهة اليمين ، والناتج عن الزيادة في العجز في ميزانية الحكومة مثلا سوف يؤدي الى زيادة معدل الفائدة الحقيقي بصورة سريعة ، وبالتالي حدوث ما يسمى بمزاحمة الاستثمار الخاص Crowding out.

كذلك فإن وجود الاقتصاد الخفى يؤثر على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدي Monetary Base ، أى احتياطات البنوك والنقد السائلة ، والتي يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزى. وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة فى الاقتصاد الخفى تعتبر مرتفعة ، فإن سياسة البنك المركزى ليس لها أى تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي. ولهذا الحد فإن سياسة البنك المركزى لابد وأن يتم تحليلها فى ضوء آثارها على احتياطات البنوك والجزء المتبقى من النقود السائلة فقط بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة بواسطة الاقتصاد الخفى. فإذا ما كانت السياسة النقدية متشددة ، فإن ذلك يؤدى الى تقليل احتياطات البنوك وكذلك فانه الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة المستخدمة فى الاقتصاد الرسمى. الا أن ذلك لا يقلل من الكميات المحتفظ بها من النقود السائلة لأغراض اجراء المعاملات فى الاقتصاد الخفى الا إذا ترتب على السياسة الحكومية تخفيض فى حجم الاقتصاد الخفى نفسه.

4-1-3 الأثر على توزيع الموارد.

يؤثر وجود الاقتصاد الخفى على أداء الاقتصاد بطرق عدة. ومن المحتمل أن يكون له آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية. على سبيل المثال إذا حدث نمو فى الاقتصاد ككل ، بما فى ذلك الاقتصاد الخفى ، فإن الحاجة الى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحا. وبما أن الضرائب تجمع فى هذه الحالة من الاقتصاد الرسمى فقط ، فإن مستوى الضرائب على الأنشطة التى تتم فى الاقتصاد الرسمى سيزداد. وتؤدى هذه الزيادة فى الضرائب الى دفع المزيد من الأنشطة الى التحول نحو الاقتصاد الخفى. حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبى. وفى ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى بالشكل الذى يمكن الاقتصاد الخفى من اجتذاب قدر أكبر من الموارد. وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من الاقتصاد الرسمى نحو الاقتصاد الخفى طالما أن معدلات العائد الصافى (بدون الضريبة) أعلى فى الاقتصاد الخفى عن الاقتصاد الرسمى.

إن التوازن الذى سيصل إليه الاقتصاد فى ظل وجود الاقتصاد الخفى سوف يكون أقل من المستوى الأمثل ، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع. فعلى مستوى التحليل الاقتصادى الجزئى يؤدى الاقتصاد الخفى الى تعديل أسلوب استخدام العمل والعناصر الأخرى للإنتاج. على سبيل المثال يؤدى انخفاض حجم القاعدة الضريبية الى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة فى القطاعات التى تخضع للضريبة والقطاعات غير الخاضعة للضريبة وذلك بإعطاء ميزة تنافسية فى تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة التحتية غير الخاضعة للضريبة. إن النتيجة المترتبة على ذلك هى إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتى تخضع للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة والتى لا تدفع الضريبة ، الأمر الذى يؤدى الى انخفاض مستوى الكفاءة فى الاقتصاد. فقد قدر (Alm 1985) مقدار الفقد فى الرفاهية الناتج عن هذه الفروق فى التحصيل الضريبى فى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى 28% من اجمالى الضرائب عام 1980 ، أو حوالى 9% من الناتج المحلى الاجمالى.

كذلك فإن الاقتصاد الخفى عادة ما يستخدم أنواعا معينة من التكنولوجيا بصفة خاصة تكنولوجيا المشروعات ذات الحجم الصغير ، كذلك فانه يقوم على أساس نظام محدد للإدارة يعتمد بصفة أساسية على نظام الاتصال المباشر التى يترتب عليها تكلفة أكبر للعمليات. أما الاقتصاد الرسمى فيستخدم نظم التكنولوجيا واسعة المجال ونظم للاتصال أقل تكلفة. وعلى ذلك فانه على المدى الطويل ستكون الإنتاجية الحدية للعامل فى الاقتصاد الخفى أقل من الإنتاجية الحدية للعامل فى الاقتصاد الرسمى. الا أن خيار المستهلك بين السلع المنتجة فى الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى قد يميل نحو تفضيل السلع المنتجة فى الاقتصاد الخفى ، بالرغم من سيادة نظم الإنتاج الأقل كفاءة نتيجة وجود القيود الضريبية ، وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع المنتجة فى هذا الاقتصاد.

على أنه تجب ملاحظة أن مدى سلامة التحليل السابق تعتمد على فروق الكفاءة فى استخدام الموارد بين الاقتصاد الرسمى والخفى. ويلاحظ أن معظم التحليل فى أدبيات الاقتصاد الخفى يقوم على افتراض أن كفاءة استخدام الموارد فى الاقتصاد الخفى أقل من الاقتصاد الرسمى ، وهو افتراض قد لا يكون صحيحا فى بعض الأحيان ، وخصوصا فى الاقتصاديات التى تعاني من تشوهات ناجمة عن عدم صحة

السياسات الاقتصادية المطبقة. ففي مثل هذه الحالة يترتب على عملية تحويل الموارد نحو الاقتصاد الخفى الى وضع الاقتصاد عند مستوى توازن أفضل مما لو تم توجيه الموارد نحو الاقتصاد الرسمي.

4-2 الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفى.

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد الخفى أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على مستوى التحليل الاقتصادى الكلى أو الجزئى. الا أن ذلك لا يعنى أنه لا توجد آثار إيجابية لمثل هذا الاقتصاد. إذ يشير [1994] Mirus & Smith إلى أن هناك بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفى على المستوى القومى. ذلك أن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية. ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي. كذلك فإن هذا الاقتصاد سيكون قادرا على تقديم السلعة أو الخدمة بأسعار أقل ، وبالتالي يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودى الدخل. ويعنى ذلك أن الاقتصاد الخفى قد يؤدي الى تخفيض الفروق في توزيع الدخل. كما أن هناك إمكانية أن يساعد نمو الاقتصاد الخفى على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسى. فقد يكون الاقتصاد الخفى أكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد بالشكل الذى قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلية المطلوبة لكي يظل الاقتصاد في وضع أفضل. على أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفى ، فهناك بعض السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الخفى ولكنها تحمل آثارا سلبية على المستوى الاجتماعى مثل المخدرات والقمار وغيرها.

ويتساءل¹ [1984] Duisburg عما إذا كان وجود اقتصاد خفى كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادى في الاقتصاديات الحديثة ، خصوصا مع تزايد درجات الجمود Inflexibilities في الاقتصاد الرسمي. ففي بعض الأحوال قد تؤدي بعض جوانب الجمود في الاقتصاد الى رفع معدلات الإفلاس بين المنشآت ورفع معدلات البطالة. كذلك فقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأى العام والانخفاض في مستوى شعبية الحكومة الأمر الذى يدفع الى سياسة أكثر تكلفة من الناحية السياسية من خلال السماح للتضخم بالاستمرار في سبيل هدف التوظيف الكامل. وهكذا يؤدي التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية الى سلسلة حلزونية من التضخم والبطالة. وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد الخفى كما يشير Duisburg دور المهدئ الاجتماعى Social Mollifier . بل ويصل الحد بـ (1984) Duisburg الى القول بأنه " سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادى ، فإن وجود اقتصاد خفى منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادى " .

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، « الاقتصاد السري »، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 69.

الخاتمة:

كان هدفنا من هذا البحث هو جذب الاهتمام الى احدى الظواهر الاقتصادية الهامة والخطيرة، وهي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والتي أصبحت منتشرة بصورة كبيرة في معظم دول العالم المتقدم منها والنامي، وذلك لما لهذه الظاهرة من آثار هامة وخطيرة على زيادة درجة الشمول وعدم التأكد في الحسابات الوطنية والاجماليات الاقتصادية الاساسية للمجتمع.

وهكذا فان وجود الاقتصاد غير الرسمي لا يؤدي فقط الى تشويه بيانات الناتج الوطني الاجمالي، وانما يؤثر ايضا على كافة المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي، مثل توزيع الدخل، عدالة توزيع الاعباء الضريبية، مستويات التشغيل والبطالة، مدخرات القطاع العائلي، اجمالي الواردات... الخ، وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة على السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية المتبعة على المستوى الكلي، والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في تفاقم المشكلات الاقتصادية بدلا من معالجتها، هذا فضلا عن الآثار الاجتماعية الاخرى، كالاخلال بالعدالة والمساواة في توزيع الاعباء الضريبية في المجتمع.

وتتمثل اهم النتائج التي خلصنا اليها من هذا البحث فيما يلي:

اولا: تستحق ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المزيد من الاهتمام والاخذ في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

ثانيا: تعزى اسباب نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مجتمع من المجتمعات الى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع والتي تؤثر على نمو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

ثالثا: يؤدي التهرب الضريبي دورا اساسيا في نمو الاقتصاد غير الرسمي وازهاره، بحيث يمكن القول بانه كلما زاد التهرب الضريبي زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي.

وهكذا فان معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تقتضي معرفة الأسباب الحقيقة التي تكمن وراء وجود هذا الاقتصاد ومحالة التغلب عليها وهم ما يمكن تحقيقه عن طريق تقليل الحوافز والإغراءات نحو الانضمام الى هذا الاقتصاد، وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي، وهو ما يؤدي إلى تضيق حجم الاقتصاد غير الرسمي وحصره في أضيق نطاق ممكن، بحيث يتم الإقلال من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي إلى ادنى مستوى ممكن.

المراجع:

● باللغة الفرنسية

- Barthélemy Ph .,1986. « Comptabilité nationale et économie souterraine », dans Arnold H et arkhipoff O., édés., Etudes de comptabilité nationale,Economica,Paris.
- Feige, Edgar L., 1989, « The Meaning and Measurement of the Underground Economy », The Underground Economies Edited by Feige, Edgar L., Cambridge University Pres..
- Feige, Edgar L. ed. 1989. The underground economies. Tax evasion and information distortion. Cambridge, New York, Melbourne: Cambridge University Press.
- J.C.Willard, « L'économie souterraine dans les comptes nationaux », Econom Statistique, n 226, INSEE, Paris, nov.1989.
- Hart K.,1972,Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana, Journal of Modern African Studies, vol 2.
- INGO WALTER,, 1986. Secret Money...The Shadow World Of Tax Evasion Capital Flight And FRAUD, (LONDON; COUNTERPOINT).
- Lippert, O., Walker, M., 1997 (Eds.), the Underground Economy: Global Evidences of its Size and Impact. The Frazer Institute, Vancouver, BC
- Schneider, F., Enste, D., 2000. Shadow économies: size, causes, and conséquences. Journal of Economic Literature 38.
- Tanzi, Vito. 1980. The underground economy in the United States: estimations and Implications. Banca Nazionale Del Lavoro Quartely Review, No 135, Dec
- Tanzi, Vito. 1983. The underground economy in the United States. Annual estimates, 1930–1980. IMF-Staff Papers 30, no. 2.

● باللغة العربية:

- عاطف وليم اندراوس، « الاقتصاد الظلي، المفاهيم والمكونات والاسباب » ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
- نسرین عبد الحمید نبیه، « الاقتصاد الخفي »، دار الوفاء، الاسكندرية، 2007.
- صفوت عبد السلام عوض الله، « الاقتصاد السري »، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بوغرة بومدين

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان

غربي ناصر صلاح الدين

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان



ملخص:

يعد مشكل التمويل وأحد من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل غياب التمويل الإسلامي كحل بديل حقيقي للتمويل التقليدي. لذلك يطرح التمويل بالصيغ الإسلامية نفسه كبديل حقيقي للصيغ التقليدية من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها خاصة في ظل غياب التمويل التقليدي في الجزائر. هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك يطرح التمويل بالصيغ الإسلامية نفسه كبديل حقيقي للصيغ التقليدية من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها خاصة في ظل غياب التمويل التقليدي في الجزائر. هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فهدف هذه الورقة البحثية يصب في نفس المنحى، حيث تحاول دراسة مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و نأخذ الحالة الجزائرية كمجال لهذه الدراسة. (عرض تجربة بنك البركة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في ظل غياب التمويل التقليدي في الجزائر. هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتجات المالية الإسلامية، البنوك التقليدية

التمويل الإسلامي

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحرك و الدافع لعجلة النمو الاقتصادي و الاجتماعية، فهي تساهم في خلق فرص العمل و دفع النمو الاقتصادي و دفع التنمية البشرية و الاجتماعية و بالتالي الحرص المالك على نجاح المشروع و لهذه الاسباب كلها أصبح في السنوات الأخيرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجهها استراتيجيا لدى العديد من الدول وخاصة الدول النامية منها.

في الجزائر، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي من المؤسسات التي تساهم في خلق فرص العمل و دفع النمو الاقتصادي و دفع التنمية البشرية و الاجتماعية و بالتالي الحرص المالك على نجاح المشروع و لهذه الاسباب كلها أصبح في السنوات الأخيرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجهها استراتيجيا لدى العديد من الدول وخاصة الدول النامية منها. وهذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية غير متطورة.

في الجزائر، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي من المؤسسات التي تساهم في خلق فرص العمل و دفع النمو الاقتصادي و دفع التنمية البشرية و الاجتماعية و بالتالي الحرص المالك على نجاح المشروع و لهذه الاسباب كلها أصبح في السنوات الأخيرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجهها استراتيجيا لدى العديد من الدول وخاصة الدول النامية منها. وهذا خاصة في الدول النامية التي تتميز بأسواق مالية غير متطورة. لذلك يطرح التمويل بالصيغ الإسلامية نفسه كبديل حقيقي للتمويل المصرفي التقليدي بدافع ديني، لعل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها خاصة في الدول الإسلامية، مع بنك محمد يونس في تمويل المشاريع الصغيرة جدا عن طريق قروض بدون فوائد الأمر الذي سمح بخلق مداخيل ثابت للطبقات الفقيرة في الجزائر.

إشكالية البحث : نخلص من خلال هذه الورقة البحثية إلى التساؤل التالي: هل التمويل الإسلامي في الجزائر؟

فرضية البحث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي من المؤسسات التي تساهم في خلق فرص العمل و دفع النمو الاقتصادي و دفع التنمية البشرية و الاجتماعية و بالتالي الحرص المالك على نجاح المشروع و لهذه الاسباب كلها أصبح في السنوات الأخيرة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجهها استراتيجيا لدى العديد من الدول وخاصة الدول النامية منها. البدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناسبة لاحتياجاتها المالية ، ولكن يبق في حاجة الى المزيد من التطوير و التحسين (تطوير الهندسة المالية الإسلامية) لضمان تناسبه بشكل جيد مع المتطلبات التمويلية لهذه المؤسسات في مختلف مراحل حياتها، و للمواجهة المنافسة المفروضة عليها من طرف المؤسسات المالية التقليدية، و اما بالنسبة للتجربة الجزائرية فيما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصيغ التمويل الإسلامية المختلفة فهي جد متواضعة ، فهي تقتصر على عرض تشكيلة محدودة من المنتجات المالية و تقوم بتمويل نسبة صغير من هذه المؤسسات ، و لا يزال التمويل الإسلامي في الجزائر قاصرا على تلبية الاحتياجات التمويلية للمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف البحث: يهدف البحث الى لقاء الضوء على ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الخصائص المالية و التنظيمية التي تتميز بها ، و عرض للمشاكل التي تواجهها في التمويل الربوي ، وتقديم البدائل المطروحة من طرف المؤسسات المالية الاسلامية واطهار توافقتها مع طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وأخذ في الاعتبار كمجال لهذه الدراسة، و بالتحديد بنك البركة الجزائري الذي ينفرد بصيغ التمويل الإسلامي في الجزائر إلى تقديم اقتراحات إلى أجل تطوير صيغ التمويل الإسلامي و جعلها أكثر ملائمة و تناسبا مع طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات ذات حجم اقتصادي صغير ، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المستخدمة في تعريف هذه المؤسسات . يختلف هذه المعايير بين دولة وأخرى، كما يعتبر حجم المؤسسة من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . كما يختلف التعريف وفقا للهدف من المؤسسة .

1- المعيار المستعملة في التعاريف :

المعيار المستعملة في التعاريف : 1-

1-1 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يعتمد على المعايير التالية :
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات ذات حجم اقتصادي صغير ، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المستخدمة في تعريف هذه المؤسسات .

2-1 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يعتمد على المعايير التالية : المستوى التقني المستخدم ، و الطبيعة التسويقية للمؤسسات ، سواء كانت موجهة الى السوق المحلية او الدولية

2- التعاريف المعتمدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هناك عدة تعاريف أعطيت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سواء كانت موجهة الى السوق المحلية او الدولية

2-1 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي:

المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو اقل

¹ دريس يحيي " البات و سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر) " مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد 55-57 صيف خريف 2011 ، ص69، ص70
لبنى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني ، رسالة ماجستير 2005، ص 41

2-2 تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : ركز التعريف الياباني على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة النشاط ، ويمكن تبين ذلك في الجول التالي :

القطاعات	راس المال المستثمر	عدد العمال
مؤسسات فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل او اقل
مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل او اقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل او اقل

3-2 **البيانات الوصفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** **البيانات الوصفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** **البيانات الوصفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الدول الاوربية ، لهذا فضلنا تقديم تعريف موحد وهو تعريف السوق المشتركة ، اذ يعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تلك المنشأة التي تحقق معيارين يتمثلا في عدد العمال المشتغلين يصل الى 500

4-2 تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: **المرحلة الأولى** 18/01 الصادر في 12 ديسمبر

2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تعريفها كالتالي:

٢٥٥ ١ على /

يتجاوز رقم أعمالها 2 مليون ريال سعودي أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون ريال سعودي .

تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة². "

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	مجموع الميزانية
المؤسسة المصغرة	عدد العمال من 1 الى 9 عمال	رقم الاعمال اقل من 20 مليون	لا يتجاوز 10 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	عدد العمال من 10 الى 49 عاملا	لا يتجاوز رقم الاعمال 200 مليون دج	يتجاوز 100 مليون
المؤسسة المتوسطة	عدد العمال من 50 الى 250 عاملا	رقم الاعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار	ميزانيتها محصورة بين 100 و 500 مليون دينار

٥٠ : نتائج البحث

2-5 تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : كما أن البنك الدولي يعتمد تعريفا للمؤسسات الصغيرة

بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 (مليون ريال)

الصغير) حتى 10 ٠٠٠٠ مبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 ٠٠٠٠

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة عمان دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الاولى ، 2002، ص 16
² رؤوف عثمانية، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001، ص 36

بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليارات ريال سنوية¹.

3- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة: هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها وفي فيما يلي²:

[illegible]

. □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ ✓

✓ تعتبر مورداً مكملًا للمشروعات الكبيرة بتوزيعها م. ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦

✓ قدرتها على الدخول الى اسواق متخصصة لا يجذب اليها المشروعات الكبيرة.

. □□□□ □□□□ □ □□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□ ✓

✓ السرعة و الدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة.

ثانيا :إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل خلال كل فترات حياتها منذ خلق المؤسسة و انطلاقتها ، و مروراً

[illegible]

١٠٤ **ت** **الازمات التي توجه المشروع .**

و يعد نقص التمويل للامزم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم المشكلات التي توجهها ، بل الاكثر من هذا فهو

مشكلتها الرئيسية و اساس مشكلاتها الاخرى ، و تتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية على وجه الخصوص بسبب

المحلية و الخاصة من جهة و مشكلة الضمانات التي تطلبها البنوك الربوية من اصحاب المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة (٠.٠.٠) 3 ٠٠٠٠٠ ٠٠٠٠٠ ٠٠٠٠ ٠٠ ٠٠٠ ٠ ٠⁴.

✓ ☐ ☐ ☐ ☐ ☐ : تعاني ال (. .) في الدول النامية ن فجوة تمويل متنامية ، مما يقف حجرة عثرة في

تطور هذه المؤسسات وازدهارها ، وهذا بسبب نقص المدخرات المحلية من جهة و تجاهل البنوك لا

التمويلية للقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

✓ التركيز على الضمانات : تأتي الضمانات في مقدمة الاولويات الائتمانية للمؤسسات التمويل عند منحها التمويل

(١٠٠٠) لا تكون غايستها لا تملك ضمانات رسمية

1. ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة القرض الشعبي الوطني، رسالة ماجستير 2005، ص 54

² ونوغي فتiche " اساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الاسلامي " الدورة التدريبية الدولية حول : نموي المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير سطيف الجزائر ماي 2003

³ هيا جميل بشارت " التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " درا النفائس الاردان 2009 ، ص59

⁴ عبد المجيد تيموي "تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المعوقات و الحلول " الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011 جامعة امحمد بوقرة بومرداس ماي 2011

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010-2011 جامعة امحمد بوقرة بومرادي ماي 2011

ضالة فرص الحصول التمويل اللازم ، الامر الذي دفع بالبنوك و المؤسسات المالية بالزام المؤسسات الصغيرة و

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ان يدي الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تعاني ال (. .) من اضاءة جزء مهم من وقتها للحصول على التمويل اللازم لها من

خلال الالتزام بمعايير المحاسبية و الائتمانية و الشخصية قد يصعب توافرها في المشروعات من الناحية العملية.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : المعوقات الكبيرة للنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فهي مرتفعة بالقدر

المعوقات الصغيرة والمتوسطة و هذا يتسبب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مع متوسط العائد علي المال المستثمر من المشروع، مما يقود إلى الخسارة أو التوقف عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شريحة واسعة من أصحاب المؤسسات في الدول الاسلامية ترفض التعامل بالربا و هذا ما يزيد من تفاقم المشكلة

خاصة في ظل تواضع حجم التمويل الاسلامي في الاقتصاد.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (. .) للمتابعة الدفترية على

حساب المتابعة الميدانية ، مما يعني تؤدي باصحاب المؤسسات الى تحويل التمويل الى غير المجالات المخصص له، وهما

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ ضعف خبرة اصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مجال ادارة الاعمال و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التسويق و عدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المؤسسات ، مما يجعل راس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلا تحسبا

للمسائلة الضريبية ، وبالتالي يصعب معه التمييز بين الذمة المالية للمشروع و تلك الخاصة بصاحبه و يصعب

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: البديل الاسلامي للتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال عرضنا للإشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك الربوية (المؤسسات الربوية)، والتي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (. .) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الى البحث عن جهة تمويلية بديلة للتمويل التقليدي ، و لعل التمويل الاسلامي المتمثل في البنوك و المؤسسات المالية

الاسلامية يطرح نفسه بقوة كبديل مناسب للقضاء على المشاكل التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و

خاصة في ظل الإسهام الكبير لهذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خلق القيمة المضافة و التخفيف من

حدة الفقر و البطالة ، و هي الأهداف التي كذلك يسعى النظام الاقتصادي الاسلامي الى تحقيقها وذلك من خلال

العمل بمبدأ المشاركة في الغنم و الغرم بدلا من الفائدة .

لأن هذا العنصر سوف نحاول القاء الضوء على طبيعة او ماهية التمويل الاسلامي ، وتقدم مختلف الصيغ التمويل المقدمة من طرف المصارف و المؤسسات المالية الاسلامية في الاقتصاد .

1- ماهية التمويل الاسلامي :

سوف نذكر اهم التعاريف التي تعرضت إلى التمويل الإسلامي :

1-1 التمويل الإسلامي : " إن يقدم الشخص شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما و مدى مساهمته في رأس المال و اتخاذ القرار الاداري و الاستثماري"¹

1-2 تعريف محمد البلتاجي : تقدم تمويل عيني او معنوي الى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الاسلامية ، ووفق معايير و ضوابط شرعية و فنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية²

1-3 التمويل الإسلامي : " تقدم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها الى شخص اخر يديرها و يملكها"³

1-4 تعريف الدكتور محمد محمود المكاوي : " التمويل المصرفي الاسلامي يمنح البنك عميله تمويل لمواجهة احتياجاته المالية و هو تمويل إسلامي لا يموله البنك بقرض أو بدين أو بغيره من الأموال التي لا تتوافر لديه ، او اعطاء العميل المال على سبيل المضاربة وفق مفهوم الشريعة الاسلامية او المداخلة في التجارة من خلال زيا (الربو) أو على الاقل تأجير الآلات و المعدات و غيرها من الصور المنفعة."⁴

2- الفرق بين التمويل الاسلامي و التمويل الربوي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة:

يتركز الفرق بين التمويل الاسلامي و الربوي في النقاط الرئيسية التالية :

✓ التمويل الإسلامي : يستمر ملك راس المال في التمويل الاسلامي للمالك بينما تنتقل الملكية لراس المال للطرف

الاخر في التمويل الربوي"

✓ التمويل الإسلامي :⁶

¹ فؤاد السرطاوي : التمويل الاسلامي و دور القطاع الخاص ، دار المسيرة ، عمان الطبعة الاولى ، 1999 م، ص 97

² محمد مكي بن سعد الجرف " الصناعات الصغيرة و طرق تمويلها في الاقتصاد الاسلامي " افاق جديدة العدد 2 افريل 1998 ، ص 152

³ منذر قحف " مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي " تحليل فقهي و اقتصادي ، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ، جدة ، 1991 ، الطبعة الاولى ، ص 12

⁴ محمد محمود المكاوي " اسس التمويل المصرفي الاسلامي بين المخاطرة و السيطرة " المكتبة العصرية مصر 2009 ، ص 11

⁵ فؤاد السرطاوي مرجع سابق ص 100

⁶ الغريب ناصر " اصول المصرفية الاسلامية و قضايا التشغيل " 1996 م ، ص 286

- 1 - يشترك الطرفان في الربح قل أو أكثر حسب اتفاقيهما في التمويل الاسلامي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل الربوي بنتيجة ربحية المشروع و لا بحصة المستفيد من التمويل.
- 2 - الخسارة تقع على رب المال في التمويل الاسلامي بينما لا يتحمل الممول في التمويل الربوي أي خسارة ، بمعنى اخر ان المستفيد في التمويل الاسلامي . لا يتقصر لان يده يد امان ، بينما في التمويل الربوي تعتبر يده يد ضمان .
- 3 - الربح في التمويل الاسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الانتاج بينما في التمويل الربوي ربح وهمي ✓

- 1 - لا يمكن تمويل أي نوع من الاعمال الاستثمارية في التمويل الربوي
- 2 - يقتصر التمويل الاسلامي على الاعمال الموافقة للشرع بينما يمكن تمويل أي نوع من الاعمال في التمويل الربوي
- 3 - يشترط في التمويل الاسلامي التركيز على المشاريع التي تبرز فيها عناصر الانتاج بينما لا يشترط ذلك في التمويل الربوي فمثلا قد يستخدمه المستفيد المال في اقراضه بالربا ✓

3-الصيغ المختلفة للتمويل الاسلامي : في هذا العنصر سوف نحاول القاء الضوء على مختلف صيغ التمويل

- 1-3 التمويل بالقرض (القرض بالقرض) : تقدم المصارف الاسلامية جزء من التمويل يسهم من خلاله في
- التمويل بالقرض هو قرض يأخذ شكل قرض أو عقارية أو صناعية أو خدمية مع شريك أو أكثر على إن يشتركان في العائد المتوقع ربحا كان أو خسارة حسب الاتفاق ، مع وعد المصرف الاسلامي بالتنازل عن حقوقه بطريقة بيع أسهمه إلى هؤلاء الشركاء على أن يلتزم الشركاء أيضا بشراء تلك الأسهم و الحلول محله في الملكية .
- التمويل بالقرض هو قرض يأخذ شكل قرض أو عقارية أو صناعية أو خدمية مع شريك أو أكثر على إن يشتركان في العائد المتوقع ربحا كان أو خسارة حسب الاتفاق ، مع وعد المصرف الاسلامي بالتنازل عن حقوقه بطريقة بيع أسهمه إلى هؤلاء الشركاء على أن يلتزم الشركاء أيضا بشراء تلك الأسهم و الحلول محله في الملكية .
- ذات الجدوى الاجتماعية و الاقتصادية العالية ، بالإضافة الى متابعة ادارة المشروعات و تقديم الاستشارات المالية و الفنية

QUESTION **ANSWER**

أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والمزارعين في امتلاك ادوات و مكنات و ورش حدادة و نجارة ، و سائقي الاجرة في امتلاك سيارات الاجرة وغيرها.¹

3-2 التمويل بالمراجحة : تعد المراجحة من أحد صور البيوع ،و هذا يجعلها تتوافق مع الضوابط الشرعية ، حيث تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة (المزايدة و المساومة و المراجحة) ، و يتحدد ثمن البيع السلعة في المراجحة بتكلفة شراء البائع لها (القيمة المضافة + المصاريف + الربح) إضافة الى ربح معلوم يتفق عليه، و يطهر الجانب التمويلي في هذه العملية اذا بيعت السلعة بمراجحة لأجل أو على أقساط (أي أن العملية تتضمن بجانب البيع ائتمانا تجاريا يمنح البائع للمشتري الذي

و تتم المراجعة حاليا في المصارف الإسلامية بين ثلاثة أطراف وهي البائع و المشتري و المصرف وسيط بينهما، و يكون الثمن فيها مؤجلا يزداد الربح فيه بزيادة الاجل ، وذلك عن طريق طلب المشتري من شخص اخر " شخص آخر " شراء سلعة معينة بمواصفات محددة ، و على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مراجعة بنسبة ربح متفق عليه بينهما لهذا يطلق عليها تسمية بيع المراجعة للأمر بالشراء .³

ويمكن هذا النوع من التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تلبية احتياجاتها المختلفة ، حيث يوفر احتياجاكهم من

3-3-3-3 : تستطيع المصارف الاسلامية استعمال صيغة السلم في تمويل المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة التي تنتج السلع و البضائع ، بحيث يكون هذا التمويل بمثابة رأس المال السلم ، و تكون السلع التي تنتج هي المسلم فيه ، و هذا الاسلوب التمويلي يمنح المؤسسة سيولة تمكنها من الاستمرار في الانتاج دون توقف و تمكن البنوك الاسلامية من اقتناء السلع بسعر اقل من مثيلها في السوق ، و يحقق ربح من تسويقها مرة ثانية في السوق ⁴.

4-3 المضاربة أو القراض هي عقد بين الطرفين يقوم بمقتضاه رب المال (المضارب) (المضارب) المضارب

المال إليه بالإضافة الى حصة من الارباح متفق عليها و يحتفظ لنفسه بباقي الارباح ،و لا يتحمل المستثمر خسارة تتجاوز

رأسماله كما لا يتحمل المضارب خسارة سوى مجهوده ووقته و لكنه يلتزم باى خسائر ناجمة عن الاهمال او اساءة

استخدام التمويل و يمكن أن تستخدم هذه الصيغة في تمويل تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم

¹ ارشيد ، محمود " الشامل في معاملات و عمليات المصارف الاسلامية " ، دار النفائس ، الطبعة الاولى ، ص 35

١٢. د. محمد عبد الحليم عمر "أساليب التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة" جامعة الأزهر

³ هيل جميل بشارت " التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة " مرجع سابق ، ص 74

⁴ محمد محمود المكاوي مرجع سابق ، ص 63

⁵ حسين عبد المطلب " تفعيل دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة " 2011، متوفر على موقع MPRA،

✓ يمكن ان يكون البنك مستصنعا أي طالبا لمنتجات صناعية ذات مواصفات خاصة ، وقد يمارس البنك هذه المهمة ممولا لها من ماله الخاص أو يتصرف فيها بالصيغ المتاحة له، من بيع أو تأجير او مشاركة معينة ، و قد تصبح هذه المصنوعات ملكا للبنك ،

✓ كما يمكن للبنك ان يمثل الصانع او العامل في عقد الاستصناع ، بان تطلب منه بعض الشركات و المؤسسات او تقوم بالتعاقد مع غيره على صنع تلك المصنوعات ، وسواء كان هذا أو ذاك فانه يمارس عملية التمويل و توظيف ما متاح للمؤسسات الصغيرة القائمة التي تريد التوسع في حجم اعمالها عن طريق زيادة خطوط إنتاجها و إنشاء وحدات عقارية لوحدة التجميع الى غير ذلك من الساليب التوسع في المنشآت الصغيرة،

رابعاً : تجربة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-نشأة بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري في مايو 1991 كمصرف إسلامي وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر. وتتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية. 11 يعتبر بنك البركة الجزائري البنك التجاري الوحيد في الجزائر الذي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقد واكب نمو البنك تطور الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة¹.

2-مجالات تمويل البنك البركة الجزائري:

ويقوم بنك البركة الجزائري بتمويل عدة مجالات و التي يمكن عرضها فيما²:

[illegible]

خدمات تمويلية أخرى قصيرة الأمد.

2-2- المزايا للمقاولين الذين يقومون بمشاريع حكومية ومشاريع هيئات شبه

١٠٠٠٠. التحويلات خلال فترة التشديد وكذلك بعد انتهاء فترة التشديد.

2-3: يقدم بنك البركة الإسلامي تمويل طويل الأجل للمشروعات الجديدة وتوسعة المشروعات القائمة

في مختلف قطاعات السوق المحلي .

¹ موقع بنك البركة الجزائري <http://www.barakaonline.com/ar/default.asp?action=article&id=74> يوم الاطلاع 2012/05/25

موقع بنك البركة الجزائري <http://www.barakaonline.com/ar/default.asp?action=article&id=74> يوم الاطلاع 2012/05/25

4-2 البنك المركزي الجزائري: تتضمن هذه المزايا على صيغ التمويل، الإعتمادات المستندية، خطابات الضمان إلخ، البنك المركزي الجزائري.

5-2 البنك المركزي الجزائري: من خلال هذا المنتج، يمنح بنك البركة الإسلامي التمويل اللازم لشراء العقار مما يوفر فرص البنك المركزي الجزائري. وتمويل هذا البرنامج يقوم على دراسة الجدوى الاقتصادية للتمويل البنك المركزي الجزائري.

3- دور بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يعمل بنك البركة الجزائري، كغيره من البنوك الإسلامية، على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البنك المركزي الجزائري المعروفة، والتي من بينها المضاربة، السلم والائتمان. فالتمويل بالمضاربة لهذا البنك يخص الحرفيين وأصحاب المهن الحرة لإنجاز مشاريعهم، ويشترط في المشروع أن يستوفي شروط الجدوى، لاسيما ما يتعلق بالردودية الاقتصادية والمالية؛ أما بالنسبة للتمويل عن طريق السلم فالبنك يشتري البضائع بدفع عاجل لثمنها على شكل البنك المركزي الجزائري تسليم البضائع يتعاقد الطرفان على البيع بالوكيل؛ في حين يتم تطبيق صيغة التمويل بالاستصناع في بنك البركة الجزائري من خلال التزام البنك بتوفير التمويل المسبق للزبون، وذلك مقابل علاوات تدخل فيها تكلفة المنشأة، مضاف إليها البنك المركزي الجزائري¹.

3-1 تطور حجم التمويل في البنك البركة الجزائري الموجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

وان تطور نسبة التمويل الموجه الى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يدل على الاهتمام المتزايد في السياسة التمويلية للبنك البركة الجزائري². (الجدول التالي يبين هذا التطور)

السنة	إجمالي تمويلات المعينة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إجمالي التمويلات	%
1998	660.483.827,18	2.989.944.194,16	22,09
1999	1.338.595.261,05	4.452.707.160,49	30,06
2000	1.964.720.055,92	5.997.206.660,13	32,76
2001	3.394.791.448,35	7.665.802.925,25	44,28
2002	5.846.409.988,35	12887.202.330,18	45,37
2003	3.038.192.529,59	6.266.857.199,23	48,48

البنك المركزي الجزائري: إحصائيات بنك البركة الجزائري

¹ ربيع حسين ، سلطاني محمد رشدي " نماذج من تمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضاربة ، السلم ، الاستصناع " ملتقى حول سياسات التمويل و اثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية " نوفمبر 2006 بسكرة

² خالدي خديجة " دور التمويل الاسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " المؤتمر العلمي حول المقاول و التنمية الاقليمية و الريفية جامعة تلمسان الجزائر 2008 ، ص 10

من خلال الجول نلاحظ الارتفاع الكبير في حجم التمويل الموجه للقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنك
البركة الجزائرى ، ١٩٩٨ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣

2-3 الصيغ التمويلية الاسلامية المعمول بها من طرف بنك البركة الجزائري :

بنك البركة للتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي لأغراض المراجعة ، السلم ، الاستصناع ، و التأجير و الجدول التالي يـا :

البيان/السنة	2004	%	2005	%	2006	%	2007	%
المربحة	1575	59	1494	49	2680	67	2087	39
السلم	450	17	304	10	27	0.5	-	1
الاستصناع	33	1	570	19	721	18	120	-
تأجير المنقول	-	-	-	-	721	4.5	1509	28
تأجير غير المنقول	593	23	665	-	183	4.5	1557	29
بيع و اعادة التأجير	-	-	-	22	400	10	170	3
اجمالي تمويل الاستثمار	2652	100	3063	100	4011	100	5443	100

١١١١ : إحصائيات بنك البركة (٢٠٢٠ - ٢٠٢١) وحمادي فرج الله أحلام، حمادي موارد، ملياني حكيم "خطوات وصيغ تمويل بنك البركة الجزائري

للمشروعات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2004-2007" الملتقي الوطني الأول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال 2010-2011

من الجدول يظهر بوضوح سيطرة صيغتي المراجعة و السلم على التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث فاقت في ثلاثة سنوات الاولى 67% ، الا ان في سنة 2007 تراجعت للصالح صيغة التمويل التجاري و هذا لما له من مزايا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و أما في ما يخص صيغة الاستصناع فقد عرفت تراجع كبير حيث وصلت الى 1% في سنة 2007 مما يدل على استبعاد البنك لهذه الصيغة نظرا لأخطار التي تحملها .

3-3 النشاطات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري و الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و أما بالنسبة للنشاطات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف بنك البركة هي كالتالى :

8	2249	4.5	956	5.7	957	3.5	291	خدمات
0.2	2557	0.9	1686	0.1	2005	0.5	2114	تشيقات
								البحري
100	28506	100	21358	100	16829	100	4208	المحلية
28	8121	30.3	6490	35	5898	39	3270	الصناعة
5	1449	2.8	603	3	512	3	246	النقل
0.8	143	0.5	109	0.5	74	2	162	الاشغال العمومية

البيان : إحصائيات بنك البركة (بنك الجزائر) وحمادي فرج الله أحلام ،حمادي مورا، ملياني حكيم "خطوات وصيغ تمويل بنك البركة الجزائري للمشروعات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2004-2007" الملتقي الوطني الأول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية 2010-2011

نلاحظ سيطرة النشاط التجاري على التمويل و هذا لانخفاض درجة المخاطر فيه من جهة ، و الانفتاح و التحرير الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر خلال هذا الفترة، تم يأتي بعده القطاع الصناعي و قطاع الخدمي و قطاع النقل اللذان نموا متزايدا.

3-4مقارنة بين التمويل لغرض استغلالي و غرض استثماري :

البيان / السنة	2004 %	2005 %	2006 %	2007 %
تمويل الاستغلال	68 5636	82 13766	81 17347	81 23080
تمويل استثمار	32 2652	18 3063	19 4011	19 5443
مجموع التمويل	100 8288	100 16829	100 21358	100 28523

البيان : إحصائيات بنك البركة (بنك الجزائر) وحمادي فرج الله أحلام ،حمادي مورا، ملياني حكيم "خطوات وصيغ تمويل بنك البركة الجزائري للمشروعات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2004-2007" الملتقي الوطني الأول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية 2010-2011

من جدول يتبين لنا سيطرة التمويل الخاص بالاستغلال على حصة كبيرة مقارنة بالتمويل الاستثماري الموجه الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذا لانخفاض درجة المخاطرة فيه ، وكذلك لتناسبه مع طبيعة مصدر الاموال التي هي في الغالب وبنوك محلية .

خاتمة:

لقد كان الهدف من هذا البحث هو التعرف على مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال تبيان ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ص. ١٠٠) و معيار المعتمدة في تعريفها و تقسيمها بين مختلف الدول ، وكذلك وتوضيح العراقيل و المشاكل التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات (ص. ١٠٠) في التمويل الربوي الذي يهملها في التمويل على حساب المؤسسات الكبرى و يثقل كاهلها بأسعار فائدة مرتفعة و الضمانات المبالغ فيها، و لا يراعي طبيعة نشاطها و تنظيمها في المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد ، ثم طرحنا الحل الاسلامي كبديل تمويلي قادر على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و جعلها تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد ، و هذا بعرض مختلف المنتجات المالية الاسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية الاسلامية للصالح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مراجعة، سلم ، مضاربة ، استصناع و الأستأجر)

مع التركيز على الكيفية التي يناسب بها كل منتج مالي اسلامي مع وضعية و طبيعة هذه المؤسسات (ص. ١٠٠)، و في الاخير قدمنا الحالة الجزائرية من خلال عرض تجربة بنك البركة الجزائري الاسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وهذا مع تعزيز هذا العرض بإحصائيات حول حجم تمويل بنك البركة الجزائري و صيغ التمويل المقدمة ، لأجل تقديم صورة واضحة عن وضعية التمويل الاسلامي للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. و كخلاصة لهذه الدراسة نقول أنه من أجل تعظيم المنفعة المترتبة عن التمويل الاسلامي للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول العربية و الاسلامية ، يجب الاهتمام أكثر بمهندسة المالية الإسلامية

و العمل بشكل مستمر على تكيف صيغ التمويل الاسلامية مع الحاجيات المستجدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و توسيع التمويل الاسلامي للمختلف القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها هذه الاخيرة ، مع تقديم الدعم و التحفيز للمؤسسات المالية الاسلامية في الاقتصاديات العربية لتشجيعها على المساهمة أكثر و أكثر في تمويل الاقتصاد، وهذا لما

للتمويل الاسلامي من دور إيجابي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خدمة المصلحة العامة و خلوه من المخاطر المالية و التشغيلية و القانونية .

المراجع:

- 12- عبد الرزاق الهيتي " فقه الإمامية في الفقه الإسلامي " ١٠ مجلدات ، دار الفقه الإسلامي ، عمان ، الطبعة الاولى ، 1388 هـ - 1968 م

دور الدولة في معالجة الفقر الناتج عن الأزمات الاقتصادية والمالية

"دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي"

عبد الحفيظ إبراهيم

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الأغواط



ملخص:

يعتبر الاقلال من الفقر هدفا محوريا في عملية التنمية، ويعتبر إدماج الفقراء في النشاط الاقتصادي ضرورة اقتصادية واجتماعية في سياسة كل بلد، للاستفادة من طاقاتهم المعطلة عادة في صناعة ومضاعفة الدخل الوطني، وللاستفادة من إنفاقهم الاستهلاكي في تحريك الطلب المحلي، وعندما تحدث الأزمة الاقتصادية تكون الخسائر مضاعفة للفقراء الذين لا يستطيعون مواجهة الأزمة بسبب قلة ذات اليد، وللبلد الذي لا يستطيع الاستفادة من إسهامات فقرائه في تحريك الطلب وصناعة الدخل، ولأن تكرار الأزمات أصبح سمة الاقتصاد الحديث لابد لكل للحكومات أن تتدخل لصالح هذه الفئة بما يحقق الأهداف السابقة.

كلمات مفتاحية: الفقر، الأزمة، الدخل، الثروة، دور الدولة، الاقتصاد الرأسمالي، الاقتصاد الاشتراكي، الاقتصاد الإسلامي، فائض القيمة، إعادة التوزيع، الضمان الاجتماعي.

Abstract:

Poverty misanthrope since time immemorial and there is no philosophy or ideology is important in any stage of human history and in any nation did not address the problem of poverty and International community agreed to consider poverty reduction is the central objective of the development The poverty reduction a central objective in the development process, and is integrating the poor in economic activity need economic and social policy of each country, to take advantage of their energies deactivated usually in industry and doubling the national income, and to benefit from their consumption spending in moving domestic demand, and when he spoke of the economic crisis are losses doubling of the poor who can not cope with the crisis, and the country who can not benefit from the contributions of its poor in moving demand and industry income, and because repeated crises has become a feature of the modern economy must all governments to intervene in favor of this category in order to achieve the above objectives

مقدمة:

اتفق المجتمع الدولي على اعتبار الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، فالفقر عدو الإنسان منذ الأزل ولا توجد فلسفة أو فكر مهم في أي مرحلة من مراحل تاريخ البشرية وفي أية أمة من الأمم لم يتطرق لمشكلة الفقر كما يعتبر الفقر قضية اقتصادية واجتماعية ودينية في نفس الوقت، فهو يمس كل هذه الجوانب معا، لذلك نجد كل التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية المختلفة تدلي بدلوها في هذا الموضوع، أما في العصر الحديث نجد أن الاقتصاديات الحديثة قد أحدثت فارقا كبيرا بين الفقراء وأصحاب الثروة، سواء على مستوى الدول، أو بين الأفراد في الدولة الواحدة، وهذا ما يجعل مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها أوسع مما كانت عليه في السابق.

وإذا كانت قضية مجاعة الصومال قضية إنسانية بامتياز، فإنها قضية إنسانية بالدرجة الأولى، وفي ظل هذه الظروف، فإننا نرى أن المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، يجب أن تتحرك بسرعة لتوفير المساعدات الإنسانية اللازمة للشعب الصومالي. إننا نرى أن المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، يجب أن تتحرك بسرعة لتوفير المساعدات الإنسانية اللازمة للشعب الصومالي. إننا نرى أن المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، يجب أن تتحرك بسرعة لتوفير المساعدات الإنسانية اللازمة للشعب الصومالي.

حول كيفية تطرق الفكر الغربي والفكر الإسلامي لدور الدولة في معالجة الفقر في ظل الأزمات الاقتصادية ؟

: □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□

- 1- **معلومات عامة عن الشركة:**
- 2- **المنتجات والخدمات:**
- 3- **الأسعار والخصومات:**
- هذه هي المعلومات العامة التي يمكن استخدامها في تصميم الموقع الإلكتروني.

.....

٥٥ الثاني: تأثير التغيرات المناخية في الإنتاج الزراعي.

المسألة الأولى : في معرفة ما إذا كان العمل الذي هو موضوع الحكم في القرآن من جنس العمل الذي هو موضوع الحكم في الشريعة أم لا .

المحور الأول: الإطار النظري الدراسة

أولاً: ماهية الفقر

الفقر هو حالة من الحرمان المادي، حيث لا يستطيع الفرد تلبية احتياجاته الأساسية. وفي بعض الحالات، قد يشير الفقر إلى حالة من الحرمان الاجتماعي، حيث لا يستطيع الفرد المشاركة في الحياة الاجتماعية. (1) تشير الدراسات إلى أن الفقر مشكلة عالمية، حيث يعاني منها حوالي 1.1 مليار شخص في جميع أنحاء العالم. في الهند، يشير الفقر الكبير إلى حالة من الحرمان المادي، حيث لا يستطيع الفرد تلبية احتياجاته الأساسية. في الصين، يشير الفقر الكبير إلى حالة من الحرمان الاجتماعي، حيث لا يستطيع الفرد المشاركة في الحياة الاجتماعية. (2)

1- خط الفقر المطلق The absolute poverty line

خط الفقر المطلق هو الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. في بعض الحالات، قد يشير الخط المطلق إلى الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. (3)

يعني الخط المطلق في بعض الحالات الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. (4) الخط المطلق هو الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. في بعض الحالات، قد يشير الخط المطلق إلى الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. (5)

2- خط الفقر النسبي Relative poverty line

خط الفقر النسبي هو الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. في بعض الحالات، قد يشير الخط النسبي إلى الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. (6) الخط النسبي هو الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. في بعض الحالات، قد يشير الخط النسبي إلى الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. (7) الخط النسبي هو الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. في بعض الحالات، قد يشير الخط النسبي إلى الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد لتلبية احتياجاته الأساسية. (8)

ثانياً: ماهية الأزمات الاقتصادية

1- مفهوم الأزمة الاقتصادية Economic crisis

مفهوم الأزمة الاقتصادية هو حالة من التدهور الاقتصادي، حيث لا يستطيع الفرد تلبية احتياجاته الأساسية. في بعض الحالات، قد يشير مفهوم الأزمة الاقتصادية إلى حالة من التدهور الاقتصادي، حيث لا يستطيع الفرد تلبية احتياجاته الأساسية. (9) مفهوم الأزمة الاقتصادية هو حالة من التدهور الاقتصادي، حيث لا يستطيع الفرد تلبية احتياجاته الأساسية. في بعض الحالات، قد يشير مفهوم الأزمة الاقتصادية إلى حالة من التدهور الاقتصادي، حيث لا يستطيع الفرد تلبية احتياجاته الأساسية. (10) مفهوم الأزمة الاقتصادية هو حالة من التدهور الاقتصادي، حيث لا يستطيع الفرد تلبية احتياجاته الأساسية. في بعض الحالات، قد يشير مفهوم الأزمة الاقتصادية إلى حالة من التدهور الاقتصادي، حيث لا يستطيع الفرد تلبية احتياجاته الأساسية. (11)

"Crisis" "Cycle" في الاقتصاد، حيث أن "Crisis" تعني أزمة، و"Cycle" تعني دورة. في الاقتصاد، هناك دورة اقتصادية تتكرر بشكل دوري، وتتكون من أربع مراحل: التوسع، الركود، الانكماش، والتعافي. في المرحلة الأولى، التوسع، يكون النمو الاقتصادي قويًا، والبطالة منخفضة، والأسعار مرتفعة. في المرحلة الثانية، الركود، يبدأ النمو الاقتصادي بالتباطؤ، وتزداد البطالة، وتبدأ الأسعار في الانخفاض. في المرحلة الثالثة، الانكماش، يتباطأ النمو الاقتصادي بشكل كبير، وتزداد البطالة بشكل حاد، وتبدأ الأسعار في الانخفاض بشكل حاد. في المرحلة الرابعة، التعافي، يبدأ النمو الاقتصادي بالتعافي، وتقل البطالة، وتبدأ الأسعار في الارتفاع.

2- أنواع الأزمات الاقتصادية

هناك أنواع مختلفة من الأزمات الاقتصادية، يمكن تقسيمها إلى أزمات مالية، وأزمات اقتصادية، وأزمات اجتماعية. الأزمات المالية هي أزمات تتعلق بالقطاع المالي، مثل أزمة الائحة، أو أزمة السيولة. الأزمات الاقتصادية هي أزمات تتعلق بالقطاع الاقتصادي، مثل أزمة النمو، أو أزمة البطالة. الأزمات الاجتماعية هي أزمات تتعلق بالقطاع الاجتماعي، مثل أزمة الفقر، أو أزمة التعليم.

2-1- الأزمات المصرفية Banking crises

تعني الأزمة المصرفية أزمة في القطاع المصرفي، حيث يفقد المودعون الثقة في البنوك، ويبدأون في سحب أموالهم. هذا يؤدي إلى نقص السيولة في البنوك، مما قد يؤدي إلى إفلاسها. الأسباب المحتملة للأزمات المصرفية هي: الإفراط في الإئحة، أو الإفراط في الاستثمار، أو الإفراط في المخاطرة.

2-2- أزمات العملات وأسعار الصرف the currency crisis

هناك نوعان من الأزمات المتعلقة بالعملات وأسعار الصرف: أزمة العملة، وأزمة سعر الصرف. أزمة العملة هي أزمة تتعلق بقيمة العملة، حيث يفقد المودعون الثقة في العملة، ويبدأون في سحب أموالهم. أزمة سعر الصرف هي أزمة تتعلق بسعر الصرف، حيث يبدأ سعر الصرف في الانخفاض بشكل حاد. الأسباب المحتملة للأزمات المتعلقة بالعملات وأسعار الصرف هي: الإفراط في الإئحة، أو الإفراط في الاستثمار، أو الإفراط في المخاطرة.

ويحدث هذا عندما يفقد المودعون الثقة في العملة، ويبدأون في سحب أموالهم. هذا يؤدي إلى نقص السيولة في البنوك، مما قد يؤدي إلى إفلاسها. الأسباب المحتملة للأزمات المتعلقة بالعملات وأسعار الصرف هي: الإفراط في الإئحة، أو الإفراط في الاستثمار، أو الإفراط في المخاطرة.

2-3- أزمات أسواق الأوراق المالية Financial market crises

هناك نوعان من الأزمات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية: أزمة الأسهم، وأزمة السندات. أزمة الأسهم هي أزمة تتعلق بأسعار الأسهم، حيث يبدأ سعر السهم في الانخفاض بشكل حاد. أزمة السندات هي أزمة تتعلق بأسعار السندات، حيث يبدأ سعر السند في الانخفاض بشكل حاد. الأسباب المحتملة للأزمات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية هي: الإفراط في الإئحة، أو الإفراط في الاستثمار، أو الإفراط في المخاطرة.

3- مسببات الأزمات الاقتصادية:

تتعدد أسباب الأزمات الاقتصادية، ويمكن تلخيصها في جملة من العوامل التي تساهم في حدوثها. من أهمها: التضخم المفرط، والبطالة، والمالية، التي تساهم في تفاقم الأزمة. كما أن الأزمات الاقتصادية غالباً ما تكون نتيجة لعدة أسباب تتداخل مع بعضها البعض. فمثلاً، التضخم المفرط يمكن أن يؤدي إلى البطالة، والتي بدورها تساهم في تفاقم الأزمة. وبالمثل، الأزمة المالية يمكن أن تؤدي إلى التضخم المفرط، والذي بدوره يساهم في تفاقم الأزمة. وبشكل عام، الأزمات الاقتصادية تحدث نتيجة لعدة أسباب، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، مما يجعلها ظاهرة معقدة تتطلب معالجة شاملة.

ومن بين الأسباب الرئيسية للأزمات الاقتصادية، نذكر: التضخم المفرط، والبطالة، والمالية، والتي تساهم في تفاقم الأزمة. كما أن الأزمات الاقتصادية غالباً ما تكون نتيجة لعدة أسباب تتداخل مع بعضها البعض. فمثلاً، التضخم المفرط يمكن أن يؤدي إلى البطالة، والتي بدورها تساهم في تفاقم الأزمة. وبالمثل، الأزمة المالية يمكن أن تؤدي إلى التضخم المفرط، والذي بدوره يساهم في تفاقم الأزمة. وبشكل عام، الأزمات الاقتصادية تحدث نتيجة لعدة أسباب، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، مما يجعلها ظاهرة معقدة تتطلب معالجة شاملة.

ثالثاً: دور الدولة في محاربة الفقر أثناء الأزمة

تتعدد الأدوار التي تلعبها الدولة في محاربة الفقر أثناء الأزمات الاقتصادية. من أهمها: توفير الحماية الاجتماعية، وتنفيذ السياسات المالية والمالية، والمالية، والتي تساهم في تخفيف حدة الفقر. كما أن الدولة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في توفير الحماية الاجتماعية، وتنفيذ السياسات المالية والمالية، والمالية، والتي تساهم في تخفيف حدة الفقر. وبشكل عام، دور الدولة في محاربة الفقر أثناء الأزمة يتطلب تنسيقاً بين مختلف الجهات المعنية، وتبني سياسات فعالة تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للفقر.

1- إعادة توزيع الدخل Redistribution of income

تتعدد الطرق التي يمكن استخدامها لإعادة توزيع الدخل، ومن أهمها: الضرائب، والتحويلات المالية، والمالية، والتي تساهم في تخفيف حدة الفقر. كما أن الدولة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في توفير الحماية الاجتماعية، وتنفيذ السياسات المالية والمالية، والمالية، والتي تساهم في تخفيف حدة الفقر. وبشكل عام، إعادة توزيع الدخل تتطلب تنسيقاً بين مختلف الجهات المعنية، وتبني سياسات فعالة تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للفقر.

ومن بين الطرق الرئيسية لإعادة توزيع الدخل، نذكر: الضرائب، والتحويلات المالية، والمالية، والتي تساهم في تخفيف حدة الفقر. كما أن الدولة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في توفير الحماية الاجتماعية، وتنفيذ السياسات المالية والمالية، والمالية، والتي تساهم في تخفيف حدة الفقر. وبشكل عام، إعادة توزيع الدخل تتطلب تنسيقاً بين مختلف الجهات المعنية، وتبني سياسات فعالة تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للفقر.

2- شبكات الضمان الاجتماعي Social security networks

تتعدد الطرق التي يمكن استخدامها لإنشاء شبكات الضمان الاجتماعي، ومن أهمها: توفير الحماية الاجتماعية، وتنفيذ السياسات المالية والمالية، والمالية، والتي تساهم في تخفيف حدة الفقر. كما أن الدولة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في توفير الحماية الاجتماعية، وتنفيذ السياسات المالية والمالية، والمالية، والتي تساهم في تخفيف حدة الفقر. وبشكل عام، إنشاء شبكات الضمان الاجتماعي يتطلب تنسيقاً بين مختلف الجهات المعنية، وتبني سياسات فعالة تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للفقر.

المشاكل التي تواجهها الأسر الفقيرة، فإن الدولة يجب أن تتدخل في توفير فرص العمل للفقراء. يعتبر توفير فرص العمل للفقراء من أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتخفيف حدة الفقر. يمكن للدولة أن تخلق فرص عمل جديدة من خلال الاستثمار في البنية التحتية، أو من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما يمكن للدولة أن تخلق فرص عمل جديدة من خلال توفير التدريب المهني للفقراء. في النهاية، فإن توفير فرص العمل للفقراء هو أحد أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتخفيف حدة الفقر.

3- برامج الأشغال العامة Public works programs

تعتبر برامج الأشغال العامة من أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتخفيف حدة الفقر. تهدف هذه البرامج إلى توفير فرص عمل للفقراء، مما يساهم في زيادة دخلهم وتحسين ظروفهم المعيشية. يمكن للدولة أن تخلق فرص عمل جديدة من خلال الاستثمار في البنية التحتية، أو من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما يمكن للدولة أن تخلق فرص عمل جديدة من خلال توفير التدريب المهني للفقراء. في النهاية، فإن توفير فرص العمل للفقراء هو أحد أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتخفيف حدة الفقر.

4- برامج التحويلات النقدية والعينية Programs cash and in-kind transfers

تعتبر برامج التحويلات النقدية والعينية من أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتخفيف حدة الفقر. تهدف هذه البرامج إلى توفير دعم مالي أو عيني للفقراء، مما يساهم في زيادة دخلهم وتحسين ظروفهم المعيشية. يمكن للدولة أن تخلق فرص عمل جديدة من خلال الاستثمار في البنية التحتية، أو من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما يمكن للدولة أن تخلق فرص عمل جديدة من خلال توفير التدريب المهني للفقراء. في النهاية، فإن توفير فرص العمل للفقراء هو أحد أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتخفيف حدة الفقر.

المحور الثاني: قنوات تأثير الأزمة الاقتصادية في زيادة الفقر

تأثير الأزمة الاقتصادية في زيادة الفقر يمكن أن يحدث من خلال عدة قنوات. أولاً، فإن الأزمة الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض الدخل للأسر الفقيرة، مما يساهم في زيادة فقرهم. ثانياً، فإن الأزمة الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يساهم في زيادة فقرهم. ثالثاً، فإن الأزمة الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض فرص العمل، مما يساهم في زيادة فقرهم. في النهاية، فإن الأزمة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة فقر الأسر الفقيرة.

أولاً: القنوات الاقتصادية

1- تراجع النمو الاقتصادي "Economic growth"

يعتبر تراجع النمو الاقتصادي من أهم القنوات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفقر. عندما يتراجع النمو الاقتصادي، فإن الدخل القومي للدولة ينخفض، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل للأسر الفقيرة. كما أن تراجع النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض فرص العمل، مما يساهم في زيادة فقرهم. في النهاية، فإن تراجع النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة فقر الأسر الفقيرة.

2- عجز في الموازنة "Budget deficit"

عجز في الموازنة هو أحد أهم القنوات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفقر. عندما يكون هناك عجز في الموازنة، فإن الحكومة تحتاج إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، مما يؤدي إلى ارتفاع الدين العام. كما أن العجز في الموازنة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي، مما يساهم في زيادة فقرهم. في النهاية، فإن عجز في الموازنة يؤدي إلى زيادة فقر الأسر الفقيرة.

3- تخفيض الإنفاق الحكومي "Government spending"

التي قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان.

المعجزة التي حدثت في الصين، والتي كانت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي أجراها الحكومة الصينية، والتي كانت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي أجراها الحكومة الصينية، والتي كانت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي أجراها الحكومة الصينية. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان.

3- حلول الحكومات الرأسمالية لاحتواء الفقر الناتج عن الأزمات

في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان.

3-1 دور الدولة التنظيمي regulatory role of the state

في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان.

3-2 الدور الإنمائي أو دولة الرفاه the welfare state

في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان. في كثير من الحالات، قد تكونت نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية في كثير من البلدان.

ثالثا :المقاربة الاسلامية

1- النظرة الاسلامية الانسانية للفقر

[illegible]

2- النظرة الاسلامية للأزمة الاقتصادية

[illegible]

في كثير من الحالات، فإن الدولة تلعب دوراً مهماً في معالجة الفقر الناتج عن الأزمات الاقتصادية والمالية. فالدولة هي التي تملك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها، ولها القدرة على توجيه الموارد المالية والبشرية لمواجهة التحديات الاقتصادية. كما أن الدولة هي التي تملك السلطة لتشجيع الاستثمارات وتوفير الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر من أهم مصادر التوظيف. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة هي التي تملك السلطة لتشجيع الابتكار والبحث العلمي، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.

في كثير من الحالات، فإن الدولة تلعب دوراً مهماً في معالجة الفقر الناتج عن الأزمات الاقتصادية والمالية.

* إشكالية مرجعية التراث:

كثير من الدول تعاني من إشكالية مرجعية التراث، حيث أن التراث الثقافي والمادي يشكل جزءاً هاماً من الهوية الوطنية. ومع ذلك، فإن الكثير من الدول تعاني من نقص في الوعي بأهمية التراث، مما يؤدي إلى تدهور المواقع التاريخية وفقدان الهوية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من الدول تعاني من نقص في الموارد المالية والبشرية اللازمة للحفاظ على التراث. لذلك، فإن الدولة تلعب دوراً مهماً في معالجة هذه الإشكالية من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاع الثقافي وتوفير الدعم المالي للجهات المعنية.

* إشكالية التطبيق:

إشكالية التطبيق هي من أهم التحديات التي تواجه الدول في معالجة الفقر الناتج عن الأزمات الاقتصادية والمالية. فالدولة هي التي تملك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها، ولها القدرة على توجيه الموارد المالية والبشرية لمواجهة التحديات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن الكثير من الدول تعاني من نقص في الوعي بأهمية التطبيق، مما يؤدي إلى فشل السياسات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من الدول تعاني من نقص في الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية. لذلك، فإن الدولة تلعب دوراً مهماً في معالجة هذه الإشكالية من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاع الاقتصادي وتوفير الدعم المالي للجهات المعنية.

الخاتمة

في كثير من الحالات، فإن الدولة تلعب دوراً مهماً في معالجة الفقر الناتج عن الأزمات الاقتصادية والمالية. فالدولة هي التي تملك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها، ولها القدرة على توجيه الموارد المالية والبشرية لمواجهة التحديات الاقتصادية. كما أن الدولة هي التي تملك السلطة لتشجيع الاستثمارات وتوفير الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر من أهم مصادر التوظيف. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة هي التي تملك السلطة لتشجيع الابتكار والبحث العلمي، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.

في كثير من الحالات، فإن الدولة تلعب دوراً مهماً في معالجة الفقر الناتج عن الأزمات الاقتصادية والمالية. فالدولة هي التي تملك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها، ولها القدرة على توجيه الموارد المالية والبشرية لمواجهة التحديات الاقتصادية. كما أن الدولة هي التي تملك السلطة لتشجيع الاستثمارات وتوفير الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر من أهم مصادر التوظيف. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة هي التي تملك السلطة لتشجيع الابتكار والبحث العلمي، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.

التي قد تكونت نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية.

لذلك، يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والمالية مصممة بحيث لا تؤدي إلى تفاقم الفقر، بل تساهم في تخفيفه.

يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والمالية مصممة بحيث لا تؤدي إلى تفاقم الفقر، بل تساهم في تخفيفه. يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والمالية مصممة بحيث لا تؤدي إلى تفاقم الفقر، بل تساهم في تخفيفه. يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والمالية مصممة بحيث لا تؤدي إلى تفاقم الفقر، بل تساهم في تخفيفه.

السياسات الاقتصادية والمالية يجب أن تكون مصممة بحيث لا تؤدي إلى تفاقم الفقر، بل تساهم في تخفيفه. السياسات الاقتصادية والمالية يجب أن تكون مصممة بحيث لا تؤدي إلى تفاقم الفقر، بل تساهم في تخفيفه. السياسات الاقتصادية والمالية يجب أن تكون مصممة بحيث لا تؤدي إلى تفاقم الفقر، بل تساهم في تخفيفه.

الهوامش:

1. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2002، ص 02.
2. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2001، ص 93.
3. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2002، ص 02.
4. عبد الهادي، التقرير العالمي عن الفساد 1991، ص 137.
5. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2001، ص 93.
6. الرحمان، التقرير العالمي عن الفساد 2004، ص 17.
7. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2009، ص 24.
8. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2009، ص 291.
9. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2009، ص 11.
10. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2009، ص 22.
11. أحمد، التقرير العالمي عن الفساد 2001، ص 14.
12. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2012، ص 36.

13. البنك الدولي، "التحديات الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2008، ص. 66
14. البنك الدولي، "التحديات الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2008، ص. 66
15. Stephen G, Marion Kohler, Financial Crises and Economic Activity, World Bank, New York, 2009. 10/02/2013. www.bis.org/publ/othp05.pdf
16. البنك الدولي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1990، ص. 400
17. البنك الدولي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1990، ص. 129
18. البنك الدولي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1990، ص. 111
19. محمد عبد الله، "الدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2004، ص. 63
20. محمد عبد الله، "الدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2004، ص. 63
21. منير، "ترجمة: في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1991، ص. 27
22. محمد عبد الله، "الدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1991، ص. 73
23. البنك الدولي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1991، ص. 73
24. البنك الدولي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1991، ص. 73
25. محمد عبد الله، "الدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1991، ص. 73
26. البنك الدولي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1991، ص. 73
27. البنك الدولي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1991، ص. 73
28. البنك الدولي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1991، ص. 73
29. البنك الدولي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 1991، ص. 73
30. Economides, p. Wilson, The Economic Factor In International Relations, I.B. tavs, London, 2001, p58
31. نجيب، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2008، ص. 18
32. البنك الدولي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2008، ص. 18
33. سالم الشيخ، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2003، ص. 167
34. محمد عبد الله، "الدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2003، ص. 167
35. عبد الهادي، "الرأسمالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2003، ص. 167

- Economides, p. Wilson, The Economic Factor In International Relations, I.B. tavs, London, 2001.
- Stephen G, Marion Kohler, Financial Crises and Economic Activity, World Bank, New York, 2009.

حدثة التكنولوجيا وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة

بن سعيد لخضر

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة

جامعة سيدي بلعباس

أونان بومدين

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة

جامعة سيدي بلعباس



ملخص:

إن التطور السريع للتكنولوجيا بصفة عامة و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة على وجه الخصوص ارتبط بتطور المجتمعات في وقتنا المعاصر، فالتكنولوجيا تعتبر الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات أكثر تقدماً. فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع يعتمد على خدمات معلوماتية إلكترونية ذات صلة مباشرة بخدمات الاتصال والإنتاج والتعليم. وعليه يعتبر التطور التكنولوجي المحور الأساسي لتقدم البلدان النامية كما أنه يكسبها القدرة على تخطي الأزمات الاقتصادية والمراحل التقليدية للتنمية الاقتصادية، والانتقال بذلك إلى مسار معرفي متجدد يستند إلى النمو ويتمتع بقيمة مضافة أكبر. الكلمات المفتاحية : تكنولوجيا المعلومات، اقتصاد المعرفة، التنمية الاقتصادية، التخلف الاقتصادي، فجوة التخلف، ثقافة الاستهلاك، نقل التكنولوجيا.

Résumé :

Le progrès technologique fulgurant d'une façon générale et les technologies de l'information et de la communication récentes d'une façon particulière est en corrélation avec les progrès des sociétés actuelles. La technologie est considérée comme le moyen le plus important qui permettra aux sociétés sous-développées de réaliser une certaine avancée technologique.

Elle participe directement à l'édification d'une société basée sur des services informatiques et électroniques en relation avec les services de communication, de production et d'enseignement. C'est pourquoi, le progrès technologique est considéré comme un noyau fondamental pour développement des pays en voie de développement, il peut les doter d'une capacité pour surmonter les crises économiques et le passage au domaine de la connaissance en perpétuel renouvellement, basé sur le développement et lui offrant une valeur ajoutée.

مقدمة :

قبل ظهور الثورة التكنولوجية و ما أحدثته من فوارق هناك كانت مستويات التطور الاقتصادي بين البلدان المختلفة متقارب و التفاوت لم يكن كبيرا. إلا انه منذ الثورة الصناعية و ما صاحبها من تطور تكنولوجي الذي كان أهم عنصر في إحداث تنمية إقتصادية شاملة، فإن البلدان المتخلفة تراجعت كثيرا بالمقارنة مع البلدان التي سارت في مضمار التصنيع و التقدم و ازدادت الفجوة بينها و بين البلدان المتخلفة. فإن الخطوة الأولى في دراسة و تحليل عمليات الإنماء في الدول المتخلفة تتمثل في الحصول على صورة اقتصادية عامة لهذه الدول. و تتمخض مثل هذه الصورة ليس فقط عن تبيان طبيعة مشاكل الإنماء في الدول النامية بل و تقترح أيضا نواحي التغيرات الاقتصادية التي يتطلبها إنجاز عمليات الإنماء فيها. و إحدى الطرق المفيدة لرسم هذه الصورة أن تكون على شكل إظهار الأوضاع الإقتصادية و مدى تأثرها بالتكنولوجيا و انتقالها في كل من الدول المتخلفة و المتقدمة.

ضمن الإطار العلمي والفكري المتداخل وأمام العرض السابق يمكن طرح الإشكالية التالية : ماهي التكنولوجيا و ما دورها الاستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة و في ظل التحديات الجديدة ؟
و للإجابة على التساؤل المطروح تم التطرق الى العناصر التالية :

1. تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة :

1.1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات : « تكنولوجيا المعلومات تشير إلى الوسائل المستعملة لإنتاج، معالجة، تخزين، استرجاع، وإرسال المعلومة، سواء كانت في شكل كلامي (صوتي) أو كتابي أو صورة » (1).

2.1. اقتصاد المعرفة :

لقد أخذ اقتصاد المعرفة *Economie de la connaissance* أو الاقتصاد الكمبيوتر *Soft-Economics*، أو كما يعرف الاقتصاد العقلي *Mind craft* يحل بسرعة كبيرة محل اقتصاد العمل والأرض والآلة كمصدر للثروة. يمكن أن نعرف اقتصاد المعرفة على أنه نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة.

2. تعريف التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال :

ويرى معالي فهمي حيزر بأن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإيصال تشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الإتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات (2).

1.2. مميزات التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال :

تتميز التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال بعدة مميزات نذكر منها:

- القدرة على نقل المعلومات من وسيط لآخر مع إمكانية التحكم في نظام الإتصال.
- القدرة على استخدام وسائل إتصالية في أي مكان مثل الهواتف النقالة بمعنى الانتقال من الأجهزة الثابتة إلى الأجهزة المتنقلة.
- اللامجاهيرية وتعني أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي. (3)

- الانتقال من اللغة الواحدة إلى اللغات المتعددة.

- الانتقال من تكنولوجيات التنوع إلى تكنولوجيات التكامل في الإتصال.

- يمكن لثورة المعلومات أن تمنح فرصة للفقراء بأن يصبحوا أغنياء وللمبتدئين بأن يكونوا محترفين ومنافسين حقيقيين.

- الانتقال من الاعتماد على الثورة المادية إلى الاعتماد على الثورة الفكرية.

- الإهتمام أكثر بكفاءة العنصر البشري والسرعة في أداء الأعمال.
- التدفق السريع والكثيف للمعلومات مما يسمح للفرد بتنمية قدراته.
- سمحت التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال بظهور أنماط إنتاجية واستهلاكية جديدة، حيث أصبح الإنتاج يعتمد على كثرة المعلومات والابتكار والتجديد بدل التكرار في العملية الإنتاجية.
- الانتقال من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي.

3. تعريف التنمية الاقتصادية: "هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"(4)

4. تأثيرات ثورة التكنولوجيا على التنمية الاقتصادية:

1.4. التأثيرات الاقتصادية:

1.1.4. التأثيرات الاقتصادية العامة:

تميز إقتصاد ما بعد الثورة بخصائص أساسية هي(5):

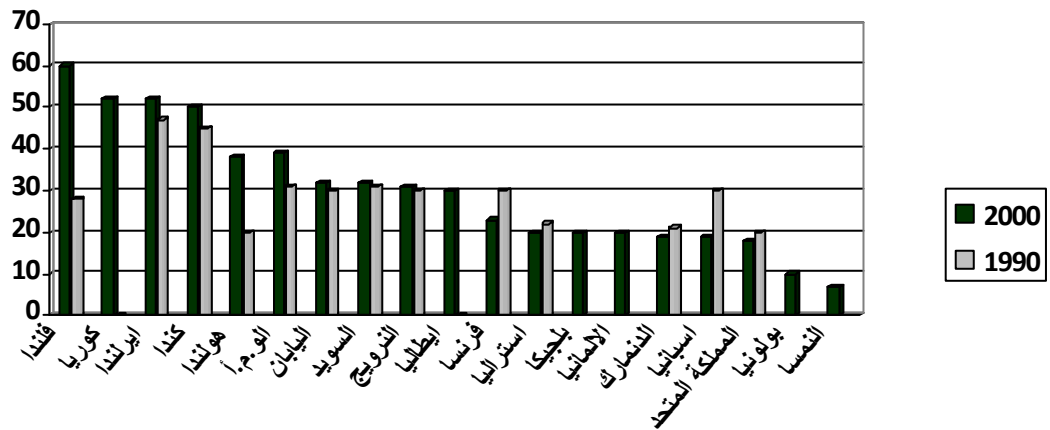
- إقتصاد يعتمد أساسا على المعلومات.
- إقتصاد يركز على عنصر المعرفة.
- إقتصاد يقوم على أساس الخدمات.

ويتأثر الإقتصاد عامة بهذه الخصائص :

أولاً: عالم المعلومات تلعب المعلومة فيه الدور الكبير حيث سيصبح للسلع والخدمات ذات الطبيعة الرقمية والمعلوماتية النصيب الأكبر في ما يسمى بالاقتصاد المعلوماتي و من المرجح ان يحتل هذا النشاط 80 % من النشاط الاقتصادي التقليدي في عام 2012 .
 porat الذي قام بتحديد الوزن النسبي لحجم النشاطات التي تدخل في عالم المعلومات من خلال الدخل القومي الإجمالي و القوى العاملة و نصيبها في السلع والخدمات و توصل إلى أن الاقتصاد الأمريكي يمكن وصفه باقتصاد المعلومات(6).
 ما أحدثته هذه التكنولوجيا الحديثة للاتصال و المعلومات في اقتصاد اليوم و مجتمعاته يجعل صناعة هذه التجهيزات بحد ذاتها صناعة رائدة و مربحة و فرصة للدول التي تحاول البروز في الاقتصاد العالمي.

تمثل البيانات التالية نسبة صناعة التكنولوجيات الحديثة للاتصال و المعلوماتية في مختلف دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE.

الشكل رقم (01) : صناعة التكنولوجيا الحديثة للاتصال و المعلوماتية في دول ال : OCDE



المصدر: Simo Télécom - مذكرـة ماجستير،

البيانات لعام 2005

البيانات على دول شمال أوروبا على جوانبها حيث تتمثل أكبر نسبة في فنلندا و ايرلندا بينما لازالت دول أوروبا الشرقية متأخرة نوعا ما على الدول الأخرى حيث تأتي في المراتب الأخيرة كل من النمسا و بولونيا، كما يمكن ملاحظة أن كوريا حققت قفزة نوعية بين عامي 1990 و 2000

أما الجدول البياني التالي فهو يمثل توزيع صناعة التكنولوجيات الحديثة للاتصال و المعلومات في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

الجدول رقم(01) : توزيع الاستثمارات في البحث وتطوير تكنولوجيا الاتصال بين دول ال : OCDE

النسبة	الدول
50 %	الولايات المتحدة الأمريكية
2 %	بريطانيا
3 %	كندا
8 %	فرنسا
6 %	كوريا
6 %	ألمانيا
21 %	اليابان
8 %	دول أخرى

المصدر: OECD

نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بحصة الأسد من الاستثمارات التي تخص البحث و التطوير في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ثم تليها اليابان في ذلك بينما تتقاسم الكثير من الدول غير الظاهرة على الجدول 8 %

و لقد تغيرت الطرق التي تتم بها المبادلات التجارية سواء من حيث المعاملات الاقتصادية الكبرى أو المعاملات البسيطة و تقدر نفس المليون في العالم استعملوا الانترنت وان ربع هذا العدد قد أجرى معاملته الشرائية من بعض المواقع التجارية بما قيمته 110 1999.

ثانياً: الملق فرص جديدة للتنافس بين الشمال و الجنوب ذلك أن هذه التكنولوجيا الجديدة لا تتطلب إمكانيات ضخمة كما هو الحال في الأنشطة الأخرى، فالتجربة الهندية في مجال الصناعات تقف شاهداً على ذلك فقد وجد هذا البلد نفسه عاجزاً عن منافسة دول الغرب و دول جنوب شرق آسيا في مجال الصناعات الثقيلة فاختار أهل الهند اقتصاد المعلومات، حيث خلقت هذه الدولة بيئة ملائمة فنياً و قانونياً لهذا الاقتصاد و أصبحت الهند بالتالي من أكثر الموردين لصناعة البرامج في العالم بحيث أصبح الخبراء من الهند في هذا المجال يشكلون ما 28 % من إجمالي الخبراء العاملين في صناعة تقنيات المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية و حدها كون هذه الثورة سمحت بخلق مجالات جديدة للنشاط و العمل.

كما تمكنت دول شرق آسيا كالصين، ماليزيا، تايلنديا و الفيليبين و غيرها من البلدان من تحقيق تقدم سريع في إحداث مجالات المعلوماتية و من ناحية أخرى فإن تطوير قاعدة مهارات محلية في إنتاج البرامج المعلوماتية سيساهم بقر كبير في هذا المجال، فقد شهدت الهند نمو قطاع المعلوماتية لـ 50 % خلال التسعينات مما أدى إلى زيادة التصدير و من ثم خلق آلاف الوظائف المحلية و بجميع المواهب التكنولوجية التي أصبحت تلفت انتباه البلدان الصناعية

2.1.4. التأثير في العمل:

المعلوماتية و التكنولوجيا في الدول المتخلفة - 189 -

أ- التأثير في سوق العمل: هذه التكنولوجيا قد ساهمت بظهور مناصب شغل جديدة و طرق جديدة للعمل، فقد نجحت كوستاريكا في جذب إحدى أكبر الشركات عالمياً في تكنولوجيا الاتصال و ذلك بهدف استخدام اليد العاملة في هذه المجالات.

ب- التأثير الثاني في الدول التي تعاني من مشكلة البطالة فهو خلق فرص عمل جديدة فتكنولوجيا الاتصال تخلق ثورة في سوق العمل و من ثم تساهم في حل مشكلة البطالة - أن هذه التقنيات قد سمحت بظهور مناصب شغل جديدة و طرق جديدة للعمل، فقد نجحت كوستاريكا في جذب إحدى أكبر الشركات عالمياً في تكنولوجيا الاتصال و ذلك بهدف استخدام اليد العاملة في هذه المجالات.

2.4. التأثيرات في مجال الزراعة:

شهدت الزراعة أيضاً تغيرات بسبب تكنولوجيا الاتصال فقد أوجد العلم الحديث طرق جديدة في الزراعة أدت إلى إحداث زيادة كبيرة في الإنتاجية و إن كانت هذه التأثيرات كثيرة إلا أننا سنتطرق إلى أهمها: انتهجت بنجاح ثمانية أعوان من المفاوضات بشأن معاهدة تتعلق بتقاسم المنافع الناجمة من الموارد الوراثية النباتية في نوفمبر 2001، و تحاول التكنولوجيات الحديثة التحكم بقدر كبير في النباتات من حيث الأمراض التي تهدد النباتات حتى في الواحها و اشكالها فقد حدثت وان قامت بعض الجهات في اليابان من صناعة البطيخ و

و تشمل التكنولوجيا الحيوية طائفة من التقنيات المختلفة مثل تلك المعروفة باسم الهندسة الوراثية و العنقيد المادة الوراثية و تسخيرها بثقة كبيرة و نقل السلالات ذات الصفات الأفضل من كائن و دمجها في آخر و قد مست أيضاً الصناعات الغذائية حيث تستخدم التقنيات الجزيئية في عدد من القطاعات، و تكنولوجيات الإنتاج و الاستنبات و الفصل، و تحقّق

ملموس في كل من المجالات التالية(7):

1. الأساليب الفنية في إكثار النباتات.
2. طرق إنتاج البذور، طرق إنتاج الشتلات، طرق إنتاج العقل.
3. استنباط نباتات محورة وراثيا، غلة محسنة و مقاومة للأمراض و ذات نوعية غذائية أفضل.
4. استخدام الخرائط الجينية و التقنيات المعلوماتية الحديثة في عمل المربين.

3.4. التأثيرات الأخرى:

من أجل أن يكون هذا العمل ذا قيمة، يجب أن يكون له أثر إيجابي على المجتمع. إلى أهمها:

1.3.4. الخدمات الطبية والصحة:

قطاع الخدمات بشكل عام يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى [1] [2] [3] [4] [5] [6] [7] [8] [9] [10] [11] [12] [13] [14] [15] [16] [17] [18] [19] [20] [21] [22] [23] [24] [25] [26] [27] [28] [29] [30] [31] [32] [33] [34] [35] [36] [37] [38] [39] [40] [41] [42] [43] [44] [45] [46] [47] [48] [49] [50] [51] [52] [53] [54] [55] [56] [57] [58] [59] [60] [61] [62] [63] [64] [65] [66] [67] [68] [69] [70] [71] [72] [73] [74] [75] [76] [77] [78] [79] [80] [81] [82] [83] [84] [85] [86] [87] [88] [89] [90] [91] [92] [93] [94] [95] [96] [97] [98] [99] [100] [101] [102] [103] [104] [105] [106] [107] [108] [109] [110] [111] [112] [113] [114] [115] [116] [117] [118] [119] [120] [121] [122] [123] [124] [125] [126] [127] [128] [129] [130] [131] [132] [133] [134] [135] [136] [137] [138] [139] [140] [141] [142] [143] [144] [145] [146] [147] [148] [149] [150] [151] [152] [153] [154] [155] [156] [157] [158] [159] [160] [161] [162] [163] [164] [165] [166] [167] [168] [169] [170] [171] [172] [173] [174] [175] [176] [177] [178] [179] [180] [181] [182] [183] [184] [185] [186] [187] [188] [189] [190] [191] [192] [193] [194] [195] [196] [197] [198] [199] [200] [201] [202] [203] [204] [205] [206] [207] [208] [209] [210] [211] [212] [213] [214] [215] [216] [217] [218] [219] [220] [221] [222] [223] [224] [225] [226] [227] [228] [229] [230] [231] [232] [233] [234] [235] [236] [237] [238] [239] [240] [241] [242] [243] [244] [245] [246] [247] [248] [249] [250] [251] [252] [253] [254] [255] [256] [257] [258] [259] [260] [261] [262] [263] [264] [265] [266] [267] [268] [269] [270] [271] [272] [273] [274] [275] [276] [277] [278] [279] [280] [281] [282] [283] [284] [285] [286] [287] [288] [289] [290] [291] [292] [293] [294] [295] [296] [297] [298] [299] [300] [301] [302] [303] [304] [305] [306] [307] [308] [309] [310] [311] [312] [313] [314] [315] [316] [317] [318] [319] [320] [321] [322] [323] [324] [325] [326] [327] [328] [329] [330] [331] [332] [333] [334] [335] [336] [337] [338] [339] [340] [341] [342] [343] [344] [345] [346] [347] [348] [349] [350] [351] [352] [353] [354] [355] [356] [357] [358] [359] [360] [361] [362] [363] [364] [365] [366] [367] [368] [369] [370] [371] [372] [373] [374] [375] [376] [377] [378] [379] [380] [381] [382] [383] [384] [385] [386] [387] [388] [389] [390] [391] [392] [393] [394] [395] [396] [397] [398] [399] [400] [401] [402] [403] [404] [405] [406] [407] [408] [409] [410] [411] [412] [413] [414] [415] [416] [417] [418] [419] [420] [421] [422] [423] [424] [425] [426] [427] [428] [429] [430] [431] [432] [433] [434] [435] [436] [437] [438] [439] [440] [441] [442] [443] [444] [445] [446] [447] [448] [449] [450] [451] [452] [453] [454] [455] [456] [457] [458] [459] [460] [461] [462] [463] [464] [465] [466] [467] [468] [469] [470] [471] [472] [473] [474] [475] [476] [477] [478] [479] [480] [481] [482] [483] [484] [485] [486] [487] [488] [489] [490] [491] [492] [493] [494] [495] [496] [497] [498] [499] [500] [501] [502] [503] [504] [505] [506] [507] [508] [509] [510] [511] [512] [513] [514] [515] [516] [517] [518] [519] [520] [521] [522] [523] [524] [525] [526] [527] [528] [529] [530] [531] [532] [533] [534] [535] [536] [537] [538] [539] [540] [541] [542] [543] [544] [545] [546] [547] [548] [549] [550] [551] [552] [553] [554] [555] [556] [557] [558] [559] [560] [561] [562] [563] [564] [565] [566] [567] [568] [569] [570] [571] [572] [573] [574] [575] [576] [577] [578] [579] [580] [581] [582] [583] [584] [585] [586] [587] [588] [589] [590] [591] [592] [593] [594] [595] [596] [597] [598] [599] [600] [601] [602] [603] [604] [605] [606] [607] [608] [609] [610] [611] [612] [613] [614] [615] [616] [617] [618] [619] [620] [621] [622] [623] [624] [625] [626] [627] [628] [629] [630] [631] [632] [633] [634] [635] [636] [637] [638] [639] [640] [641] [642] [643] [644] [645] [646] [647] [648] [649] [650] [651] [652] [653] [654] [655] [656] [657] [658] [659] [660] [661] [662] [663] [664] [665] [666] [667] [668] [669] [670] [671] [672] [673] [674] [675] [676] [677] [678] [679] [680] [681] [682] [683] [684] [685] [686] [687] [688] [689] [690] [691] [692] [693] [694] [695] [696] [697] [698] [699] [700] [701] [702] [703] [704] [705] [706] [707] [708] [709] [710] [711] [712] [713] [714] [715] [716] [717] [718] [719] [720] [721] [722] [723] [724] [725] [726] [727] [728] [729] [730] [731] [732] [733] [734] [735] [736] [737] [738] [739] [740] [741] [742] [743] [744] [745] [746] [747] [748] [749] [750] [751] [752] [753] [754] [755] [756] [757] [758] [759] [760] [761] [762] [763] [764] [765] [766] [767] [768] [769] [770] [771] [772] [773] [774] [775] [776] [777] [778] [779] [780] [781] [782] [783] [784] [785] [786] [787] [788] [789] [790] [791] [792] [793] [794] [795] [796] [797] [798] [799] [800] [801] [802] [803] [804] [805] [806] [807] [808] [809] [810] [811] [812] [813] [814] [815] [816] [817] [818] [819] [820] [821] [822] [823] [824] [825] [826] [827] [828] [829] [830] [831] [832] [833] [834] [835] [836] [837] [838

ولكن مع ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات أصبحت المعلومات الطبية متوفرة للجميع من خلال شبكة الإنترنت وخطوط الاتصال بين المؤسسات الطبية المتطورة في العالم .
 في السنوات الأخيرة شهد العالم تطوراً كبيراً في مجال الرعاية الصحية، حيث أصبحت المعلومات الطبية متوفرة للجميع من خلال شبكة الإنترنت وخطوط الاتصال بين المؤسسات الطبية المتطورة في العالم .
 أي مكان بالعالم بيت حي ومباشر .

2.3.4. الشفافة:

منذ إنشاء المكتبة في عام 1973، إلى عام 2003، التي تم فيها إنشاء المكتبة الجديدة، فإن هناك مجالات أخرى ثقافية مستهدفة هذه الثورة حيث سهلت تخزين و توفير الكتب بأقل التكاليف و الأسعار و دون الحاجة إلى مساحة كبيرة و إتاحتها للمستفيدين في شتى أطراف الأرض فقد سمحت التكنولوجيا الحديثة بتوفير 30 ميغا بايت فقط و الأقراص المتاحة في الأسواق بتخزين ما يعادل 66 كتابا كما أن العالم يتجه إلى تصغير كل شيء حيث يمكن تحميل مكتبة كاملة في الجيب من خلال ذاكرات الذاكرة.

5. التكنولوجيا و العالم المتخلف

1.5. التخلف الاقتصادي و فجوة التنمية:

1.1.5. مفهوم التخلف الاقتصادي:

في العالم من بين ١٠٠ مليون شخص، ١٠ مليون فقط هم الذين يتكلمون في اللغة التي يتكلمون بها في بيوتهم. (8)

استغلاها وبالتالي في هذه الفقرة التي يفترض إستغلالها في الفقرة

البلدان النامية، حيث أن التنمية الاقتصادية في الدول النامية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت هناك تنمية في المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب النقية... الخ، و كان قياس هذه الجوانب الأخرى يتم بمقاييس جديدة مناسبة لها (9).

وتتسع الفجوة فيما بين البلدان المتخلفة كلما اختلفت معدلات النمو الذي تحققه هذه البلدان، فكلما كان النمو في البلدان المتخلفة متدنية قياسا بما تحققه البلدان المتقدمة كلما اتسعت فجوة التخلف فيما بينها والعكس صحيح (10).

2.1.5. فجوة التخلف (التنمية):

البلدان المتخلفة هي تلك البلدان التي لا تتحقق فيها التنمية الاقتصادية في المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب النقية... الخ، و كانت هناك اعتراضات عديدة منذ أواخر الستينيات على نفس المقياس المستخدم في أي حال و هو متوسط الدخل الفردي. ولذلك، تدريجياً، تمت مفاهيم أخرى للفجوة لم تشمل فقط الدخل الفردي، وإنما أبرزت أهمية الجوانب الأخرى الاجتماعية والثقافية والتي لا يمكن فصلها عن الجانب الاقتصادي، مثل مستوى التعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب النقية... الخ، و كان قياس هذه الجوانب الأخرى يتم بمقاييس جديدة مناسبة لها (9).

وتتسع الفجوة فيما بين البلدان المتخلفة كلما اختلفت معدلات النمو الذي تحققه هذه البلدان، فكلما كان النمو في البلدان المتخلفة متدنية قياسا بما تحققه البلدان المتقدمة كلما اتسعت فجوة التخلف فيما بينها والعكس صحيح (10).

الجدول رقم (02): سكان العالم و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

الدول	عدد السكان بالمليون	% من سكان العالم	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	% من ناتج العالم	متوسط نصيب الفرد في العالم بالدولار	متوسط نصيب الفرد في اليوم بالدولار
دول الدخل المرتفع	1000.8	15.8	32715.8	80	32690	89.6
دول الدخل المتوسط	3006.2	47.4	6930.7	17	2305	6.3
دول الدخل المنخفض	2338.1	36.8	1253.3	3	536	1.47
العالم	2345.1	100	40899.8	100	6446	17.7

المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق ص 02.

خلال الجدول نجد انه يعيش نحو 15.8% من سكان العالم في دول ذات دخل مرتفع على 80% من ناتج العالم، بمتوسط دخل للفرد يصل إلى 32690 دولار في السنة أي 84.2% من سكان العالم فإنها تحصل معا على 20% من ناتج العالم. و تنقسم هذه المجموعة إلى دول ذات دخل متوسط على 17% من ناتج العالم و يصل متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها إلى 2305 دولار في السنة أي نحو 6.4 دولار في اليوم. وسكان هذه الدول يمثلون نحو 47.4% من سكان العالم. أما بقية الدول و المصنعة دوليا في عداد الدول النامية على 26.7% من سكان العالم و تحصل على 3% من إجمالي ناتج العالم و يصل نصيب الفرد من الدخل فيها إلى 536 دولار في السنة، أي نحو 1.47 دولار في اليوم.

ففي هذه الإحصائيات الدولية لعام 2004 نجد ما يشير إلى أن بعض سكان أفريقيا جنوب الصحراء و سكان آسيا لا يحصل الفرد منهم على أكثر من نصف دولار أو ثلث دولار في اليوم (البيانات). في إثيوبيا نصيب الفرد 0.32 دولار في اليوم، الكونغو الديمقراطية 0.33 دولار في اليوم) إن المقارن هنا تثير الشفقة على الاختلاف الرهيب في توزيع ناتج العالم بين الدول الغنية و الأكثر فقرا.

6. نقل التكنولوجيا و ثقافة الاستهلاك:

1.6. نقل التكنولوجيا:

نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها تطبيقا علميا، وبصورة عامة فإن انتقال التكنولوجيا وذويها إنما هو عملية ثقافية واجتماعية وسياسية وليست مجرد تقليد صناعي للبلدان المتقدمة. وتعتبر التكنولوجيا وليدة واقع وظروف اقتصادية واجتماعية معينة فالتكنولوجيا في الدول الصناعية قد ارتبطت وتفاعلت مع مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإنها نشأت بالاستناد إلى بيئة متوازنة منحتها الدعم وامتدتها بعناصر التطور اللازمة.

لذلك فإن انتقال التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ما لم تقترن بسياسة تنمية واضحة المعالم ومحددة الأهداف يتم من خلالها تهيئة المستلزمات الأساسية التي تمكن من ممارسة الاستيعاب والتكيف والتطوير. وهذا يعني إجراء التعديلات اللازمة على التكنولوجيا المستوردة بذلك الشكل الذي يجعلها أكثر انسجاما وتفاعلا مع ظروف وحاجات البلد، ويتحقق ذلك بشكل أساسي من خلال إحداث مزج متلائم للعناصر التكنولوجية المستوردة والعناصر المنتجة محليا. وهذه الظاهرة بدأت منذ زمن بعيد، عندما تعلم أجدادنا في بداية الأمر أن الصوان اللازم لصنع الأدوات والأسلحة، يمكن الاتجار به مع الآخرين مقابل الملح والبارود ومع مرور الزمن ازدادت هذه الإستراتيجية تعقيدا، وبدأت تظهر فوائدها المتنوعة وآثارها الاجتماعية فالفينيقيون ابتدعوا الاقتصاديات المنظمة في بحارهم لما وراء البحار، والبريطانيون (نيسيج مانشستر) للملايين من أولئك الذين لم يابخوا للحاجة لأي منها في الماضي، وبدءوا يهتمون بأساليب ترويج مخزوتهم من الفرو والعاج والشاي والعباد(11).

ومع استمرار التطور التكنولوجي نمت القرى إلى مدن، وصاحب ذلك نمو مواز في قطاعي الصناعة والنقل، زادت ظاهرة التوكل الدولي نموًا حتى بلغت مرحلة الخطر، وانبثقت اثر ذلك سياسة التوسع كعربة لنقل المواد الأولية الرخيصة من البلدان المستعمرة من جهة، وللسيطرة على أسواقها التي روجت فيها بضائعها المصنعة من جهة أخرى، ونشأت الشركات متعددة الجنسيات، وكانت شركة شرق الهند من أولها، ثم توسعت هذه الشركات بسرعة لتشمل قطاعات أعمال المناجم والتصنيع والاتصالات، ثم وظهحت جملة من الابتكارات كالتلغراف، والكابل البحري، والراديو، مدى الحاجة إلى الاتفاقيات الدولية التي تضمن التعاون التقني الضروري لتحقيق الفوائد القصوى من هذه الابتكارات واتضح اثر هذه التطورات أن للتكنولوجيا (العلم) عالية للطاقة والمواد الأولية، ورؤوس الأموال والخبراء، وأصبحت هذه العوامل تمثل القوى المحركة لقاعدة التوكل الدولي، كما تعد مصدرا لمعظم التوترات الدولية والاجتماعية التي تركت آثارها السلبية في كافة قطاعات الاقتصاد العالمي.

2.6. ثقافة الاستهلاك:

تحول بعض المجتمعات إلى مجتمعات مستهلكة بدل حرصها على ان تكون مجتمعات منتجة.. ينجم غالبا عن غياب الوعي بخطورة هذا الاتجاه الذي لا يلبث أن يتحول إلى ظاهرة تعيق النمو الاقتصادي، سواء على المستوى الفردي أو المستوى الوطني، كما تؤثر سلبا على المشاريع الوطنية الإنتاجية، نتيجة تسرب رأس المال الوطني لتأمين المواد الاستهلاكية ذات المنشأ الخارجي.

7. انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر:

الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة إقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، و تعطي صاحبها
 مميزات عديدة منها: الإستقرار في الإستثمارات، سهولة الحصول على التمويل، القدرة على تحمل المخاطر، و بما أن الكثير
 من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني مشكل المديونية و العجز في تمويل إستثماراتها، فإنها قد إتخذته كوسيلة بديلة محاولة إنعاش إقتصادها
 على المستويين المحلي والدولي، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الإستثماري، هذا الأخير يكون له دور كبير في
 جذب الإستثمارات الأجنبية.

1.7. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعاريف و النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ، و أهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " **التي تتضمن إنشاء أو اكتساب مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة**"(12).

2.7. أهداف انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية و ضوابطه:

تتمثل أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (13):

1. **تعزيز الاستثمارات الأجنبية:** يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل إجراءات الاستثمار، وتوفير حوافز ضريبية.
2. **زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاجية:** يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين جودة البنية التحتية، وتطوير المهارات البشرية، وتعزيز الابتكار.
3. **تنويع مصادر الدخل:** يمكن تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاعات غير النفطية، مثل السياحة، والصناعة، والخدمات.
4. **تنوع هيكل الإنتاج و الصادرات و تقليل الاختلال في هيكل الإنتاج، و ذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.**
5. **الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة:** يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وتطوير البنية التحتية للتكنولوجيا، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

3.7. دور الإستثمار الأجنبي المباشر فى نقل التكنولوجيا :

الهدف من هذا البحث هو دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، مع التركيز على تأثيراته على النمو والعمالة والتجارة الدولية. كما سيتم تحليل السياسات الحكومية التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي وتحسين بيئة الأعمال.

إن لم يتم إجراء بحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة مكتملة للإستثمار المحلي، فضلاً عن التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا الملائمة.

1.3.7. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تحويل التكنولوجيا :

ويمكن نقل التكنولوجيا بين جهة و أخرى بواسطة قنوات متعددة كالترخيص المشاريع المشتركة الإستثمار الأجنبي المباشر وإستيراد
البراءات اختراع الترخيص الممنوع (14).

و يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية حول الإستثمار في العالم لعام 1992، إلى أن الصفقات المبرمة بين الشركات الأم و تبعاتها او فروعها في الدول المضيفة قد شكلت 80 % من الصفقات الدولية التي تتضمن عناصر تكنولوجية.

الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة، وكذلك انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة

النسبة التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقدم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد.

و يتوقف محتوى عمليات نقل التكنولوجيا التي تتم بفضل الإستثمار الأجنبي المباشر من الشركة متعددة الجنسيات إلى أحد فروعها في:

- الإستثمار الأجنبي المباشر في الشركات الأجنبية.

- الشروط القائمة في الإقتصاد المضيق، من تشريعات و قوانين تحكم التنافس، تحمي الملكية و التوظيف و توفر المهارات البشرية.

- إستراتيجية الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي.

و في إطار دراسة تحويل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر، يبرز مفهوم

"نقل التكنولوجيا" كإحدى الوسائل التي يمكن من خلالها نقل التكنولوجيا.

- عدد مراكز البحث، تجهيزاتها و طائفتها (البحث والتطوير).

- قدرة الصناعات المحلية على إستعمال التكنولوجيا الجديدة التي تم تحضيرها في مراكز البحث.

- قدرة الشركات على إستعمال التكنولوجيا.

- قدرة الشركات على إستعمال التكنولوجيا.

يمكن تقسيم نقل التكنولوجيا إلى أربعة أقسام حسب درجة دمج الوظائف التالية:

2.3.7. الإستثمار الأجنبي المباشر و طبيعة التكنولوجيا المحولة و تكلفتها :

نقل التكنولوجيا يمكن أن يتم بطرق مختلفة، بعضها مباشر والبعض الآخر غير مباشر. على نحو روتيني - بنقل المعارف التكنولوجية التي تقوم بتطويرها إلى الشركات التي تقع ضمن نطاق منظومتها الإنتاجية، عبر ما يسمى بالنقل المباشر. أما النقل غير المباشر، فيتم من خلال المعارف إلى المؤسسات الأخرى، التي تتعامل معها، عبر ما يسمى بالنقل غير المباشر، أي بواسطة الترخيص و المشاريع المشتركة و التحالفات الإستراتيجية أو بيع السلع الرأسمالية.

إن الكثير من الدول النامية تبدي قلقها حول نوع التكنولوجيا التي يمكن تحويلها عن طريق الشركات متعددة الجنسيات؛ فيما إذا كانت التكنولوجيا ملائمة لظروفها الخاصة، في علاقتها بالمشكلة التي يصنعها فائض العمالة و ندرة رأس المال و الحجم المحدود للأسواق المحلية.

وهذا لكون أنه في كثير من الأحيان، لا يتم مراعاة توافق التكنولوجيا المحولة من طرف الشركات متعددة الجنسيات و الحالة الاقتصادية و الاجتماعية.... للدول المضيفة، فهي لا تتناسب مع واقع تلك الدول في كل أوجه الحياة، و إنما طبيعتها تقوم على أساس معايير وأساليب مطبقة في البلد الأصل للشركة متعددة الجنسيات(15).

الخاتمة:

تبرز أهمية التكنولوجيا، ضمن عملية التنمية الاقتصادية، كقضية ذات أهمية إستراتيجية في ظل التحولات الجارية في مختلف المجالات. على التحلف الاقتصادي و تحقيق التقدم الحضاري، حيث أن جوهر التحلف الاقتصادي في البلدان النامية يكمن في تحلف القطاعات الاقتصادية الناجم عن ضعفها التكنولوجي رغم ثرائها بالموارد الطبيعية ، و لهذا فإن البلدان النامية تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية نقل التكنولوجيا إليها و سعيها منها للاستفادة منها، خاصة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم كقاعدة مهمة للانطلاق نحو التقدم الاقتصادي من خلال استخدام التكنولوجيا في تطوير قطاعاتها الإستراتيجية كالتعليم والصحة والزراعة والصناعة والتشييد وغيرها، و استغلال ثرواتها باقل التكاليف بهدف تطوير و تغيير التقسيم الدولي للعمل و تنويع الهيكل الإنتاجي و تكثيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الإستراتيجية كالتعليم والصحة والزراعة والصناعة والتشييد وغيرها.

قائمة المراجع:

- [illegible]

إشكالية هجرة العمالة في الجزائر في ظل ازدياد التوجه نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري

عبدوس عبد العزيز

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة بشار



ملخص:

إن تحرك العنصر البشري الجزائري سعيا للحصول على فرص أفضل للعمل أو ما يعرف بالهجرة البشرية، إلى الخارج، أصبح ظاهرة اجتماعية واقتصادية هامة في الجزائر في السنوات الأخيرة. هذه الهجرة ناتجة عن عدة أسباب، أهمها: ازدياد التوجه نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري التي تشهدها الجزائر في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة المنافسة في السوق المحلية، وبالتالي دفع العديد من الجزائريين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في الخارج. كما أن ارتفاع معدل البطالة في الجزائر، خاصة بين الشباب، دفعهم إلى الهجرة كوسيلة للبقاء الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، الذي تشهده الجزائر في السنوات الأخيرة، قد ساهم في تغيير البنية الاقتصادية، مما خلق حاجة إلى مهارات جديدة، لم تتوفر لدى العديد من الجزائريين، مما دفعهم إلى الهجرة للحصول على تدريب وظيفي أفضل.

Résumé:

Le déplacement de l'élément humaine algérien pour chercher une meilleur opportunité de travail, ou ce qu'on appelle la migration de l'emploi à l'étranger en la considérant une phénomène sociale et dynamique économique, un des plus grands résultats et des effets de la politique d'ouverture en Algérie dans les dernières années , ce qui fait attirer l'attention des économistes et des hommes politiques, cette approche économique essaye d'étudier la réalité de la migration des travailleurs algériens vers l'extérieur à la lumière de l'augmentation du taux de l'ouverture commerciale en l'Algérie dans ces dernières années.

مقدمة :

إن من أكبر النتائج والآثار لسياسة الانفتاح التجاري هو تحرك العنصر البشري أو عنصر العمل، وعادة ما تحصل الهجرة من البلدان المنخفضة الأجور إلى البلدان المرتفع الأجور، ولكن توجد أسباب أخرى تدفع بتنقل الأيدي العاملة أهمها¹: $\frac{\text{معدل التضخم}}{\text{معدل التضخم في الخارج}}$ المعيشية بين الدول، التضخم و الغلاء في أسعار المعيشة، قلة فرص العمل، تزايد الطلب على الكفاءات، تغير قيمة العملة (انخفاض أو ارتفاع) .

[illegible]

أولاً : الأدبيات الاقتصادية في تفسير العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري وهجرة العمالة

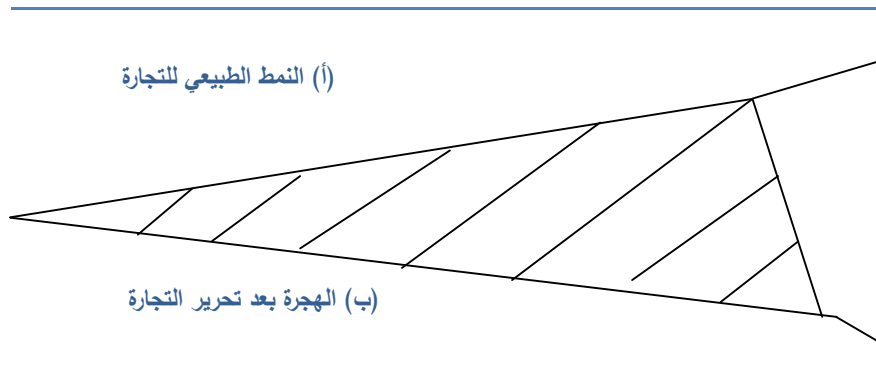
١٠ يتضح ذلك في الأدبيات الاقتصادية التالية:

01. علاقة سياسة الانفتاح التجاري و هجرة العمالة في الأدبيات الاقتصادية القديمة

تعتقد النظرية الكلاسيكية أن العلاقة بين تحرير التجارة علاقة عكسية، بمعنى أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى تخفيض
 الأسعار للمستهلكين، وقد وردت هذه الأفكار خاصة في نماذج التجارة الخارجية لكل من هيكرش – (1922-
 (1939) و – (1949) (1957)، ووفقا لهذه النظريات إذا كانت هناك دولتين تختلفان في
 نسبتي العرض والطلب على السلعة الواحدة، فإن الدولتين سوف تتخصصان في إنتاج السلعة التي لديها
 الميزة النسبية. وبما أن الدولتين تتبادل السلع، فإن كل دولة ستحصل على السلع التي تحتاجها بكميات أقل مما لو
 أنتجت تلك السلع داخليا. وهذا هو المبدأ الأساسي للتجارة الحرة. ومع ذلك، فإن هذا النموذج لا يأخذ في الاعتبار
 العديد من العوامل التي قد تؤثر على نتائج التحرير التجاري. فمثلاً، فإن تحرير التجارة يمكن أن يؤدي إلى
 انتقال الوظائف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، مما قد يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة في الدول
 النامية. كما أن تحرير التجارة يمكن أن يؤدي إلى زيادة المنافسة على الشركات المحلية، مما قد يؤدي إلى إغلاق
 بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحرير التجارة يمكن أن يؤدي إلى زيادة
 الاعتماد على الواردات من الخارج، مما قد يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

شكل رقم 01: العلاقة بين تحرير التجارة والهجرة في الأدبيات القديمة

الهجرة



الزمن (35) (30) (25) (20) (15) (10) (05)

المصدر: عزة فؤاد نصر إسماعيل ، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، 2004 ،

ص 37.

النمط الطبيعي لهجرة العمالة في حالة عدم إقبال الدول المنخفضة الأجور بإصلاحات اقتصادية أو فتح بحارها مع الدول المرتفع الأجور ، ويتجه هذا الخط إلى التزايد عبر الزمن بمعدل متناقص ، أما الخط () فهو ينخفض حجم ومعدل الهجرة من الدول المنخفضة الأجور في بدايات تطبيق سياسة الانفتاح التجاري مباشرة ، أي عند

02. علاقة سياسة الانفتاح التجاري و هجرة العمالة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة

عكسية بين سياسة الانفتاح التجاري وهجرة العمالة في الواقع العملي ، فتحرير التجارة كما يؤدي إلى تدفق السلع بين الدول ، فكذا يؤدي إلى تدفق اليد العاملة بين الدول المفتوحة على بعضها ، وبالأخص في المدى القصير والمتوسط الذي تصير العلاقة بينهم علاقة تكاملية ، أما في المدى الطويل تتحول إلى علاقة إحلال ، ويمكن إرجاع طبيعة العلاقة التكاملية والإحلال بين الانفتاح التجاري وهجرة العمالة إلى العوامل التالية⁴ :

○ التي كانت تعمل في ظل درجات عالية من الحماية على التكيف مع الإصلاحات الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، خاصة وأن عملية التحري التجاري في مراحلها الأولى بداية عملية مكلفة جدا قد تصاحبها بعض الآثار الجانبية السلبية ، كعدم قدرة مؤسساتها غير المؤهلة الصمود أمام المنافسة العالمية⁵.

○ ، إذ يمكن أن يلغي تقدم الفن الإنتاجي في الدول المستقبلية أثر الميزة النسبية لوفرة أحد عناصر الإنتاج في دول الإرسال ، وبالتالي وفي ظل وجود انفتاح تجاري يمكن للدول أن تنتج وتصدر سلعا كثيفة من دول الإرسال إلى الدول الأخرى رغم الميزة النسبية لعرض عنصر العمل لديها ، وفي هذه الحالة تضطر الدول المرسل ذات الميزة النسبية الطبيعية في وفرة عنصر العمل أن تقلل من معدل الإنتاج في الأنشطة كثيفة العمل مما يعرض عمالة هذه الأنشطة للبطالة أو انخفاض الأجور وبالتالي يتم تشجيع الهجرة.

○ الاختلاف في إنتاجية عناصر الإنتاج ، بمعنى قد تفضل الدول المستقبلية إنتاج سلعة كثيفة العمل باستخدام عمالة دول الإرسال الأكثر كفاءة وتدريباً وتعليماً، من إنتاج سلع كثيفة رأس المال، لذا فإن تحرير التجارة يمكن أن يؤدي إلى

الانتقال من اقتصاد كثيف رأس المال إلى اقتصاد كثيف العمل. وهذا هو الاتجاه الذي نلاحظه في الجزائر. ⁷

ثانيا : سياسة الانفتاح التجاري و هجرة العمالة في الجزائر

01. سياسات الانفتاح ومستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

منذ بداية التسعينات، في بعض السنوات، فإن مستويات الدخل في الجزائر بقيت منخفضة ولم تصل إلى المستويات المرغوب فيها، باستخدام بيانات البنك الدولي (WDI 2009)، فإننا بحساب متوسط مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالنسبة لبعض المناطق أو البلدان. ⁸ جنوب الصحراء الكبرى ، وجدنا أن متوسط الدخل قد انخفض بنسبة 10 % بين 1970 و 2000 وكان متوسط النمو السنوي خلال هذه الفترة السلبية قد اتسمت معدلات مرتفعة من نحو 2 % بين 1965 و 1995 ، نصيب الفرد زيادات متتالية حتى 2009 .

في شمال إفريقيا ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المتوسط بنسبة 50 % ، في الفترة من 1948 دولار إلى 2350 دولار بين 2001 و 2009، غير أن هذه المنطقة تتميز بفوارق كبيرة في الدخل ، مثل تونس وليبيا ، بحيث يتجاوز نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا 6000 دولار حتى سنة 2009 ، أي ضعف متوسط الدخل في الجزائر والمغرب ، وفي تونس بلغ مستوى الدخل 3000 دولار ، وتعتبر تونس من بين دول شمال إفريقيا التي نجحت في تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي (المرحلة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية)، على النقيض من ذلك، فالبلدان الكبيرة كـالجزائر وموريتانيا والسودان التي تتسم بمستويات أدنى من الانفتاح التجاري شهدت تباطؤ في النمو الاقتصادي.

يوضح الجدول التالي تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بين 2001 و 2009:

شكل 02: تطور معدل النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة

متوسط نصيب الفرد من PIB معدل النمو الاقتصادي



■ متوسط نصيب الفرد من PIB في الجزائر ■ متوسط نصيب الفرد من PIB في دول شمال إفريقيا

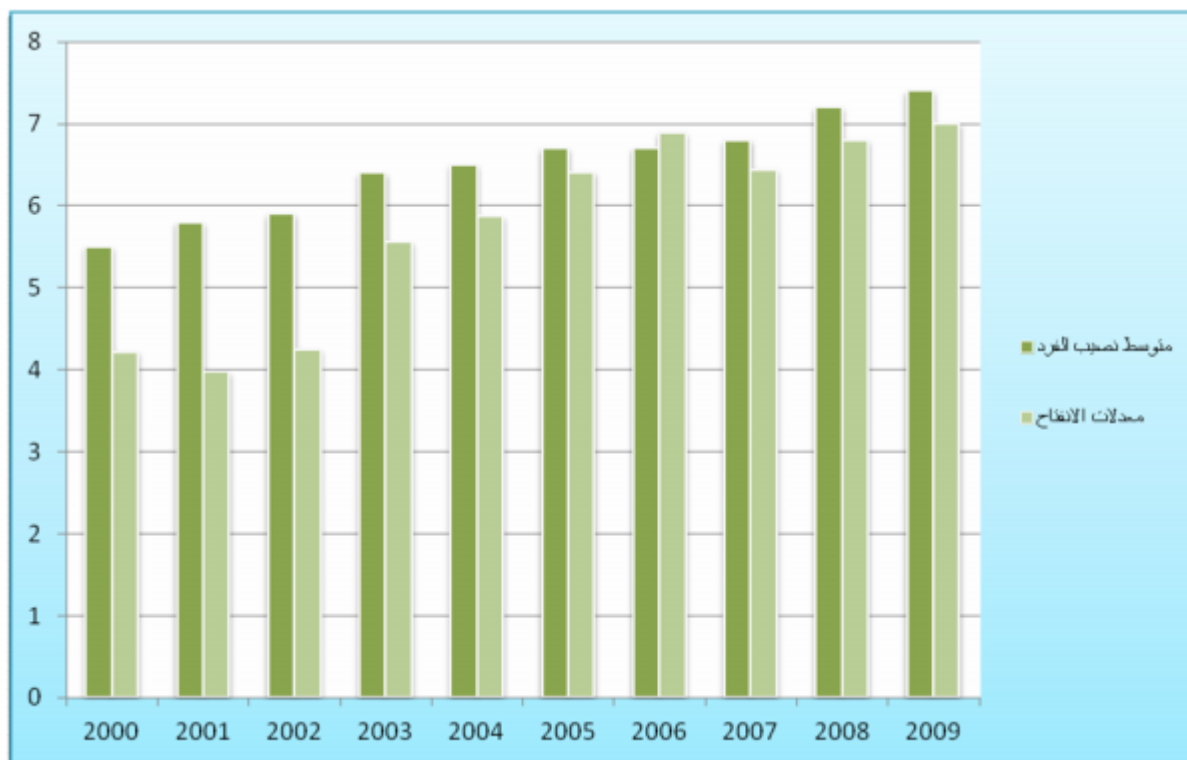
■ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر - متوسط نصيب الفرد من PIB في دول إفريقيا

Source: IMF and local authorities' data; estimates (e) and projections (p) based on authors' calculations , 2010, p 157.

في ظل ازدياد التوجه نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري، فإن الناتج الداخلي الخام في الجزائر قد ارتفع من حوالي 1800 مليار دينار في 2001 إلى حوالي 2260 مليار دينار في 2009، مع نمو متوسط سنوي بلغ 11.3% في المتوسط. هذا النمو الهام في الناتج الداخلي الخام قد انعكس على ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من حوالي 1800 دينار في 2001 إلى حوالي 2260 دينار في 2009.

لمقارنة مستويات الناتج المحلي الإجمالي مع معدلات التجارة والانفتاح في الجزائر، نقدم الشكل التالي:

شكل 03 : تطور معدلات الانفتاح و متوسط نصيب الفرد من PIB في الجزائر



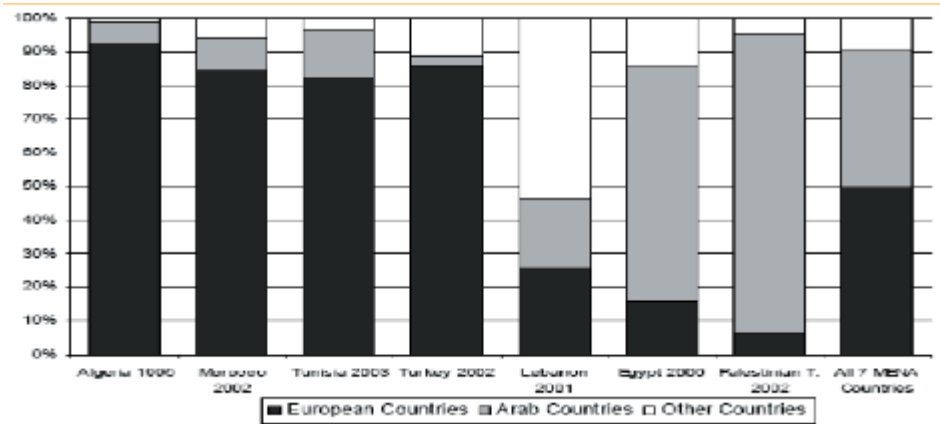
المصدر : من إعداد الباحث بتجميع المعطيات من بيانات البنك الدولي 2000-2010

في جميع السنوات نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابيا مع معدلات الانفتاح التجاري الذي يقاس نسبة الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي ، لكن هذا النوع من الانفتاح يغلب عدداً من المحروقات في الجزائر، وعموماً نلاحظ أن الانفتاح التجاري في الجزائر مرتفع جداً بالنسبة لسنوات 2006 - 2009 التي سجلت فيها 60% ، هذه الفترة أيضاً شهدت مستويات دخل أعلى نسبياً بسبب الزيادات المتتالية لأسعار النفط من الفترة 2000 - 2004.

02. مدى ارتباط سياسة الانفتاح التجاري بهجرة العمالة : تأثير الثروة النفطية

بما أن الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى في صادراتها على النفط ، فإن هذا الأخير يلعب دوراً مهماً في التأثير على نمط الهجرة الدولية للجزائريين ، فإلى جانب الاعتماد على النفط في الصادرات، فإن الاعتماد على النفط في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة في القطاعات غير النفطية. وتشير التقديرات إلى أن معدل الهجرة قد انخفض بحوالي 15% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بداية التسعينات. وفي العالم العربي، تشير التقديرات إلى أن معدل الهجرة قد انخفض بحوالي 15% في المنطقة العربية منذ بداية التسعينات. وفي الجزائر، تشير التقديرات إلى أن معدل الهجرة قد انخفض بحوالي 15% منذ بداية التسعينات. وفي الجزائر، تشير التقديرات إلى أن معدل الهجرة قد انخفض بحوالي 15% منذ بداية التسعينات.

شكل رقم 04 : اتجاهات المهاجرين الجزائريين



Source : Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, Rapport Du Femise 2005 Sur Le Partenariat Euro-Mediterraneen, France, 2005, P90.

يلاحظ من خلال الشكل أن نسبة هجرة الجزائريين نحو البلدان الأوروبية مرتفعة جدا ، ما يوحي أن قبلتهم بالدرجة الأولى هي أوروبا ، حيث تجاوزت 90% من مجموع العمالة المهاجرة ، وهذه الفترة بالذات عرفت نزوحا كبيرا نحو أوروبا بما فيها الهجرة غير الشرعية ، بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتفشي البطالة وانعدام الاستقرار الأمني ، أما هجرة الجزائريين نحو الدول العربية فعرفت معدلات متدنية لم تتجاوز 08% من إجمالي الهجرة الكلية ، لعدة أسباب منها تراجع أسعار البترول في الدول العربية النفطية ¹⁰ والنمو بالإضافة إلى سن قوانين صارمة للهجرة خاصة في دول الخليج .

وفي آخر تقرير لمؤشرات التنمية في أفريقيا 2010 ¹¹ 24446 ٢٠٠٥.

04. اتجاهات هجرة العمالة الجزائرية

[illegible][illegible]

يوضح الجدول التالي اتجاهات هجرة العمالة الجزائرية نحو دول أوروبا :

جدول رقم 01 : اتجاهات هجرة العمالة الجزائرية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2015	2020
إجمالي الهجرة نحو أوروبا							
الرجال	712	700	684	671	659	583	542
النساء	23458	22458	22363	21395	20368	19561	15298
الرجال	58	60	62	63	65	60	58
النساء	6222	7406	8637	9992	11476	12012	13346
نمو العمالة المهاجرة البطيء							
الرجال	698	672	646	623	603	532	490
النساء	22973	21485	20098	18991	17887	15391	13822
الرجال	57	58	58	59	59	55	53
النساء	6093	7115	8152	9277	10494	10944	12058
نمو العمالة المهاجرة السريع							
الرجال	699	674	648	625	605	539	498
النساء	23007	21538	20162	18977	17951	15603	14070
الرجال	57	58	59	59	60	56	54
النساء	6102	7133	8177	9310	10532	11095	12275

Source: Alejandro Lorcarafael de arce, a dynamic long and short term Migration between MCPc's and the eu: demographical framework approach to and the role of economic and social reforms, FEMISE, 2007-2008, p 137-139.

12

لعبت الهجرة دورا مهما في سوق العمل الجزائرية منذ بداية القرن العشرين، ومثلها مثل البلدان الأخرى الغنية بالنفط، وبسبب زيادة الأيدي العاملة، وارتفاع معدلات البطالة إلى حد كبير، صدرت الجزائر عمالة مهاجرة إلى دول أوروبا حيث
 وبالإضافة إلى العوامل سالفة الذكر، فقد أدى عدم استقرار الجزائر وفترات انعدام الأمن في
 سنوات التسعينات إلى دفع كثير من الشباب الجزائري المؤهل إلى الهجرة بحثا عن العمل وخاصة في الدول الأوروبية.
 إن موجة الهجرة إلى دول أوروبا كان نتيجة مباشرة لنمو الاقتصاد في تلك البلدان في فترات الهجرة ، وتشير بيانات إلى
 أن أغلبية المهاجرين الجزائريين نحو أوروبا تحولوا تقريبا إلى عمال، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن كل العمالة المهاجرة في
 (23007 23458 2006)
 كل السنوات وفي كل البلدان ، ما قد يوحي بسهولة الحصول على وظيفة في سوق العمل بدول أوروبا على الرغم من

الأعداد الكبيرة للمهاجرين، إلا أن هناك سياسات حمائية تنظم عملية الهجرة وهي تفرض العديد من التحديات على المواطنين الجزائريين الذين يختارون الذهاب إلى تلك البلدان. ¹¹ في 11 سبتمبر 2001 تم توقيع اتفاقية الهجرة التي تنظم الهجرة من الجزائر إلى فرنسا. هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها في الجزائر. في هذه الاتفاقية، تم تحديد شروط الهجرة من الجزائر إلى فرنسا. ما يفسر تراجع العمالة المهاجرة إلى أوروبا، وهذا ما يوضحه الجدول حيث نرى انخفاض تدريجي للعمالة الجزائرية المهاجرة، فمثلا في فرنسا يتوقع أن تنخفض إلى 14070 في 2020 من 23007 في 2006، لكن الأمر يختلف في إسبانيا فقد يتوقع أن تصل هذه العمالة سنة 2020 إلى 12275 من 12275 في 2006. على المزيد من الهجرة.

في 11 سبتمبر 2001 تم توقيع اتفاقية الهجرة التي تنظم الهجرة من الجزائر إلى فرنسا. هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها في الجزائر. في هذه الاتفاقية، تم تحديد شروط الهجرة من الجزائر إلى فرنسا. ما يفسر تراجع العمالة المهاجرة إلى أوروبا، وهذا ما يوضحه الجدول حيث نرى انخفاض تدريجي للعمالة الجزائرية المهاجرة، فمثلا في فرنسا يتوقع أن تنخفض إلى 14070 في 2020 من 23007 في 2006، لكن الأمر يختلف في إسبانيا فقد يتوقع أن تصل هذه العمالة سنة 2020 إلى 12275 من 12275 في 2006. على المزيد من الهجرة.

05. هجرة العمالة الماهرة

أحد أسوأ النتائج السلبية المترتبة على الهجرة الدولية هي هجرة الكفاءات والأيدي العاملة الماهرة. الاعتقاد بأن هجرة الجزائريين سوف يساعد على التخفيف من حدة البطالة دون أن يؤدي إلى المساس بمستويات الإنتاج وبرامج التنمية في القطاعات المختلفة، ولكن سرعان ما ثبت عدم صحة هذا الاعتقاد، نظرا لأن عملة الهجرة وانتقال المهارات من الجزائر إلى الخارج. تأخذ طابعا انتقائيا يمس فئات معينة ومهارات محدودة، ونذكر على سبيل المثال مهندسي الصناعة البترولية وأساتذة جامعيين وحرفيين بالذات في قطاع التشييد والبناء. وفي آخر تقرير للتنمية البشرية الذي ركز على ظاهرة انتقال العنصر البشري، يتضح أن نسبة العمالة الماهرة في الجزائر هي 31% من إجمالي القوى العاملة. لشهادات تعليم عالي كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 02 : هجرة العمالة الماهرة في الجزائر

عدد المهاجرين الدوليين	عدد المهاجرين الدوليين	مهاجرين اقل من التعليم الثانوي (%)	مهاجرين ذوي تعليم ثانوي (%)	مهاجرين ذوي تعليم عالي (%)	مهاجرين حاصلين على شهادات تعليم عالية (ماجستير و دكتوراه) (%)
1313.3	55.4	27.8	16.4	15.4	
308.7	18.8	30.7	47.3	3.7	
1505	61.1	23.1	13.9	-	
34.1	22.8	38.8	35.8	-	
428.5	55.5	27.8	15.9	14.3	

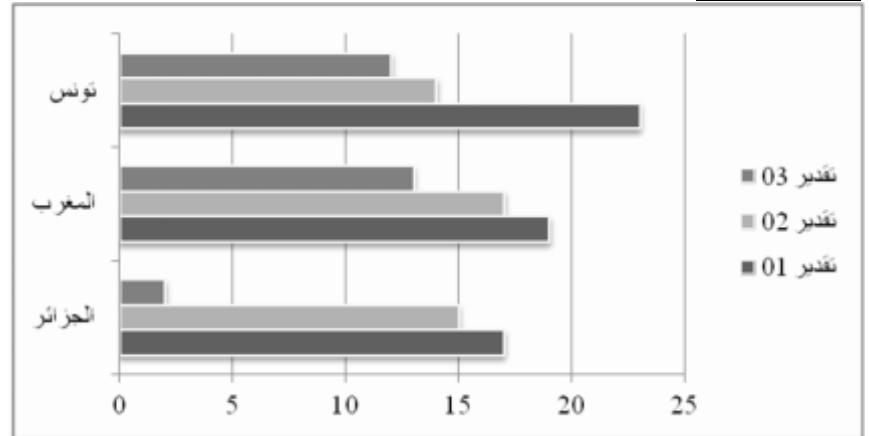
المصدر : التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري والتنمية، تقرير التنمية البشرية 2009 .

النفطية الكبيرة التي تعرفها الجزائر منذ عدة عقود، ومع التغيرات التي طرأت في القطاع النفطي، لم يشجع ذلك بعض الكفاءات البقاء في المؤسسات الجزائرية للعمل فيها ، والسبب معلوم ، فالبرغم من ارتفاع عائدات البترول وسوء توزيع الدخل بين افراد المجتمع الجزائري ، خاصة بين الإطارات والكوادر، لم ترتقي التحفيزات المتمثلة في الأجور إلى المستوى المطلوب ، فبقيت أجور الأيدي العاملة متردية إذا قورنت مع دول الجوار من تونس وليبيا ، بالإضافة إلى ارتفاع أجور العاملين المهرة في بعض الدول المهاجر إليها و الدول المستقبلية، كل هذه العوامل وعوامل أخرى (...) ساهمت في نزوح كبير للأيدي العاملة الماهرة نحو الخارج.

ومن أهم الآثار التي ترتبت على هجرة الكفاءات البشرية الجزائرية نحو الخارج خاصة أوروبا هو إهدار قيمة العمل الموهبة وأن كان يحصل على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بالجزائر ، إلا أن هذه الزيادة في دخله لا ترتبط بزيادة في مستوى إنتاجيته ، بل ربما يعمل عدد ساعات أقل من تلك الساعات التي كان يعملها بالجزائر ، ومعنى هذا أن الأجور التي يتقاضاها العاملون الجزائريون في الخارج إنما تحتوي ضمنا على عنصر ربحي لا علاقة له البتة بمستوى إنتاجيته ، وهذا التحليل ينطبق على العمال الجزائريون الذين يهاجرون إلى البلدان العربية النفطية ، ومعنى هذا أنه لم تعد هناك علاقة بين

التي تأتي في الترتيب الثاني بعد تونس في قائمة الدول التي تستقبل أعلى نسبة من المهاجرين من الجزائر. في الجزائر كدولة تنتمي إلى فئة الدول النامية، فإن الهجرة في ظل النظام الاقتصادي الحالي تختلف عن الهجرة في ظل النظام الاقتصادي السابق. فالهجرة في ظل النظام الاقتصادي الحالي هي هجرة عمالة من ذوي المهارات المنخفضة، في حين أن الهجرة في ظل النظام الاقتصادي السابق كانت هجرة عمالة من ذوي المهارات العالية. فالتغير في الهجرة في ظل النظام الاقتصادي الحالي يعتبر انعكاساً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر.

شكل رقم 05: معدل هجرة أصحاب التعليم العالي في المغرب العربي لسنة 2005



ملحوظة: تقدير 1 يمثل معدل هجرة أصحاب التعليم العالي بناء على قاعدة بيانات كروميس وسريتر (عدد سكان +15) تقدير 2 يمثل معدل هجرة أصحاب التعليم العالي بناء على قاعدة بيانات بيارو ولي (عدد السكان +15). وسريتر هذين التقديرين فيوجون ولوسيتز (2004). تقدير 3 يأتي من دركيس وسريتر (2005) (السكان +25).

المصدر : الشباب ثروة لم تنل قيمتها المستحقة : نحو أجندة جديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، البنك الدولي ، 2007 ، ص 29.

ثالثا : الهجرة الوافدة إلى الجزائر وآثارها على سوق العمل

تتزايد الهجرة الوافدة إلى الجزائر من دول مختلفة، حيث أن عنصر العمل ينتقل من الدولة التي ذات الوفرة النسبية في عنصر العمل والأجرة المنخفضة إلى الدولة الأخرى ذات الندرة النسبية في عنصر العمل والأجرة المرتفعة، وتسبب حركة العمل هذه ارتفاعا في معدل الأجرة في الدولة الثانية التي يصل إليها المهاجرون الجدد، وفي حال غياب تكاليف حركة العمل يستمر عنصر العمل في التنقل بين البلدين حتى تتساوى معدلات الأجرة فيهما¹³.

في السنوات الأخيرة عرفت الجزائر ظاهرة جديدة تمثلت في توافد المئات من العمال المهاجرين نحو الجزائر، خاصة في الطفرة النفطية التي عرفت البلاد، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية والثقافية والدينية. وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدل الأجرة في الجزائر، مما جعلها أكثر جاذبية للمهاجرين. فأكبر نسبة من المهاجرين في الجزائر هي من ذوي المهارات المنخفضة، في حين أن الهجرة في ظل النظام الاقتصادي السابق كانت هجرة عمالة من ذوي المهارات العالية. فالتغير في الهجرة في ظل النظام الاقتصادي الحالي يعتبر انعكاساً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر.

سنوات ارتفاع البترول ، حيث بلغت سنة 2005 ما قدره 242.3 مليار دولار أجنبي كم يوضح الجدول التالي :

أما في آسيا فبالرغم من انخفاض نسبتها مقارنة مع أوروبا والولايات المتحدة، وهناك تخوف كبير من التزايد المستمر لهذه العمالة وما قد يترتب عليها في المدى الطويل، وحتى في المدى القصير بدأت تظهر بوادر بطالة لدى الفئات غير الماهرة بامتداد آسيا وأغلبيتها من العمالة غير المؤهلة.

وحول أثر العمالة الوافدة على سوق العمل في الجزائر، تبين أن العمالة الوافدة تساهم في خفض الميزانية العمومية للشركات، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. كما أن العمالة الوافدة تساهم في خفض الميزانية العمومية للشركات، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. كما أن العمالة الوافدة تساهم في خفض الميزانية العمومية للشركات، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

خاتمة :

سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر لم يكن لها الأثر الكبير على سوق العمل ، حيث أن البطالة أصبحت مشكلة مزمنة ، باستثناء نوعية العمالة التي أظهرت أن الانفتاح ساعد على تطوير المهارات) ، فهي بكل بساطة سياسة غير فعالة ولكنها مكلفة ، وغير قابلة للاستمرار لأربعة أسباب تشير كلها إلى ضرورة الإسراع في إعادة النظر و إصلاح التجارة الخارجية ، السبب الأول هو الانخفاض المنتظر للعائدات النفطية وباقي مصادر الدخل ، والسبب الثاني هو تنامي التنافسية في الأسواق العالمية ، والسبب الثالث هو تراجع فرص العمل ، ولكن السبب الأهم والأكثر وطأة هو تنامي الضغوط الهائلة على سوق العمل الجزائري ، من العدد المتزايد من العاطلين عن العمل إلى الآلاف القادمين الجدد لسوق العمل ، فلا السياسة النفطية المطبقة ولا تحويلات العاملين إلى الخارج تمكنت من توليد المزيد من التوظيف .¹⁶ في السنوات الماضية ، ولم تتمكن من ذلك في السنوات القادمة . بل في واقع الأمر تعاني من تراجع مضطرب في عائدات النفط للفرد وتحويلات العمال المهاجرين ، إلى تزايد المنافسة في الأسواق العالمية ، كل هذا يؤدي إلى زيادة وتيرة هذا الضغط سواء في النشاطات التي تتطلب مهارات عالية أو تلك التي تتطلب مهارات بسيطة.

المراجع والهوامش :

1. علي عباس ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،الطبعة الأولى ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،2008 ، ص 274 .
 2. محمد بن عبد الله ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،الطبعة الأولى ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،187 .
 3. عزة فؤاد نصر إسماعيل ، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،2004 ، ص 37 .
 4. محمد بن عبد الله ،إسماعيل ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،الطبعة الأولى ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،38 .
 5. مجهول الاسم ، نحو :البيانات الاقتصادية للجزائر ،الطبعة الأولى ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،في الجزائر ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،السادس ،الدولة ،الدولة ،92 ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،الدولة ،26 .
 6. 2- نجلاء الاهوائي ، مستقبل هجرة المهارات فيما بين البلدان العربية أثارها الاقتصادية في ظل العولمة مجلة مصر المعاصرة ، العدد 445 ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،1997 ، ص 119 - 124 .
 7. نجلاء الاهوائي ، مرجع سابق ، ص 123 .
 8. محمد البريكان ، التكامل الاقتصادي العربي :البيانات الاقتصادية للجزائر ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،العربي ، ابو ظبي ، 2005 ، ص 148 .
 9. International labour migration :A rights-based approach, International Labour Organization , Geneva ,2010,p34
 10. Samir Radwan, Jean-Louis Reiffers, Rapport Du Femise 2005 Sur Le Partenariat Euro-Mediterraneen,France,2005,P 90 -91
 11. Les Indicateurs Dz Développement En Afrique 2010, Banque Mondiale.2010,p132
 12. Alejandro Lorcarafael de arce, a dynamic long and short term approach to Migration between MCPc's and the eu:demographical framework and the role of economic and social reforms, FEMISE , 2007-2008 ,p 139.
 13. علي الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة ، عمان ، 2007 ، ص 192 .
 14. محمد بن عبد الله ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،2009 ، ص 144 - 148 .
 15. محمد بن عبد الله ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،البيانات الاقتصادية للجزائر ،2007 ، ص 29 .
- مراجع أخرى :
16. IMF and local authorities' data; estimates (e) and projections (p) based on authors' calculations , 2010
 17. بيانات البنك الدولي 2000 - 2010.

ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها "دراسة تحليلية"

بودلال علي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان



ملخص:

جاءت هذه المقالة لتعالج موضوع التهرب الضريبي في الجزائر خلال العشرية الأخيرة أسباباً وأثاراً ونتائج، ساعية إلى دراسة، تحليل وتقييم القضايا النظرية والتطبيقية الميدانية التي لها علاقة بالتهرب الضريبي في الجزائر وذلك من خلال تعريف المقصود بالتهرب الضريبي، أشكال وأسباب تنامي الظاهرة، واستبيان الآليات والطرق التي تشخص الظاهرة وبعدها استعراض الجوانب والانعكاسات السلبية والاعتماد على أهم السياسات والاستراتيجيات الرشيدة والمهادنة لمعالجة الظاهرة. الكلمات الدالة: ظاهرة التهرب الضريبي، المؤسسات والمكلفين بالضريبة، استراتيجية التعامل مع الظاهرة في الجزائر.

Résumé:

L'objectif de cet article pour résoudre le problème de l'évasion fiscale en Algérie durant les raisons dix dernières années, et les effets et les résultats, en cherchant à étudier, analyser et évaluer les questions de champ théorique et pratiques liées à l'évasion fiscale en Algérie à travers la définition de la fraude fiscale prévue, les formes, provoque la croissance du phénomène, et un des mécanismes questionnaire et la façon dont un diagnostic de réexaminer des aspects phénomène et puis et les répercussions négatives et s'appuient sur les politiques les plus importantes de bonnes et de stratégies visant à lutter contre le phénomène.

Mots clés: phénomène d'évasion fiscale, et les institutions, les personnes, la stratégie pour faire face à ce phénomène en Algérie.

مقدمة:

تعد السياسات الاقتصادية القطاعية مثل سياسات الخزينة العامة والسياسات النقدية والمالية وسياسات العمل من أكثر السياسات إثارة للجدل بين التوجهات الاقتصادية ورغم كل الحجج الليبرالية بأن السياسات الاقتصادية لاقتصاد السوق هي سياسات محايدة ولها جانب تقني وليس لها جانب اجتماعي أصيل فإن الواقع يدحض ذلك ، فلكل سياسة جانبان جانب اقتصادي تقني يوسع أو يقلص قاعدة إنتاج الدخل ، وجانب اجتماعي يقلص أو يوسع قاعدة توزيع الدخل الناتج إننا نعتقد أن السوق الليبرالية ليست غير عادلة اجتماعياً وحسب بل هي متطرفة بعدم عدالتها وهي تؤدي لاستقطاب الثروة في أيدي قليلة وتؤدي للاحتكار ، وأن التدخل بآليات واعية لا تتعارض المبادئ العامة لاقتصاد السوق تغدو ضرورية وهنا نسوق مثال فمن المعروف أن الحرية المطلقة للمنافسة تؤدي للاحتكار لذا تضع جميع الدول تشريعات وتقيم مؤسسات بغاية منع الاحتكار وتعزيز المنافسة ولكن حدود الاحتكار والمنافسة ضيقة فمع وجود بضع شركات تحتكر السوق يعد أن المنافسة قائمة ، بينما في الواقع يؤدي وجود بضع شركات تحتكر سوق سلعة أو خدمة معينة ، إلى وقوع كامل السوق بأيدي عدد قليل من المالكين الأفراد ، فيما لو كانت الشركات عائلية أو مملوكة من أفراد قلائل وهذا غير مقبول من وجهة نظر العدالة الاجتماعية لذا يجب التدخل كي تكون هذه الشركات أو بعضها مملوكة من شريحة واسعة من الناس كي يعود الدخل لعدد كبير من المالكين الصغار¹ .

وتلعب السياسة المالية بصورة عامة والسياسة الضريبية بصورة خاصة دوراً محورياً في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسة الاقتصادية تعتبر محصلة لعدة سياسات تعمل مع بعضها البعض بصورة تكاملية للوصول إلى تحقيق أهداف الدولة واجتماع ، والمتمثلة في رفع معدل النمو في الناتج المحلي والوطني للوصول إلى تحقيق استقرار اقتصادي ، وزيادة موارد الدولة من الإيرادات لتحقيق تنمية اقتصادية وتحقيق عدالة اجتماعية بين أفراد اجتماع. إن هذه الأهمية لهذا المورد يرجع إلى أن الضريبة هي عبارة عن استقطاع مبلغ من دخل كل شخص دون أن يحصل على منفعة مباشرة، وذلك من أجل المصلحة العامة ولمواجهة احتياجات البلاد لسداد رواتب الجند لحماية البلاد وبناء الطرق والمدارس والمستشفيات... الخ.

وقد حذر تقرير اقتصادي صدر أخيراً من عمليات تجنب دفع الضرائب وهروب الأموال بطريقة غير شرعية من قبل الشركات والأفراد في البلدان الفقيرة ويكلف البلدان النامية ما مقداره 500 مليار دولار سنوياً وهذه الخسارة تتجاوز ما تحصل عليه هذه البلدان من مساعدات مالية من الخارج، وحسب التقرير الذي أصدرته «شبكة العدالة الضريبية» أخيراً تحت عنوان «استقطاع الضرائب منا إن كنت تستطيع» يمكن تلمس الكيفية التي أصبحت الضرائب وفقها ساحة قتال أساسية في محاربة الفقر على المستوى العالمي. ويوجه التقرير توبيخاً شديداً للمحاسبين والبنوك والشركات والمناطق التي أصبحت ملاذاً من جباية الضرائب . والكثير من هؤلاء له علاقة ببريطانيا . لدورهم في الاستفادة المالية من أنشطة تؤول

¹د.بودلال علي (2012):مجلة معالم وأفاق اقتصادية للتنمية والتسيير تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والقانونية الرباط المغرب مقال بعنوان "مقاربة عملية للاقتصاد الخفي - حالة الجزائر -ص ص 07-21 العدد 14/13.

على تعميق الفقر وتحديد مصير الكثير من الدول وتزعزع مفهوم الديمقراطية. ويشدد التقرير على حاجة البلدان الفقيرة لرفع معدلات جباية الضرائب إذا كانت حقا تزيد الهروب من دائرة الفقر.

إن الهدف الرئيس للتهرب هو تحقيق المزيد من المال بطرق وأساليب غير مشروعة ، وما يساعد على تحقيق هذا السلوك الفاسد شعور المكلف بارتفاع العبء الضريبي عليه ، وعدم تحديث التشريعات الضريبية ومعالجة الثغرات الموجودة فيها ، وتعارضها مما يفسح المجال امام التفسير الدائي لها ، وكذلك انعدام الشفافية في الإجراءات الفنية والإدارية ، وضعف قاعدة المعلومات عن النشاط الاقتصادي عموماً والمكلفين بصورة خاصة ، وضعف جهاز مكافحة التهرب الضريبي وكفاءته وعدم تطبيق مهنة المحاسبة والمراجعة وإلزامية مسك الدفاتر المحاسبية في الوسط التجاري وقطاع الأعمال ، وان غياب الجانب الاقتصادي في أداء وزارة المالية وتغليب وظيفة الجباية على غيرها . والجزائر التي تواجه مشكلة كبيرة وظروف اقتصادية صعبة و في ظل تقلب واردات الدولة من النفط وتذبذب الأسعار بين الهبوط والارتفاع وظهور بعض التقارير عن قرب نضوبه وتخفيض نسب التعريفية الجمركية على معظم السلع وتقلص الرسوم الجمركية لكثير حجم الإعفاءات الممنوحة لكثير من الجهات تارة باسم الاستثمار وتارة باسم جهات حكومية عسكرية وأمنية وتارة أخرى باسم شركات نفطية ، وما كشفت عنه الأزمة المالية الأخيرة من ضعف السياسة المالية مما جعل الدولة تعلن عن تخفيض من نفقاتها لسنة 2013 بعد إقرار الموازنة في مجلس النواب . وأصبح لزاما على الحكومة الجزائرية التجاوب مع ما ذهبت إليه معظم دول العالم وتنفيذا لاقتراحات بعض المؤسسات المالية العالمية بضرورة اعتماد سياسة ضريبة واضحة ، و ذلك بعد أن أثبتت إن السياسة الضريبية السابقة عديمة الجدوى و فشلها نظرا لضعف أدائها عن تغطية الدين العام. ويعتبر التهرب الضريبي مشكلة عالمية تواجهه جميع البلدان المتقدمة منها والمتخلفة ، ويختلف حجم المشكلة من بلد إلى آخر فالتهرب الضريبي في بعضها مشكلة صغيرة وفي بعضها الآخر كبيرة ، ونعتقد أنها في الجزائر من الحجم الكبير جداً بحيث تؤثر سلباً وبقوة على موارد الخزينة العامة وعلى الأداء الاقتصادي وعلى البنية الأخلاقية للمجتمع ، ورغم كل هذه الأهمية لموضوع التهرب الضريبي لم تلقى هذه المشكلة الاهتمام المطلوب، وتبقى حتى الآن في الظل. ولكن في ضل ما تواجهه الجزائر في الوقت الحاضر من استحقاقات كثيرة يتطلب إصلاحاً طال انتظاره ، فمسألة التهرب الضريبي يجب أن تأخذ مكانها في خطط وبرامج الحكومة ، وان مقاربتنا لهذه المشكلة هي دعوة ومساهمة في هذا الجهد الإصلاحي والذي يحتاج لتضافر جميع الجهود ليكون على النحو المنشود كي يدفع بالجزائر خطوات واسعة للأمام اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

1- مشكلة البحث:

بلغ التهرب الضريبي في الجزائر مستويات مرتفعة مما جعل أثاره على الاقتصاد الوطني كبيرة جدا وصلت مستويات غير معقولة أو مقبولة في بلاد تبحث يوميا من الجهات المانحة والمتبرعة على تمويل مشاريعها التنموية ، على الرغم إكها لو طبقت القوانين الضريبية لاستغنت عن هذا والبحث الماضي حتى إكها في بعض الاحيان تنازلت عن قرارها المستقل ولم يتوقف التأثير عند هذا الحد بل تعده إلى التأثير الاجتماعي لان التهرب الضريبي خلق طبقة

التي تتكون من 80% من سكانه على اقل من دولارين في اليوم (الذين يشكلون 10% من إجمالي عدد السكان)

وبالتالي فإن تأثيرها أصبح شديد على الاقتصاد واجتمع دليل استفحال هذه المشكلة عام بعد آخر إلى حد أنها أصبحت تمارس جهارا نهارا إلى الحدود التي تمس هبة الدولة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضيح طبيعة التهرب الضريبي والتعرف العلمي الرقمي لواقع التهرب ، وأشكالها وطرقها وحجمها ومبالغها. يمكن في الدراسة في الأسئلة التالية:

ما هي الأسباب الفعلية للتهرب الضريبي في الجزائر؟

ما هي الوسائل التي تحد من التهرب الضريبي ؟

ما هي الآثار التي نتجت عن التهرب الضريبي ؟

3. أهداف البحث : يهدف البحث بشكل عام إلى كشف ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر باعتبار أنها تؤثر بشكل سلبي على إيرادات الدولة وأدائها الاقتصادي منذ زمن بعيد، وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- التعرف على الحجم الحقيقي والفعلي للتهرب الضريبي في الجزائر وما هي أشكال وصور التهرب الضريبي.
- التعرف على الوسائل المستخدمة في مكافحة التهرب في الوقت الحاضر وهل هي كافية لمنعه مستقبلا.
- تقديم التوصيات والمقترحات بالحلول التي تساعد على مواجهة صور وأشكال التهرب والتهريب والتهربين.

4. فرضيات البحث :

وأهدافه فإن فرضيات البحث تتحدد بفرضيتين أساسيتين هما:

الفرضية الأولى: ترجع أسباب التهرب الضريبي إلى قصور تشريعي وأخطاء تنفيذية.

الفرضية الثانية: حجم التهرب الضريبي في الجزائر يلغي مبدأ تحقيق العدالة الضريبية في المجتمع الجزائري.

5. أهمية البحث:

أول هذه البحث موضوع بالغ الأهمية يتأثر به كل فرد في المجتمع الجزائري لأن الجميع يساهم في دفع الضريبة إلى الدولة. لذلك فإن الجميع يجب أن يعرفوا هل هم يدفعوا ضريبة بمقدار دخولهم وهل هناك مساواة بين الجميع في تحمل الأعباء الضريبية وتكمن أهمية البحث بالعمل على تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر. يمكن إجمال أهمية البحث فيما يلي:

6. منهجية البحث:

من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك المجالات العلمية والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع.

وتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تطبيق بعض الأساليب والإجراءات البحثية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

وزارة المالية ومصلحة الضرائب وتطبيق المعايير العالمية عليها ثم سيتم إسقاط هذه المعلومات النظرية على الواقع الميداني بهدف تحديد التوصيات للحد من التهرب الضريبي .

7. حدود البحث:

الدراسة تتمثل في حدود زمنية تتمثل في دراسة البيانات المالية الحكومية والتقارير السنوية المنشورة من وزارة المالية أو مصلحة الضرائب أو جهات حكومية أخرى للفترة من (2000-2012).

1- تحديد طبيعة التهرب الضريبي:

1.1- ماهية التهرب الضريبي وأنواعه:

1.1.1 مفهوم التهرب الضريبي:

- التهرب الضريبي هو محاولة الممول أو المكلف بالضريبة التخلص من أعباء الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها.

١- التهرب المشروع: هو التخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية (مادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٠) طرف المشرع لتحقيق بعض الغايات الاقتصادية والاجتماعية كأن تفرض ضريبة دخل على جميع الأرباح الصناعية والتجارية ثم تستثنى منها أرباح بعض المؤسسات الصناعية ضمن شروط معينة تشجعا لإنشاء هذه المؤسسات (مادة ١٠١ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٠) التهرب من ضريبة الشركات ذلك عن طريق توزيع هذه الأخيرة على شكل هبات للذين تربطهم بصاحب الشركة قرابة من الدرجة الأولى وهو على قيد الحياة حتى لا تخضع بعد وفاته على شكل هبات للذين تربطهم بصاحب الشركة قرابة من الدرجة الأولى وهو على قيد الحياة حتى لا تخضع بعد وفاته

١. التهرب غير المشروع: "الغش الضريبي"

هو تحرب مقصود من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لاحكام القانون الجبائي قصدا منهم عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم.

- التهرب غير المشروع: "الغش الضريبي"

- التهرب المشروع: "الغش الضريبي"

- التهرب المشروع: "الغش الضريبي"

ج- التهرب المحلي: هذا النوع يحدث في نطاق حدود الدولة الموجودة بها بحيث تكون افعال التزوير التي يقوم بها المكلف لا تتعدى هذه الحدود 'ما باستغلال الثغرات الموجودة في النظام الجبائي (مادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٠):

١- التهرب المحلي: هذا النوع يحدث في نطاق حدود الدولة الموجودة بها بحيث تكون افعال التزوير التي يقوم بها المكلف لا تتعدى هذه الحدود 'ما باستغلال الثغرات الموجودة في النظام الجبائي (مادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٠):

كأن يرفض استيراد بعض السلع الأجنبية لتفادي الضرائب الجمركية.

أو يرفض استهلاك سحائر حتى يتجنب دفع الضريبة.

د- التهرب الدولي: وهذه الصورة من صور التهرب إذ يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضريبة في بلدها عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل و الأرباح التي من المفروض أن تخضع لضريبة البلد التي حققت فيه فعلا إلى بلد آخر.

خلاصة: التهرب الضريبي

التهرب الضريبي أوسع نطاقا من مفهوم الغش لأن هذا الأخير مصطلح فرعي للتهرب الضريبي ب: يتم التخلص من فرض الضريبة باختراق القوانين بطرق و أساليب يراها المتهرب ملائمة وهو ما يعبر عنه الغش الضريبي. التهرب الضريبي هو ما يعبر عنه التهرب الضريبي المشروع. التهرب الضريبي هو ما يعبر عنه التهرب الضريبي المشروع.

- التهرب يعتبر تهربا مشروعاً إما بإيجاد ثغرات في التشريع الجبائي يستغلها المكلف وذلك في حدود القوانين أو من طرف المشرع نفسه ولا يتزعمه ولا يتزعمه.

- التهرب الضريبي هو ما يعبر عنه التهرب الضريبي المشروع.

2-أسباب وطرق التهرب الضريبي:¹

1.2- أسباب التهرب الضريبي:

أ-الأسباب المباشرة:

-**الأسباب التشريعية:** لقد زادت في تعقد القواعد التشريعية للنظام الضريبي من احتمالات التهرب الضريبي سواء في تقدير الوعاء أو في حساب قيمة الضريبة أو الإعفاءات أو التخفيضات.

-**من ناحية الكفاءة:** من أخطر الوسائل التي يلجأ إليها الموظف هي الرشوة التي تظهر أساسا الجانب السلبي له أي عدم وجود وعي مهني.

-**الإمكانات المادية:** المادية حيث أن جميع المؤسسات والقطاعات قد استفادت من مشاريع عمرانية تعكس الواقع إلا أن القطاع الجبائي لم يتحصل على أي إصلاح كونه يزاول عمله في منشآت مورثة من قبل الاستعمار.

- **الإجراءات الإدارية:** تعتبر كإجراءات معقدة تسبب في خلق الكراهية اتجاه الضرائب وما يترتب عنها من إجراءات إدارية، يبقى على الإدارة الجبائية استعمال كل الإجراءات اللازمة لتفادي ذلك وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- صعوبة تقدير الوعاء الضريبي.

- عدم المساواة في تطبيق الإجراءات.

- عدم المساواة في تطبيق الإجراءات.

ب-الأسباب غير المباشرة

¹ - **Schneider. (1986)** « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt ». Scand.J.of Economics, vol.88.pp.643-68

- الأسباب النفسية: الضريبة أداة لاغتصاب وافتقار الشعوب يرجع هذا التفكير إلى الأسباب التاريخية ورثتها الشعوب عن الاستعمار فكان الاستعمار الفرنسي مثلاً في الجزائر يستعمل الضريبة كوسيلة لمصادر وهب أموال الافراد مما انعكس سلباً على المجتمع ابحاه فرض الضريبة اقتطاع مالي دون مقابل بل وهذا ما أدى إلى إحساسهم بأن الضريبة تحد من حريتهم ويذهب البعض إلى اعتقادهم في عدم عدالتها.

شركتين الأولى (SARL) ذات مسؤولية محدودة والثانية شركة تضامن.

نجد الأولى تدفع ضريبة على أرباح الشركات والباقي تقسم على الشركاء والذين يكونون مكلفين بدفع ضريبة على الأرباح الإجمالي أيضاً مجبرون على دفع الضريبتين معاً، أما الثانية فالأرباح تقسم بين الشركاء وكل شريك ملزم بدفع ضريبة واحدة هي الضريبة على الدخل الإجمالي.

بالمقارنة نجد أن الحالة الأولى يحس المكلف بعدم وجود العدالة الضريبية وبالتالي فهو يلجأ إلى محاولة التهرب من أحدهما.

- الأسباب الاجتماعية: يلعب المحيط الاجتماعي دوراً هاماً في ترسيخ ظاهرة التهرب الضريبي وشيوعها بين الأفراد وهذا وأن ضعف الوعي الضريبي الذي يتناسب مع الشعور الوطني.

- الأسباب السياسية: وهذا يرمي بالبلاد إلى زيادة وتفاقم حالات التهرب وهذا لإضعاف الاقتصاد الوطني عجزها على استغلالها الأمثل للموارد.

- الأسباب الاقتصادية: يعتبر اقتصاد لكل دولة محدداً برصيد المعنى من القطاع الضريبي فالحالة الاقتصادية للمكلف والحالة الاقتصادية العامة لها دور كبير في التأثير على التهرب الضريبي.

3- طرق التهرب الضريبي:

1.3- عن طريق المعاملات المحاسبية: (J.C. Martinez)

"تعدد طرق التهرب الضريبي والتي تمتد من التخفيض التافه لمبالغ المبيعات أو الاستيراد دون تصريح إلى إهمال تسجيل الإيرادات محاسبياً مروراً بتضخم الأعباء القابلة للخصم".

أ- تخفيض الإيرادات: تتمثل في الأحسن والأكثر استعمالاً التي من خلالها يعتمد المكلف على تخفيض الوعاء الضريبي والتخلص من دفعها كلياً يتجسد هذا التخفيض في البيع دون فواتير أي البيع نقداً ولا يترك أثر العملية، هذه الطريقة تمكنه من إخفاء جزء كبير من C.A (القيمة المضافة) من خلال عدم تسجيلها في الحسابات المحاسبية بعد الاتفاق المبرم مع الزبون.

ب- تخفيض التكاليف: تتمثل في عدم تسجيل التكاليف الحقيقية في الحسابات المحاسبية مما يؤدي إلى ارتفاع الربح وبالتالي ارتفاع الوعاء الضريبي.

- أن تكون موضوعة في صالح نشاط المؤسسة.
- أن تكون لها علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة.
- أن تكون مرفقة بمبررات ووثائق رسمية.
- أن تكون في حدود السقف الذي حدده القانون.

هذه الرخصة تجعل المكلف يسرع إلى الرفع من نسبة التكاليف والأعباء ويحاول دوماً تضخيم أعبائه بكل الوسائل الممكنة.

3.2- التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية:

العمليات المادية وهمة للحصول على محاسبة دون فواتير كما يمارس المكلف عدة نشاطات دون إعلام الإدارة الجبائية وهذا بإخفاء جزء من البضاعة هذا ليتم بيعها في السوق الموازية.

أ- التهرب عن طريق عمليات قانونية:

يقصد به خلق وضعية قانونية تظهر مخالفة الوضعية الحقيقية.

1- التهرب عن طريق عمليات مادية:

يتمثل في إخفاء السلع أو مواد أولية التي في الواقع خاضعة للضريبة سواء كان هنا الإخفاء جزئي أو كلي.

• **الإخفاء الجزئي:** يتمثل في إخفاء جزء من أملاكه أو جزء من المخزونات التي هي في الواقع تخضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق السوداء.

• **الإخفاء الكلي:** يقوم أصحاب المشاريع بإنشاء مصانع صغيرة في المناطق الريفية ليصعب الوصول إليها وبالتالي الإنتاج المحصل عليه منها يباع دون فواتير ويسمى "المنتجات غير المسجلة" أو "المنتجات غير المسجلة".

3.3- التهرب عن طريق التلاعب في تصنيف الحالات القانونية.

- تصنيف مبيعات خاصة للضريبة إلى مبيعات معفية.

- توزيع الشركة لأرباحها على المساهمين شكل رواتب وأجور لينخفض بذلك معدل الضريبة حينما يتعلق بالرواتب.

4- آثار التهرب الضريبي:¹

أ- الآثار الاقتصادية:

- من الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي انخفاض الإيرادات الحكومية مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات العامة. كما أن التهرب الضريبي يؤدي إلى انخفاض القدرة على تمويل المشاريع التنموية.

مثال على ذلك: المؤسسات الخاصة حيث يجد أنها تريد الاحتفاظ بأموالها الهائلة دون أن يمسه أي اقتطاع ضريبي.

د.م.م. معتز علي ص (2009): التهرب الضريبي في العراق وطرق معالجته. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية. ¹

ب- الآثار المالية:

- الخسارة في الخزينة العمومية وفقدانها حصيلتها المعتبرة من المداخيل المتوقفة من وراء الحصائل الضريبية مما يؤدي هذا إلى
 نقص النقدية لنسب الإصدار النقدي الذي ليس له مقابل إضافة إلى أنه يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون كطريقة
 تنتهجها الدولة لسد الفراغ الكبير المالي الذي يسببه التهرب في الخزينة العامة.

ج- الآثار الاجتماعية والنفسية:

- نقص الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية التي يخل إحلالا كبيرا بفكرة العدالة في توزيع الضرائب إذ يتحمل العبء الأكبر منها
 دائما المكلفين الذي لا يستطيعون التهرب أو الحريصون على أداء واجبهم الاجتماعي والوطني في أداء الضريبة.
 نقص الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية:

* نقص الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية.

* تدهور عامل الصدق في المعاملات.

* نقص الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية.

5- وسائل محاربة التهرب الضريبي:

1.5- الرقابة الجبائية:

تعد الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق الخزينة، من خلال
 محاربات التهرب الضريبي، أو التخفيف على الأقل من حدته.

فالرقابة تعتبر وسيلة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في تصريحات المكلفين، وتسمح أيضا
 بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات، والمتمثل في وقوف جميع الممولين على قدم المساواة أمام الضريبة.

1.1.5- الإطار القانوني للرقابة:¹

تهدف الرقابة الجبائية إلى مراقبة التزام المكلفين بالضريبة، والتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في تصريحات المكلفين،
 الجباية الحياد عنه لممارسة أي شكل من أشكال التعسف بحجة تطبيق القانون فأوجب عليهم بذلك إتباع إجراءات معينة
 لتنفيذ عملية الرقابة، وفي نفس الإطار فقد حدد القانون أشكالاً وصوراً متابعة ومتكاملة، وألزم المحقق إتباعها
 أثناء عملية الرقابة، وتمتع الإدارة بصلاحيات وحقوق اتجاه المكلفين أثناء تحقيقها لمهمتها الرقابية لكن في إطار من
 الضوابط القانونية التي تحد من التعسف اتجاه المكلفين بحجة أدائها لمهمة الرقابة، ومن بين هذه الحقوق:

* حق التفتيش.

* حق التفتيش.

* حق التفتيش.

(1) ظاهرة التهرب الضريبي: أسبابها، آثارها، واقعها في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير علوم تجارية فرع مالية. (جواب الله توفيق) 1999

- حق الإطلاع:

الضرورة يمكن أخذ نسخ الدفاتر والوثائق من طرف الغير "المؤسسات، الإدارات والهيئات الحكومية" **المادة 314** ويمكن الإشارة بأن حق الاطلاع يقتصر على مجرد المعلومات اللازمة لتحديد الوعاء الضريبي بطريقة دقيقة "**المادة 123**" وفي حالة رفض المكلف لحق الاطلاع تطبق عليه العقوبات المزدوجة المنصوص عليها في المادة **314**

. . .

مجموعه داده ها در این مقاله به گونه ای انتخاب شده است که در آن تعداد داده ها بین 10000 و 1000 باشد. این مجموعه داده ها به گونه ای انتخاب شده است که در آن تعداد داده ها بین 10000 و 1000 باشد. این مجموعه داده ها به گونه ای انتخاب شده است که در آن تعداد داده ها بین 10000 و 1000 باشد.

- يطبق إلزام مالي قدره 50 دج على الأقل عن كل يوم عن التأخير

-الإطلاع لدى الإدارات والمؤسسات العمومية: يخضع لهذا الحق كل إدارات الدولة بما فيها الولايات، البلديات وكذا
 المصالح المركزية والمحلية للإدارة الجبائية بحق الإطلاع التلقائي اتجاه هيئات الضمان الاجتماعي، وهذه
 الأخيرة يتعين عليها سنويا أن توافي إدارة الضرائب عن كل طبيب بكشف فردي يعين فيه رقم تسجيل المؤمن لهم،
 والشهر الذي دفعت فيه الأتعاب والمبلغ الإجمالي لها وبإمكان الإدارة الجبائية أن تستعمل المعلومات التي تحصلها لدى
 السلطة القضائية أثناء رفعها الدعوات المدنية والجزائية والتي من شأنها أن تسمح بافتراضه تهرب مرتكب في المجال الجبائي.

-الإطلاع لدى المؤسسات الخاصة: لتسيير مراقبة التصريحات المكتتبه من قبل المعنيين، يتعين على جميع المتصرفين في الأموال وجميع التجار وكل الذين تتمثل مهمتهم في دفع إيرادات عن قيم منقولة وكذا جميع الشركات، أن يقدموا لأعوان الضرائب الدفاتر اللازمة التي نص على مسكها القانون التجاري، وقد وضع هذا الأخير الجزاءات على كل من يعرقل

العملية الإدارية المتعلقة بجمع المعلومات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المادة 10 سنوات وذلك لمعاقبته بغرامة جبائية مبلغها يتراوح ما بين 1000 إلى 10000 دينار جزائري.

-الإطلاع لدى البنوك: ينص القانون الجبائي على أنه لا يجوز للبنوك والإدارات أن تعترض على طلب الإدارة الجبائية بحجة السر المهني، ولأعوان الإدارة الجبائية حق الاطلاع على كشوفات المصارف والبنوك والجمعيات المهنية والائتمانية والبنوك الأجنبية التي يملكها الجبائي.

- حق الرقابة

كون نسبة كبيرة من الضرائب الموجودة في النظام الجبائي تقوم على أساس تصريحات وإقرارات من طرف المكلف، وهذا الأخير الذي يبقى دوما متحريرا في عين الإدارة الجبائية مما يستوجب ((مراقبة)) مراقبة المراقبة من بين هذه الوسائل حق الرقابة الذي يتمثل في بحمل العمليات التي من شأنها التحقق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة ويأخذ حق الرقابة شكلين هما:

- التحقيق في المحاسبات عن طريق مجموعة من العمليات يكون الهدف من ورائها المعاينة في عين المكان للدفاتر والوثائق المحاسبية، ومقارنتها بعناصر الاستغلال للتأكد من صحة التصريحات المكتتبه من أجل تحديد وعاء الضريبة، ويستمد هذا الحق من المادة 190 من القانون رقم 190 لسنة 1990.

- اما الشكل الثاني يتمثل في التدقيق المعمق بحمل الوضعية الجبائية، والذي يهدف للكشف عن الفارق الموجود بين القيمة الحقيقية والقيمة المحاسبية، وهو الحق منصوص عليه في المادة 131 من القانون رقم 131 لسنة 1990.

كما يمكن استعمال كلا الطريقتين في آن واحد لأنه في الواقع أثناء إجراء التحقيق في المحاسبات المؤسسة ما يقوم المحقق في نفس الوقت بمعاينة وفحص الحالة الجبائية للمسيرين.

- حق استدراك الأخطاء:

«حق الاستدراك» هو الحق الذي يتمتع به المكلف بالضريبة في تعديل أو إلغاء ما قد تقدمه له المكلف عناصر غير كاملة وخاطئة .

يتمثل هذا الحق في الإمكانية الممنوحة للإدارة الجبائية في إعادة النظر في الاقتطاع سواء بتعديل أو بإلغاء اقتطاع جديد أو تعديل أو إلغاء اقتطاع سابق. المادة 327 من القانون رقم 327 لسنة 1990 «يجوز استدراك خطأ يترتب سواء من نوع أو من مقدار» المادة 326 من القانون رقم 326 لسنة 1990 «وقد حدد الأجل القانوني للاستدراك بـ 04 سنوات، كما جاء في الفقرة الأولى من المادة 326 من القانون رقم 326 لسنة 1990 «يحدد بـ 04 سنوات للقيام بتحصيل الجداول الضريبية التي يقتضيها استدراك ما كان محل سهو أو نقص في وعاء الضريبة» ونفس المدة بالنسبة لرسم على القيمة المضافة حسب ما جاء في نفس المادة 157 وتحدد نقضه البدء لهذه المدة كمايلي:

- فيما يخص وعاء الحقوق البسيطة والعقوبات المتناسبة مع هذه الحقوق، يبدأ الأجل اعتبارا من اليوم الأخير من السنة التي تم فيها فرض الرسوم على المداخل.

- وبالنسبة لوعاء الغرامات الثابتة ذات الطابع الجبائي يبدأ الأجل اعتبارا من اليوم الأخير من السنة التي ارتكبت أثناءها المخالفة.

- في مجال الرسوم المحصلة لفائدة المجموعات المحلية وبعض المؤسسات يبدأ سريان هذا الأجل من اول جانفي من السنة التي تفرض فيها الضريبة وقد تمد هذه الفترة او ما يعرف بقطع التقادم.

إذا اعترض هذه المدة:

- إيداع طلب تخفيض العقوبة.
- تبليغ الادعاء بالقرار الصادر من المحكمة.

2.1.5- صور الرقابة:

- تأخذ الرقابة الجبائية أشكالاً وصوراً عديدة يتوجب استعمالها في الوقت المناسب، وحسب أهميتها في حدود ما هو مقرر في التشريعات والتقنيات المنظمة لها والتي تتمثل في ثلاث أشكال متتابعة ومتكاملة:
- الرقابة الوقائية.
 - الرقابة اللاحقة.
 - الرقابة في عين المكان.

1.2.1.5- الرقابة الشكلية:

هي أول عملية تخضع لها التصريحات المكتوبة وتشكل بحمل التدخلات التي تهدف إلى إحداث تصحيحات مادية للأخطاء والنقائص المرتكبة أثناء كتابة وتقديم المكلفين.

التصريحات، والتحقق من هوية وعنوان المكلف وكذا مختلف العناصر التي تدخل في تحديد وعاء الضريبة.

والغرض من هذا النوع من الرقابة هو التصحيح الشكلي للتصريحات دون إجراء أية مقارنة بين ما تحمله من محتويات محتويات، وتلك التي تتوفر لدى الإدارة، وتتم هذه الرقابة سنوياً باعتبارها أول عملية مراقبة تخضع لها التصريحات، ولا تهدف إلى التأكد من صحة المعطيات والمعلومات التي يحملها، وإنما للكيفية التي قدمت من خلالها هذه المعطيات أو .

2.2.1.5- الرقابة على الوثائق:

يعد هذا النوع من الرقابة ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية يتجلى دور هذه الرقابة في مجموعة الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب، والتي تقوم من خلالها الإدارة بمقارنة المعلومات المصرح بها من طرف المكلف، والمعلومات المتحصل عليها من طرف الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة أو الخاصة، والمتعلقة بالمعاملات أو الصفقات المبرمة بين المكلف وهذه الهيئات والتي تكون في شكل كشوفات تعرف بـ Bulletin de recoupement كمعلومات إضافية، وبإمكان المحقق طلب بعض التوضيحات والتبريرات من المكلف إذا لزم الأمر . les charges de ductile

- طلب المعلومات: يتسنى للمصلحة الجبائية التي تحقق في تصريحات المكلفين أن تتقدم بطلب المعلومات حول النقاط أو المسائل التي تشوبها غموض، ويمكن لهذه الأخيرة أن تكون كتابية أو شفوية لا تخضع المكلف بالضريبة إلى أي عقوبة في حالة عدم الرد على هذا الطلب، لكن قد تلجأ الإدارة إلى مراسلته من أجل التوضيح أو التبرير.

- طلب تبريرات وتوضيحات: 15 1996 « يحق المفتش في التصريحات ويطلب التوضيحات والتبريرات كتابيا كما يمكن أن يطلب الاطلاع على الوثائق المحاسبية المتعلقة » ، يستوجب في الطلبات المكتوبة أن تبين بوضوح المسائل التي يرى المفتش أنه من الضروري الحصول على توضيحات أو تبريرات من شامها، ويحدد المكلف بالضريبة اجلا لا يقل عن 30 يوما من أجل تقديم رده، وإذا ما انقضت هذه المدة دون أي رد يحدد المفتش أساس فرض الضريبة، وفي حالة عدم تجاوب هذه الإجراءات مع التساؤلات المطروحة ويلجأ المحقق إلى نوع آخر من الرقابة والمتمثلة في الرقابة بعين المكان.

3.2.1.5- الرقابة بعين المكان:

على خلاف الرقابة على الوثائق، فإن الرقابة بعين المكان تتم خارج مكاتب الإدارة الجبائية، مما يسمح لهم بالتنقل إلى المقرات المهنية لإجراء بحوث ميدانية، من أجل التأكد من صحة ودراسة المعلومات المصرح بها، وهذا بمقارنتنا مع العناصر.

وتظهر صورة هذه الرقابة في إجراء المفتش لخصوصيات تخص العناصر المادية للاستغلال الخاص بالمؤسسة عن طريق متابعة 1996 15 « يحق المفتش في التصريحات ويطلب التوضيحات والتبريرات كتابيا كما يمكن أن يطلب الاطلاع على الوثائق المحاسبية المتعلقة » ، يستوجب في الطلبات المكتوبة أن تبين بوضوح المسائل التي يرى المفتش أنه من الضروري الحصول على توضيحات أو تبريرات من شامها، ويحدد المكلف بالضريبة اجلا لا يقل عن 30 يوما من أجل تقديم رده، وإذا ما انقضت هذه المدة دون أي رد يحدد المفتش أساس فرض الضريبة، وفي حالة عدم تجاوب هذه الإجراءات مع التساؤلات المطروحة ويلجأ المحقق إلى نوع آخر من الرقابة والمتمثلة في الرقابة بعين المكان.

تعد هذه الطريقة أكثر فعالية بالنسبة للإدارة الجبائية حيث تساعدها على التأكد من صحة التصريحات وكشف حالات التهرب ، ولقد كرس النظام الجبائي الجزائري هذا النوع من الرقابة ليشمل التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق بمحمل .

2.5- التحقيق الجبائي:

نحول التشريعات الجبائية للإدارة حق ممارسة التحقيق المحاسبي، والتحقيق المعمق المحمل الوضعية الجبائية بهدف التأكد من مدى صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين. ويأتي هذا الإجراء للقضاء على ظاهرة التهرب الجبائي.

3.5- التحقيق المحاسبي:

للنشاط الممارس، حيث يخرج التحقيق المحاسبي من إطاره الضيق المتمثل في المراجعة الشكلية للملفات إلى مراجعة لكل 190 « يحق المفتش في التصريحات ويطلب التوضيحات والتبريرات كتابيا كما يمكن أن يطلب الاطلاع على الوثائق المحاسبية المتعلقة » ، يستوجب في الطلبات المكتوبة أن تبين بوضوح المسائل التي يرى المفتش أنه من الضروري الحصول على توضيحات أو تبريرات من شامها، ويحدد المكلف بالضريبة اجلا لا يقل عن 30 يوما من أجل تقديم رده، وإذا ما انقضت هذه المدة دون أي رد يحدد المفتش أساس فرض الضريبة، وفي حالة عدم تجاوب هذه الإجراءات مع التساؤلات المطروحة ويلجأ المحقق إلى نوع آخر من الرقابة والمتمثلة في الرقابة بعين المكان.

1.3.5- التحضير للتحقيق:

بعد إتمام المحقق كل هذه الأعمال السالفة الذكر، يأتي إعلام المكلف بالضريبة كآخر خطوة وهذا بإرسال إشعار Avis de Vérification من أجل الشروع في التحقيق المحاسبي الدقيق، كما يمكن القيام بزيارة مفاجئة في حالة الدراسة المسبقة للمكلف التي أظهرت تشويهاً خطيرة للمكلف أو علم المحقق بوجود محاسبة خفية حيث يخشى المحقق إخفاءها من طرف المكلف إذا تم إعلامه وكذلك في حالة رغبة الإدارة الجبائية إجراء جرد حقيقي. فهذه الزيارة المفاجئة لا يمكن أن تتم إلا بحضور مدير المؤسسة شخصياً وفي الأوقات المخصصة للعمل.

2.3.5- التحقيق:

المادة 140 من قانون الضرائب على أنه لا يمكن البدء في إجراء التحقيق المحاسبي دون أن يتم إشعار المكلف بذلك مسبقا عن طريق إرسال إشعار بالتحقيق أو تسليمه له وأن يستفيد من أجل أدنى للتحضير مدته 15 يومين.

يجب أن يبين الإشعار بالتحقيق مايلي:

- المسمى والمكان للمكلف.
- المسمى والمكان للمكلف.
- الحقوق، الضرائب، الرسوم وكذا الوثائق التي يطلع عليها.
- المسمى والمكان للمكلف. ذلك من أجل المعاينة الحقيقية وفي هذه الحالة يسلم الإشعار للمكلف في أجل 15 يوما بالاتصال مع مسيري المؤسسة بعين المكان.
- المسمى والمكان للمكلف. العمل والنشاط الممارس مع زيارة أماكن الإنتاج، التخزين، المحلات المهنية التي تسمح له بأخذ نظرة شاملة حول الوضعية الحقيقية للمؤسسة حيث يجب جمع كل المعلومات المتعلقة بـ:

- المسمى والمكان للمكلف.
- المسمى والمكان للمكلف.
- المسمى والمكان للمكلف.
- المسمى والمكان للمكلف.
- المسمى والمكان للمكلف.

بالإضافة إلى كل هذا يجب على المحقق التأكد من الصحة الشكلية للمحاسبة. ذلك باعتمادها تلم جميع الوثائق والمستندات القانونية التي ينص عليها القانون التجاري في المواد 09 إلى 11 والمتمثلة في دفتر اليومية *livre journal* و دفتر الجرد *livre d'inventaire* و 09.

زيادة على ذلك يجب التأكد من مطابقة الكتابة الموجودة بهذا الدفتر مع الوثائق التبريرية بعد الدراسة الشكلية للمحاسبة. يجب التطرق إلى الدراسة الموضوعية أي في مضمون المحاسبة من بينها حساب المشتريات والمبيعات والمخزونات كوتها المصدر الأول والأساسي للتهرب وعلى هذا فإنه من الضروري على المحقق مراجعة هذه الحسابات الثلاثة.

1. حساب المشتريات.
2. المسمى والمكان للمكلف.
3. المسمى والمكان للمكلف.

3.3.5- نتائج التحقيق:

تعتبر آخر مرحلة في التحقيق المحاسبي. فبعد قيام العون المحقق بالتحقيق يتوصل إلى نتائج مهمة قد تكون مخالفة لتصريحات المكلف. وهنا يوجد مجال لإحداث بعض التعديلات في القاعدة الضريبية أو قد تكون هذه النتيجة مطابقة لتصاريح المكلف وفي هذه الحالة يعد من الضروري إجراء تعديلات بإتخاذ التدابير المناسبة.

- **التقويم الثنائي:** هذا النوع من التقويم يتم في حالة امتثال المكلف بالتزاماته الجبائية أو المحاسبية كتقديم التصاريح في المواعيد المحددة... ولكن بعد التحقيق تبين وجود نقائص أو الإخفاءات التي تدخل في تحديد الأساس الضريبي إذ تقوم الإدارة الجبائية بتصحيح القاعدة الضريبية مع تمكين المكلف من الاستفادة بالمشروعات إذا طلب ذلك والاستماع إلى أقواله، ويبدأ الإجراء بإشعاره بالتقويم المراد إتباعه مع حمايته بقدر معين من الضمانات.

- إعلامه بالطرق المتبعة في إجراء التقويم.

- نية استعانة المكلف بمستشاره القانوني من أجل دراسة الاقتراحات الإدارية وتقديم ملاحظاته.

- يجب استعانة المكلف بتقويم مفصل بصفة كافية تسمح للمعني بتقديم ملاحظاته حيث تمنح له مدة 40 يوم.

- **التقويم الأحادي:** يتم في أوقات محددة من السنة حيث يتم إبلاغ المكلف بحالته الجبائية والمحاسبية في أوقاتها وهنا تباشر الإدارة هذا التقويم عن طريق الإجراءات الآتية:

* إجراء الفرض الضريبي.

* إجراء المراجعة الضريبية.

* إجراء المراجعة الإدارية.

ومنه فإن معطيات المحاسبة تعتبر من أهم المعطيات التي تحدد القاعدة الضريبية فبعد إحداث التعديلات والتصريحات في المعلومات التي تضمنتها عملية المحاسبة لا يمكن رفض الجزئي أو الكلي للمحاسبة إلا في الحالات الآتية التي نصت إليها المادة 119 من القانون رقم 19/90 المؤرخ في 23/05/90 والمتعلق بمكافحة الفساد.

* إجراء المراجعة الإدارية للمحاسبة.

* عندما تتضمن المحاسبة أخطاء أو إعفاءات، أو معلومات غير صحيحة، خطيرة، متكررة في عمليات المحاسبة.¹

4.5-التنسيق في إطار محاربة التهرب الضريبي:²

لقد أدى التوسع الضريبي ببعض المتعاملين انتحال أساليب وطرق جديدة للتخلص من دفع التزاماتهم الجبائية، هذا أدى إلى توسيع حلقة التهرب وأصبحت الإدارة الجبائية غير قادرة وحدها على مجابهة هذه الآفة. منسجمة لمحاربة هذا المرض تقوم على التنسيق بين الإدارات (الإدارة الجبائية، الإدارة الضريبية، الإدارة المالية، الإدارة الاقتصادية) والتي بدورها تقوم بتكوين فرق مختلطة تعمل على مستوى كل ولاية ولهذا فإن أعوان إدارة الضرائب الذين لهم رتبة مراقب

¹ Azzedine Laghmari, (2004) : "contrôle fiscal: Modalités méthodes et procédures", Impression Okad El Jadida, mars 2004.

² د. ناصر مراد(2003): " فعالية النظام الضريبي و إشكالية التهرب دار هومة للطبع والنشر الجزائر ص 41-55..

على الأقل، يتمتعون بصلاحيات الوقوف أمام كل أوجه، وأساليب التهرب مستعينين في ذلك بالمعلومات التي تحوزها.

يرتكز التنسيق بين المصالح الإدارية على:

1. التنسيق بين المصالح الإدارية في إطار التنسيق بين المصالح الإدارية.

2. التنسيق بين المصالح الإدارية في إطار التنسيق بين المصالح الإدارية.

1.4.5-تنسيق الرقابة بين الإدارات (جبائية، تجارية، جمركية):

نظرا لتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي في وقتنا الحالي وما سببته من خسائر كبيرة للخزينة العامة التي قدرت حسب تقارير إدارة الضرائب في سنة 2012 بـ 500 مليار دينار السبب الذي انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، لا سيما وأن الجزائر شرعت في تطبيق نظام اقتصاد السوق الذي يتأسس على حرية التجارة مما زاد في عدد المستوردين، الأمر الذي قد يزيد من نسبة التهرب الضريبي وقصد زيادة مردودية الإدارة الجبائية وإعطائها وتيرة تسمح لها بمسايرة التحولات الاقتصادية، والدور المنوط بها في التنمية الاقتصادية وفي إطار دعم مكافحة التهرب الضريبي بات من الضروري وضع آليات للتنسيق بين المصالح الإدارية (تجارة، جمارك، ضرائب). لأن الكثير من الاقتصاديين يرجعون إلى أن التهرب الضريبي إلى عدم وجود تنسيق محكم بين الإدارات على المستوى المركزي، الجهوي، وكذا الولائي.

2.4.5-أشكال التنسيق بين الإدارات الجبائية والإدارات الأخرى:

إن نقص أو غياب المعلومات أو البيانات الخاصة ببعض المكلفين يعد سببا يعرقل الإدارة الجبائية في تأدية مهامها. أحسن ما يرام وعلى أحسن وجه ولوضع حد أمام كل هذه الصعوبات من أجل توجيه البحث والمراقبة أصبح توطيد العلاقة بين الإدارات أو الهيئات الأخرى أمرا حتميا ذلك يرجع إلى أن هذه الإدارات أو الهيئات يمكن أن تساعد في تبادل المعلومات الموجودة بحوزتهم ووضعها تحت خدمة المصالح الجبائية المختصة.

إن وضع سياسة منسجمة لمحاربة التهرب الضريبي يتطلب التنسيق بين الإدارات المعنية التي يمكن أن يركز على النقاط:

- التنسيق في برامج التدخل بعين المكان، خاصة في إطار تدخل الفرق الموحدة ضرائب، جمارك، تجارة ومصالح الأمن.

هذا الإجراء يعد ضروريا خاصة عندما يتعلق الأمر بالبحوث الخارجية المنظمة لكشف الأنشطة المخففة "مخففة" من قبل المصالح الجبائية.

التنسيق الثنائي، دائما وفي مجال التنسيق بين الإدارة الجبائية والإدارات الأخرى وفي إطار تبادل المعلومات عن الوضعية الاقتصادية للمكلفين:

- التنسيق بين الإدارة الجبائية ومصالح الجمارك.

من واجب الإدارة الجبائية في أغلب الأحيان اللجوء إلى مصادر لديها بالمعلومات اللازمة لمصالح الجمارك باعتبارها حلقة وصل بين الداخل والخارج ونظرا لما لها من إمكانيات استقصاء المعلومات قيمة بشأن حركة رؤوس الأموال والتحويلات

المشبوقة من قبل المؤسسات المالية، كل ذلك من أجل كشف حالات التهرب الضريبي، زيادة على ذلك يجب على مصالح الجمارك التبليغ التلقائي بكل المعلومات التي تخص الإستيرادات الخاصة بالمكلف.

- التنسيق مع مصالح التجارة قصد وإيجاد تجاوب من شأنه أن يقلل من حالات التهرب، أصبح من الضروري التنسيق بين الإدارة الجبائية والمصالح التجارية خاصة مديرية المنافسة والأسعار ومديرية الإحصاءات التي تساعد في التبليغ عن المخالفات التي يرتكبها بعض المكلفين بالضريبة، التي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التبليغ

1. ¹

¹ Ahmed El Allali, (2008) :« les dispositions fiscales et comptables marocaines permettent elles une assiette fiscale sincère et efficace », Revue marocaine d'administration locale et développement, n° 80 , mai – juin 2008, p: 193..

خاتمة:

استكمالاً لمتطلبات هذا البحث لابد من خاتمة نضمنها بعض المقترحات والتوصيات التي خرجنا بها خلال بحثنا بهدف التقليل من فرض التهرب الضريبي وسد الثغرات أمام المتهربين ومن هذه المقترحات مايلي:

1. إنشاء قسم أو إدارة لمكافحة التهرب في الهيئة العامة كما هو معمول به في بعض الأقطار العربية ، يتولى هذا القسم مكافحة التهرب الضريبي من خلال جمع البيانات والمعلومات عن المتهربين مع منح هذا القسم صلاحيات واسعة للتحري المتهربين إضافة لمنحه صلاحية توقيع العقوبات والجزاءات بحق المخالفين.
2. ضرورة تفعيل عقوبة الحبس المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل ضمن العقوبات التي توقع بحق المكلف المتهرب لما لها من أثار معنوية في نفوس المكلفين إذ يكون تأثيرها اكبر من تأثير الجزاءات والغرامات الغرامات.
3. ضرورة حصر اللجوء إلى التقدير الجزائي إلى أضيق حد ممكن وعند اللجوء إليه ينبغي ان يتم بجدية واهتمام وان توضع مؤشرات ثابتة للاسترشاد بها من قبل المحققين وعدم ترك التخمين لاهواء المحقق الشخصية.
4. عدم السماح بتراكم الضريبة المستحقة بذمة المكلف لكي لا يؤدي ذلك إلى طلب تقسيطها وان يتم جباية الضريبة أولا بأول وعند اللجوء إلى تقسيط الضريبة المتراكمة يجب مراقبته وعدم التوسع في عدد الإقساط مع وضع ضوابط للتقسيط لضمان حق الخزينة في استيفاء دين الضريبة.
5. أسلوب عدم الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلف يخلق ردود ف الضريبة التهرب الضريبي في حين ان التعامل الجيد مع المكلف المقترن بالثقة بين المكلف والسلطة الضريبية من شأنه ان يؤدي إلى إيجاد نوع من التعاون بينهما.
6. إصدار مجلة تعنى بالشؤون الضريبية بغية نشر الوعي الضريبي بين الموط الضريبة نصوصها لكي يتسنى للمكلف الإطلاع عليها بالإضافة إلى قيامها بنشر جرائم التهرب وأسماء المتهربين والأساليب التي يتبعها هؤلاء والعقوبات الموقعة بحقهم.
7. إدخال الحاسبة الالكترونية في كل وحدة تخمينية واحتوائها على كافة المعلومات المتعلقة بدخل المكلف بحيث ان فقدان اضبارة المكلف او تلفها لايعني تهرب المكلف وعدم محاسبته ضريبيا.
- 8- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع التهرب وسد كافة الثغرات التي قد تظهر أثناء تطبيق القانون الضريبي وكذلك التأكيد على اعتماد مبدأ التخصص المهني والجغرافي الضريبة التي يمكن ان يحصل عليها اصحابها بالإضافة إلى التغيرات التي قد تطرأ على دخولهم وبالتالي تقليص فجوات التهرب بسبب زيادة كفاءة ومهارة الموظف الضريبي المختص بعملية التخمين.

المراجع:

- 01- ب. ب. ب. (2010): مجلة إدارة المؤسسات وتسيير راس المال الاجتماعي مخبر البحث جامعة تلمسان العدد 06 "محاولة للاقتصاد الخفي في الجزائر ص ص 291-308".
- 02- ب. ب. ب. (2012): مجلة معالم وأفاق اقتصادية للتنمية والتسيير تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والقانونية "التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية في إطار التقييم الكمي" ص ص 14/13 - 21-07.
- 03- ب. ب. ب. (2013): مجلة الإستراتيجية والتنمية تصدر عن جامعة مستغانم كلية الاقتصاد مقال بعنوان "التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية في إطار التقييم الكمي" ص ص 59-43.
- 04- ب. ب. ب. محمد ب. ب. الحسني (1970): "التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية في إطار التقييم الكمي" ص ص 59-43.
- 05- ب. ب. ب. (2009): التهرب الضريبي في العراق وطرق معالجته. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية.
- 06- ب. ب. ب. (1968): مبادئ الاقتصاد الضريبي، المالي، ص ص 1-10.
- 07- ب. ب. ب. (1988): "التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية في إطار التقييم الكمي" ص ص 1-10.
- 08- ب. ب. ب. محمد ب. ب. (1966): "التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية في إطار التقييم الكمي" ص ص 1-10.
- 09- ب. ب. ب. الرحمن صالح (1986): "التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية في إطار التقييم الكمي" ص ص 1-10.
- 10- ب. ب. ب. (2007): تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية في إطار التقييم الكمي" ص ص 1-10.
- 11- ب. ب. ب. (2003): "فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي" ص ص 1-10.
- 12- جاب الله توفيق (1999) ظاهرة التهرب الضريبي: أسبابها، آثارها، واقعها في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير علوم تجارية فرع مالية.
- 13 - ب. ب. ب. (1992): "التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية في إطار التقييم الكمي" ص ص 1-10.
- 14- عثمان محمد يسري (1996): "التهرب الضريبي في الجزائر: دراسة ميدانية في إطار التقييم الكمي" ص ص 1-10.
- 15- Schneider. (1986) « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt ». Scand.J.of Economics, vol.88.pp.643-68.
- 16-Tanzi, -V.(1982) (ed) « The Underground Economy in The United States and Abroad ».Lexington Books.
- 17- Tanzi,v. (1982a) « Underground Economy and Tax Evasion in the United States : Estimates and Implications ». In Tanzi (1982).
- 18-Prenaut A (2002) : « l'informelle aujourd'hui en Algérie, Forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation ? » Cahiers du GREMANO 17 PEDET-CNRS Université Paris 12.

19- **Ahmed El Allali, (2008)** :« les dispositions fiscales et comptables marocaines permettent elles une assiette fiscale sincère et efficace”, Revue marocaine d’administration locale et developpement, n° 80 , mai – juin 2008, p: 193..

20- **Azzedine Laghmari, (2004)** : “contrôle fiscale: Modalités méthodes et procédures”, Impression Okad El Jadida, mars 2004.

تأثير التطورات الأمنية في منطقة الساحل على إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر الهجوم الإرهابي على مجمع إنتاج الغاز تقنتورين «Tiguentourine»

عبد الرحمان عبد القادر

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة أدرار

يختار عبد القادر

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة وهران



ملخص:

كنتيجة للاضطرابات الأمنية التي عرفتها منطقة الساحل والأحداث المتوالية ابتداءً من التغيرات السياسية في تونس، الثورة في ليبيا وما تبعها من انتشار واسع للسلاح وصولاً إلى الوضع في شمال مالي، تعرض لأول مرة مركب إنتاج الغاز الطبيعي "Tiguentourine" بالصحراء الجزائرية إلى هجوم إرهابي، ويقدر مستوى الطاقة الإنتاجية قبل الهجوم الإرهابي بـ 24 مليون متر مكعب كل يوم ما يعادل 14 مليون دولار ويمثل الإنتاج الغازي لهذا الموقع 10% من الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي.

وعلى هذا الأساس طرحنا هذا الموضوع بعنوان "تأثير التطورات الأمنية في منطقة الساحل على إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر . الهجوم الإرهابي على مجمع إنتاج الغاز تقنتورين "Tiguentourine" . للإجابة على تساؤل رئيسي ألا وهو إلى أي مدى أثرت التطورات الأمنية في منطقة الساحل على إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر؟. الكلمات المفتاحية: الأمن في الساحل . إنتاج الغاز الطبيعي . مجمع تقنتورين . الجزائر.

Abstract :

As a result of the security which known Sahel region and events from some political changes in Tunisia, Revolution in Libya and the subsequent wide spread of weapons down to the situation in northern Mali, and Lal-run compound of natural gas production "Tiguentourine" in Algerian Sahara to a terrorist attack, the estimated level of production capacity before the terrorist attack by 24 million cubic meters per day is equivalent to \$ 14 million and represents gas production to this site 10% of the national production of natural gas.

And on this basis, we raised this subject entitled "The impact of Security changes in the Sahel region on the production of natural gas in Algeria terrorist attack on the complex gas production " Tiguentourine " to answer a key question, namely the extent to which affected security changes in the Sahel region on the production of natural gas in Algeria?.

Keywords: Security in the Sahel, Natural gas production , complex Tiguentourine.

مقدمة:

منذ فترة ليست بالبعيدة، كان الغاز الطبيعي يعتبر موردا مكلفا، وقليل هم الذين كانوا يتصورون أن الغاز الطبيعي سينمو بهذه السرعة، ومع التزايد المضطرد للطلب العالمي على طاقة متوقعة ومربحة وأكثر صونا للبيئة، ستزداد أهمية الغاز. فالغاز في طريقه لأن يصبح أهم مصدر للطاقة بعد النفط بحدود عام 2030 وفقا لدراسات الوكالة الدولية للطاقة. وتعتبر الجزائر من أهم أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، حيث يشكل قطاع المحروقات 60 % من دخل الميزانية، 36 % من الناتج الداخلي الخام، 97 % من صادراتها. OGI)، في عدد 2012 يقدر احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر بـ 159 ترليون متر مكعب، محتلة بذلك المرتبة العاشرة عالميا والثانية إفريقيا بعد نيجيريا. شهدت الفترة من 2009 إلى غاية نهاية 2011 تراجعا في الإنتاج بسبب التأثير بالتشريعات المتمثلة في الإجراءات الحمائية المطبقة في جانفي 2009 حينما فرض مرسوم رئاسي حدا أقصى قدره 49% على مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال المشاريع الرئيسية، تجسيدا لسياستها الاقتصادية الهادفة إلى خفض الإنتاج لترتفع وبذلك ترتفع الأسعار، وكان لذلك تأثير سلبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع.

أدخلت الأزمة في منطقة الساحل، والأحداث المتوالية ابتداء من التغيرات السياسية في تونس والحرب في ليبيا وصولا إلى الوضع في شمال مالي، الجزائر في تحد لم يسبق لم مثل، فتصرح الجزائر بأن منطقة الساحل "منطقة ساخنة" ما تؤكده تقارير الأمم المتحدة التي تخصي ما نسبته من 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما انها تشكل ثاني اكبر اسواق الاسلحة الخفيفة وتشير تقديرات تقرير مسح الاسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80 % من الأسلحة الموجودة مصدرها يؤثر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر. قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيريا) في إستراتيجية إقليمية منسقة لاحتواء مشكل الإرهاب، واجهت هذه الإستراتيجية الطموحة عقبات كبيرة ليس أقلها العلاقات القوية التي تربط بين دول مثل مالي، موريتانيا والنيجر مع فرنسا وموقف هذه الأخيرة الساعي للحرب الذين دفعوا لقبول مبدأ التدخل العسكري في الشمال المالي.

كنتيجة للاضطرابات الأمنية التي عرفت منطقة الساحل تعرض ولأول مرة مركب إنتاج الغاز الطبيعي "Tiguentourine" لاعتداءات إرهابية "مخاطبة لدولة ليبيا إلى هجوم إرهابي، ويقدر مستوى الطاقة الإنتاجية قبل الهجوم الإرهابي بـ 24 مليون متر مكعب كل يوم 14 مليون دولار ويمثل الإنتاج الغازي لهذا 10% من الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي.

الجزائر. الهجوم الإرهابي على مجمع إنتاج الغاز تقنتورين "Tiguentourine". للإجابة على تساؤل رئيسي ألا وهو إلى أي مدى أثرت التطورات الأمنية في منطقة الساحل على إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر؟.

1. أهمية إنتاج الغاز الطبيعي في العالم كمصدر من مصادر الطاقة: منذ فترة ليست بالبعيدة، كان إنتاج الغاز الطبيعي (GNL) يعتبر موردا مكلفا، وقليل هم الذين كانوا يتصورون ان الغاز الطبيعي المسال سينمو بهذه السرعة، مع توقعات نمو تصل اليوم إلى 5% (2010 - 2020) في إنتاج الغاز الطبيعي المسال في جميع أنحاء العالم.

شكل تطبيق التقانات المتطورة عنصرا حاسما في تنمية الغاز الطبيعي المسال. في الواقع يمكن القول أن جميع الديناميات الرئيسية التي تطل قطاع الطاقة اليوم، كالاتكار التقني وتنمية الموارد البشرية وتكامل الأسواق العالمية والفاعلية البيئية هي في صميم صناعة الغاز الطبيعي المسال.

لأن يصبح أهم مصدر للطاقة بعد النفط بحلول عام 2030.¹

ويعتبر الغاز وقود المستقبل، فتقدر احتياطات الغاز الطبيعي المعروفة بحوالي 180 (بليون متر مكعب ومن المفترض أن تغطي 60 سنة من الاستهلاك بمعدل الطلب الحالي).²

1.1. تطور إنتاج الغاز الطبيعي في العالم من سنة 2000 إلى 2011 : استمر الاتجاه التصاعدي في زيادة إنتاج العالم من الغاز الطبيعي³ 2011 وصل إلى حوالي 3276,2 بليون متر مكعب مقابل حوالي 2411,3 بليون متر مكعب في عام 2000 بليون متر مكعب بزيادة 35,86%.⁴

الجدول (01) : تطور إنتاج الغاز الطبيعي في العالم من سنة 2000 إلى 2011. بليون متر مكعب

2005	2004	2003	2002	2001	2000	إجمالي الإنتاج
2770,4	2688,5	2616,6	2518,9	2477,2	2411,3	إجمالي الإنتاج
2011	2010	2009	2008	2007	2006	إجمالي الإنتاج
3276,2	3178,2	2955,9	3047,2	2939,3	2869,4	إجمالي الإنتاج

المصدر: من استخلاص الباحثين بالإعتماد على قاعدة معطيات "بريتش بتروليم"

(visit : Natural Gas: Production; BP Statistical Review of World Energy June 2012

<http://www.bp.com/statisticalreview>)

ويعود الارتفاع في إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي بشكل أساسي إلى الزيادة التي طرأت على إنتاج كل من إيران، فنزويلا، نيجيريا، عمان، قطر، السعودية، مصر والترويج والتي عوضت الانخفاض في إنتاج الغاز الطبيعي في بعض الدول لتصل إلى 519,4% في قطر 2000 إلى 2011.⁶

الشكل (01): تطور إنتاج الغاز الطبيعي في العالم من سنة 2000 إلى 2011.

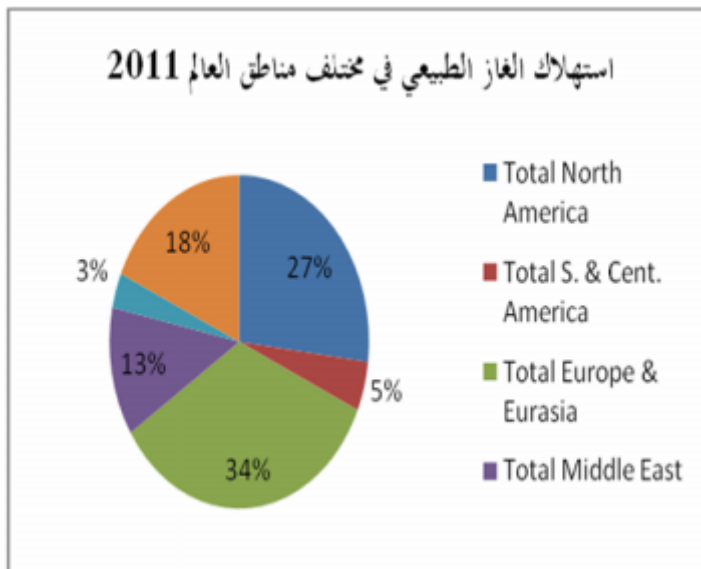


المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على قاعدة معطيات (بريتش بتروليوم BP)

2.1. الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي (2000 - 2011):

الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي ارتفع من 2409,1 بليون متر مكعب سنة 2000 إلى 3222,9 بليون متر مكعب سنة 2011، أي بزيادة قدرها 33,78%، في حين احتلت أوروبا المرتبة الأولى عالمياً بـ 1101,1 بليون متر مكعب ونسبة تقدر بـ 34,1%.

الجدول (02): الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)



المنطقة	2011	2000	النسبة المئوية (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	863,8	794,5	26,9%
أوروبا الغربية	154,5	96,0	4,8%
أوروبا الشرقية	1101,1	982,6	34,1%
أوروبا الوسطى	403,1	186,7	12,5%
أوروبا الشمالية	109,8	58,4	3,4%
أوروبا الجنوبية	590,6	290,8	18,3%
الدول العربية	3222,9	2409,1	100,0%

المصدر: من استخلاص الباحثين بالإعتماد على قاعدة معطيات "بريتش بتروليوم"

(visit: Natural Gas: Production; BP Statistical Review of World Energy June 2012 <http://www.bp.com/statisticalreview>)

2. إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية:

1.2. تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية من سنة 2000 إلى 2011 : ارتفع إجمالي إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي في عام 2011 إلى حوالي 513,2 بليون متر مكعب مقابل 258,9 بليون متر مكعب عام 2000. أي بزيادة قدرها 15,6% من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ 3276,2 بليون متر مكعب. وقد ساهمت في هذه الزيادة كل من قطر، السعودية، مصر، الإمارات، عمان، البحرين، الكويت اليمن وسوريا. وفي المقابل انخفض

إنتاج الجزائر في عام 2011 7.58% من إنتاج العالم 40.62% من إنتاج الجزائر 30.5% من إنتاج الجزائر. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

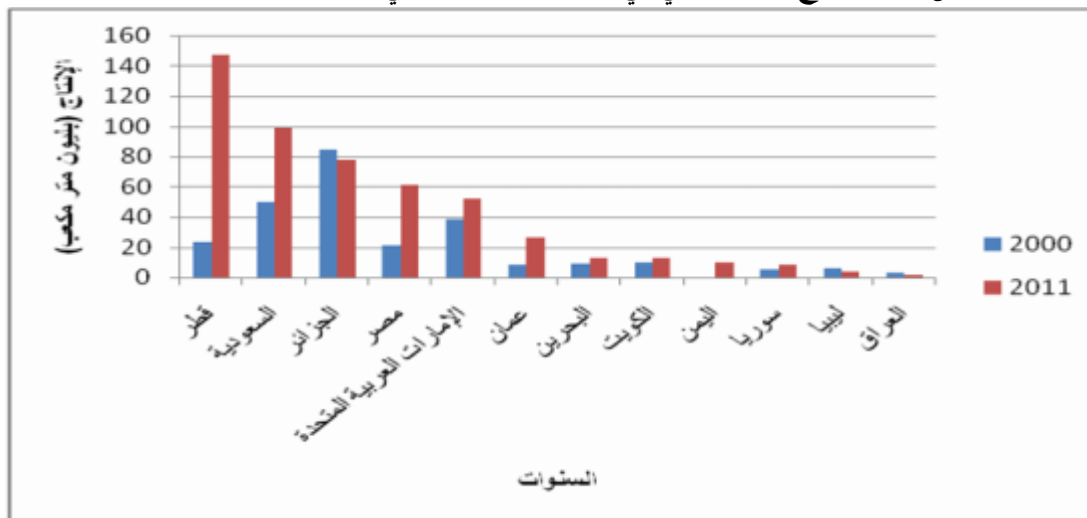
الجدول (03): إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية (2000 - 2011) بليون متر مكعب

الدولة	2011	2000	النسبة (%)
الجزائر	146,8	23,7	4,5%
قطر	99,2	49,8	3,0%
الإمارات	78,0	84,4	2,4%
السعودية	61,3	21,0	1,9%
البحرين	51,7	38,4	1,6%
الكويت	26,5	8,7	0,8%
عمان	13,0	8,8	0,4%
البحرين	13,0	9,6	0,4%
البحرين	9,4	0	0,3%
البحرين	8,3	5,5	0,3%
البحرين	4,1	5,9	0,1%
البحرين	1,9	3,2	0,1%
البحرين	513,2	258,9	15,6%
العالم	3276,2	2411,3	100,0%

BP Statistical Review of World Energy June 2012 Natural Gas: Production; Source: <http://www.bp.com/statisticalreview>

تحتل قطر المرتبة الأولى عربيا في إنتاج الغاز الطبيعي والمقدر بـ 146,8 بليون متر مكعب بنسبة 4.5% من إنتاج العالم. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (03): إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية بين عامي 2000 - 2011.



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على قاعدة معطيات شركة "بريتش بتروليوم BP"

2.2. استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية: تسعى الدول العربية إلى زيادة مساهمة الغاز الطبيعي في تلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة نظراً لما يتمتع به الغاز الطبيعي من مزايا نسبية ذات صلة بكفاءة استخدامه في القطاع الصناعي بصورة عامة، وفي قطاع توليد الكهرباء بصورة خاصة، علاوة على تعزيز قدرة الدول العربية على زيادة صادراتها من النفط رفع حصة الغاز في إجمالي استهلاك الطاقة في السوق المحلية إلى تعزيز قدرة الدول العربية على زيادة صادراتها من النفط.

الجدول (04): استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية (2000 - 2011).

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	النسبة من الإستهلاك العالمي
الكويت	9,6	9,5	11,9	12,5	12,8	14,5	16,2	0,5%
قطر	9,7	11,1	15,0	19,6	19,3	20,4	23,8	0,7%
السعودية	49,8	56,7	65,7	73,5	80,4	87,7	99,2	3,1%
الإمارات	31,4	36,4	40,2	43,4	59,5	60,8	62,9	1,9%
الجزائر	19,8	20,2	22,0	23,7	25,4	26,3	28,0	0,9%
مصر	20,0	26,5	31,7	36,5	40,8	45,1	49,6	1,5%
الدول العربية	140,3	160,5	186,5	209,2	238,2	254,8	279,8	8,7%

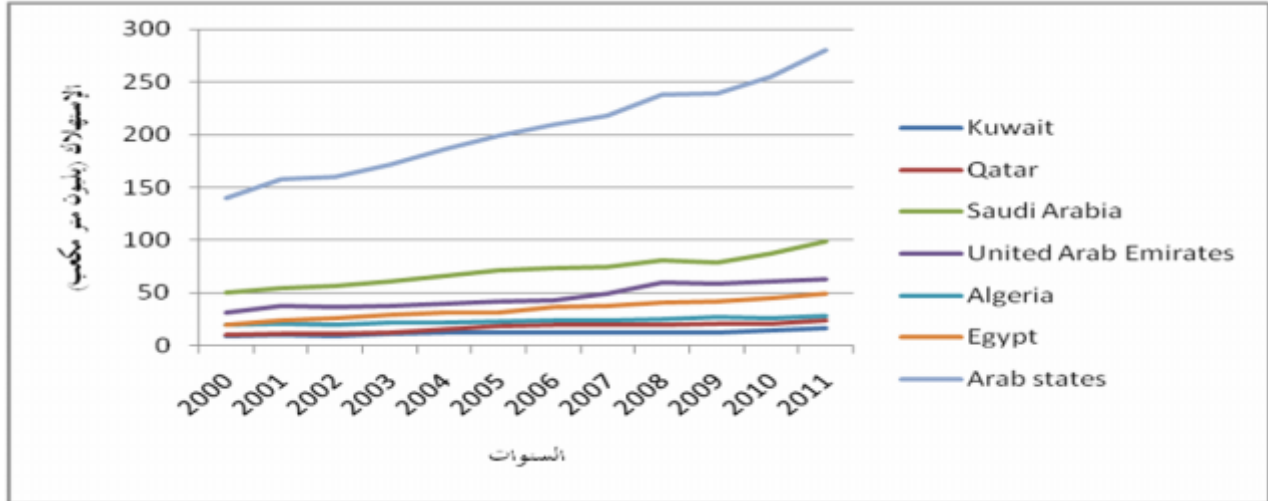
BP Statistical Review of World Energy June 2012 Natural Gas: Production; Source: <http://www.bp.com/statisticalreview/>

وتعتمد الدول العربية اعتماداً شاملاً على مصادر النفط والغاز الطبيعي لتغطية احتياجاتها من الطاقة، ويلبي هذان المصدران 96,7% من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول. في سنة 2000 بلغ استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية 140,3 بليون متر مكعب، وفي سنة 2011 بلغ 279,8 بليون متر مكعب، أي بزيادة قدرها 99,43%.

وتحقق هذه الزيادة على حساب حصة النفط التي تراجعت.⁹

الغاز الطبيعي في الجزائر 8,7% من إجمالي الإنتاج العالمي. السعودية المرتبة الأولى بـ 3,1% من الإستهلاك العالمي وعرف استهلاكها تطورا ملحوظا بين سنتي 2000 و 2011 حيث سجلت نموًا بنسبة 99,19% تليها الإمارات، مصر، الجزائر، قطر وأخير الكويت كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل (04): تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية (2000 - 2011).



المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على قاعدة معطيات شركة "بريتش بتروليوم BP"

ويرجع سبب هذه الزيادة في الاستهلاك إلى حرص الدول العربية المنتجة للغاز إلى إجراءات محددة على زيادة القيمة المضافة للغاز الطبيعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتفعيل دوره في دعم ميزان المدفوعات، كما تعمل على التوسع في استخدامه وإحلاله بصورة تدريجية محل زيت الوقود في الصناعات المختلفة وفي عمليات توليد الطاقة الكهربائية كمرحلة أولى، لكي تستهدف في مرحلة ثانية تعميم استخدامه في القطاع المنزلي. وتأتي زيادة إنتاج الغاز الطبيعي وتطوير احتياطياته واستخداماته المحلية ضمن التوجهات العامة لبرامج وأهداف سياسات الطاقة في الدول العربية.¹⁰

3. الغاز الطبيعي في الجزائر: تعتبر الجزائر من أهم دول منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) حيث تساهم بنسبة 60% من إجمالي الإنتاج العالمي. الجزائر تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج النفط إفريقيا بعد نيجيريا، انغولا وليبيا، وتعتبر أيضا من الدول المهمة في إنتاج الغاز الطبيعي المميع (NGL) وفي هذا المجال تعتبر تانم دولة منتجة عالميا وثالث أكبر دولة عارضة لأوروبا.

في عدد جانفي 2012 سجلت الجزائر إنتاجا من الغاز الطبيعي بقيمة 159 ترليون متر مكعب، محتلة بذلك المرتبة العاشرة عالميا والثانية إفريقيا بعد نيجيريا، ويعبر حقل حاسي الرمل الأكبر والذي اكتشف في 1956 الذي يقع في الجنوب الشرقي للبلاد، يقدر احتياطي هذا الحقل فقط بـ 85 ترليون متر مكعب أي أكثر من النصف (53,46%)¹¹.

أدى تصدير الغاز الطبيعي من الجزائر إلى أوروبا بواسطة خطوط الأنابيب إلى استفادة كل من تونس والمغرب من صادرات الغاز عبر أراضيها.

التي تستلمها تونس لتصل إلى مستوى يتراوح بين 1.0 و 1.2 مليار متر مكعب في الأعوام الأخيرة. الجزائر تستورد الغاز من ليبيا وفرنسا والبرتغال حيث تصل الرسوم التي تستوفيها المغرب على الخط إلى 50 دولاراً في المتر المكعب.

ويحذر الإشارة أن شبكات الغاز بين الدول العربية تستمد جدواها الاقتصادية من كونها تخلق وضعاً مربحاً للطرفين من مستوردين ومصدرين، لذا يتوقع أن تزداد حصة تجارة الغاز في المبادلات التجارية بين الدول العربية بحوالي 50% الذي سوف يساهم في تعزيز معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية¹².

1.3. الجوانب القانونية المنظمة للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات: تهدف سياسة تشجيع الشراكة في الجزائر إلى رفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبما أن قطاع المحروقات يمثل المتغير الرئيسي الذي يؤثر على الاقتصاد الجزائري، وأن تكاليف الاستثمار في هذا المجال عالية فقد عرف هذا القطاع عدة تشريعات متعاقبة سمحت بفتح مجال للاستثمار الأجنبي. وقد تم تعديل القانون رقم 19 لسنة 1965 في 19/09/1966 والذي حل محل قانون 1963¹⁴.
 - إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني، ولكن في إطار احترام الاختيارات الاستراتيجية للدولة.

1.1.3. الجانب التاريخي للشراكة الأجنبية من وجهة نظر قانونية خلال 1962-1986: عرفت هذه الفترة ثلاث قوانين أساسية تتمثل في:

أ - قانون الاستثمار لسنة 1963: تم التركيز على تشجيع القطاع العام مساهمة للتوجه السياسي العام من هذا القطاع. وقد ساهم هذا الوضع في إصدار قانون جديد وهو ما يعرف بقانون 66-284، المؤرخ في 23/09/1966 والذي حل محل قانون 1963¹⁴.
 - إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني، ولكن في إطار احترام الاختيارات الاستراتيجية للدولة.

ب - قانون الاستثمار لسنة 1966: عطلت الأحداث السياسية المتمثلة في التصحيح الثوري في 19/09/1965 القانون السابق، وقد ساهم هذا الوضع في إصدار قانون جديد وهو ما يعرف بقانون 66-284، المؤرخ في 23/09/1966 والذي حل محل قانون 1963¹⁴.

- إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني، ولكن في إطار احترام الاختيارات الاستراتيجية للدولة.

- تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية، بالإضافة إلى تشكيل شركات مختلطة أو التصريح بإنشاء شركات مختلطة.

إلا أنه ورغم انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي من خلال سلسلة من الاتفاقيات والتعديلات القانونية بقيت الاستثمارات الأجنبية محدودة. وقد تم تعديل القانون رقم 19 لسنة 1965 في 19/09/1966 والذي حل محل قانون 1963¹⁴.

برفع مساهمة سوناطراك إلى أكثر من 50% إلى أن تم تأمين المحروقات عام 1971. فالتأمينات في قطاع المحروقات لم
تتغير 1971 16:

- تأمين الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970.

- 1971 17:

إلا أنه في 04 1971 18:
12 1971 تلغي فيه نظام الاشتراك بـ 1971 19:
الاشتراك بين سوناطراك والشركات الأجنبية مبني على تكوين شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري. وتبعاً لهذا المرسوم
17:

- رفع مساهمة شركة سوناطراك بـ 51% في الشركات الفرنسية.

- 1971 20:

- منح دور المتعامل لشركة سوناطراك التي يمكنها التنازل عليه لصالح الشريك الأجنبي في مرحلة التنقيب.

- عوائد عملية التأمين تحول إلى شركة سوناطراك وذلك طبقاً للمرسوم رقم 64/71 24 1971.

حيث نصت المادة الأولى من المرسوم 71-22 المؤرخ في 1971/04/12 18: " 1971/04/12 21:
يمثل رأسمال أجنبي يقوم بنشاطات في مجال البحث باستغلال المحروقات السائلة منها في الجزائر، لا يمكن له القيام بالعمل
1971 22:

ج- قانون الاستثمار لسنة 1982: 1982 23:
إلى تطبيق النظام اللامركزي. 1982 24:
11-82 25:
11-82 26:

- مساهمة القطاع الخاص في البرامج 1982 27:

- 1982 28:

- " Sous- Traitance " 1982 29:

- توسيع الاستثمار إلى مناطق جغرافية من الوطن.

- المساهمة في إنجاز سياسة التنمية الجهوية.

ولقد كانت الميزة الأساسية لهذا القانون هو تحديد 49% من رأسمال الشركة. 1982 30:
تغيرات في المجال الاستثماري الذي يمكن الرأسمال الأجنبي من المشاركة في الاقتصاد الجزائري، تم إصدار قانون جديد
14-86 31:
11-82 32:

إن التعديلات المختلفة التي جاء بها قانون 14-86 يمكن إيجازها فيما يلي:

ورد في المادتين 20 21 20:

- إن العقود المبرمة بين المؤسسة الوطنية والشركاء الأجانب تحددها قواعد حيث تخضع الشراكة للمساهمة في الأعباء المالية للشراكة.
- المؤسسة الوطنية سونطراك هي المؤسسة الوحيدة التي تملك الرخص المنجمية والمملوكة اتجاه الدولة طبقا للقوانين ومختلف التنظيمات المنصوص عليها في مجال المحروقات.
- باستطاعة شركة سونطراك إبرام بروتوكول مع أي طرف أجنبي يلتزم بموجبه هذا الأخير في إطار الشراكة بجميع الالتزامات المادية، والتزامات الدولة فيما يخص انتفاع الطرف الأجنبي في حالة اكتشافه لحقل ما.
- ورغم أن التعديلات والإصلاحات في قانون 86-14 مست أغلب الجوانب في مجال المحروقات، إلا أن الاستثمار الأجنبي في هذا المجال بقي محدودا جدا ولم يرق إلى مستوى الطموحات، علما أن عدد العقود المبرمة بين شركة سونطراك في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب بين الفترة 1986-1991 لم تتعد 15 عقد فقط، 13 عقد فقط في الفترة 1991-2000²¹. وعليه فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة المذكورة لم تتجاوز حد معين، رغم أن عدد العقود المبرمة بين 1988 و2000 كما هو مشار إليه في الجدول أدناه.

جدول رقم (05): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 1986-1995. (مليار دولار)

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
تدفق الاستثمار	5	4	13	12	12	12	12	15	18	5

Source: World Investment Report 1992.

World investment Report 1996.

ومن هذا الجدول نلاحظ الزيادة الملحوظة في تدفق الاستثمارات إلى الجزائر خلال فترة تقارب عقدا من الزمن، غير أنه في 1995 انخفضت هذه التدفقات بشكل ملحوظ بسبب القضايا الأمنية التي أثرت سلبا على هذه التدفقات.

2.1.3. التعديلات القانونية في قطاع المحروقات: ويتعلق بمسألة القرض الضريبي الذي ورد في قانون المالية التكميلي 1991، والذي كان يعرقل نشاط الشركات التي كانت تخضع للضريبة في بلدها الأصلي حتى لو قامت بنشاطات استثمارية في الجزائر. وقد تم تعديل القانون رقم 91/23 المؤرخ في 04/12/91 الذي يحدد الضريبة المفوتة للشخص المعنوي الأجنبي (شركة أجنبية) وباسمه مبلغ الضريبة المطابق للمكافأة العائدة للشخص المعنوي²². "هذا الشخص لا يمكنه أن يتهرب من مسؤوليته اتجاه الضريبة الخاصة بالأرباح التجارية والصناعية لأنه يخضع للقانون الجزائري".

النصوص القانونية المدعمة لقانون 91-21 بتاريخ 4 ديسمبر 1991:

²³: "هذا الشخص لا يمكنه أن يتهرب من مسؤوليته اتجاه الضريبة الخاصة بالأرباح التجارية والصناعية لأنه يخضع للقانون الجزائري".

❖ القوانين الخاصة بمنح الرخص المنجمية والتي تحدد الشروط المتعلقة بمنح الرخص المنجمية للتنقيب عن المحروقات والبحث عنها وشروط التخلي عنها واستغلالها²⁴. بالإضافة إلى القوانين المتضمنة كفاءات الترخيص للشريك الأجنبي،
التي تنبئ عليها الشراكة مع الطرف الأجنبي (عقود، مساهمات، طرق الاتفاق) في مجالي²⁵.

❖ القوانين المتعلقة بتعريف الشركات الأجنبية التي تترشح للشراكة، والتي تهدف في مجملها إلى تحديد مختلف الصيغ التي تبني عليها الشراكة مع الطرف الأجنبي (عقود، مساهمات، طرق الاتفاق) في مجالي²⁶.
السائلة واستغلالها وكيفية مراقبتها.

❖ القوانين المتعلقة بتدخل الشركات الأجنبية، وتحدد أشكال التدخل للشركات الأجنبية في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها²⁷.
التي تنبئ عليها الشراكة مع الطرف الأجنبي (عقود، مساهمات، طرق الاتفاق) في مجالي²⁸.

2.3. تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر 1980 - 2011 : تعتبر الشركة الوطنية سونطراك من بين أكبر
الشركات المنتجة للغاز الطبيعي في الجزائر. وفي عام 1998، وصلت الطاقة الإنتاجية إلى 78 مليار متر مكعب من الغاز، ما يقارب 2,4%²⁹.
الشيء الذي جعلها تدخل باب العالمية في إنتاج الغاز الطبيعي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

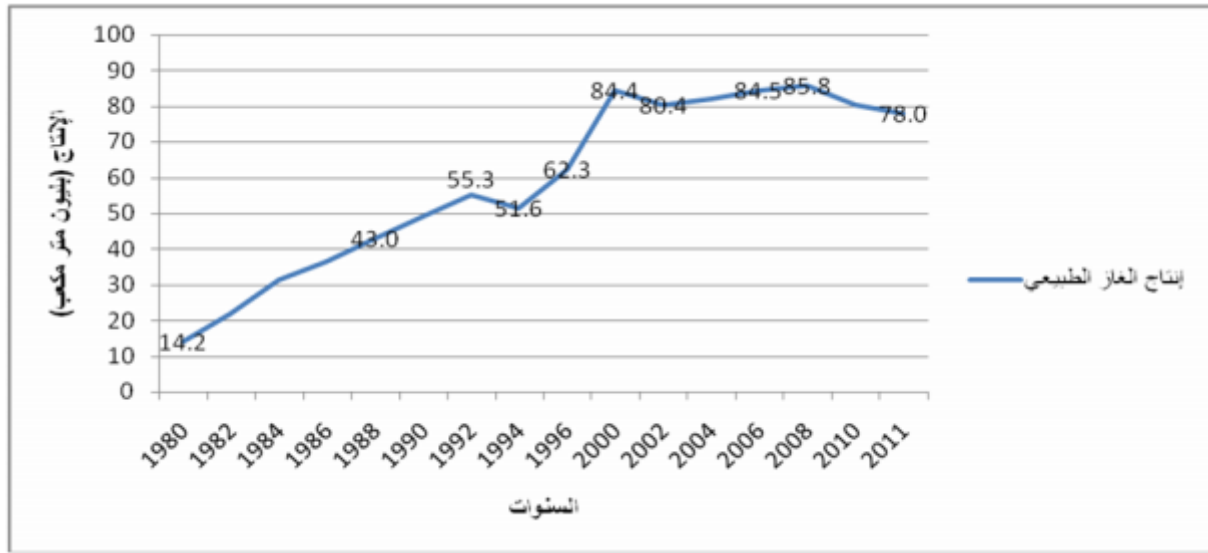
الجدول (06): إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر من (1980 - 2011) : بليون متر مكعب

السنة	1980	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994
الإنتاج	14,2	21,9	31,5	36,5	43,0	49,3	55,3	51,6
السنة	1996	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011
الإنتاج	62,3	84,4	80,4	82,0	84,5	85,8	80,4	78,0

BP Statistical Review of World Energy June 2012 Natural Gas: Production; Source:
(<http://www.bp.com/statisticalreview>)

وقد عرفت الكميات المنتجة تزايد مستمرا خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى 2000 بليون متر مكعب،
لتتغير بعدها مباشرة إستراتيجية الجزائر الإنتاجية وهذا ما يفسره الانخفاض في 84,4 بليون متر مكعب
إلى 78 بليون متر مكعب عام 2011 بنسبة انخفاض تقدر بـ 7.58%.

الشكل (05): تطور انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر من (1980 - 2011)



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على قاعدة معطيات شركة "بريتش بتروليوم BP"

الانتاج (بليون متر مكعب) 2009 إلى غاية نهاية 2011 راجع إلى التأثير بالتشريعات القانونية والمتمثلة في الإجراءات الحمائية المطبقة في جانفي 2009 حينما فرض مرسوم رئاسي حدا أقصى قدره 49% على مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال المشاريع الرئيسية، وكان لذلك تأثير فوري على الاستثمارات الأجنبية المباشرة³⁰.

3.3. استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر: يقدر استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر بـ 0,9% من الإنتاج العالمي، والجدول الموالي يوضح تطور الكميات المستهلكة من الغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2011.

الجدول (07): استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر من (1980 - 2011)

السنة	1980	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994
الاستهلاك	11,4	16,8	16,1	17,5	20,2	20,3	20,7	19,6
السنة	1996	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011
الاستهلاك	21,6	19,8	20,2	22,0	23,7	25,4	26,3	28,0

BP Statistical Review of World Energy June 2012 Natural Gas: Production; Source: <http://www.bp.com/statisticalreview>

ومن خلال الجدول والشكل الموالي يتبين أن الاستهلاك عرف نموا من 11,4 بليون متر مكعب سنة 1980 إلى 19,8 بليون متر مكعب سنة 2000 بزيادة قدرها 73,68%. وتواصل الاستهلاك في الزيادة ليصل في سنة 2011 إلى 28 بليون متر مكعب بنسبة نمو قدرتها بـ 41,41% للفترة الممتدة من 2000 إلى 2011.

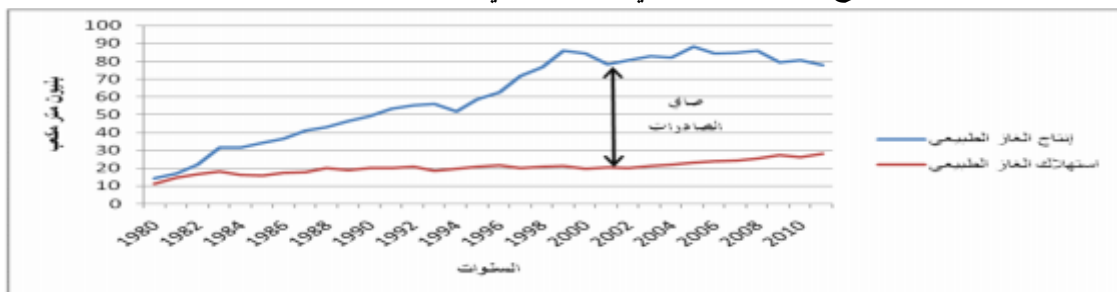
الشكل (06): تطور استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر من (1980 - 2011)



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على قاعدة معطيات شركة "بريتش بتروليوم BP"

وإذا ما قمنا بمقارنة الكمية المنتجة بالكمية المستهلكة سنجد أن هذه الفجوة أخذت في الاتساع ابتداءً من سنة 1980 لتصل في سنة 2011 إلى 50 بليون متر مكعب وهي تعبر عن صافي الإنتاج. الموالى.

الشكل (07): الإنتاج، الاستهلاك وصافي الصادرات في الجزائر من (1980 - 2011).

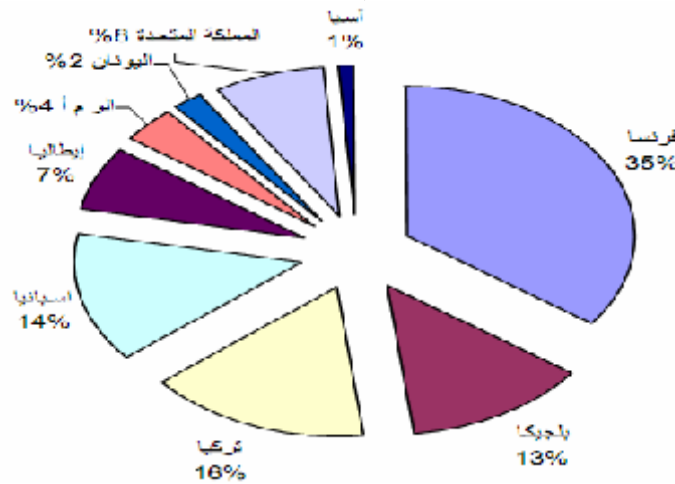


المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على قاعدة معطيات شركة "بريتش بتروليوم BP"

4.3. الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي مقارنة بدول العالم من 1980 - 2010:

1.4.3. صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب: حيث تزود الجزائر أوروبا بخطتين، الأولى يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس، والثاني يربط الجزائر بإسبانيا والبرتغال عبر المغرب. وقد انخفضت صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب في الأعوام الأخيرة³¹ إلى 37 بليون متر مكعب سنة 2010 إلى 34,4 بليون متر مكعب سنة 2011³².

الشكل (09): أهم مستوردي الغاز الطبيعي المسال (LNG) من الجزائر.



Source : Sonatrach, commercialisation gaz et développement, OP.cit, P 9.

4. تأثير الجانب الأمني في منطقة الساحل على إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر:
 العقدين الأخيرين العديد من الدلالات الإضافية، ويعد "Barry BUZAN" (Barry BUZAN)
 ³⁵ .

1.4. التطورات الأمنية في منطقة الساحل: أدخلت الأزمة في منطقة الساحل التي تعرف بصفتها
 ³⁶
 والأحداث المتوالية ابتداءً من الحرب في ليبيا والتغيرات السياسية في تونس وصولاً إلى الوضع في شمال مالي، الجزائر في تحد
 لم يسبق لم مثيل، حيث أثار هذا الوضع في مالي التي تمتلك حدوداً مع الجزائر تصل إلى حوالي 1000 كلم مخاوف
 جديدة ليس فقط للجزائر وجيرانها ولكن أيضاً لأوروبا والولايات المتحدة.

التي تشترك في حدود واسعة مع هذه المنطقة الكبيرة، التي
 ينتعش فيها تهريب الأسلحة، السجائر، المخدرات والاحجار بالبشر. وهذا ما تؤكدته تقارير الأمم المتحدة التي تحصى ما
 ³⁷
 الخفيفة وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير
 سابق إلى أن حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80 %
 الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر.

شهدت المنطقة عمليات اختطاف متعددة كان هدفها الرئيسي رعايا غربيين وذلك بغية تحصيل فدى مالية كبيرة
 لشراء الأسلحة والعتاد إلا أنه في أبريل 2012
 في مدينة غاو في الشمال المالي، وقد أفرج عن ثلاثة منهم في جويلية 2012 وبقي أربعة منهم محتجزين (
 ، والمعروف أن الجزائر تجرم بشدة دفع الفدى المالية للخطافين.

مما لا شك فيه أن الانقلاب الذي أدخل مالي في أزمة سياسية ثم تلاها بتدخل عسكري وكذا انتشار السلاح في ليبيا، كل هذا أجبر الجزائر إلى إعادة تقييم سياساتها الأمنية على طول الحدود الجنوبية المتسعة مع مالي وليبيا. لذلك سيؤدي أي تدخل أجنبي إلى تدفق مزيد من اللاجئين على الجزائر التي تستضيف الآن ما يزيد عن 20000 لاجئ دخلوا البلاد إلى غاية انتهاء عام 2012 منذ اندلاع هذه الموجة من الصراع.³⁸

قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيريا) في إستراتيجية إقليمية منسقة لاحتواء مشكل الإرهاب، وكان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات الإرهابية الناشطة في ليبيا. من جهة أخرى سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لانتزاع التزام من دول المنطقة برؤيتها لحل مشاكل المنطقة والتي تركز على حل المشاكل الداخلية دون تدخل أجنبي عدا في مجالات قطاعية محددة.³⁹

واجهت هذه الإستراتيجية الطموحة عقبات كبيرة ليس أقلها العلاقات القوية التي تربط بين دول مثل مالي، موريتانيا والنيجر مع فرنسا وموقف هذه الأخيرة الساعي للحرب الذين دفعوا لقبول مبدأ التدخل العسكري في الشمال المالي. وتحسبا لأي طارئ عمدت الجزائر إلى إرسال ما يزيد عن 10000 جندي لإغلاق المنافذ الحدودية الفاصلة بينها وبين ليبيا، النيجر، مالي وموريتانيا مع مهمة خاصة بتطويق المسالك الصحراوية المهجورة.⁴⁰

وعلى الرغم من التطورات الأمنية الحاصلة في المنطقة إلا أن العقيدة الأمنية الجزائرية في توجيهها العام بقيت راسخة وثابتة وهي عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير النظام وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصيانة سيادة الدولة وحدودها.⁴¹ لكن السؤال المطروح ما هي الضريبة التي ستتحملها ليبيا من وراء هذه المواقف؟

2.4. الهجوم الإرهابي على مجمع إنتاج الغاز "تقنتورين" Tiguentourine



كنتيجة للاضطرابات الأمنية التي عرفتها

الفرنسي في الشمال المالي، وفي ظل التغيرات

السياسية التي حدثت في كل من تونس والانتشار

الواسع للسلاح في ليبيا.

والتي تقع في الجهة الجنوبية الشرقية وتفصلها عن الجزائر

إرهابي من طرف مجموعة إرهابية متكونة من مجموعة من 7 جنسيات مختلفة.

يقدر مستوى الطاقة الإنتاجية قبل الهجوم الإرهابي بـ 24 مليون متر مكعب كل يوم 14 000 000 م³. الإنتاج الغازي لهذا الموقع يمثل 10% من الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي.⁴³ يجمع العقد الذي يقسم الإنتاج

في 29 مارس 1998، تم توقيع اتفاقية شراكة بين "SONATRACH" و "بريتش بتروليوم BP" بين الجزائر وفرنسا. في 13 مارس 1999، تم تأسيس المؤسسة النرويجية "STATOIL" في الجزائر. انضمت إلى عقد الشراكة "SONATRACH/BP" في عين آمناس تبعا للإمضاء المبرم يوم 3 مارس 2004.

خلاصة والنتائج:

مما لا شك فيه وبعد دراستنا لمختلف جوانب الموضوع أن العامل الأمني له أثر مباشر على الاقتصاديات الوطنية وعليه

- استمر الاتجاه التصاعدي في زيادة إنتاج العالم من الغاز الطبيعي بمعدل نمو من سنة 2000 إلى 2011 بـ 35,86%.
- إنتاج الغاز الطبيعي العالمي ارتفع من 2409,1 بلليون متر مكعب سنة 2000 إلى 3222,9 بلليون متر مكعب سنة 2011 بـ 33,78%.
- ارتفع إجمالي إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي في عام 2011 إلى حوالي 513,2 بلليون متر مكعب مقابل 258,9 بلليون متر مكعب عام 2000. بزيادة قدرها 15,6% من إجمالي الإنتاج العالمي.
- تحتل قطر المرتبة الأولى عربيا في إنتاج الغاز الطبيعي والمقدر بـ 146,8 بلليون متر مكعب بزيادة قدرها 4,5% مقارنة مع 2000.
- تحتل مصر والإمارات في المراتب الأولى في إنتاج الغاز الطبيعي، وتحتل السعودية المرتبة الأولى بزيادة قدرها 3,1% مقارنة مع 2000.
- عرفت الكميات المنتجة في الجزائر تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى 2000 بزيادة قدرها 494,36% لتتغير بعدها مباشرة إستراتيجية الجزائر الإنتاجية وهذا ما يفسره الانخفاض في الإنتاج من 84,4 بلليون متر مكعب سنة 2000 إلى 78 بلليون متر مكعب عام 2011 بنسبة انخفاض تقدر بـ 7,58%.
- هو التأثير بالتشريعات القانونية والمتبعة في الإجراءات الحمائية المطبقة في جانفي 2009 على قطاع النفط والغاز، وكان لذلك تأثير فوري على أقصى قدره 49% على مساهمة المستثمرين الأجانب في رأسمال المشاريع الرئيسية، وكان لذلك تأثير فوري على القطاع النفطي والغازي.
- (1963 - 1966) : شهدت هذه الفترة بداية اكتشاف حقول النفط والغاز في الجزائر، مما أدى إلى زيادة الإنتاج بشكل كبير.
- 1982 : شهدت هذه السنة بداية تدخل الشركات الأجنبية في القطاع النفطي والغازي، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات وزيادة الإنتاج.
- على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع، أدخلت الأزمة في منطقة الساحل والأحداث المتوالية ابتداءً من الحرب في ليبيا والتغيرات السياسية في تونس وصولاً إلى الوضع في شمال مالي، الجزائر في تحد لم يسبق له مثيل، فتعرض للتهديدات الأمنية والسياسية.
- "Tiguentourine" : هي واحدة من أكبر حقول النفط في الجزائر، وقد شهدت هجوماً إرهابياً في 14 أفريل 2011، مما أسفر عن مقتل عدة أشخاص وإصابة آخرين.
- الإنتاج الغازي لهذا الموقع يمثل 10% من الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي.
- وأخيرا إذا أرادت دول الساحل والدول المحاذية لها الخروج من هذه الأزمات، فعليها غرس وتفعل الحكم الرشيد من خلال خلق حوار مؤسساتي بين القوى الثلاث للحكم الرشيد الحكومة، القطاع الخاص واجتمع المدني.

الهوامش:

- ¹ "الغاز الطبيعي في الجزائر" - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- ² "الغاز الطبيعي في الجزائر" - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- ³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات، 2002، ص 26.
- ⁴ "بريتش بتروليوم" - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- Natural Gas: Production; BP Statistical Review of World Energy June 2012 (<http://www.bp.com/statisticalreview>)
- ⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، ص 26.
- ⁶ (Dry Natural Gas Production) - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- ⁷ (visit : BP Statistical Review of World Energy June 2012 (<http://www.bp.com/statisticalreview>))
- ⁸ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص 9.
- ⁹ "بريتش بتروليوم" - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- ¹⁰ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص 9.
- ¹¹ Energy Information Administration, Country Analysis Briefs, Algeria, Mar. 8, 2012, P 04; visit: www.eia.doe.gov.
- ¹² التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002، ص 19 - 20.
- ¹³ "الغاز الطبيعي في الجزائر" - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- ¹⁴ فارس فوزيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- ¹⁵ "الغاز الطبيعي في الجزائر" - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- ¹⁶ Akacem Khedidja, Evaluation théorique et pratique de l'investissement étranger en Algérie 1962-1999, Thèse de magister, Alger Juin 2000, P 75.
- ¹⁷ عرابي فتحي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- ¹⁸ العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2000، ص 119.
- ¹⁹ AKCEM Khedidja, OP. Cit., P 78.
- ²⁰ محفوظ لعشب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1986، ص 103.
- ²¹ "الغاز الطبيعي في الجزائر" - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- ²² "الغاز الطبيعي في الجزائر" - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.
- ²³ "الغاز الطبيعي في الجزائر" - دراسة أعدتها شركة توتال الفرنسية، مقدمة، مجلة آفاق، العدد الثالث، أطلس للطباعة، شركة توتال، دبي، صيف 2012، ص 3.

- 24 الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادرة في 21 1987.
- 25 :البنك الدولي، موجز اعلامي عن الجزائر، (www.worldbank.org) 1988/02/16. المؤرخ في 34-88، المؤرخ في 1994/12/12 435-94
- 26 :البنك الدولي، موجز اعلامي عن الجزائر، (www.worldbank.org) 1995/03/25. المؤرخ في 93-95
- 27 :البنك الدولي، موجز اعلامي عن الجزائر، (www.worldbank.org) 1987/07/21. المؤرخ في 159-87، المؤرخ في 1996/04/06 118-96
- 28 :البنك الدولي، موجز اعلامي عن الجزائر، (www.worldbank.org) 1994/12/25. المؤرخ في 467-94
- 29 "الصدمة الإيجابية"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص بالجزائر، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت (نوفمبر 1999) 13.
- 30 البنك الدولي، موجز اعلامي عن الجزائر، (www.worldbank.org) 1999 13.
- 31 "الصدمة الإيجابية"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص بالجزائر، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت (نوفمبر 1999) 13.
- 32 BP Statistical Review of World Energy June 2012 Natural Gas: Production; (<http://www.bp.com/statisticalreview>)
- 33 Sonatrach, commercialisation gaz et développement, 5ème édition, 2007, P 9.
- 34 Sonatrach, commercialisation gaz et développement, OP.cit, P 9.s
- 35 صالح زباني، محولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 288.
- 36 محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإنسانية، صحيفة 15 2012 1.
- 37 بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، 28 نوفمبر 2012. 3. (<http://studies.aljazeera.net>)
- 38 يحيى الزبير "أستاذ العلاقات الدولية في المدرسة العليا للتجارة بمرسيليا فرنسا"، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: 28 نوفمبر 2012. 2. (<http://studies.aljazeera.net>)
- 39 يحيى الزبير، نفس المرجع، ص 6.
- 40 عبد الله مامادو باه "كاتب صحفي وباحث في حقوق الإنسان مهتم بالشؤون الإفريقية"، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 29 2012 8. (<http://studies.aljazeera.net>)
- 41 2.
- 42 للعلم أنه في ظل الأزمة المالية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينيات لم يتعرض ولا أي مركب بترولي أو غازي للهجمات الإرهابية.
- 43 Tiguentourine-Complexe gazier : 35 % de la production totale mis en ligne dans les plus brefs délais ; Rédaction Radionet - Vendredi, 01 Février 2013 09:45

البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل

جمال العسالي

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة زيان عاشور - الجلفة

سويسي طه عبد الرحمن

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة زيان عاشور - الجلفة



ملخص:

تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية، حيث تمكنت بأسلوب عملها الجديد والمتميز ان تثبت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية. وتتمثل مهمة البنوك الإسلامية في تلبية حاجة المسلمين، وذلك من خلال ايداع اموالهم أو الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم دون اخذ فائدة على ودائعهم او منحها مقابل ديونهم.

Abstract :

Les principes et les bases des banques islamiques sont des principes venant de l'islam qui interdit l'intérêt dans toute transaction financière, ce que fait des banques islamiques l'un des plus important organismes dans les pays islamiques.

En effet, la banque islamique a prouvé, avec tout un nouveau système de fonctionnement, que c'est un substitue respectable, digne de confiance et capable de remplacer les banques traditionnelles en satisfaisant les besoins bancaires de la communauté musulmane.

مقدمة:

تعتبر البنوك الإسلامية في نشاطاتها الاستثمارية والمصرفية لبنة في صرح الاقتصاد الإسلامي، حيث تستمد أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً. وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول العربية، حيث تمكنت بأسلوب عملها الجديد والمتميز من أن تثبت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية، هذه الأخيرة التي يتركز نشاطها على أساس الربا المحرم شرعاً. وتتمثل مهمة البنوك الإسلامية وعملها في السعي إلى تلبية حاجة المتعاملين في أيداع أموالهم أو الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم دون أخذ الفائدة على ودائعهم أو منحها مقابل ديونهم. وتحاول هذه الورقة البحثية إعطاء فكرة لمختلف المفاهيم والأسس التي تقوم عليها البنوك الإسلامية.

المحور الأول: البنوك الإسلامية، مفهومها، نشأتها، أهدافها

أولاً: مفهوم البنوك الإسلامية

اختلف الكتاب والباحثون في مجال البنوك الإسلامية في وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي، باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان كما أن القوانين المنظمة لها اقتضت على ذكر العمليات التي تجعل من ما مصرفاً وسوف يتم استعراض بعض هذه التعريفات:¹

1. فقد عرفه الدكتور أحمد النجار بأنه: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.
2. وعرفه الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد بأنه: مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهدافها المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً.
3. وكما عرفه الدكتور عبد الله عبد الرحيم العبادي بأنه كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً.

ومن خلال التعريفات السابقة للبنوك الإسلامية يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه² "مؤسسة مالية نقدية تقوم بأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية".

ثانياً: نشأة وتطور البنوك الإسلامية

عرف العالم الإسلامي أساليب التمويل التجاري في القرون التي سبقت الاستعمار، حيث لعب القرض دوراً أساسياً في المعاملات التجارية وكثيراً ما كان يستعمل البيع بالتأخير ومعناه أن تسلم البضاعة ويتم تسديدها على فترات أو جملة واحدة في المستقبل وقد ذكر الكسائي³ الذي عاش في القرن السادس هجري، في كتابه بديع الصنائع في ترتيب

الشرائع ان البيع بالتأجيل كان كثير الانتشار في المعاملات التجارية ويبدو انه كان يأخذ شكل المراجعة وادخل المسلمون عدة تحسينات على هذا النمط من التعاملات فاستعملوا الحوالة والسفتجة وغيرها.

لكن البلدان الإسلامية عرفت النشاط المصرفي في شكله الحديث إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما دخل العمل المصرفي الغربي حيث كانت البنوك العاملة فيها عبارة عن فروع للبنوك الأجنبية.

وبعد ذلك نشأت بنوك محلية في مختلف البلدان الإسلامية تعمل وفق الأسلوب المصرفي الغربي وقد ساعدت ارتفاع النفط في بداية السبعينيات من القرن العشرين على إحداث تحولات في الدول الإسلامية المنتجة للنفط، حيث استطاعت هذه الدول بواسطة الاحتياطات النقدية التي تكونت لديها، من تنفيذ خطط تنمية طموحة وقد ساعد

هذا على نمو وازدهار النشاط المصرفي فيها، واقتربت هذه التحولات في السياسات التمويلية بظهور البنوك الإسلامية.¹

إلا أن العمل البنكي الإسلامي الحديث يعود تاريخه إلى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، حيث انشئت في إحدى المناطق الريفية في باكستان مؤسسة تستقبل الودائع من الأغنياء لتقدمها إلى المزارعين الفقراء من أجل تحسين نشاطهم الزراعي، دون أن يتقاضى المودعين أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة إلى المزارعين كانت يتقاضى المودعون أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة إلى المزارعين كانت بدون عائد أيضاً، وقد كانت المؤسسة تتقاضى أجور رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط.

لكن التطبيق العملي لإنشاء البنوك الإسلامية تمثل في الصور التالية:

- بدأت أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي في مصر عام 1963م متمثلة في تجربة الادخار المحلية التي أسسها الدكتور أحمد النجار في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية وامتد نشاطها إلى 53 قرية واستمرت ثلاث سنوات، ثم تم دمجها مع بنك الأهلي المصري عام 1968م²

- وفي سنة 1971 أسس بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ ممارسة نشاطه عام 1972

- وفي سنة 1975 بنكين إسلاميين هما بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية وبنك الإسلامي للتنمية في جدة .

بعد ذلك استمرت عملية إنشاء وتأسيس البنوك الإسلامية حيث أسس عام 1977 ثلاث بنوك إسلامية³ وهي بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت الكويتي، أعقبها تأسيس البنك الأردني للتمويل والاستثمار.

الجدول رقم 01: البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية موزعة حسب المناطق

المنطقة الجغرافية	1996		2001		معدل النمو %
	عدد المصارف	%	عدد المصارف	%	
جنوب وشرق آسيا	80	48.2	146	53.5	82.5
إفريقيا	30	21.1	43	15.8	22.8
مجلس التعاون الخليجي	19	11.4	41	15	110.8
أوروبا وأمريكا	8	4.8	10	3.7	25
الشرق الأوسط	24	14.5	32	11.7	33.3
استراليا	.	.	1	0.3	100
المجموع	166	100	273	100	64.5

المصدر: احمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص 66.

وقد أخذت أعداد البنوك الإسلامية في التزايد على مستوى العالم حتى وصلت عام 2003 إلى 267 بنك، وتضاعف هذا العدد ليصل إلى 450 بنك إسلامي حول العالم في عام 2009.

ثالثاً: أهداف البنوك الإسلامية

هناك أهداف خاصة بالبنوك الإسلامية يمكن إجمالها على النحو التالي:

1- تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية:¹

من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الافراد والجهات المختلفة في المجتمع، سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت لها لعدم الحاجة لمثل هذا الاستخدام من قبل اصحابها، او تلك المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة والذي يمثل اكتناز للموارد وعدم استخدامها ومن ثم عدم انتفاع منها خلال فترة عدم الاستخدام وبالتالي فإن هدف البنوك الإسلامية هو تجميع أكبر قدر من الموارد والمدخرات هذه وبما يتيح تحقيق الانتفاع منها باستخدامها في تمويل المشاريع الاقتصادية.

2- تحقيق الربح:

وهو أهم الأولويات وبدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار أو البقاء بل ولن تحقق أهدافها الأخرى إذا أن الربح لا يهتم فقط حملة الأسهم باعتباره يعد حافز أساسيا لديهم للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص منها، بل يهتم المودعين لانه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وتقدم خدمات مصرفية مناسبة لهم بإضافة الى ان ربح البنك يهتم المجتمع ككل لأن في ذلك أكبر تأمين لوجود البنك واستمرار خدماته .

3- الحكمة والأمان في التصرف بأموال :

وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف¹

4- الاستمرارية والنمو:

أي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات ،بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية .

5- تقديم الخدمات الاجتماعية :

والتي تسهم في خدمة المجتمع ، وتطوره وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام ، وخدمة أفرادها وبالذات الأكثر حاجة منهم أياً لأقل دخلاً من القروض الحسنة ومن خلال الإسهام بجمع أموال الزكاة وغيرها واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وللمحتاجين إليها وبالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الإسلامية.²

المحور الثاني: الموارد المالية للبنوك الإسلامية³

وتنقسم الموارد المالية في البنك إلى:

أولاً-الموارد الذاتية للبنوك الإسلامية .

تتألف الموارد الذاتية في البنوك الإسلامية كما هو الشأن في البنوك التقليدية، من رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة (المحتجزة).

1- رأس المال

يعد رأس المال بالنسبة للبنك الإسلامي المصدر الأساسي للأموال اللازمة لبدء الاستثمار ويمثل الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين ، كما يمثل غطاء لامتصاص الخسائر المتوقعة.⁴

والملاحظ أن اغلب البنوك الإسلامية أنشئت على أساس شركات مساهمة محدودة، ومن ثم فرأس مالها هو عبارة عن المدفوع من قيمة الاسهم المكتتب بها من قبل المؤسسين والمكتتبين في الاكتتاب العام ، ويحدد المؤسسون إجراءات هذا الاكتتاب وشروطه من حيث عدد الأسهم وقيمة كل سهم بما يغطي على الأقل الحد الأدنى لرأس المال المحدد من قبل البنك المركزي والهيئات المصرفية العليا التشريعية والرقابية في الدولة.

2- الاحتياطات

هي مبالغ مالية تقتطع بنسب معينة من صافي أرباح البنك الإسلامي بغرض تدعيم المركز المالي للبنك.

ولذلك فإن هناك أنواعا من الاحتياطات منها¹: الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري (غير إجباري) واحتياطات أخرى.

3- الأرباح غير الموزعة (المحتجزة)

وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي أيضا حقا من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين حيث تلجأ الإدارة في البنك الإسلامي أحيانا إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة، وهذه الأرباح يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها يعد ذلك في توسيع نشاط البنك وتمويل استثمارات جديدة، مما يعطي للبنك قوة لمنافسة البنوك والمؤسسات الأخرى.

ثانيا: الموارد غير الذاتية للبنوك الإسلامية

يطلق على الموارد غير الذاتية في بعض الكتب (بالمصادر الخارجية)، لأنها تتلقاها من خارج البنك، وتشكل أساسا من ودائع العملاء، سواء كانوا أشخاص معنويين أو اعتباريين، وتعتبر الودائع من أهم الموارد غير الذاتية في المؤسسات البنكية الإسلامية

وتستخدمها البنوك الإسلامية بطرق مغايرة، فالقاعدة العامة لديها، أنها تتلقاها بناء على مبدأ المشاركة وليس القرض المبني على نظام الفائدة الثابتة والمحددة، والودائع في البنوك الإسلامية تنقسم إلى:²

1- الودائع (الحسابات) الجارية

وتسمى حسابات تحت الطلب أو بالاطلاع، وفيها يتم الإيداع والسحب دون قيد ولا شرط وهي ودائع لا يجوز استعمالها شرعا إلا بإذن صاحبها، وتستوي البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية، حيث لا تعطي أي عائد أو مقابل لأصحاب الودائع الجارية لأن مهمة البنك تجاه هذا النوع من الحسابات يمكن في الحفاظ على النقود لا غير.

"ومن الناحية المصرفية فإن الحساب الجاري هو عقد بين البنك والمودع بموجبه تتحول الحقوق النقدية إلى عناصر حسابية، ينتج عن تسويتها إيداعا وسحبا رصيد دائن لصالح المودع، يكون مستحق الاداء في نهاية المدة المتفق عليها أو نهاية العمل اليومي أو فورا، فهذا الحساب يجري في حركة مستمرة ما بين الزيادة والنقصان وفقا لما يطرا عليه من قيود تغير من حالته"³.

ويوفر البنك لأصحاب هذه الودائع دفاتر الصكوك (شيكات) لتسهيل عملية السحب منها في أي وقت وفي حدود الرصيد الموجود، إضافة إلى إجراء التحولات المالية من حساب لأخر مقابل عمولة معينة لتغطية تكاليف إصدار الصكوك و تحويل النقود... الخ،

وهي جائزة شرعا لأنها بمثابة اجرة للبنك مقابل إدارته للحساب الجاري.

2- الودائع الادخارية

هي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالبنوك التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقاً وإنما يتحصلون على جزء من الأرباح المحققة التي تحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب بحيث يمنح المدخر عادة دفترًا تسجل فيه كل عملية سحب أو إيداع. وتستخدم البنوك الإسلامية عادة هذه الودائع في المشاريع الاستثمارية قصيرة الأجل وفق نظام المشاركة في الأرباح على أساس الرصيد الأدنى للحسابات مع مراعاة نسبة السيولة المتوفرة لدى البنك لأن أصحاب هذه الودائع يمكنهم سحب جزء أو كل أموالهم بعد إشعار البنك بأسبوع أو أكثر حسب المدة المتفق عليها .

3-الودائع الاستثمارية

وهي البديل للودائع الاجلة لدى البنوك التقليدية وهي تلك الاموال التي في الغالب لا تستطيع اصطحابها استثمارها بأنفسهم فيفوضون البنك الإسلامي لاستثمارها ،والى من يقوم بذلك على أساس نظام المشاركة في الربح و الخسارة ،وعادة ما تستثمر او تمول بهذا النوع من الودائع المشاريع المتوسطة او الطويلة الاجال . ومن الودائع المالية التي تدرها الودائع الاستثمارية لاصحابها اكبر من العوائد التي تدرها الودائع الادخارية لان الأموال الموظفة في الودائع الاستثمارية تكون كبيرة نسبياً،لذلك تضع البنوك الإسلامية حداً أدنى لفتح حساب الاستثمار من حيث المبلغ كما تضع حداً أدنى لمدة بقاء الوديعة لدى البنك بحيث لا يسمح بسحبها قبل مضي هذه المدة ليكون له حق الحصول على العائد.

ثالثاً:الموارد الأخرى

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية بما يسهم في تسير معاملات الأفراد المتعاملين معها ،وبما يلي حاجاتهم ويحقق رغبتهم في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية ،وذلك مقابل عمولة ووفق المنظور الإسلامي للمصرفية الإسلامية،وتتمثل أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية فيما يلي:

1-إصدار خطابات الضمان(الكفالة)

ويقدم البنك الإسلامي هذه الخدمة لعملائه على أساس الوكالة بالأجر ،ويحق له أن يتقاضى الأجر المتعارف عليها بين البنوك وذلك فيما عدا الفوائد المتحققة بين تاريخ دفع قيمة المطالبة وبين تاريخ تسديد هذه القيمة من قبل العميل.

2-فتح الاعتمادات المستندية.

يعد الاعتماد المستندي من أهم وسائل الدفع لقيم البضائع وأكثرها انتشاراً في عمليات التجارة الخارجية، كما انه وسيلة نموذجية لتسوية العمليات التجارية لانها تضمن لكل طرف في عقد البيع تنفيذ الطرف الآخر لالتزاماته العقدية.

وتحصل البنوك من قيامها بفتح الاعتمادات المستندية على ما يعتبر أجراً ، وقد صنفه من ضمن المعاملات المصرفية المعاصرة الجائزة وفقاً للشريعة الإسلامية.¹

3- تحصيل وخضم الأوراق التجارية.

تقوم البنوك الإسلامية بعمليات تحصيل الشيكات عن العملاء وتتقاضى عمولة نظير تقديم تلك الخدمة للعميل (اجر التحصيل) استنادا لعقد الوديعة بين البنك والعميل، كما تقوم أيضا بخضم الكمبيالات نقدا قبل تاريخ الاستحقاق في مقابل تنازل عن جزء من قيمتها.

4- التحويلات المصرفية

تقوم البنوك الإسلامية بتحويل الأموال داخليا وخارجيا، وذلك من حساب إلى حساب وإلى بنك محلي أو بنك في بلد أجنبي، كما تقوم بتحويل العملات المحلية والأجنبية بحسب سعر البيع والشراء في يوم الذي يتم فيه التحويل، وتقدم البنوك الإسلامية هذه الخدمة باعتبارها وكيلا بالأداء ويحق لها أن تتقاضى أجرا عن هذه العملية حسب المصارف المترتبة عليها.

5- عمليات الاكتتاب في الأسهم دون السندات.

تؤدي البنوك الإسلامية دور الوساطة في عملية الاكتتاب في الأسهم الخاصة بالشركات والمشروعات التي تباشر المعاملات والأنشطة وفق ما تقتضيه قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها، "ويكون البنك في حالة قيامه بإصدار الأسهم وكيلا ويمكن اخذ الأجر أو العمولة نظير عملة الذي وكلته الشركة فيه"

6- تأجير الخزائن الحديدية

تقوم البنوك بتأجير خزائن حديدية لعملائه يستخدموها لحفظ الوثائق والمستندات السرية وكل المقتنيات النفيسة والنقود مقابل اجر يتقاضاه البنك نظير تقديم هذه الخدمة، ويختلف هذا الأجر باختلاف حجم الخزنة ومدة الاستفادة منها. وهناك أنشطة مصرفية أخرى تقوم بها البنوك الإسلامية، ويترتب على ادائها عوائد مالية منها : بطاقات الائتمان، تحصيل وإنفاق الزكاة، إدارة الممتلكات... الخ

المحور الثالث: صيغ وأساليب التمويل في البنوك الإسلامية

أولا: المضاربة

1- مفهوم المضاربة

كلمة مضاربة في اللغة مشتقة من الضرب وهو السير في الأرض والسعي في طلب الرزق واستنادا لقوله سبحانه وتعالى (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله). الآية (20) من سورة المزمل

أما اصطلاح الفقهي " هي نوع شركة على ان راس المال من طرف، والسعي والعمل من الطرف الآخر وصورها الحديثة في الاعمال المصرفية الإسلامية، انها عقد اشتراك بين ارباب راس المال وبين اهل الخبرة في الاستثمارات، فيقدم رب المال ماله ويقوم المضارب بالاستثمار¹. والمضاربة في أساسها مشاركة بين طرفين، أحدهما رب المال الذي يقدم المال والآخر العامل أو المضارب الذي يقدم جهده وخبرته، على أن يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين، حسب نسبة شائعة من الربح يتفق

عليها طرفا عقد المضاربة وإذا حصلت الخسارة فتكون على رب المال، وتكون خسارة العامل بمقدار جهده الذي بذله بشرط ثبوت عدم التقصير في أداء مسؤولياته.

2- مشروعية المضاربة.

لقد شرعت المضاربة بالكتاب والسنة والإجماع¹ ففي الكتاب قوله تعالى: (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله). الآية (20) من سورة المزمّل

والمضاربة فيها انتشار في الأرض لطلب الرزق ، فكانت داخلة تحت عموم هذه الآية .

أما السنة فقد اخرج ابن ماجة عن صهيب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ثلاثا فيهن البركة : البيع لأجل أو المقرضة، وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع".

فواضح من الحديث شرعية المضاربة بل والتشجيع عليها لما فيها من بركة.

كما قام الرسول صلى الله عليه وسلم بالخروج للشام مضاربا بما الخديجة بنت خويلد رضي الله عنها.

كما روي أن العباس بن عبد المطلب كان إذا دفع المال مضاربة اشترط على صاحبه ألا يسلك به بحرا أو ينزل به واديا ولا يشتري به دابة ذات كبد رطبة. فإن فعل ذلك ضمن ، فبلغ شرطه رسول الله فأجاز شرطه.

3-أنواع المضاربة

يمكن تقسيم المضاربة من حيث الشروط إلى:²

أ-المضاربة المقيدة:

وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة شرعا يقيد بها المضارب للعمل في إطارها.

ب- المضاربة المطلقة :

وهي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية .

ويمكن تقسيمها من حيث عدد الشركاء إلى:³

أ-المضاربة الثنائية :هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل . أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب المال فقط.

ب- المضاربة المشتركة أو المتعددة أو الموازية:

وهي المضاربة التي يكون فيها العلاقة متعددة، فتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد ، أو يتعدد المضاربون و أرباب المال.

5- أهمية تطبيق المضاربة في البنوك الإسلامية

تستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المضاربة فيتح لها ذلك :¹

أ- الحصول على الموارد المالية (الأرباح) في نهاية العملية الاستثمارية وتوفير السيولة النقدية كما تتحمل الخسارة إن وجدت حسب النسب المتفق عليها.

ب- توجيه الأموال للاستثمارات المربحة عند تلقي الودائع الادخارية والاستثمارية، واقتسام الربح مع المودعين بنسب يتفق عليها عند التعاقد وتعتبر هذه الصيغة البديل الشرعي للفوائد التي تدفعها البنوك التقليدية .

ج- تقديم التمويل اللازمة للمضاربين أو المستثمرين بما يحتاجونه من أموال لمباشرة عملياتهم الاستثمارية سواء كانت صناعية أو تجارية أو زراعية.

د- إصدار صكوك مضاربة وهي عبارة عن حصص مشاعة من رأسمال المضاربة ويعتبر المال كلعده من الصكوك رمال في المضاربة بقيمة هذه الصكوك وفائدة هذا الأسلوب انه يسهل تسهيل الاستثمار في المضاربة عن طريق بيع تلك الصكوك ومن ثم فهو يعمل على تكوين نواة لسوق مالي إسلامي.

ثانيا :المشاركة

1- مفهوم المشاركة

تعني المشاركة في اللغة الاختلاط والامتزاج .وجاء في لسان العرب أن المشاركة تعني مخالطة الشريكين في رأس المال . وتعني في الاصطلاح عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة.²

ومعرفة بهدف تحقيق الربح الذي يجب ان يكون مشتركاً بينهم ،ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء او المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة ،كما لا يشترط تساوي نسب الأرباح بين الشركات ، وأما الخسارة إن حدثت فيشترط أن تكون حسب حصة كل شريك في رأس المال .وكما هو واضح تختلف عقود المشاركة عن عقود المضاربة في أن رأس المال يتم تقديمه من جميع المشتركين في الشراكة بينما يقتصر الأمر في المضاربة على طرف واحد فقط.

2- مشروعية المشاركة

المشاركة مستمدة أصلاً من شركة العنان . وشركة العنان هي إحدى صور شركات العقود ، وشركة العنان عبارة عن اشتراك اثنين أو أكثر في رأس مال المشروع والذي يتجزأ فيه.³

والمشاركة تستمد شرعيتها من الكتاب والسنة والإجماع ، وفي الكتاب قول الله تعالى: (وان كثيراً من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظن داوود إنما فتناه فاستغفر ربه وخر راکعاً وأواب .) سورة ص الآية 24.

وهي مشروعة بالسنة استدلالا بالحديث الذي رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يقول الله تعالى "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما". أما الإجماع فهو ما اجمع عليه المسلمون على صحة وجواز المشاركة وما ساروا عليه منذ أيام الرسول صلى الله عليه وسلم حتى الآن دون إنكار من العلماء.¹

3- أنواع المشاركة

تأخذ المشاركة في البنوك الإسلامية عدة طرق، تنفذها حسب الصيغة التي تحكم العقد وتمثل في:

أ- المشاركة المباشرة "تمويل صفقة معينة":

في هذا النوع يدخل البنك الإسلامي شريكا في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، حتى بالنسبة للمشروع الواحد، وتختص بنوع معين أو عدد محدد من السلع.

وفي هذا النوع من المشاركة يطلب البنك مساهمة مالية من العميل تتراوح بين 25% إلى 40% تبعا لنوع العملية، ويتم توزيع الأرباح بين الطرفين كل حسب مساهمته في رأسمال الصفقة، بعد القيام بتخصيص جزء من الأرباح للعميل نظير إدارته للعملية، وتعود أهمية هذا النوع بالنسبة للبنك إلى سرعة تصفية العمليات التجارية مما يؤدي إلى سرعة دوران رأس مال البنك، ومن ثم زيادة العائد، إضافة إلى توزيع المخاطر بين البنك وعملائه.

ب- المشاركة الدائمة:

تعني المشاركة الدائمة، قيام البنك الإسلامي بالاشتراك مع شخص أو أكثر في مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، عن طريق التمويل المشترك، فيستحق كل من الشركاء نصيبه من الأرباح حسب الاتفاق، وتكون المحاسبة بعد نهاية كل سنة مالية.

ج- المشاركة في رأس مال مشروع:

حيث يقوم البنك بتقييم أصول الشركة، ليحدد حجم التمويل الذي سيقدمه ويشتريان لا تقل مساهمة الشريكين 15% من رأس مال الشركة (المشروع) المراد تمويلها.

وتفضل البنوك الإسلامية هذا النوع من المشاركة على المضاربة وذلك لان المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الودائع الاستثمارية تكون اقل، ففي حالة الخسارة لا يتحمل البنك إلا ما يقابل مساهمته في رأس المال، كما أن البنك يلزم العميل بتنظيم حساباته وإمساك دفاتر منتظمة إضافة إلى ممارسته نوعا من الرقابة على عمليات المشروع²

5- المشاركة المنتهية بالتملك (المتناقصة)

وهي المشاركة التي يتم فيها تحديد نصيب كل من البنك والعميل في رأس مال المشروع، وعندما يبدأ هذا المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجيا عن حصته في رأس المال ببيعها إلى العميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة زمنية يتفق عليها، مملوكا بأملاكه من طرف العميل.

ويأخذ هذا النوع من المشاركة ثلاث صور هي:¹

أ- يتفق البنك الشريك على تحديد حصة كل طرف في رأسمال المشاركة والشروط المرتبطة بذلك ثم يكون بيع حصة البنك إلى العميل بعد ذلك بعقد مستقل بعد انتهاء آجال المشاركة.

ب- يتفق البنك مع الشريك على المشاركة في تمويل كلي أو جزئي لمشروع ذي دخل متوقع ، مقابل حصة من الأرباح مع اقتطاع جزء من أرباح الشريك لتسديد حصة البنك من رأس المال.

ج- يتفق البنك مع الشريك على أن يكون رأسمال المشاركة في شكل أسهم تمثل مجموع قيم المشروع المتفق عليها ، ويحصل كل منها على نصيبه من الإيراد المتحقق، مع قيام الشريك بشراء جزء من أسهم البنك سنويا إلى أن يصبح المشروع بالكامل ملكا للشريك

6-أهمية تطبيق المشاركة في البنوك الإسلامية

إن استخدام البنوك الإسلامية لصيغة التمويل بالمشاركة لاستثمار الأموال بالطرق المشروعة يتيح لها:²

أ- إعطاء فرص جديدة وملائمة لتمويل المشروعات في المدى المتوسط والطويل للمستثمرين بعيدا عن مشكلات القروض وما يتبعها من مشاكل سعر الفائدة والضمانات وتأخير السداد كما تقوم به البنوك التقليدية.

ب- نقل الخبرات والاستفادة منها بين البنك والشركاء إضافة إلى تحقيق الأرباح وتقوية القدرات المالية لكل منها.

ج- توزيع المسؤولية والمخاطر توزيعا عادلا بين البنك والشركاء.

ثالثا: المراجعة

1- مفهوم المراجعة

لغتنا: المراجعة مفاعلة من الربح وهو النماء ، ويقصد بها كذلك الزيادة

واصطلاحا هي بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشترى به مع زيادة ربح معلوم.

ولقد اختلف الفقهاء في تعريفها فهي عند البعض البيع برأس المال وربح معلوم ، وقال البعض الآخر هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا بالدينار أو الدرهم.

2-أنواع المراجعة

تنقسم المراجعة إلى قسمين وهما:³

أ-المراجعة العادية: وهي أن يقوم البنك بشراء السلع التي تحتاج إليها السوق ، بناء على دراسة لأحوال السوق فهو يمتن التجارة ، فالبنك الإسلامي يقوم هنا بشراء السلع والقيام ببيعها مربحة للمؤسسات ، بثمن الشراء مضاف إليه المصاريف التي تكبدها البنك ، وربح معلوم للطرفين، لكن التمويل بهذه الصيغة يكاد يكون منعدم في التمويلات البنكية الإسلامية ، لعدم ملائمتها لطبيعة العمل البنكي الإسلامي.

ب-المرابحة للآمر بالشراء:

يعرف بيع المراجعة للآمر بالشراء بأنه عملية قيام البنك بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كلياً أو جزئياً وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به ، وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء.¹

تتمثل صيغة بيع المراجعة للآمر بالشراء في طلب الزبون من البنك بشراء سلعة ما بذكر أوصافها ، مع الوعد من طرف المشتري بشراء السلعة من البنك مرابحة ، وذلك بنسبة أو ربح متفق عليه بينهما، ثم بعد شراء السلعة من طرف البنك وتملكها يتم إمضاء عقد البيع بالمراجعة بين البنك والآمر بالشراء ويتم التسليم ، ويدفع الثمن دفعة واحدة أو على دفعات حسب إمكانية العميل المالية.

4- أهمية تطبيق المراجعة في البنوك الإسلامية

يعتبر التمويل بصيغة المراجعة من أهم الأساليب التمويلية التي اعتمدها أغلبية البنوك الإسلامية، وذلك يرجع إلى قلة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك الإسلامي عند تمويله بهذا الأسلوب، ونظراً لوجود عمليات لا يستطيع البنك الإسلامي تمويلها بصيغة المضاربة والمشاركة ، غير أن التمويل بهذه الصيغة في البنوك الإسلامية لا تتم بصيغة المراجعة العادية وإنما تتم بصيغة المراجعة للآمر بالشراء، التي تعتبر بديل عن التمويل بالائتمان في البنوك التقليدية لأن هذه الأخيرة تتعامل بالقروض بينما التمويل من طرف البنوك الإسلامية يقوم على شراء سلع من طرف البنك ثم إعادة بيعها للزبون .
تلائم صيغة بيع المراجعة للآمر بالشراء المؤسسات من خلال² توفير التمويل الجزئي لأنشطة المؤسسات وتمكنها من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام والآلات والمعدات من داخل الوطن أو خارجه عن طريق الاستيراد، وتملكها مع سداد بالتقسيط، وبالتالي التغلب على مشكلة عدم توفر السيولة.

رابعاً: السلم

1- مفهوم السلم

لغتنا: السلم معناه الإعطاء والترك والتسليف³، أما السلم اصطلاحاً فهو بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً، وهو بيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلاً وتسلم فيه البضاعة آجلاً، فهو ثمن عاجل بثمرن أجل .

2- ويستمد بيع السلم مشروعيته من مشروعية بيع الأجل لقوله تعالى: "واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون". (سورة البقرة الآية 275)

مشروعية السلم

وقوله تعالى: "يا ايها الذين امنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه" (سورة البقرة الآية 282)

ومن حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنتين والثلاث ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم (متفق عليه)

3- أهمية تطبيق السلم في البنوك الإسلامية

إن تطبيق صيغة بيع السلم للبنك بتوظيف أمواله في المشروعات التي تحقق له عائد عند تمويلها ، ويتم ذلك عن طريق قيام البنك الإسلامي بشراء سلع يراها قادرة على تحقيق عائد له من خلال عملية بيعها فيما بعد ، يعجل البنك الإسلامي الثمن للبائع مع تأخير تسليم المبيع إلى أجل معلوم .

يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بتمويل المؤسسات ببيع السلم من خلال توفير التمويل لشراء المواد الأولية التي تحتاجها هذه المؤسسات ، وذلك بقيام البنك الإسلامي بشراء جزء من المنتج النهائي سلماً بتعجيل الثمن وتأخر تسليم المنتج، ويحقق هذا الأسلوب التمويلي عائد للبنك الإسلامي من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للسلعة المسلم فيها¹ كما يمكن للبنوك الإسلامية أيضاً أن تقوم بشراء سلع مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلماً ، على أن تقوم بتعجيل الثمن لهذه المؤسسات ، مقابل تأجيل تسليم السلع إلى أجل معلوم، أو توكيل المؤسسة بعملية بيع السلع المسلم فيها ، مع الوفاء بثمنها للبنك الإسلامي مقابل اجر معلوم.

خامساً: الاستصناع

1- مفهوم الاستصناع

الاستصناع في اللغة من فعل صناعة، وهو طلب الصنعة أي طلب صناعة الشيء وهو مقيد بمجال الصناعات، فلا يكون طلب التجارة أو الزراعة استصناعاً .

وفي الاصطلاح هو بيع عين موصوفة في الذمة لا بيع عمل، وشرط عمله على الصانع وبالتالي فهو عقد بيع عين مما يصنع صنعا يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد بمواد من عنده مقابل ثمن محدد².

ويتم أسلوب الاستصناع في البنوك الإسلامية بتمويل مشروع كاملاً بواسطة التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملاً بمبلغ محدد وموصفات محددة وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه البنك وما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول إلى البنك.³

إذن الاستصناع هو دخول البنك في وساطة بين طالب والصانع لتمويل صناعة أو إنشاء أصل معين بموصفات محددة.⁴

2- أهمية تطبيق الاستصناع في البنوك الإسلامية

إن التمويل بالإستصناع للمؤسسات يحقق عدة مزايا سواء بالنسبة للبنك أو للمؤسسة أو للاقتصاد ككل وذلك من خلال:

- خلق التكامل بين المؤسسات التي تكون منتجاتها مكملة لبعضها البعض.
- يساعد الاستصناع على معالجة البطالة.
- يقضي الاستصناع على ركود السلع وحسن تصريفها، حيث لا يتم صناعة سوى السلع التي يتم طلبها أو يوجد طلب فعال عليها.
- يمكن للبنك الإسلامي بإصدار صكوك الاستصناع ، لتوفير التمويل للمؤسسات وطرحها للاكتتاب في السوق المالي الإسلامي واستخدام مداخيلها في تمويل هذه المؤسسات.

سادسا: التمويل بالإجارة

1- مفهوم الإجارة (التمويل بالإجارة)

الإجارة بكسر الهمزة ، هي بيع المنافع ، وشرعا هي بيع المنافع بعوض معلوم.¹
 "عقد على منفعة مباحة معلومة ، مدة معلومة منعين معلوم أو موصوفة في الذمة ، أو عمل بعوض معلوم".²

2- مشروعية التمويل بالإجارة

اتفق جمهور الفقهاء على جواز عقد الإجارة، وأدلتهم على ذلك من القرآن، والسنة، والإجماع.
 "فإن أتممت عشرا، فمن عندك وما أريد أن أشق عليك ستجدني إن شاء الله من الصالحين" (سورة القصص، الآية 26-27) .

ووجه الاستدلال بالآية الكريمة هو أن الله سبحانه وتعالى قص علينا خبر تأجير موسى عليه السلام نفسه لرعي الغنم .

وكذلك قوله تعالى: " فإن أَرْضَعْن لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ " (سورة النسا ، الآية 6) .

وفي هذه الآية أمر بإيتاء الأجر للراضعات .

"أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه "

وهذا حديث رواه أبو يعلى في مسنده من حديث أبي هريرة، وروى عن آخرين¹ . " من استأجر أجيرا فليعلمه أجره " .

وهذان الحديثان يدلان على جواز الإجارة، لأن فيهما الأمر بإعطاء الأجير أجرته وإعلامه بمقدارها .
وأما الإجماع، فإن الإمام الكاساني يقول أن: الأمة أجمعت على ذلك ،حيث يعقدون عقد الإجارة من زمن الصحابة إلى يومنا هذا من غير نكير ، وبه تبين أن القياس متروك لأن الله تعالى إنما شرع العقود لحوائج العباد ،وحاجتهم إلى الإجارة .

3-أنواع التمويل بالإجارة

تتم البنوك الإسلامية بتوفير التمويل للمؤسسات من خلال صيغة الإجارة والتي تتمثل في إيجار الآلات والمعدات من طرف البنك للمؤسسات ويتخذ التمويل بهذه الصيغة شكلين وهما :

أ-الإجارة التشغيلية:

وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتملك،حيث يقوم البنك الإسلامي بشراء الآلات والمعدات التي يراها تتمتع بقابلية جيدة في السوق ، وان المؤسسات في حاجة إليها ليقوم باستئجار للمؤسسات مقابل اجر معين ويتحمل البنك تبعات الإجارة والتأمين وغيرها ،وتتفاوت فترة الإيجار بين ساعة وشهور عديدة،وبعد انقضاء المدة المتفق عليها في الإجارة يسترد البنك الأصل المؤجر ،ليقوم البنك بإعادة استئجاره مرة أخرى لمؤسسة أخرى هذا النوع عملية تجارية أكثر منها مالية.

ب-الإجارة المنتهية بالتملك:

تتمثل في عقد إيجار مقرون بوعد البيع يقوم بموجبه المتعاقدان بإيجار شيء إلى آخر لمدة معينة .

فهي عملية تأجير تنتهي بتمليك الأصل المؤجر للمستأجر ، عن طريق بيعه له من طرف المؤجر ،وهذا طبعاً بعد انقضاء قيمته من خلال الأقساط المدفوعة خلال مدة التأجير حيث يكون تسديد القسط الأخير عن طريق عقد بيع منفصل .

5-أهمية تطبيق تمويل بالإجارة في البنوك الإسلامية

إن اعتماد صيغة التمويل بالإجارة في البنوك الإسلامية يحقق العديد من المزايا أهمها:²

- توفير سيولة مستمرة من خلال تسديد أقساط الإيجار والقدرة على تسهيل الأصول من طرف البنوك الإسلامية ،لأنه يساعد على حل مشكلة امتصاص المدخرات و الودائع في البنوك .
- توفير سيولة مستمرة من خلال تسديد أقساط الإيجار والقدرة على تسهيل الأصول من طرف البنوك الإسلامية ،لأنه يساعد على حل مشكلة امتصاص المدخرات و الودائع في البنوك .
- يدر هذا الأسلوب من التمويل عائد معقولاً للمؤجر لأمواله المستمرة وليس عائد افتراضياً (مستقبلياً).
- يحقق استثمار ناجحاً للأعيان والطاقات البشرية بالعمل واستغلال المهارات

خلاصة:

إن البنوك الإسلامية تمثل الجانب المهم للنظام الاقتصادي الإسلامي والذي هو بدوره جزء من النظام الإسلامي

- الشامل، مما يجعلها متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية
- تلتزم البنوك الإسلامية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته التمويلية
- وتخضع البنوك الإسلامية بوصفها مؤسسة مالية لإشراف ورقابة البنك المركزي، بالإضافة إلى التزامه بتطبيق الضوابط الشرعية على كافة معاملاته ومنتجاته التي يقدمها لعملائه، سواء في شكل ودائع استثمارية أو صكوك استثمار أو حسابات التوفير.
- تلبي البنوك الإسلامية احتياجات عملائها في كافة المجالات المالية (المشاركة، المشاركة
- في كافة المجالات المالية (المشاركة، المشاركة
- في كافة المجالات المالية (المشاركة، المشاركة

الهوامش والمراجع:

- 1- احمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها) دار المسيرة، عمان، 2008 ط 1 ص 60.
- 2- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، 2008 ط 1 ص 110.
- 3- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، قراءة في تاريخ النشأة والتجربة، مجلة الصراط، السنة السادسة، الجزائر، 2005 ط 1 ص 19.
- 4- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000 ط 1 ص 22.
- 5- أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل محمد محمود العجلوني، 2000 ط 1 ص 31.
- 6- احمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص 65.
- 7- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 96.
- 8- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 114.
- 9- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 98.
- 10- تطوير صيغ التمويل قصير الآجال للبنوك الإسلامية، مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، 2002 ط 1 ص 06.
- 11- محمد محمود العجلوني، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة منشورة، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2008 ط 1 ص 24.
- 12- محمد بوجلال، البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها محمد بوجلال، 1999 ط 1 ص 53.
- 13- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 26-27.
- 14- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 27.
- 15- جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم التقليد والاجتهاد النظرية والتطبيق، 1985 ط 1 ص 150.
- 16- محمود عبد الكريم احمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، 2001 ط 1 ص 41.
- 17- عبد الرحمن شليبي، بعض صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة كلية العلوم، 2005 ط 1 ص 97-98.
- 18- حسين سمحان، العمليات المصرفية الإسلامية، المفهوم والمحاسبة، 2000 ط 1 ص 8.
- 19- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، 2008 ط 1 ص 63.

- 20- البنىة الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي
- 21- محمد محمود العجلوني ، ، محمد محمود العجلوني ، ،
- 22- عبد الرحمن شلبي، مرجع عبد الرحمن شلبي، مرجع
- 23- عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، النقود والبنوك في النظام الإسلامي عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، النقود والبنوك في النظام الإسلامي
- 24- احمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص85.
- 25- البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي
- 26- البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي
- 27- البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي
- 28- محمود إبراهيم مصطفى الخطيب ، من صيغ الاستثمار الإسلامي المربحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ، بحث مقدم في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الفترة 23-26/4/1426 هـ
- 29- البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي
- 30- جمال الدين بن منصور الأنصاري، لسان العرب جمال الدين بن منصور الأنصاري، لسان العرب
- 31- البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي
- 32- محمد محمود العجلوني ، مرجع سابق، ص283.
- 33- بكري ربحان ، دور المصارف الإسلامية في الحد من الآثار السلبية للعولمة وأبعادها الاقتصادية بكري ربحان ، دور المصارف الإسلامية في الحد من الآثار السلبية للعولمة وأبعادها الاقتصادية
- 34- البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي
- 35- احمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، احمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي،
- 36- البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي
- 37- رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمر
- 38- البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي

Le Rôle de la Satisfaction Client dans la Qualité de Services: Vers un Marketing Relationnel Performant

Boucetta Mohamed

Maître de Conférences

Université de Boumerdes



Résumé :

La rencontre de service dans le système de servuction impose au client de réaliser un certain nombre de tâches, ce qui fait, il va entrer en contact avec l'ensemble des éléments présents définissant l'environnement de service. Le résultat de ce processus va induire le jugement de ce client soit satisfaction ou insatisfaction ce qui va influencer sur la qualité de service.

L'objectif de cet article est de mettre en lumière le rôle du marketing relationnel ou marketing one to one dans la satisfaction des client.

Mots clés : satisfaction, qualité de service, marketing relationnel, servuction, GRC.

Introduction :

A l'arrivée de la mondialisation et le développement des technologies d'information et de communication, la société a connu un consommateur plus conscient, mieux informé ainsi plus exigeant. De ce fait les entreprises ont évolués de nouvelles méthodes de gestion en quelques années tout en cherchant de conserver leur compétitivité et efficacité sur les marchés en mobilisant toutes les ressources pour s'y adapter à cette nouvelle situation d'environnement.

Parmi ces nouvelles méthodes de gestion, qui a ouvert le champ à une concurrence plus rude ainsi qu'elle a pu reconnaître la souveraineté du client c'est le marketing ; en effet, les spécialistes en la matière ont pris conscience de la nouvelle situation, s'efforcent à tisser des relations solides avec leurs clients qui se sont devenus moins anonymes et des partenaires des entreprises ; une optique relationnelle qui vise à établir, développer et maintenir une relation durablement.

De nombreux auteurs et recherches ont été effectuées sur la dimension relationnelle (Berry 1983, Gronroos 1994) affirmant ainsi que le secteur des services et du marketing industriel s'inscrivent dans une perspective relationnelle, cette nouvelle approche pour l'entreprise, c'est-à-dire le marketing relationnel est une manière de répondre avec plus d'efficacité aux besoins des clients (Sheth et Parvatiyar, 1995).

En effet, dans la plupart des entreprises de services, le client est souvent en interaction avec le personnel en contact, dont le rôle est devenu une élément de

différenciation, c'est la principale caractéristique distinguant les biens tangibles des services (Eiglier et Langeard, 1987).

Le marketing relationnel occupe une place importante dans le secteur des services, elle ne cesse d'évoluer, sa première apparition de cette notion remonte des travaux de Berry en 1983 qui le définit comme le fait d'attirer, de maintenir et renforcer la relation client.

L'objectif de cet article est de mettre en lumière le rôle majeur que peut jouer le marketing relationnel dans la satisfaction de la clientèle et la qualité de service, tout en se basant sur des recherches antérieures, ainsi on essaye de déterminer les facteurs clés de succès des deux attributs (qualité, satisfaction).

Nous nous sommes proposé de déterminer :

- 1- Si une stratégie marketing relationnel permet de satisfaire le client ainsi le fidéliser.
- 2- Si la satisfaction du client favorise une meilleure qualité de service.

Nous entamerons notre étude par la définition du cadre théorique des variables : qualité et satisfaction, la revue de littérature qui nous permettra de présenter les différentes conceptions du marketing des services notamment relationnels.

1-Service et qualité de service :

1-1- Caractéristiques des services :

Les activités des services sont différentes, selon le secteur qu'elles dépendent, on distingue le secteur public (écoles, hôpitaux), secteur associatif (musées) et le secteur privé (sociétés financières, compagnies aériennes....).

La gestion de ces activités (services) est très difficile dans l'optique marketing classique, car le jugement de valeur sur la qualité de service rendu au consommateur dépend directement du processus de production lui-même « un service est une activité ou prestation soumise à un échange, essentiellement intangible et qui ne donne lieu à aucun transfert de propriété ; un service peut être associé ou non à un produit physique » (Kotler et Dubois, 2000).

La pratique du marketing dans les entreprises de services est basée essentiellement sur les caractéristiques des services ; les spécificités des services par rapport aux produits ont enrichis la discipline.

D'après Kotler et Dubois, les services présentent quatre caractéristiques :

-l'intangibilité : la notion de service comme prestation ne pouvant pas être emballée puis emportée, c'est une offre abstraite dans la mesure où le fournisseur ne peut pas savoir la qualité de service, il cherche avec tous les moyens afin de minimiser l'incertitude.

-l'invisibilité ou ce qu'on appelle l'inséparabilité (simultanéité), c'est-à-dire le service est fabriqué lors de sa consommation, il comporte une prestation humaine, dont le personnel en contact partie intégrante.

-la variabilité (l'hétérogénéité) : la qualité de service n'est pas stable, elle varie selon les circonstances qui influencent sur le processus de servuction.

- la périssabilité :c'est-à-dire les services ne se stockent pas, ce qui fait, il' y aura aucun problème si la demande est stable et connue d'avance, à contrario cette caractéristique soulève le problème de l'impossibilité pour un client de retourner un service jugé peu satisfaisant, de même la difficulté pour le fournisseur de synchroniser l'offre et la demande.

1-2- Le marketing des services :

L'émergence du marketing des services en tant que discipline spécifique remonte au début des années soixante dix, avant cette période, malgré que certains chercheurs s'intéressent plus spécifiquement aux activités de services dans une perspective marketing, mais sans être entendus de ses démarches et de ses outils spécifiques.

En 1969, Johnson, soulève la question fondamentale de la différence des services par rapport aux produits, et lance le débat sur les spécificités des services, base du paradigme de la discipline naissante ; c'est à partir de cette date, que la discipline prend son essor, à, travers de nombreuses recherches effectuées en la matière. Un premier ouvrage dédié au marketing des services écrit par Pathmell en 1974 qui propose une démarche cohérente pour les activités de services suivi par les français Eiglier et Langeard et les britanniques Lovelock et Bateson, c'était en 1977, qui se sont arrivés à rédiger un recueil d'articles dédiés au marketing des services.

Durant cette période, c'était la fin des années soixante dix et malgré tous les efforts fournis par ces chercheurs pour légitimer la discipline et lui donner un paradigme spécifique n'étaient pas épargnés des critiques comme étant le marketing des services ne serait qu'un cas particulier du marketing , ces propos agissent comme un catalyseur auprès des chercheurs actifs dans le domaine des services, et les années 1979 et 1980 marquent enfin la reconnaissance de la pertinence du marketing des services comme champs de recherche et d'analyse spécifique avec des porte paroles comme Thomas (1978) Bateson (1979) Lovelock (1979) ou encore Berry (1980) ; ces derniers fondent les véritables caractéristiques des services, par laquelle la mise en place de nouveaux concepts, de stratégies et outils spécifiques deviennent plus qu'indispensables, ces mêmes caractéristiques citées plus haut, constituent le socle sur lequel le marketing des services s'est construit et développé (Lovelock et Gummesson, 2004).

1-3- La qualité de service :

L'émergence du marketing des services a permis le développement des travaux sur la qualité de service ainsi que ses déterminants et son lien avec la satisfaction des clients, en effet, selon certaines études effectuées sur ce domaine dont celles de Parasuramane (1985), la qualité de service est une forme d'attitude non équivalente à la satisfaction mais qui s'en approche, et dont l'évaluation résulte de l'écart entre les attentes du consommateur et ses perceptions quant à la performance du service reçu.

Le système de servuction impose au client un ensemble de taches qu'il est nécessaire de réaliser afin d'obtenir le service qu'il est venu chercher, les actions que doit réaliser le client est communément désignées sous le terme de participation. La

qualité de service rendu ne dépend pas uniquement des performances de l'entreprise ou bien de la compétence du personnel en contact ; mais également des performances connaissance des autres compétences du client, car celui-ci est considéré comme coproducteur du service (Bettencourt, Ostrom, Brown et Roundtree, 2002) à la source de qualité, de satisfaction et de valeur (Bitner, Faranda, Hubert et Zeithaml, 1997) et même qualifié à ce titre d'employé partiel de l'organisation (Mille et Morris, 1986, Bowers, Martin et Luckner, 1990) qu'il est nécessaire de socialiser (Kelly, Donnelly et Skinner, 1990 ; Goundarzi et Eiglier, 2006).

L'étude de l'expérience de service vécu par le client repose sur l'étude de vécu de la participation qui fait apparaître trois dimensions de l'expérience : la dimension comportementale à travers l'ensemble des actions que le client doit accomplir, la dimension cognitive, à travers les efforts intellectuels que le client doit fournir et le nombre important d'informations à traiter, et la dimension affective , à travers l'ensemble des réponses émotionnelles que le client développe pendant le temps nécessaire à la réalisation du service.

Le concept de qualité déterminé par un ensemble de caractéristiques attendues, peut s'appliquer à des produits, services et même organisation ; la qualité ne se situe pas dans une seule caractéristique, mais plutôt un ensemble cohérent de caractéristiques appréciées par le client.

Plusieurs recherches ont été faites afin de modéliser la qualité de service, les travaux de Parasuarman Zeithaml et Berry ont associés plusieurs facteurs au processus de servuction, on cite la communication, la compétence, la courtoisie, l'accessibilité, la fiabilité et la crédibilité, la rapidité et la sécurité du service.... Par la suite, ils ont développés un modèle appelé SERVQUAL, avec une échelle de mesure de la qualité qui comprend cinq dimensions voire :

- la *tangibilité* : éléments physiques, équipements et apparence du personnel.
- la *fiabilité* : capacité à réaliser le service avec performance et de manière précise.
- la *réactivité ou la serviabilité* : promptitude et volonté pour satisfaire les consommateurs et offrir un service rapide.
- l'*assurance* : compétence, courtoisie et crédibilité des employés.
- l'*empathie* : prise en considération, attention individualisée que l'entreprise accorde à ses consommateurs.

2- Vers un marketing relationnel performant :

2-1- le marketing relationnel :

Le marketing relationnel est au cœur du marketing B to B et du marketing des services depuis toujours et il est progressivement diffusé dans le marketing aux particuliers (D.LINDON, J.lendrevi, 2000). Cette stratégie est généralement élaborée par les directeurs marketing pour être appliquée par les agents commerciaux, ne devrait plus circuler en un seul sens celui d'informer ou de communiquer avec le client, mais plutôt devrait circuler à double sens ; améliorer ces relations dans le but de maximiser l'efficacité de l'entreprise par conséquent augmentation de profit , dans un contexte concurrentiel, plusieurs politiques se sont développées au sein des entreprises, et ce pour maintenir et augmenter leurs parts de marché (programme de

fidélisation, amélioration de la qualité et plus récemment l'avènement de la GRC (gestion de la relation client ou en anglais CRM (Customer Relationship management)).

La GRC constitue un fondement du marketing relationnel, les sociétés de services ont adopté cet outil informationnel qui lui permet d'atteindre une meilleure interactivité avec leur clientèle.

La GRC s'impose dans ces deux professions comme un outil incontournable de leur management (René lefebure et Gilles Venturi la définissent comme « la capacité d'identifier, d'acquérir et de fidéliser les meilleurs clients dans l'optique d'augmenter le chiffre d'affaire et les bénéfices »).

Toutefois, comme le fait remarquer Jean-Noël Kapferer (J-N-Kapfere, professeur à HEC, IIIème conférence, interactive marketing, HEC MBA- Program, Paris) « pour demeurer une technique valable au niveau du marketing, la CRM (Customer Relationship management) ne doit pas devenir une CRM (compagnie rationalisation du marketing) ».

Le système GRC permet au marketing des banque de réfléchir sur les politiques à mener en matière de fidéliser ou de conquête des clients. Dans ce principe, une recherche a été faite, dont une matrice qui propose une réflexion stratégique à partir de deux critères : l'intensité de la relation avec le client et sa valeur pour l'institution

Politique de reconquête de client 2	Politique de fidélisation « cross selling » 1
Politique d'abandon ou de diminution des couts de gestion de client, de facturation forfaitaire des prestataires 4	Politique de gain de productivité, de rationalisation de la gestion du client, de facturation des services 3

Cette matrice fait ressortir quatre segments de clients figurés ci-dessus, en effet , l'utilisation du « datamining » à partir d'une exploitation d'information contenue dans les bases de données GRC permet de réaliser des recherches marketing dans de très nombreux domaines tels que le cout de perte du client, ainsi de comparer la valeur des segments composant le portefeuille de la clientèle, de découvrir les cibles des clients rentables, d'innover en matière de création des produits et services, ainsi de segmenter les clients à risque et établir une typologie des mauvais payeurs, les avantages économiques de la loyauté des clients expliquent souvent pourquoi une entreprise est plus compétitive que son concurrent, les clients loyaux deviennent efficaces dans leurs relations avec le fournisseur et ils augmentent leurs dépenses dans le temps, de plus les couts directs pour les attirer peuvent être amortis sur plusieurs années. Finalement, parce qu'ils sont satisfaits, ces clients agissent comme

des représentants non payés, recommandant le fournisseur et ses produits aux futurs acheteurs.

Les responsables marketing doivent porter leur attention aux clients qui offrent à l'entreprise la plus grande valeur car, ce sont eux qui achètent plus, le ciblage de ces clients est le résultat (la réponse) à un certain nombre de questions qui se sont élaborées par les hommes de marketing, à savoir : quand et ou utilisent –t-ils les produits /services ? quel type de produit achètent-ils ? combien dépensent-ils ? les entreprises les plus compétitives sont celles qui consacrent leurs récompenses à leurs meilleurs clients afin de les fidéliser.

2-2- La satisfaction de la clientèle :

Qu'il s'agisse de secteur B to B ou bien collectivité locales, aucun de ces secteurs n'échappe aujourd'hui sur une meilleure satisfaction de leurs clients, des budgets colossaux ont été drainés pour que les instituts d'études s'intéressent à ce marché. On trouve des enquêtes auto administrées, distribuées par enquêteurs pour connaître la satisfaction de la clientèle sur une échelle de mesure qui s'appelait baromètre de satisfaction, s'ajoutant ainsi de nouvelles approches, alors même les technologies venaient enrichir ce champs, des études désormais, les enquêtes mystères se déclinent en visites virtuelles, en appels mystères, et en e-mails mystères...

Touts ces travaux, affirment que la satisfaction du client a un impact très positif sur la qualité de service, la satisfaction est généralement assimilée par les praticiens à la performance perçue, ce qui est le plus souvent justifié, elle résulte principalement d'une comparaison entre la performance perçue et les attentes.

La mesure de la satisfaction client est indispensable pour améliorer les prestations de services offerts à la clientèle, par conséquent, elle permet de voir l'adaptation des actions menées par l'entreprise à ses objectifs poursuivis.

Dans la plupart des cas, l'entreprise s'appuie sur les références des clients satisfaits, qui sont considérés comme incontestables : un grand chef cuisinier pour des produits de grande consommation, le témoignage d'un directeur technique, d'un utilisateur.

Il existe plusieurs échelles (méthodes) de mesure de la satisfaction de la clientèle, qui se sont illustrées dans le tableau ci-dessous, ainsi que leurs apports :

Tableau : synergies des différentes études (adapté de L.Hermel, mesurer la satisfaction client, mémento :à savoir, Afnor, 2001)

Etudes	Exemples d'apports
<i>réclamations</i>	-source d'alerte et de réflexion sur les insatisfactions majeurs. -source d'innovation et d'amélioration de la qualité de service et des processus.
<i>Client mystère</i>	-source d'amélioration de management. -piste pour l'amélioration de la formation du personnel de contact avec la clientèle. -élément de motivation pour travailler sur les points clés de la charte qualité ou des engagements de service.
<i>Baromètre et étude de satisfaction client</i>	-source de motivation et de mobilisation du personnel. -élément de suivi mesurant l'atteinte des objectifs. -source de réflexion, de diagnostic, d'analyse concurrentielle...pour la définition et le choix d'objectifs, ainsi que pour la mise au point de plan d'action.

Ces études peuvent même intégrer des comparatifs avec la concurrence afin de mesurer la compétitivité de l'entreprise sur son marché ; d'où l'importance de connaître quelles dimensions de la satisfaction client pourraient avoir une influence sur la qualité de service d'où l'hypothèse suivante : la satisfaction du client à un impact positif sur la qualité de service.

Conclusion et voie de recherche :

Pour conclure notre étude, nous avons mis l'accent à travers cet article sur le rôle du marketing relationnel, son émergence dans le secteur tertiaire avec la montée des nouvelles technologies, ou le client fait son propre marketing de l'offre, ce qui fait, les entreprises vont rapidement comprendre qu'il faut qu'elles basculent vers une relation client, donc le rôle du marketing ne se limite pas à des actions et des stratégies mises en œuvre visant à créer, conserver et élargir seulement sur le marché, mais il doit s'élargir et dépasser l'entreprise pour s'appliquer à toute l'organisation et son environnement aussi bien le personnel en contact et le client qui forment tous le système de servuction.

Nous avons essayé d'expliquer les liens entre les trois variables de notre recherche à savoir la qualité de service, la satisfaction de la clientèle et le marketing relationnel. Notre étude se base principalement sur la revue de littérature qui représente la phase qualitative exploratoire qui sera complétée par une étude empirique qui sera effectuée dans le secteur bancaire auprès des clients.

Références bibliographiques :

- Kotler et Dubois, « marketing management », 10ème édition, publi- union édition, Paris .p 443
- Lovelock C-H, « marketing des services », 6^{ème} édition, Pearson édition, 2008.
- Lindon .D-J.Lendrevi, « Mercator »,8^{ème} édition, Dunod, 2006 .
- Parasuraman.A.Zeithaml .V.A, Berry .L.L, a conceptuel model of service quality and its implications for futur research « journal of marketing, vol 49, n°4 pp41-50.
- Michel Badoc, « réinventer le marketing de la banque et de l'assurance », revue banque, 2004 (en collaboration avec E.Trouillard) .
- Laurent Hermel, Gérard Louyat, « 100 questions pour comprendre et agir :qualité de service », éd Afnor, 2009.
- William Sabadie, « le rôle des interactions dans la qualité de service », centre de recherche IAE Lyon , 2003
- Christèle Amelis, « le contenu de l'expérience de service du point de vue du consommateur », université Aix Marseille
- Soumaya Ben letifa-Michel Kalika-Jean perrien, « le relationnel bancaire :diagnostic et évaluation des stratégies mises en place », Nantes, 2006
- Myriam Bellaouied, « rôle médiateur de la satisfaction du personnel dans la qualité de service », université Lyon, 2004.